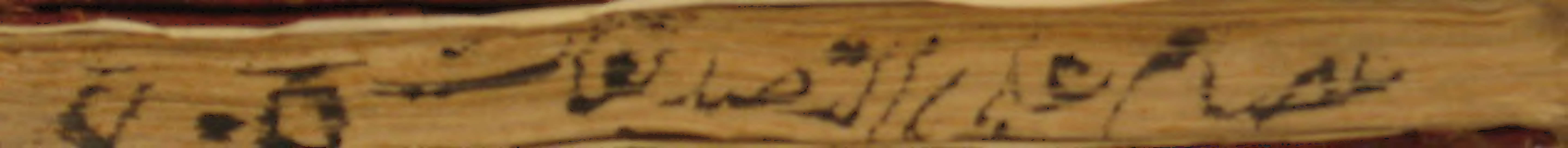


KÖPRÜLÜ KUT.  
305  
M. ASIM BY.







وقف  
كتب مير محمد عاصم  
عن اولاد ابيه  
ابو بيري محمد  
١٢٤٨

4-0



بسم الله الرحمن الرحيم

**قوله** المقالة الثانية في القضايا واحكامها اي الموضوعات المذكورة  
في هذه المقالة انواع القضايا واحوال القضايا فمعتبر بالاحكام من الا  
الاحوال لانها مما يحكم بها وهي العكس والتقيض وعكس التقيض  
ولازم الشرطيا وبما ذكرنا اندفع انه لا يحس المقابلة بين القضايا  
واحكامها الا بمعنى قوله في القضايا ان الموضوع الحقيقي لهذه المباحث  
القضايا ولا يصح ذلك للمعنى في احكامها اذ ليس احوال القضايا من  
موضوعات حقيقية لشي من المباحث فالمراد اما ما يصدق عليها الله  
الاحوال وهو بعض القضايا فيلزم مقابلة الخاص للعام واما انفسها والاد  
انها موضوعات ذكرية فع ان من مقابلة الخاص بالعم يلزم ان يكون قوله  
واحكامها على نهج قوله في القضايا **قوله** لما فرغ من مباحث القول  
الشارح شرع في مباحث الحجج اذ بمباحث القول الشارح المسائل للم  
المتعلقة به اما كونها كائنة عن احوال او عن حال ما يتوقف القول الشارح  
عليه وهي كليات لا لالفاظ ايضا لان لم تذكر في مقالة مباحث القول  
الشارح كونها من مباحثها بل لانها من مقدمة الشرع في الفقه وكما ذكرها  
فيها على سبيل العارية لنكتة وقد نبه عليه يجعل الفراغ من المقالة الاولى  
فراغا من مباحث القول الشارح من غير التفات الى الفراغ من مباحث الاد  
الالفاظ ايضا واراد بمباحث الحجج ايضا ما يع للمباحث المتعلقة بها  
وبما يتوقف عليها ونبه باضافة الجميع الى الحجج على الاصح البيا لا يجعل  
الحجج والقضايا مقالة واحدة كما في القول الشارح ليشهد الحاجة الى بيان  
نكتة الارتكاب خلافا وبهذا عرفت ان معنى قوله شرع في مباحث الحجج  
ليس انه اراد الشرع كما ظهر بعض وفائدة قوله لما فرغ شرع ح الا شرع  
في هذه المقالة خروج في مباحث الحجج والقضايا كالكليات ليست مقاصد  
بالاد

بالذات للمنطقي فلا يتج انه لا فائدة في هذا الحكم **قوله** ولما توقف معرفتها  
على معرفة القضايا واحكامها وضع المقالة لبيان ذلك ورتبها على  
مقدمة وثلاثة فصول الملازمة نظرية وبيانها للقضايا كالمقاييس  
احكاما كثيرة لا يسعها مقالة واحدة بخلاف القول الشارح وكالكليات  
بل هما القلتها كانتا بحيث وسعها ومباحث الالفاظ ايضا مقالة واحدة  
وانه الوقوف عليه للحجج انواع القضايا واحكامها وهي المحلية والشرطية  
ولها ما لا بد من معرفتها ولا يتعين في الشرع فيها من تعريف القضية  
وتقسيمها الى المحلية والشرطية فوجب الترتيب على مقدمة لبيان  
ما يعين وبثلاثة فصول لبيان المحلية والشرطية والاحكام ومبرها  
ان دفع الى المقدمة في هذه الشرطية لا يستلزم التالي نعم الاستلزام  
محتاج الى البيان لعدم ظهوره ورفق بين نفي الشيء ونفي ظهوره  
ولست في غير تقدير مقدمة في المقدم وهي ان القضايا مباحث كثيرة  
مع الا تقديرها لا ينبغي بتصحيح الاستلزام لجواز ان يكون للحجج مباحث  
قليلة كالمعرف وعمل جعل قوله ورتبها عطف على مجموع الشرط والمجرا  
مع انه لا يكون في ذكره كثرة فائدة وعمل البعد منه وهو جعل الواو  
للاستيناف وهو هنا بحث شريف وهو ان توقف الحجج ليس على جميع  
قضايا يذكر في المقالة لانها لا تتركب من جميعها بل يتوقف على قضايا  
تركب منها وهي ما سوى الطبيعية فانه لا يقع للطبيعية في الاقسام  
والحجج كما انه لم يكن توقف المعرف على جميع الكليات بل على ما سوى  
النوع والعرض العام ايضا عند التأخر في فائدة لا تتركب منها  
معرف فذكر الطبيعية في هذه المقالة لمزيد تحقيق القضايا المهمة  
كما ان بيان النوع والعرض العام في المقالة الاولى لمزيد تحقيق الكليات  
للمهمة ومنهم من قال يتركب المعرف من النوع ايضا كما يقال في تعريف



الصف الرومي انت من بلاد الروم فحكم القوم بالانواع لا يكون جزءا  
من التعريف اما سهر واما مخصصي بما سوى الماهيات الاعتبارية  
وليس بشئ لا تعريف الرومي بالانسان تعريف اسمي والنوع يصح  
ان يكون تمام الشئ ليس مفهوما بين الحياتي ويكون بهما الاعتبار  
جنس تعريف الرومي بالانسان تعريف الشئ بجنس لا بالنوع **قوله**  
اما المقدمة المراد ههنا بالمقدمة ما يجب تقديمه على المقاصد اما  
لتوقف معرفتها عليه واما الاعانة في معرفتها اما تعريف القضية  
فلا بد من تقديم لتوقف تصور موضوعها المسائل ومحولاتها  
في الفصول الثلاثة عليه واما التقييم الى الاقسام الاولى كالسمة  
ما هو الفرض من التعريف اعني الانكشاف التام وتبين الاقسام  
الاولية التي تحصلها فرع تحصيل المقام اذ به ينكشف القضية مزيد  
انكشاف لا بالتقييم الى الاقسام الثانوية فوجب زيادة انكشاف  
القسم فان التقييم الجزئية توجب مزيد انكشاف القضية **قوله** اما هو  
الانقسام الى الجزئية والشرطية وبه يتعين الاقسام فانه قلت  
الاظهر ان التقييم واجب التقديم لانه يحصل به ما يحكم على  
الفصول ولا حاجة في جعله من المقدمة الى تكلف جعله من التعريف  
بمازله التسمية قلت التقييم الى الاقسام الثانوية ايضا  
تشارك التقييم الى الاقسام الاولى في هذه الصفة فوجب ان يجعل  
من المقدمة وبه هذا انرفع التقييم الى الاقسام الثانوية ايضا  
يوجب زيادة انكشاف للقضية فيلزم ان يكون من المقدمة ومن  
لم يعرف هذا قال لا يلزم ان يذكر المقدمة قبل الشروع في المقاصد لزم  
ان الاحسن تقديم المقدمة فيلزم للمصنف ترك الاحسن في كثير  
من المقدمات بل ان يكون التقييم كالسمة يوجب ان تقصر في العنوا

القضية

على

على تعريف للقضية والاهلية احكام القضية كبيان الاقسام الاولى لانها  
ما يبحث عنها في الفصول الثالث كما يبحث عن الجزئية في الفصل الاول  
وعن الشرطية في الفصل الثاني فكما يجب معرفة الجزئية والشرطية قبل  
الشروع في الفصول يجب تقديم الاحكام كذلك **قوله** اما هو الحاصل  
بحسب القسم الاول لا يخفى ان قوله اما المقدمة في تعريف القضية  
واقامها الاولى بمعنى ان المقصود منها تعريف القضية واقامها  
الاولية لتقرر ان المذكور في العنوا ليس الا ما هو المقصود بالذات وذكر  
المقصود مستكرا جدا ففي قوله قال القضية اثبات لدعوى ان الفرض  
من المقدمة تعريف القضية واقامها الاولى ببيان الجزئية والشرطية  
من الاقسام الاولى وقوله فالفرض تفريع للنتيجة ويحتمل ان يكون بيانا  
لصحة تقييد الاولى الحاصلة بالقسم الاول وح قوله فالفرض جوب  
شرط مخوف اه اذ عرفت هذا فالفرض من وضع المقدمة ذكر الاقسام  
الاولية المقصود منه توجيه ذكر الالب والموجبة والتفصيلية والتفصيل  
في المقدمة مع دلالة العنوا على اختصاصها بالاقسام الاولى وتحقيق  
التوجيه اعني العنوا اختصاص الفرض من المقدمة لا تخصيص المذكور  
فيها واياباه ان في نفي عن سؤال ذكر التفصيل والتفصيل في المقدمة وجواب  
**قوله** بل اقام ثانية اراد بالثانية ما يشمل الثالثة فصاعدا  
وينظر ذلك قول النخاعة ان التابع ثانيا باعراب سابقه وقول  
المنطقيين موضوع للنطق للمقولات الثانية **قوله** فالفرض  
قول يصح ان يقال لقائل انه صادق فيه او كاذب فيه اللام في قوله  
لقائل لمعنى ليس صلة للقول والالوحى ان يقال انك صادق او كاذب  
ثم المشهور تعريف القضية باحتمالها الصدق والكذب واعتبار الصدق  
والكذب اللذين صفتا لهما في تعريفها والمصنف عدل عند ان يعرفها



باعتبار الصدق والكذب اللذين هما صفتان للشيء مع التعريف  
 بحال نفسه اولى من تعريفه بحال متعلقه والمشهور اخبر من المذكور  
 لظهور توجه لزوم الدور على التعريف المشهور لا شترها تعريف  
 الصدق والكذب اللذين هما صفتان للقضية بمطابقة الخبر للواقع  
 وعدم مطابقة بخلاف اعتبار الصدق للكلام في التعريف فانه لا يخبر  
 عن الشيء على ما هو به واعتبار كذبه فيه فانه لا يخبر عن الشيء على ما هو  
 وبهذا يظهر ان ما قيل ان قوله لقائل مستدرك لا حاجة اليه مما لا وجه  
 له نعم يجب ان لو قال القضي قول قائل صادق فيه او كاذب لكان اظهر  
 واخص **قوله** في القضية للمفوضة اي في تعريفها **قوله** وقوله يصح  
 ان يقال انه هو في تعريف القضية للمفوضة بتقدير يصح ان يقال  
 لقائل لفظه وفي تعريف للمفوضة على ظاهره وقوله فصل اطلاقه  
 للبعض على ما هو بمنزلة والا فالفصل من اق م للمعرف على ما سبق قال  
 السيد المحقق والسند المرفق ان القضية تطلق تارة على المفوضة  
 وتارة على المعقولة اما بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والثاني اولى  
**قوله** هو القضية للمفوضة واما المفوضة فانما اعتبرت لدلالة على  
 المعقولة فالفاظ اطلاق القضية عليها من قبيل اطلاق اسم المدلول  
 على الدال كذلك لفظ القول يطلق على المعقول والمفوض وهذه كلها  
 اقوال قد تقرر في محله الا اللفظ اذا ادار بين الاشتراك وكونه  
 حقيقة ومجازا يحتمل على الثاني والشيء حكم في بحث الموضوع ان  
 القول يرادف المعرف اي المركب وحقق هذا المحقق في اول بحث  
 المعاني المفردة الا التركيب بالذات صفة اللفظ وصف للمعنى بالعرض  
 فوجب ذلك ان القول حقيقة في اللفظ مجاز في المعنى والقضية على  
 عكس ما افاده ثم انه يحتمل ان يكون القضية ونظائرهما منقولات

لا للمفوض

عن الا

عن الالفاظ الى المعنى عند متأخرى المنطقيين لا الا القدماء جعلوا  
 موضوعات المسائل الالفاظ فاللفظ انهم سمو الالفاظ هذه الاسماء  
 والى المتأخرين لما اجروا الاحكام على المعقولات نقلوها الى المعاني هذا  
 ولا يذهب عليك ان تعريف القضية صادق على المركب من الحكم  
 عليه والحكم بمعنى وقوع النسبة والا وقوعها والمركب من الحكم عليه  
 والحكم والمركب من النسبة الحكمية والحكم والمركب من الثلاثة والحكم فانه  
 سبعة ليس القضية الا الاخيرة منها فالتعريف الصحيح ان القضية هو  
 المركب من الحكم عليه وبه والنسبة ووقوع النسبة اولاد وقوعها من حيث  
 انها حاصلة في الذهن وقد يطلق عليها التصديق اطلاق اسم العلم  
 على المعلوم على مذهب الامام واطلاق اسم العلم بالمجزء على الكل على مذهب  
 الحكماء هذا اذا نقل اسم التصديق عليها عن العلم اما الوصل اولاد بمعنى  
 التصديق به فوجه الاطلاق الا التصديق يصدق عليها وعلى جزئها **قوله**  
 لانها اما ان يخل بطرفها الى مفردية قد تجرت الانظار في فائدة قوله  
 بطرفها فافهم من قال فائدة التبيين على ان المراد الانحلال لنفس الطرف  
 لثلاثتهم نقص التعريف كمثل قولنا الحيوان الناطق قائم فاء الانحلال  
 الى الحيوان الناطق وهو ليس بمفرد ووجه الاندفاع ان الطرف ليس  
 بالحيوان الناطق بل الحيوان هو الطرف مع قيد المراد افراد نفس الطرف  
 وفيه ان الحيوان الناطق اذا لم يكن بتمامه طرفا لم يكن داخل في القضية  
 الخمسة في الاجزاء الاربعة فلا يخل القضية اليه وان كان داخل فهو  
 نفس الطرف على انه مع ادراج قوله بطرفها تبقى النقض بزيادة قائمه  
 قضية فلا يصح التعريف بادراج ولو قدر المفرد بما سياتي يكون  
 ادراج غير محتاج اليه ومنهم قال المراد يخل بالانحلال طرفها والانحلال  
 في الحقيقة صفة الطرف لا الانحلال بطلان جزء الصوري



فبإبطال الجزء الصوري للقضية ينحل الطرفان لانه الجزء الصوري  
 رابطهما لا رابطتهما القضية فبني بادراج على انه الاخلال الذي وصف  
 به القضية في الحقيقة وصف الطرفان وفيه الاخلال الشئ اذا كان  
 بطلان الجزء الصوري لم يكن لطرفي زيد قائم الاخلال فالوجه  
 انه قوله بطرفيها بمعنى باعتبار طرفيها لما ذكر في التعريف ليخرج  
 قوله المفرد من اذ القضية باعتبار ابطال الجزء الصوري ينحل الى  
 ثلاثة امور الطرفان والنسبة فبني على انه الاخلال الى المفرد بالنظر  
 الى مجرد الطرفين وفيه تنبيه ايضا على انه هذا تقيم للقضية  
 الى الحولية والشرطية باعتبار الطرفين وله تقسم آخر باعتبار تفاوت  
 النسبتيين بان يقال القضية انه حكم فيها بثبوت شئ لشئ او سلبه  
 فحلية والافشرطية **قوله** وطرفا القضية هما الحكموم عليه وبه يعني  
 الشاملين للموضوع والمحمول وللقدم والتالي فيكون قوله طرفا القضية  
 مشتركين القميين او يريد ان يضافه الطرفين الى القضية  
 ليست كاضافته الى النسبة حتى يقتضي الخروج عنها **قوله** ومعنى  
 الاخلالها انه تخلف الادوات الدالة على ارتباطها بالآخر  
 قبل هذا لا يصدق على الاخلال القضية الثابتة والايانزم حذف  
 المحذوف ونحن نقول يصدق على حذف الادوات من القضية  
 الثابتة مع انها لا الاخلال لها ودفعه بان الحق كما يستعمل في ترك  
 التلطف مع التقدير يستعمل على في الترك مطلقا اي في اللفظ  
 والتقدير وهذا المراد كما اوضحه بما لا مزيد عليه نعم يتجه انه لا يصدق  
 التعريف على الاخلال قضية محمولها فعل نحو زيد قائم فانه ليس  
 فيه ادوات دالة على ارتباطها بغيرها يرتبط بنفسه كما بين في البسوط  
 ثم هذا معنى الاخلال القضية المقبولة ومعنى الاخلال القضية للعقولة

هو حذف الحكم الرابط لاجزئ القضية وجاعلها امر وحدا نيا عن  
 النسبة والقصد فيبقى الطرفان والنسبة التي بينا بيني كما مور مجاوز  
 غير مترجمة ولا يكون القضية مع تلك الامور به ولا الحكم الرابط  
 فقضية منزلة منزلة المادة التي يكون الجسم معها بالقوة وتزل  
 الحكم الرابط الذي معه القضية بالفعل لا محالة بمنزلة الصورة التي  
 تكون معها الجسم بالفعل لا محالة وليس المادة في القضية مجرد  
 للحكوم عليه وبه كما يشعر به كلام السيد المحقق في هذا الكلام  
 وما قرأناه من فيض الحكم وما نسأله عن قديم الا الشارع ومن  
 تبعه ولحقه جعلوا الاخلال في تعريف القضية مقبلا الى الاخلال  
 للركب الخارج الى اجزائه الموجودة في الخارج فانه بابطال الصور  
 فالباقي بعد التحليل ليس الا الاجزاء للادوية فالاخلال القضية استعمل  
 مجازي ذلك انه يجعله من قبيل الاخلال لماهية الى اجزائها بتحليل  
 الفعل اياها اي بتفصيلها وجعلها منفصلة في نظره فتحليله  
 القضية تميز اجزائها وحصر تفصيلها في نظره وملاحظة كل جزء  
 في حد ذاته لا ملاحظة جميع بملاحظة اربطت فيها او امتزجت  
 وصارت امرا واحدا نيا بتوجه اليها العقل بتوجه واحد ولا خفاء  
 في الاخلال القضية ملحوظة كانت او معقولة بهذا الوجه اكثر من  
 مفرد بين لا محالة والاخلال الشرطية يكون الا يكون الى مفرد بين اذا كان  
 تحليلها الى اجزائها جميعا كانت كانه ما شئت الحاجم الى ذكر قوله بطرفيها  
**قوله** اما موجبة الحكم فيها ما احدى هما هو الاخر في كل يقال زيد  
 وكذا تعريف السالبة بل يقول زيد واجاب السيد المحقق بان قال  
 زيد في تقدير زيد قائل وفيه نظرا لانه وجه الصادق يشهد بان  
 التصديق في امثاله متعلق بثبوت الوصف وقيامه بالفعل لا بخلاف



لا باحاديثي فلا يصدق تعريف الموجبة على القضية وفي عليه  
 السالبة فالصواب ان يقال اما موجبة الحكم فيها بثبوت امر لا مر  
 سواء كانت بثبوت القائم بالشيء او بنبوت التحد مع الشيء او سالبة  
 الحكم فيها بسبب ثبوت شيء لشيء **قوله** وليس هو الدلالة على  
 النسبة السالبة اي التي رفع رفع النسبة الارباعية المعتبرة بالادوية  
**قوله** وهي كلمة ان والفاء بقى الشمس طالعة اعلم ان قوله كانت قد  
 يكون من توابيع حرف الشرط لا متعلق دخول حرف الشرط على الحكم  
 والدلالة على ان ادوات الشرط عند التحقيق لربط النسبة الى النسبة  
 وكذا ان يكون قد يراد مع اما للدلالة على ان الانفصال عند التحقيق  
 ببيان نسبة القضايا هذا اذ لم يكن دعوى الزوم بحسب الاستقبال  
 وكذا التناهي اما اذا كان كذلك فكان ان يكون ليس من توابيع الادوات  
 بل من جملة الطرف اذا تم هذا فقول لم يتعرض لكانت وان يكون بعد  
 حذف الادوات فيما بقي لا ببيان الحذف في قضايا يزيدنا فيها مع  
 الادوات في حذف الادوات لا يكون باقيا **قوله** فانتقضى  
 التعريفات اي مجموعها طردا وعكسا بالنظر الى المحلية وطرد بالشرطية  
 وقدم التعرض بالشرطية مع تاخره لانه اقرب او سلوكا مسلك  
 الترتيب لانه عدم الاطرار تعريف بالدعم وعدم الانكاس تعريف بالانكاس  
 والفساد في الثاني اكثر كما لا يخفى **قوله** فقول المراد بالمفرد اما المفرد  
 بالفعل او بالقوة ينبغي ان يقول المراد ما يشتملها اذ لا تنفذ في المراد  
 ويمكن ان يجاب عنه بالمراد بالمفرد ما ينقسم اليها واعلم ان  
 القوة يستعمل بمعنى المكان المتناهي اعني المكان الاستعدادي وهو  
 المراد منها ههنا الثاني لتصح المقابلة بين القسمين فالمراد بقوله  
 وهو الذي يمكن ان المفرد بالقوة الذي يمكن ان يعبر عنه معناه

بيوت

بالمفرد امكانا مجامعا للفعل او للاقوالى ان يقول المراد بالمفرد  
 ما يمكن ان يعبر عنه وهو امر من ان يعبر عنه بالفعل **قوله** والاطراف  
 من القضايا المذكورة اه فذلك ان يجعل قوله وهو الذي ببيان المراد  
 فيكون الامكان محولا على الامكان المجامع للفعل الا في قوله والاطراف  
 في القضايا ببعض بنوة عنه **قوله** واقلها ان هذا ذاك كلمة ان في القضية  
 الاولى مكسورة مذكورة وتركها اولى وغير ذلك المحكوم عليه وبه  
 والمنسوب اليه ومنسوب ومعنى اقلها اسهلها حصولا واقلها موثقة  
 وهي اللفاظ الصحيحة في كل موقع غير مختص بموقع دونه موقعه  
 وانما قال اقلها لانه يمكن في خصوصية القضايا اللفاظ مفردة كان  
 يعبر عنه الحيوان بالثالث لكن في النطق بها من زيد موثقة وفي قوله ان هذا  
 ذلك تاسع والمراد اقلها التفسير للموافق في هذه القضايا واختار هذا  
 المسلك على ما هو في الظاهر من القول بان اقلها هذا وهو للوضوح  
 والمحول تنبها على ان المراد بالامكان التغير مع اعتبار صحة كونها  
 واقعة في القضية كما ستعرف **قوله** بل ان تحقق هذه القضية تحقق  
 تلك القضية فقد عبر عن قولنا الشمس طالعة على وجه يصح الحكم  
 عليه بالحكم الشرطي بقضية اخرى هي تحقق هذه القضية لا يحرم  
 قوله هذه القضية فانه هذه القضية وان يعبر عنها قولنا الشمس طالعة  
 لكن لا على وجه يصح ان يكون طر فالشرطية فلا يخفى ان يعبر عن قولنا  
 الشمس طالعة بمفرد وهو هذه القضية **قوله** ولا يخفى ان امكان  
 ان يعبر عنه طريقا بعد التحليل بمفرد في الالمانع من امكان الله  
 التعبير بالمفرد وهو الارتباط بالشرط المقضي لتفصيل الطرف  
 فاذا بطل الارتباط وبطل المقضي لتفصيله زال امتناع التعبير  
 المستند الى ذلك المقضي ولا يخفى ان للتبادر من تقييد افراد الطرف

الناطق



بالتحليل المعبر لا افراد بعد زوال الربط وتوحيد التعريف بانه  
 المراد بافراد الطرف امكان التعبير عنه بمفرد من حيث انه طرف  
 خلافا ما يتبادر من التقييد بالتحليل فانه مما يشهد بانه المعبر  
 ذات الطرف وبهذا اندفع ما قيل انه لا يمكن التعبير عن طرف  
 الشرطية بعد التحليل بمفرد لانه اخلال القضية الى ما منه تركيها  
 فهي صالحة الى طرفين معبرين فيهما تفصيل النسبة والمعتبر  
 فيه تفصيل النسبة لا يصح لانه يعبر عنه بمفرد وذلك لانه التفصيل  
 بعد الاخلال احد وجهين احدهما انه لا يقع لذكره وثانيهما  
 انه يتبادر منه خلاف ما يتوقف على اعتبار صحة التعريف **قوله**  
 سميت حملية فانه قلت ما فائدة قوله سميت والاحمر حملية قلت  
 هذا مما لا يزداد السنة ارباب تعريف المفهوم اصطلاحية و  
 كانه الداعي اليه انه تعريف اسمي **قوله** هذا هو المطابق لما ذكره الشيخ  
 في الشفاء فيه تنبيه على انه لا يخص كلام الشيخ وليس انا بهينه  
 ولذا لم يقل هذا ما ذكره الشيخ والوجه الفصل المقتضي المطابقة  
 على ذكره تعريف صاحب الكشف واتباعه بانهم صرفوا كلمة الشيخ  
 وينقلوها مطابقة ولا يزال الشارح يشفع عليهم في كتبه بتلك  
 الواقعة **قوله** صوابه اي صواب التعريف فانه قلت الصواب  
 هو الحكم المطابق للواقع ولا حكم للتعريفات على ما حقق حتى  
 يجري فيها المطابقة والامطابقة فاما معنى اضافة الصواب  
 الى تعريف دونه تعريف قلت انه توصف بالصورة بالمطابقة  
 والامطابقة باعتبار الحكم اللازم لهما وانه الصواب بالحق بمعنى  
 الصحيح كما ياتي في الخطا بمعنى القيم ومنه هذا القبيل كاشع  
 من وصف الافكار بالصواب والخطا **قوله** لئلا يرد عليه

الطال لانه ليرد عليه لانه المقام مقام الاستدلال على كونه هذا القول  
 صوابا لا مقام بينة الفرض من القول فتقطع **قوله** لئلا يرد عليه  
 مثل زيد ابوه قائم الاظهر لئلا يرد عليه ما اي على التعريف لا زيد  
 ابوه قائم يرد على تعريف المحلية عكسا وعلى تعريف الشرطية طردا  
 فالاولى من تقليله لا يقول فانه حملية وليست بشرطية ليظهر  
 انه نقض على كلا التعريفين **قوله** وهو ليس بصواب اي هذا التعريف  
 ليس بصوابا لمطابق للواقع او ما استدلل به عليه ليس بصواب  
 لانه يستلزم كونه صوابا **قوله** اما الاول لم واما ثانيا فلا دفاع  
 هذا النقض عنه بما مر من تفسير المفرد لانه يحتمل ان يكون مراد التعريف  
 صواب التعريف حال التعريف والتعريف للشمول على لفظ المبرم  
 يتبادر منه خلاف المراد خطأ ولا يصح بامكانه حمله على ما يتبادر منه  
 ولذا صح منه قوله واما ثانيا ولا فيمكن ان يراد بالقضية بالقوة القوية  
 من الفعل وبهذا اندفع ما يقال على قوله واما ثانيا بان يمكن الجواب  
 عنه بانه اطلاق في هذا التعريف مجازي **قوله** فلورود بعض القوي  
 للذكورة عليه الاولى على ما عرفت قيل عليه انه يدفعه ما  
 ذكره ثانيا فلا يتم ولا يكون هناك دليلا ودفع بانه الاول  
 الزامي والثاني تحقيقي فهناك دليلا عقيما وعقيب بانه لا  
 الترتيب ح وتقديم الثاني لانه الثاني مبني على منع كونه اطراف  
 القضية قضايا والاول مبني على تسليم فيلزم منع منع ما وهم  
 تسليم وهي مستلح في نظر المناظرين ويرد عليه ايضا انه قول  
 وهو ليس بصواب دعوى يقينية فلا يقوم الجدل دليلا عليه  
 ويمكن الا يقال اراد بقوله وكفى بصواب انه ليس بصواب  
 على تقدير صدق ما ذكره القائل من صحة كونه طرفي قضية

يقول



قضيتان وفي الواقع ايضا فهو مشتمل على مطلوبين **والاول دليل**  
**الاول والثاني دليل** الثاني فيصفي البيانه عن ثبوت الكذب  
**قوله** فلا يخلل الخلل القضية الى ما منه تركيبها اي لا يخلل الى ما له  
تركيب منه لانه تحمل الى جميع ما منه التركيب فلا يتجه انه لا بد في  
الاخلال من ابطال بعض الاجزاء فلا يصح الاخلال الى ما منه  
التركيب وكيف وفرق بين دعوى الاخلال الى ما منه تركيبها  
وبيانه دعوى الاخلال جميع ما منه وقد يجاب بانه المراد بكلمة  
ما اجزاء مادية وقد يجاب بانه لا يدخل في صلة التركيب  
الا على المادة ويدفع قولهم الجسم المركب من الهوى والصورة  
**قوله** فانه ادوات الشرط والعناد اخرجت اطرافها عن ان يكون  
قضايها الاولى تركت العناد او تبديل الشرط بالاتصال يتجه ان  
طرف الشرطية لم يكن قضية قبل التركيب حتى يخرجها الادوات عن كونها  
قضية بل مركب من المحلوم عليه وبه والنسبة وبدخول طرف الشرط  
عليه يحدث فيه فرض الحكم فلا يكون قضية أصلا وكيف وقد عكس  
الشرطية من يدري الكذب الذي يحكم بيد يريه عقول جميع  
العقل بكذبه كقولنا انه اجتماع النقيضات من اصل كل منهما مع  
الاخر وليس شي من الطرفين قضية اخرجهما الادوات عن كونها  
قضية ويمكن ان يقال المراد اخرج الادوات الطرف عن صلاحية  
كونه قضية فانه قبل دخول الادوات كانه مشتملا على نسبة حكمية  
صالحة لا تتعلق به الحكم بالوقوع او الالاقع فبدخولها خرج  
عن هذا الصلاحية على انه هذه المناقشة مما لا يضرب في ثبوت  
ان الشرطية لا تتركب من قضيتين **قوله** كانت قضية محتملة  
الصدق والكذب خرج بالوصف توصيفا لتحقيق كونها قضية

وفيما بعد

وفيما بعد تحقيق الخوجها عن كونها قضية فلا يظن الوصف بمضيق  
**قوله** نعم ربما يقال في الفرض دفع لما عسى ان ينصره القائل من ان يذكر  
في الفرض الشرطية مركبة من قضيتين **قوله** وجه الدقة انه مجاز في  
طريق بعض الحليين قالوا حمل عليه القضية في تعريف هذا القائل لتوجه  
النقض ببعض الحليين واستعمال المجاز في التعريف من غير قرينة واضحة  
فانه قلت هذا التجوز كما يليق فيما ليس احد طرفيه انشا غير قابل  
لان يعتبر فيه الحكم أصلا لانه قضية بالقوة واما مثل ان شاء الله زيد  
فاكرمه فلا كيف فاكرمه قضية بالقوة حتى يسمى قضية قلت هذه قضية  
متصلة وتعريف المتصلة يقتضي ان يكون كل من طرفيها بحيث يمكن  
تقدير الصدق فيه فلا يصح الانشا ان يكون كل طرفيهما فلا بد من ثابته  
بانه للراد ان شاء الله زيد فيجب عليك اكرامه ولهذا اورد الشارح دليلا  
على نفي ما ذكره القائل صوابا **قوله** والافهما ليسا قضيتين لا عند  
التركيب ولا عند التحليل اما عند التركيب فلا ان التركيب من مركبتين  
حاليتين عن الحكم اعتبر في كل منهما بعد دخول ادات الشرط الحكم  
فرض واما عند التحليل فلا يخرق الادوات الشرط انتفى فرض الحكم  
فيها وبقيتا حاليتين عن الحكم كما كان قبل تركيب الشرطية منها وكيف  
لا والادعاء خاصة تمنع ارتباطا متعلقه بشي وارتيباطا بشي فلا  
فلا يمكن اعتبار الحكم على وجه الادعاء في طرف قضية حملية كانت أو شرطية  
فوقه ان ادوات الشرط كانت مانعة عن الحكم فاذا زالت وجد الحكم  
فلم يصدق ظنه كيف وقولنا ان كانه زيد حمارا فهو ناهق ليس انتقاء  
الحكم في طرفيه يمنع الادوات حتى يعود بزوالها ولو سلم فزواله  
مانع الادوات لا يستلزم زوال مانع ولا يخص الادوات فانه العلم  
بكذب الطرفيين في المثال المذكور مانع ايضا ولو سلم قضي القضية



ليست بمقتضية للحكم ولا مستلزمة للمقتضى حتى يتحقق بزوال  
المانع ولا على تقدير تحققه بعد حذف الأدوات لا يكون تحليل  
القضية الشرطية الى قضيتين بل الى امرين صار اجزائي قضيتين  
**قوله** بعد التحليل نعم طرفا الشرطية يستلزمان ملاحظة النسبة  
التي بين بيبي على وجه التفصيل لتوقف انتفاء الشرطية على فرض  
الحكم لطرفها وكذا لا ازعاه الحكم بتوقف على تفصيل النسبة يتوقف  
فرضه عليه كما يحكم به جدا ان كل حاكم حكم يصدق ولذا لا يمكن  
التعبير عن طرف الشرطية بمفردين اذ لا دلالة للمفرد على شيء  
تفصيلا بخلاف انتفاء الجزئية فان الحكم للجزئية حالة يقتضيه بملاحظة  
طرفيه اجمالا فلا يمكن الحكم على مركب ملحوظة فيه النسبة تفصيلا  
بحكم جزئي ولا الحكم به كذلك بل يجب ان يشمل شي من طرفيه  
على نسبة مثلا هذا هو لامتثال الانسان حيوانا كما يتوهم لانه  
نسبة جزئية مفهوم الانسان والحيوان الانما اجمالية بظهر ذلك  
من تفصيلها وانما اشتمل وان لا يكون نسبة فيه ملحوظة تفصيلا  
تقييدية كانت نحو بعض الجسم النامي حيوانا ناطق وغلام  
زيد او عمرو او خبير او زيدا قائم بناقصة زيد ليس بتمام  
وبهذا صح التعبير عن كل من طرفيه بمفرد فيمكن تمييز الشرطية عن  
الجزئية باعتبار الطرفين بوجهين احدهما احتمال طرف الشرطية  
على النسبة التامة تفصيلا وامتناع طرف الجزئية عليها وانما يراها  
بامكان التعبير عن طرف الجزئية بمفردين وعلم امكان التعبير عن طرف  
الشرطية كذلك والعبارة الواضحة الخالية عن خلل الايهام في  
مقام تقريرها الا يقال القضية ان كانا طرفاهما اشتمليين على  
تفصيل النسبة التامة شرطية والاحتمالية واما ان يقال القضية

انما يمكن

انما يمكن التعبير عن طرفيه بمفردين جزئية والاشترطية وهذا اولى  
مما قيل طرفا اما ان يكونا مفردين بالفعل وبالقوة او لا تتفاضل  
بقولنا زيد ابوه قائم لانه طرفيه ليسا بمفردين بالفعل ولا بالقوة  
بل احدهما بالفعل والاخر بالقوة ولا يذهب عليك ان التعريف  
بامكان التعبير عن الطرفين بمفردين وعدمه مبني على ما لا يترتب  
دلالة المفرد اجمالية بناء على اعتبار الاجمال في وضعه فالمراد بالامكان  
الامكان العادي لا العقلي حتى يتجه انه لا سلم ان التعبير عن الحكم عليه وب  
والحكم تفصيلا لا يمكن لجواز ان يوضع لفظ واحد بازا هذه  
الامور تفصيلا فيفهم بعد العلم بالوضع لا محالة نعم يرد ان السيد  
السند في حاشي المطالع ذكر ان لفظ اقرب مفرد يفيد المنسوب  
والمنسوب اليه والنسبة تفصيلا بل الشارح نفسه صرح به في اول  
قضايا شرح المطالع فيما كتبه في بحث الرابط بعد المعاودة فقال  
تم لا يصح انه لا يمكن دلالة المفرد على الامور المفصلة في العادة  
لكنه امثال اضرب ويحتاج الى ان يخصص الدعوى بان لا يمكن  
لتعبير عن طرف الشرطية بمفردين لعدم امكان دلالة المفرد على النسبة  
التامة الجزئية تفصيلا اعلم ان طرف الشرطية مشتملا على  
تفصيل النسبة بين بيبي وعلى الوقوع او الالاقوع وتصور الحكم  
عليه وبه بالاتصال والانفصال فان الحكم عليه وبه في طرف الشرطية  
عند التحقيق هو ذات الحكم كفي في المتصلة يعبر ذات الحكم في المفرد  
مع تقديره في طرف وتعليقه في آخر بخلاف المتفصلة فانه ليس  
في شيء من طرفيه تقدير الحكم ولا تعليقه بل الحكم بالناطات بينهما  
وانما سميت شرطية والشرطية هو التقدير والتعلق باعتبار  
استلزام المتفصلة والمتصلة واما كون طرف المتفصلة قضية



بالقوة القريبة من الفعل فباعتبار نفسها فانه ملحق قولنا اما  
ان يكون هذا العدد زوجا او فردا هذا العدد زوج وهذا العدد  
فرد والنسبة فيها ملحوظة تفصيلا والحكم موجود بقصور او من ثوب  
الاختلاف الى القضيتين باعتبار المتصلة اللازمة لهما فقد اخطأ  
كيف ولو كان الاختلال اللازم يكفي في كونه قضية شرطية لزم ان يكون  
القضية المحلية المرتدة للجزء شرطية كقولنا هذا العدد زوج  
او فرد اي احد الامرين **قوله** وهو الذي يحكم فيها بصدق قضية اول  
او لا صدقها على تقدير آخر هذا تعريف القوم ذكره للصف بتمام  
لهم على سبيل النقل لا على سبيل النقص لان اعترافهم عليه في جامع  
الحقايق بانه خرج عنه الالبه واقام الوجبة وهي ما يحكم فيها  
بصدق قضية اول لا صدقها على تقدير صدق اخرى لكن لا يتجوز  
عليك اعتراضه بالالبه كما اشار اليه الشارع من ان يقول اول  
صدقها اشارة الى الالبه ولا باق من الوجبة لانه القضية ثم  
المشيرة في التعريف الى المقدم والقضية المشيرة الى العالي اعم من الوجبة  
والالبه نعم نتيجة علم التعريف انه يخرج عنه جميع المتصلة لانه لا يحكم  
في متصلة بصدق قضية على تقدير صدق اخرى **والكلام** الا لصدق  
كلما كان الله عالما كان زيدا قائما لا صدق المطلقة الدائمة كصدق  
الدائمة فيلزم بين كل دائمة ومطلقة عامة اتصال كل بل الحكم في  
المتصلة يتحقق ما يطابق نسبة ما عند تحقق ما يطابق نسبة  
اخرى وقس عليه ببيان الانفصال ونجيه عليه ايضا انه يستفاد من  
تعريف الحكم في التالي والمقدم قبل الحكم وهو خلاف ما عليه الثاني  
الميزان بل هو مذهب جميع من ارباب العربية والواقع يكذب كيف  
ولا يمكن الحكم في التالي من قولنا ان كان زيدا حمارا فهو ناهق لظهور

كذب

كذب عند الحاكم مع تحقق الحكم الصادق من هذه القضية بامرية ولا  
من العقلا ولرفع هذه الامور اشار السيد المحقق الى تحرير التعريفات  
وتفسيرها احراز عن الخلل اللفظي فقال المتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها  
باتصال قضية يتحقق قضية اخرى والمتصلة البالبة هي التي يحكم فيها  
بعدم ذلك الاتصال وهكذا صح باقي التعريفات فتح سائر التعريفات  
فاعرفه فتذكرنا في قوله ايضا تحقق قضية يتحقق قضية ما هلم  
واعلم بصدق التام ان ما ذكر في تعريف الموجبة شامل للسوالب والحق  
ان يعرف بها الا اعم كيف والاتصال والتنافي هما نسبتان بين المقدم  
والتالي والحكم بهما اعم من الايقاع والانتزاع وبما سمعت مرتين هـ  
يتفطن بفظانة الزكية احرار القضية في المحلية والشرطية عقل بخلاف  
حصر الشرطية في المتصلة والنفصلة لبقاء ما يحكم فيها باتصال الصدق  
والتنافي بينهما الا الاستقراء نفاو من بعض القاصريه الى المحقق عدل  
عن تعريفنا لصدقها على امثال الشمس طالعة صدق على تقدير النهار  
موجود وكفى مثالا على تصور ان غفل عن الشرطية ما حوذة في  
التعريفات وهي حملية على التعريفات المحقق ايضا صادق على امثال  
الشمس طالعة متصلة بالنهار موجود **قوله** والنفصلة هي التي يحكم فيها  
بالتنافي بين القضيتين في الصدق والكذب اه واعلم ان المانعة للجمع  
معينيه اهدى ما حكم فيه بالتنافي في الكذب وثانيتها ما حكم فيه  
بالتنافي في الصدق فقط بمعنى عدم الحكم بالتنافي في الكذب والكسوة عنه  
وبين هذين المفهومين تباين وما يقال ان الثانية هي المانعة للجمع  
بالمعنى الاعم معناه ان ما يصدق عليه الاول بمعنى انه كلما صدق عليه  
مانعة للجمع بالمعنى الاول صدق فيه مانعة للجمع بالمعنى الثاني وربما يصدق  
عليه مانعة للجمع بالمعنى الثاني دون الاول ولا يرد ان المعنى هو مانعة



المجموع بالمعنى الثاني اعم صدقاً من مفهوم مانعة للمجموع بالمعنى الاول وهكذا  
المانعة المحلوة معنيان متباينان ما يصدق عليه احدهما اعم مما يصدق  
عليه الآخر ولهذا يقال له مانعة المحلوة بالمعنى الاعم فقوله فقط ان كان  
قيداً للصدق والكذب كان تعريف الحاصل تعريفاً للمعنى الاخص  
وان كان قيداً للحكم كان تعريف الحاصل للمعنى الاعم وعلى تقدير  
يخرج تعريف المنفصلة مانعة للمجموع ومانعة المحلوة  
بالمعنى الآخر وذلك ان يتحمل قوله فقط قيداً للحكم بمعنى عدم الحكم  
بالتنافي سواء حكم بعدم التنافي او سكوت عن التنافي وقد يندرج تحت  
قوله اوفى الصدق فقط جميع افراد كانه مانعة للمجموع اوفى الكذب  
فقط جميع افراد مانعة المحلوة وتم تعريف المنفصلة كذا لا يكون  
اشارة الى تعريف مانعة للمجموع ومانعة المحلوة وبهذا تبين ان القسم  
المنفصلة الى الحقيقة ومانعة للمجموع ومانعة المحلوة لا يصح لعدم التحتمل  
الا ان يكون القسم الى ما يطلق عليه مانعة وما يطلق عليه  
مانعة المحلوة **قوله** اي بانها لا يصدق قائم ولكنها قد يكذب بانها  
اشارة الى ان قيداً للصدق كما يشترط في تعريف مانعة  
المحلوة ان قيد الكذب فيكون في التعريف اشارة الى تعريف مانعة  
المجموع ومانعة المحلوة بالمعنى الاخص لانها مشهورة بخلاف  
المعنى الاعم وقد عرفت ان لا يكون تعريف المنفصلة جامعاً  
ويجب ايضا ان لا اراد بقوله لا يصدق قائم ولكنها قد يكذب بانها  
باعتبارها بالفعل وكذبها بالفعل لا يشمل العنادية فانه ليس  
فيها الحكم بكذبها بالفعل بل يكفي امكان الكذب لا يشمل  
الاتفاقية لانه لا يكفي فيها امكان الكذب بل لا بد من الحكم بكذبها  
معاني الواقع وهكذا في مانعة المحلوة ولا يذهب عليك ان ينجح

ذلك

ذلك على تعريف الحقيقة لانه السداد الصدق والكذب بالفعل  
فالحكم فيها بالتنافي في الصدق والكذب بالفعل عنادية او اتفاقية  
والفرق بينهما بتقييد الحكم بالاتفاقية والذاتية ومانعة للمجموع  
العنادية والحكم فيها بالتنافي في صدقها معاني الواقع ذاتية والكذب  
فالحكم بعدم التنافي في الكذب ذاتية اعم من ان يكذب في الواقع او يمكن  
كذبها او اماناً مانعة للمجموع الاتفاقية فالحكم فيها بالتنافي في صدقها  
معاني الواقع بحسب الاتفاق دور الكذب وانتفاء التنافي في  
كذبها في الواقع ولا يكفي فيه امكان كذبها وقس عليه تفصيل ما  
ذكر في مانعة المحلوة **قوله** لا يقال السوالب المحلية والمتصلة والنقطة  
على ما ذكرتم ما يرفع فيه الحمل والاتصال والانفصال فلا يكون  
محملة ومتصلة ومنفصلة يحتمل ان يكون الابرار المذكور على تعريفات  
المحملة والمتصلة والمنفصلة بانها صادقة على السوالب منها ما  
انها ليست منها فلا يكون موانع ويحتمل ان يكون على الاطلاق  
بانه لا يصح اطلاق هذه الاسماء عليها لانها لا يصدق عليها  
مفهومها وقوله لانها ثبتت منها الحمل يحتمل ان يكون ما فيه موصولة  
محمولة الى الضمير الرجوع الى الثلاثة ويحتمل ان يكون ما فيه ما بعدها  
عن الضمير الرجوع الى السوالب وهو هنا اشكال قوي وهو ان الحمل  
على ما فسر به افضل الفضلاء المتأخرين في شرح التقرير المتأخر  
يكون بمعنى اتحاد التفسير بمفهومها ذاتاً او يكون بمعنى ادراك ان  
النسبة المحلية واقعة اوليت بواقعة وهو برز بالمعنى غير ما شق  
عنه المحل وصيغ الافعال المتعدية فلا خفاء في صدق المحلية بمعنى  
النسبة الى الحمل بالمعنى الثاني على القضية السالبة وكذا في صدقها بمعنى  
النسبة الى الحمل بالمعنى الاول لانه اتحاد التفسير بمفهومها ذاتاً بعينه



النسبة المحكية في الحولية لأنها بثبوت شيء على وجه الاتحاد لا على وجه القيام ولا خفاها أنه عيني الاتحاد المذكور وقد تحقق أن النسبة جزء القضية فيصح صدق الحولية بمعنى المنسوب إلى الحمل النسبة الكل إلى الجزء فإنه لما يمكن أن يقال أنه اطلاق الحمل على الصدوق المذكور يحتمل أن يكون عارضا من قبيل اطلاق اسم المعلوم على العلم المتعلق به ويكون اسم الحولية سابقا عليه ولذا لم يلتفت الشارع اليه وإن لم يستحي نسبة القضية إلى الحمل الذي هو جزؤها مع افادتها انتفاها هذه الجزئية لولا المناظرة فيها يرادها منافية للحمل بعيدة عنه يستلزم نسبة إلى الحمل ومنه الافاضل من ظن أن تفسير الحمل بالاتحاد المذكور تفسير للحمل الموجبة وترك بيان حمل الالة لأنه يعرف بالمقابلة وهو علم اتحاد المتفائرين مفهوما ذاتا وهذا مما هو بمعنى الظن ظنه وكيف وقد عرفت مما حققنا أن الحمل بهذا المعنى عيني النسبة بين بين والنسبة الايجابية والسلبية واحدة قوله لا نأقول ليس اجزاء هذه الايجاب على السوالب بحسب مفهوم اللفظ بل بحسب الاصطلاح أي بجمد الاصطلاح من غير مدخلية قانون اللفظ لالاء الحمل والاتصال والاتصال على معانيها اللغوية ولا بالانحلال والحمل والاتصال والاتصال على معانيها الاصطلاحية ويراد بالخفا في النسبة ويتفق اسم الفاعل عن المعاني التي هي من مقتضيات قانون اللفظ فالحولية مثلا ما يصدق عليها مفهومها الاصطلاحية فدخول السوالب في تعريفها الانحلال بالتعريف بخرورها عنه ولذا اطلاق هذه الاسماء عليها مما لا ينكر بعد صدق مفهوماتها الاصطلاحية غاية ما يطلب في استحقاق الاطلاق المناسبة المصحية للتسمية وهي متحققة بالنقل إلى الموجبات والسوالب أما في الموجبات فلتحقق الحمل والاتصال والانفصال منها

وأما السوالب

وأما السوالب فباعتبار مشابهة السوالب للموجبات في الاطراف على ما قيل أو في النسبة على ما يمكن أن يقال فلهم المناسبة النامة للتحقق باعتبار جميع الافراد بالمعاني اللغوية سميت مفهومات الاصطلاحية بهذه الاسماء ولك أن يعبر من نسبة السوالب بالانفصال أو هو من النسب المصحية للنقل لا يقال المتصلة بمعنى ما قال به الاتصال وكذلك المنفصلة ما قام الانفصال فلم يتحقق في الموجبات أيضا معنى الاتصال والانفصال على وجه يستدعيه اطلاق التسمية والمنفصلة بل يتحقق في طرف المتصلة واطراف المنفصلة لا تقول لا يعتد في تسمية الكل باسم جزئه وما يقال أنه قوله ليس اجزاء هذا الاسم على السوالب بحسب مفهوم اللفظ يدفعه أنه لا يعتد بهذا التوهم لأنه يندفع بقوله ومفهوماتها الاصطلاحية كما يعرف على الموجبات يصدق على السوالب واندفع حقيقنا ما يقال أنه توهم من هذه العبارة أنهم أطلقوا هذه الاسماء على الموجبات ولا يتحقق المعاني اللغوية ثم نقلوها عنها إلى السوالب لثابتة المذكورة ولا يلتفت إلى مثل هذه التوهمات من شح عاقلة الواهية ادنى سخو وما يقال أن اللفظ أنهم نقلوها إلى المفهوم الاصطلاحية بناء على وجود النسبة في بعض الافراد اعني الموجبات فإنه هذا القدر من النسبة كاف في صحة النقل فلا حاجة إلى التزام النقل مرتين خفية إلا التزام النقل مرتين ليس مجرد ارتكاب ما لا حاجة اليه بل لا يصح اصلا والاكتفاء بالاطلاق على الموجبات من اجورة كما هو قاعدة النقل والوضع ليس للموجبات ولا للسوالب بل مفهوم كلي واللفظ عدم الاكتفاء بالنسبة وبمعنى الافراد بعد تحقق النسبة في جميع كما حققه وقد يقال اطلاق الشرطية أيضا على المنفصلة بحسب



الاصطلاح كاطلاقها على المتصلة وان لم يكن معنى الشرط بحسب  
اللفظ في الانفصلة ظاهر معنى اطلاق الشرطية باعتبار تحقق النسبة  
في بعض الافراد ولكل ان يجعل باعتبار تحقق الشرط في الانفصلة  
باعتبار المتصلة اللازمة لهما **قوله** لا يقال المقدمة كانت مفترقة  
لذكره اه امانع لصحة ايراد المتصلة والانفصلة يتوهم انما لم  
يقدر له جزء الكتاب لا يصح ايراد فيه وتنقيح جوابه انه ايراد ما لم يقدر  
الجزء فيه ببيان النوع ايراده على سبيل القصد اذ عقد الباب بشي ليس  
معناه انه لا يذكر فيه غير بل انه لا يقصد فيه غيره واما لكونه المقسم  
المتصلة والانفصلة اقسام اولية لتوهم ان ايراد المص اياها في  
المقدمة يتضمن دعوى اولية لها وحاصل جوابه ان ايراد المذكور  
لم يتضمن هذه الدعوى اذ عقد الباب بشي لا ينافي ذكر ما ليس منه على  
سبيل التبيين **قوله** اما ذكر اقسام الشرطية فبالفرض ولفائدة تعود  
الى بيان اقسام الاولية فهو من مرتبة ذكرها وتلك الفائدة امداف  
ما يتجه الى الاقسام الاولية للقضية المحلية والمتصلة والانفصلة ولذلك  
قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات اضاف التركيب الجزئي ثلثة  
المحلية والمتصلة والانفصلة فصرح بتقسيم الشرطية الى المتصلة والانفصلة  
وحقق ان المتصلة والانفصلة من اقسام الشرطية ليندفع التردد في  
كونه التقسيم الى المحلية والشرطية تقسيما اوليا ولا يلتفت الى ما يراى  
ظاهر كلامه هذه المحقق واما قيل ان ذكر اقسام الاقسام مريها  
او إشارة كافي للوجبة والسالبة حيث انتهى اليها بالمثالين في المحلية  
وفي قسم التقسيم في الشرطية كالإشارة الى الاقسام الانفصلة مزيد  
توضيح مفهومه الاقسام الاولية وتكمل انقلابا لها اعلم ان القسم  
قد يكون عقلياً وهو ما يحزم العقل بحسب القسم في الاقسام المذكورة

فيها

فيها بحسب صلاحية مفهوم القسم لا يزال منها قسم آخر كجمله  
الى ابطاله بامر خارج عن مفهوم القسم قد يكون استقرائية يجوز  
الناظر اليها قسماً اخر لمقسم ويدفعه بالتبع والاستقرا حيث يوجد  
سوى اقسام يحمل عليها وجعل من امثلة هذا التقسيم القسم  
فما قيل ان القسم القضية المحلية والشرطية عقلية وقسم الشرطية  
الى المتصلة والانفصلة استقرائية لانه نسبة قضية الى قضية لا يجب  
ان يكون بالاتصال والانفصال لكنه لم يوجد في العلوم ومتعارف  
اللفظ نسبة اخرى يتجه عليه ان القضية لا تخضع عقلاً فيما يكون طرفاً  
مفردية بالفعل او بالقوة القريبة من الفعل بل يجوز ان يختلف  
ان يختلف طرفاها ولم يدل دليل على نفي هذا القسم فضلاً عن نفي  
بديهية الفعل كيف والتمتع بالوحدان الحكم بالاتحاد من غير اجمال  
النسبة في الطرفين والحكم بالاتصال والانفصال بين ما ليس قضيتين  
بالقوة القريبة من الفعل ولم ينحصر الحكم فيهما عقلاً ويجوز اخرى  
هو بين الشئ يصدق بهما ويصح ان يكون طرفاها مفردية  
مختلفتين والحكم بالحد في هذا القسم ايضا الاستقرا ويتجه عليك  
ايضا ان الحكم الاستقرا للشرطية في المتصلة والانفصلة ايضا لا يتم  
لانه كم من نسبة بين القضيتين يكون الاتصال ولا الانفصال كما  
ذكر الشارح في شرح المطالع الا ان يقال ان تقسيم الشرطية  
ليست في العلوم والمتعارف كما اشار اليه هذه القائل **قوله** لما تم  
قسم القضية الى المحلية والشرطية شرع الآن ان لا يخفى ان لما ظرف  
لجوابه وسببه وهذا يقتضي ان يكون الشرع في وقت التقسيم مع  
الذي ليس كذلك وان يكون ذكر الآن مما لا يحصل له فلا بد من تجريده  
لما عن الظرفية وجعلها مجرد السببية ولو قرأها باللام المجارة و



وما للصدرية ان تقسم القضية المحلية والشرطية شرعا الآن استغنى  
عن التجزير بقى الكلام في السببية لعدم ظهورها اذ التقسم لا يفيديا  
للتشريع في المحلية الا ان يقال لو لم تقسم لوجب ان يكون الاكسوس  
شارعا في القسمة فلما فرغ من التقسم صار هذا الوقت للتشريع في  
المحلية فانه قلت انما يهيئ سببا للتشريع في احد القسمين لا في المحلية  
فقط قلت يهيئ سببا للتشريع في المحلية لاستحقاقها التقديم **قوله**  
وانما تقدم على الشرطية لبس طرها اي بساطتها بالقياس الى الشرطية ولذا  
لم يحتاج الى ان يقال لترتيب الشرطية فلا يرد الى القضية يستغنى ان  
يكون بسيط اي لا جزاء له لانه البسيطة بالنسبة الى ما يكون اقل جزاء  
منه والمحلية بالنسبة الى الشرطية كذلك لان جميع اجزاء المحلية بعضها  
اجزائها فانه الوقوع الذي هو جزء المحلية جزاؤها ايضا الا انه ليس على  
وجه كانه جزء المحلية لانه في الشرطية مفروض لا متروكا في المحلية ولا مدخل  
لا وضاف في كثرة الاجزاء وقلتها كما ذكر للحقق الشريف في هذا المقام  
انما بساطة المحلية انما هو بالقياس الى الشرطية اي يكون اقل جزاء منها  
لكونها جزء الشرطية ولا نفى انما بجميع اجزائها جزءا لغيرها بل كانت  
اجزائها التي هي ما عد الحكم فكانها بنما منها جزء منها تكلف مستغنى عنها  
على انه ارادة الحكم مع اوصاف كانت مع المحلية ليست جزء الشرطية  
فلم تكن بجزء ان لا مدخل للوصف في كثرة الجزاء وقلته انما شتات  
الاجزاء ليس على وصف كانت في المحلية جزء الشرطية لاكلها كانت في كثرة  
المحلية مقارنة للحكم بمعنى الابقاع او الانزعاج وكان الطرفان منكفئين  
كحال الانكشاف يجعله النسبة المذكورة مرات لهما مرتبطتين كمال  
الارتباط وههنا ليس كذلك وانما اداد ان جميع زوايا اجزاء المحلية  
ليست موجودة الى الشرطية فباطل كما عرفت **قوله** وبسببته مقدم على

الركب

على المركب طبعا اي كل بسيط بالقياس الى الشيء مقدم على المركب بالقياس  
عليه من غير عكس او كل بسيط مقدم على نوع للركب وليس كل  
مركب مقدم على نوع البسيط فذلك استحقاق مباحث المحلية انما تقدم  
على مباحث الشرطية لتقدم المحلية في ضمنها على الشرطية في صرح مباحثها  
فيوافق الوضع الطبع كما يقال يمكن قصر المسافة بانه تقدم المحلية  
على الشرطية لانها جزاؤها والجزء مقدم على الكل **قوله** المحكوم عليه  
يسمى موضوعا والمحكوم به يسمى محمولا يريد ان المحكوم عليه في المحلية  
يسمى موضوعا والمحكوم به في المحلية يسمى محمولا فلا يلزم ترادف للوضع  
والمحكوم عليه وترادف المحكوم به والمحمول ولا خفاء في كونه الفاعل في  
قام زيد محكوما عليه ولا في كونه الفعل محكوما به فلا لادراجها تحت  
للموضوع والمحمول تاويل قام زيد بزيد قائم كما فعله السيد للحقق  
في هذا المقام وانما يحتاج الى هذا التاويل لادراج قال زيد تحت المحكوم  
المحلية للوجبة المفسرة بما حكم فيها بانه احدهما هو الآخر ولا راجح  
لم يقل زيد تحت المحلية السالبة المفسرة بما حكم فيها بانه احدهما ليس  
هو الآخر **قوله** ونسبة بينهما يرتبط اي فقط بفاضة هذه المحرر ظاهر  
ان تسمية للفظ بالرابطة تسمية الدال بيلم المدلول **قوله** كذلك مرحقا  
النسبة المحكية ان يدل عليها بلفظة فيه بحث لانه حقا ان يدل عليها  
بالدال كوا كما لفظا او هيئة تركيبية او حركة بل كونها هيئة قائمة  
بالدال على المحكوم عليه والدال على المحكوم به احق **قوله** واولو لمزيد  
مناسبة بينه وبين مدلوله حالة قائمة بالمحكوم عليه وبه وقوله للفظ  
الدال عليها يسمى رابطة ايضا منظور فيه والصواب والدال عليها  
يسمى رابطة وكيف لا وهو لا يصدق على حركة الكسرة في زير بزيد  
بكر الدال فانها الرابطة وليست بلفظا ولو كانت الرابطة

حاجة

بينهما



عندهم اللفظ الدال لما مع الاختلاف في الرابطة في زيد هو  
قائم هل هو والحركات الاعرابية بل الصواب ان الدال على النسبة  
الرابطة مطلقا سواء كانت بين الموضوع والمحول وبين المقدم  
والتالي يسمى رابطة لانه الرابطة اعلم من هذه النسبة **قوله** تسمية الدال  
بالمحل الاول بل هو وصف المدلول **قوله** اما النسبة التي هي مورد  
الاجاب والسلب فيدبره تميزه عن النسبة التقييدية فانه النسبة  
التي بين بين مورد الاجاب بمعنى الايقاع فانه لم يتصور النسبة  
التي بين بين لم يتحقق الايقاع فكان النسبة مورد في المصنف  
الايقاع ويتوصل به اليه كما ان طالب الماء يريد المورد ويصل به اليه  
وكذا هو مورد الوقوع فانه لم يتصور النسبة لم يصل الى الوقوع ولا يدرك  
فلك ان يحل الاجاب والسلب على ظاهرهما وان يحل على الوقوع  
او الاوقوع كما هو المطابق لقوله واما اوقوع النسبة والاوقوع الذي  
هو الاجاب فانه قال النسبة لا يرد عليه الاجاب بل الوقوع فلا يصح جعل  
النسبة مورد الاجاب فانه الاجاب بمعنى الموجب او لم يحط باطراف  
الكلام ولم يعرف المورد وما هو المراد وكذا ان قال لا يرد وقوع النسبة  
بمعنى النسبة واقعة على النسبة بل الوقوع والموجب هو وقوع  
النسبة لا الوقوع وقوله واما اوقوع النسبة او لاوقوعها الذي هو  
الاجاب ووصف الوقوع والاوقوع لا احتراز عن المتصور فان  
الحكم الذي هو جزء القضية هو الوقوع المتعلق للاجبا **قوله** مطلقا  
فانه كان المراد الاول الاحسن ان يقولوا ما كان المراد فيكون للقضية  
جزء آخر ولا بد لها من دال آخر ولا يذهب عليك ان قوله فيكون  
للقضية جزء آخر اعترف عن المحقق حيث قال القضية انما تتحقق  
بثلاثة اجزاء وقوله ولا بد ان يدل عليها بعبارة اخرى اعترض

على واجنه

على واضح اللفظ بانه اهل امر احد الجزئين ولم يضع له ما لا بد  
منه وقوله وقوله في الجواب ولا حاجة الى الدلالة اشارة الى دفعه عن  
الثاني وقوله ولهذا اخذوا جزء واحد اشارة الى دفعه عن القول  
**قوله** وكما انهما يرتبط المحول بالموضوع اشارة اليه فانه النسبة ما لم  
يقتر معها الوقوع والاوقوع لم يكن رابطة فانه قلت ببيان هذا  
يقضي ان يكون الرابطة النسبة المقترنة الوقوع والاوقوع فيكون قوله  
بهما يرتبط اشارة الى المراد بالنسبة لا الثاني وهو اما الاول او ثلث  
الثالث قلت قوله فانه النسبة دل على ان النسبة التي هي مورد  
الاجاب والسلب رابط بالعرض بخلاف الوقوع والاوقوع فدل على  
ان قوله بهما يرتبط اشارة الى المراد بالنسبة هو الوقوع والاوقوع  
لان المراد من الرابطة بالذات ولهذا قال كان اشارة الى انه يحتمل  
ان يراد النسبة التي هي مورد الاجاب والسلب مقترنة معها الوقوع هو  
والوقوع احتمالا مرجوحا فانه قلت كونه الوقوع رابطا للمحول بالموضوع  
واضح واما الاوقوع فيرفع الرابطة فكيف يجعل رابطا قلت يرتبط  
بالموضوع ربطا عقليا وان يرفع ربطا به في نفس الامر **قوله** فانه اللفظ  
الدال على وقوع النسبة دال على النسبة ايضا دلالة التزامية ان النسبة  
للفصل خارجة عن مفهوم الحكم والداخل في النسبة اجمالا والنسبة  
تفصيلا مما يتوقف عليه النسبة اجمالية فلا يراد ان الحكم النسبة الواقعة  
كما فسره والنسبة جزئها فلا يكون دالة الرابطة عليها التزامية وخارجة  
الى تقييد قول الشارح دال على النسبة ايضا بالدلالة المطردة هو  
الواضح كما فعل السيد المحقق فانه الدلالة في عرف الفقه الا هو كذلك  
**قوله** فالجزءان من القضية يتأديان بعبارة واحدة تجتمع عليه ان قصد  
الجزءان بالربط يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز وان قصد احدهما



بقي الآخر غير مقصود بالافادة **قوله** فلهم هذا اجزاء واحد اولئك ان  
تقول اقصر على الاشارة الى الاجزاء المختصة بالحمية وهو الموضوع  
والجمل والنسبة بين بين فانه النسبة بين بين في الحمية هو ثبوت  
امر لا مرجح لان ما في الشرطية فانها ثبوت امر عند آخره والتنافي بين  
امر بين واما الوقوع والاوقوع فمشترك بين الشرطية والحمية فقولها  
يرتبط للوضوع بالمجمل معناه بها يرتبط للوضوع بالمجمل لا المقدم  
والثاني **قوله** ثم الرابطة ارادة اه فيه انه الدعوى بط لا كشرية بر رابطة  
ولست لانها ليست بلفظ لا اقل ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد  
صرح به الشيخ ابن الحاجب الا ان ثبت تخالف اصطلاح القوم  
باصطلاح علماء العربية في اللفظ لكن ما ذكره السيد المحقق في بعض  
نصائيف انه ما يسمى بالحرف عند النحاة يرد التخالف ولا ليس  
هو رابطة باداة تركيبية **قوله** لانها يدل على النسبة الرابطة قبل النسبة  
بالرابطة لانه النسبة لا من حيث انها رابطة ليست غير مستقلة بل ربما  
يعتبر قصد الحية يغير محكوم ما عليه وج يكون متعلقه وهناك بحث  
لانه لا يكفي الدلالة على الغير المستقل في كونه التي ادات لوجوه الاول  
جواز كونها غير لفظية والثاني كونها مركب والثالث جواز كونها  
دالة على مستقل ايضا كالكلمة فانها يدل على المستقل هو الحدوث  
وشيء مستقل هو النسبة لتوقفها على المحكوم عليه وانه يرد عليه ان  
توقف تفعل شيء على شيء لو استدرج عدم الاستقلال بالمعنى المتعلق  
للتغير في كونه اللفظ ادات كانه كل لفظ وضع المعنى غير بسيط  
غير مستقل في الدلالة وكانه ادات كذا كل لفظ معنى التوازي مقدم  
عليه في العقل ويندفع بما فسر به التوقف من انه عبارة عن كون  
المعنى ملحوظا بالاتباع مرأت لملاحظة الغير لانه يحكم عليه **قوله**

لكنها

لكنها قد يكون في قالب الاسم اي كونه الرابطة قد يكون في قالب الاسم  
اي هيئته وصورة كونه وكانه نظائرهما وفيه اشارة الى دفع ما اورد  
على القوم في شرح المطالع انه هو ضمير في كلام العرب فيكون اسما فلا  
يكون رابطة وببارة الدفع انه هذا ليس هو هو بل في قالبه وصورة  
ولما كانه بمنع التزام مطابق للمحكوم عليه دالا على النسبة كانه القياس  
التزام افراده وعدم تغييره بتغير المحكوم عليه لم يعتمد عليه في شرح  
للمطالع وقال الرابطة في زيد قائم حركة الرفع ثم كانه التركيب  
من العربيات فالقضية ثلاثية والافتنائية هذا والاظهر ان التركيب  
من العربيات بالاعراب التقديرى ايضا من الثنائية وفي كونه هو في صورة  
الاسم نظر لانه حركة الاخر لا مدخل لها في الهيئته فلم يزد العلم  
ما ضاوا مرا على هيئته وحدة فتقول هو كقول في قالب  
الكلمة ايضا **قوله** ويسمى غير زمانية اي رابطة غير زمانية كما يتبادر  
من سوق الكلام في هذا المقام واداة غير زمانية كما يستدعيه تسميتهم  
الافعال الناقصة ادات زمانية ولا يخفى ان الرابطة الغير الزمانية  
يعم وما هو حركة **قوله** وقد يكون في قالب الكلمة كانه في كانه  
زيد قائما يعيد كانه الاحراز من التام وفيه ايضا دفع لما عسى  
انه يورد على كونه الرابطة ادات من انه ينقض بكانه فانه كلمة  
وجم الرفع انما في صورة الكلمة وليست بكلمة لعدم دلالة على الحدث والقياس  
على جعل الرابطة في كانه زيد قائم ايضا لا عرب وينافس فيه بان مدلول الرابطة  
وهذه المناقشة اخوي في كثير من اجزاء كان وقد يورد ايضا انه لو كان رابطة  
لا انعكس في قولنا كل شيء كان شأبا الى قولنا بعض الاشياء كان شئنا مع ان هذا ليس  
كاذب مع صدق الاصل بل الصادق في العكس بعض الحاشي شأبا في الزمان لما مضى  
شئ وهذا يقتضي ان يجوز ادخاله في الجمل وفيه بحث لان بعض الاشياء كان شئنا



مع انه هذا العكس كاذب مع صدق الاصل بل الصادق في العكس  
بعض الكاشح شابا في الزمان الماضي فهو شيخ وهذا يقتضي  
انه يكون كانه داخل في المجرى وفيه بحث لا بعض الاشياء كانه شيخ  
صادق كانه للزمان السابق على زمان التكلم لا للزمان على  
الزمان السابق على زمان الاتصال بالعنوان ولو سلم فلا يلزم  
في العكس الا يشاركه الاصل في الزمان ولا يدل على ذلك دليل  
بل يجوز ان يختلف في الزمان كما يختلف في الجهة فليكن هو  
عكس كل شيخ كانه شابا بعض الاشياء يكون شيئا **قوله** والقضية  
المحملة باعتبار الرابطة اما ثنائية او ثلاثية وقيد التقيد باعتبار  
الرابطة لفوارد احديها التشبيه على انه هذا التقيد لقضية فيها  
رابطة فالقضية المستفنية عن الرابطة وهي التي تحولها كلمة  
خارجة عن هذه القصة فحزب زير ليس ثنائية ولا ثلاثية  
وثانيها انه هذا التقيد بالنسبة الى الرابطة فلا يتفاوت الثانية  
والثلاثية لحذف الموضوع والمحول فاذا حذف فاحد الطرفين مع  
الرابطة الى يتصور القضية وحدانية ولو ذكر الجهة بعد حذف الرابطة  
لا يعود الى الثلاثية وثالثها الاشارة الى اربعية القضية  
البنائية ثنائيتها وثلاثيتها فلا يستبعد قول القائل كل ان  
حيوان بالضرورة ثنائية ورباعية فانه الاولى باعتبار الرابطة  
والثانية باعتبار الجهة **قوله** لا شتما لها على ثلثة الفاظ لثلاث  
معان اى لثلاث معان مطابقة فلا يرد انها الاربعة معان  
ولكن ان يجعل كونها ثلثة مبنيا على عد اثنين منها واحدا لثلاثها  
بلفظ واحد على ما مر وانما قيد الالفاظ بكونها لثلاث معان  
والجزئيين بكونها العنيتين فيما بعد لانه الثنائية ايضا تشمل

على ثلثة

على ثلثة الفاظ واكثر لكونه لا اكثر من معنيين لانه كل جزء منه لفظ  
وللجنى ان سوق البياض في ان التقيد الى الثلاثية والثنائية هـ  
للقضية الملقوفة لانه كل قضية معقولة فهو ثلثة الاحالة والاشتمال  
على ثلثة الفاظ باعتبار الاغلب او باعتبار ما هو الاصل والافق  
يشتمل الثلثة على لفظين كما يقال في جواب زير نست همت يابر  
باست وقد يشتمل على لفظ واحد كما يقال في جواب انازير در خانه  
هست هست وهكذا حال اشتمال الثنائية على جزئيين **قوله** وانه  
حذفت لشعور الذهني بمعناها ليس التقيد احتراز عن المحذف  
للا شعور الذهني بمعناها فانه لا يكون بل الاشارة الى ما يتوقف عليه  
المحذف ولا يبعد ان يقال عن التحليل **قوله** وقوله في بعض اللغات اشارة  
الى اللغات مختلفة وما قال العلامة التفات الى انه لعدم  
العلم بجميع اللغات نتجه انه تقيد المحذف ببعض اللغات لا يفيد العلم  
بالمحذف ببعض اللغات وانه كانه الذكر ايضا غير معلوم في جميع هـ  
اللغات فلا معنى لحصول التقدير بالمحذف والاشارة للاستفادة  
من قولنا وقد يحذف في بعض اللغات اى في بعضها لا يحذف ويبعد غاية  
البعد استفادة انها مختلفة على تسعة اوجه كما قيل وجه الضبط  
اى وجه ضبط الاختلافات المشار اليها بقوله وقد يحذف في بعض  
اللغات اى يقال ههنا ثلثة اشياء الوجوب والامتناع والجواز هـ  
فحزبها في ثلثة اخرى هي مجموع الرابطين والرابطة الزمانية  
وغيرها و غير الزمانية **قوله** فانه لغة العرب ربما يستعمل الرابطة  
فانه قلت لغة العرب ايضا لا تحذف الرابطة الزمانية كلمة هـ  
اليونانية فلا مخالفة بينهما ومردف لذكرهما في اثبات المخالفة  
بين اللغات قلت لغة العرب تحذف الرابطة الزمانية ومنه



قولنا اكرم زيد عالماً ارجل اى عالماً كان او جاهلاً وقولنا اكرم  
عالماً وزيد فاضلاً قضية ثنائية حذف منها الرابطة الزمانية لشعور  
الزهري بقربية العطف معناها **قوله** ولغة العجم تشمل اليونانية  
فانه سوى العرب وهو متكرر جداً بحيث يستبعد ان يكون احد  
متعلين بها وكان اراد مشاهرها وفي الكلام غيره ولغة الفارسية  
الاصلية لا تخلو عن الرابطة ولا يبعد عن ان يحتمل لغة العجم عليها  
فمح لا يتم النقص بمثل قولهم زيد وبيرواست وعمر ونجم وزيد  
وبيرواست ونجم وزيد وبيرواست ويانجم فانه يجوز ان لا يكون  
هذه القضايا مستعملة في اصل لغة الفرس ولا بقضايا محمولة منها  
الوجود لعدم يجوز زيد هست وزيد سبت فانه يجوز ان يكون  
اصل لغة الفرس هست است ديت است واما النقص بقولنا  
زيد امر يد ضعيف لانه المقابلة للقضية التي لها رابطة بحذف  
رابطةها اولاً لا يصدق والقضية التي محمولها كلمة لا رابطة لها وقد عرفت  
انها خارجة عما نحن فيه **قوله** هذا التقسيم ثانياً صريح به لانه المتبادر  
الى الوهم ان التقسيم اولاً لا تقسم المحلولة باعتبار الرابطة غير مخرج  
به في عبارة المصنف واثار بوصف النسبة المحكية لكونها مدلول  
الرابطة الى وجه جعله تقسيماتاً ثانياً وينبغي ان يراد بها الوقوع والاد  
وقوع لانه الذي تفاوتت في الموجبة والسالبة واما النسبة التي  
بين بيني فهي فيهما واحدة ويرد على جعل المصنف التقسيم الى الموجبة  
والسالبة تقسيماتاً ثانياً ثابتاً للقضية انه يصح ان يجعل تقسيم اولياً  
للقضية يان يقال القضية ان كانت مشتملة على وقوع النسبة فموجبة  
وان كانت مشتملة على لا وقوعها فسالبة وما يقال لانه ليس للموجبة  
ولا للسالبة معنى مشترك بين الحولية والشرطية فقد تبين ضعف

مما ذكرنا

مما ذكرنا واعلم ان قوله باعتبار النسبة محمول ثانياً للموضوع وليس قيداً  
للمحكم الاول فلا يتجه انه مفيد ان القضية تقسم اولياً باعتبار النسبة وليس  
كذلك وقس عليه نظائره **قوله** كنسبة الحيوان الى الانسان في قولنا الانسان  
حيوان وللادب نسبة الجمل الى الانسان بنسبة اليه في قولنا الانسان ليس  
بجمل **قوله** وهذا لا يتم القضايا الكاذبة فانه قلت تعريف الموجبة  
يشمل القضايا الكاذبة السالبة لانه نسبتها نسبة يصح بها ان يقال هـ  
الموضوع محمول وتعريف السالبة يشمل القضايا الكاذبة الموجبة لان  
نسبتها يصح بها ان يقال الموضوع ليس محمول فلا يقتصر فساد التعريف  
على عدم الانكاس لعدم اطرادهما ايضاً فلا يصح قول الشيخ وهذا  
لا يشمل القضايا الكاذبة يعني ان هذا التقسيم او شيئاً من التعريفين لا تشملها  
لكن لا وجه يستقيم قلت يدفعه حمل قول المصنف وهذه النسبة الزهري جزء  
القضية ومدلول رابطة كما هو المتبادر النسبة القضية في نفس الامر  
وقام بطرفيها وبهذا تم ما نقله سيد المحقق في الجواب حيث قال قيل  
انما لا يشملها اذا حمل الصحة على ما هو في نفس الامر واما اذا حمل على ما  
هو اعم من الصحة بحسب نفس الامر وما هو بزم القائل فيشملها  
قطعا ويتجه عليه انه اذا حمل على ما اعم من الصحة بحسب نفس الامر دخل  
الموجبة الكاذبة في تعريف السالبة ايضاً لانه نسبتها نسبة يصح بها ان يصح  
القائل ان يقال الموضوع محمول وبحسب نفس الامر ان يقال الموضوع  
ليس محمول ودخل السالبة الكاذبة في تعريف الموجبة ايضاً فالصواب  
ان يقتصر على ارادة الصحة بحسب زعم القائل ودو هذا الجواب بان  
لا يدفع الخطأ اللفظي الى المثار اليه بقوله فالصواب من التعريف  
لانه يشمل على اللفظ المستعمل في معنى يتبادر منه خلافه وكذا ما اجيب به  
من ان المراد الصحة مع قطع النظر عن خصوصية المادة في قولنا الانسان



جاء لا يمنع في صحة ان يقال الموضوع محمول الا خصوص المادة والنسبة  
فصحى لم يمكن ان يعتقد رعا ربه بان نظر الفوق في البحث عن الاشياء  
مع قطع النظر عن خصوص المادة فبالنظر الى مذهب الفوق يتبادر  
الصحة مع قطع النظر عن خصوص المادة ويمكن ان يجاب بان الفرق  
لمادة الموجبة ومادة السالبة وبان قوله بهما يصح لا يقتضي الا كونها  
سبب الصحة ثم معنى المسببية انها اذا تحققت كانت سببا ولم تحقق  
في الكواذب فاحسن التأمل وبان المراد صحة التقييم لاصحة الحكم  
واعلم ان المثار له بهذا في قوله وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة اما التقييم  
فهو الاظهر فالاعتراض بعدم الشمول اعترض بعدم كونه التقييم  
حاصرا وكل من التعريفين فالاعتراض بعدم جامعتهما وكل منهما  
يستلزم الآخر **قوله** فالصواب ان يقال الحكم في القضية اما بان  
الموضوع اه فاقلت لا تفاوت بين التعريفين الا في العبارة فلا فائدة  
في ايرادها الا تكتب العبارة قلت يمكن ان في الاول بمعنى الوقوع  
والا وقوع ويجل الباء في قوله بان الموضوع محمول للبيان اي بمعنى ان  
الموضوع محمول انه بمعنى وقوع النسبة ويجعل الحكم في الثاني بمعنى  
التصديق ويؤيد ذلك انه جعل الحكم في الاول جزء القضية حيث  
قال الحكم في القضية وترك في الثاني قوله في القضية ولا يذهب  
عليك ان التقييم على الاول باعتبار النسبة وعلى الثاني باعتبار  
العلم لا يختص بالجمالية فلا ينتقض تعريف الموجبة الجمالية والسالبة  
الجمالية **قوله** تقسم ثالث جمالية باعتبار الموضوع قدم التقييم  
باعتبار النسبة على التقييم باعتبار الموضوع مع تقدم الموضوع لان  
للموضوع من حيث انه موضوع متأخر عن النسبة وان تقدم ذاته عليها  
ولا النسبة جزء مع القضية بالفعل بخلاف الموضوع فهي اخص جزء

القضية

القضية **قوله** فان كان جزئيا سميت القضية شخصية وخصوصية  
اما موجبة اذا لفظ انها منصوبة مضمومة مع الاسم لاعلى كسبل منح  
الخلو او قد تخلو التسمية عن الموجبة والسالبة والاولى ان يقال وهي اما  
موجبة او سالبة وذلك ظاهر **قوله** مخصوصة فلخصوص موقوفها  
اي لخاصة خصوصية بخصوصية الموضوع وشخصية ان يكون احضارها  
وعلى وجه الشخص والقضية الملقوفة يسمى بهذا الاسم اذا كان  
اللفظ الدال على الموضوع لاحضارها وعلى هذا الوجه اما على سبل الحقيقة  
او بطريق المجاز **قوله** وكية افراد الموضوع في الكلية والبعضية  
الكمية بهما نقبا لارادة ما يتبادر منها لغة من بيا القدر وبيانها لما هو  
الغنى المصطلح عليه وكان وجه التسمية ان كان يربط العدد ابهام العدد  
يزيل الكلية والبعضية ابهام الموضوع الذي مع الاهمال **قوله** واللفظ  
الدال عليها اي على كمية الافراد يسمى سورا ظاهرا ضمير عليها رجوعه الى كمية  
افراد الموضوع فيلزم خروج السور الداخل على المحمول نحو زيد بعض الناس  
مع انهم اطلقوا عليهم السور فقالوا اذا دخل السور على المحمول كانت  
القضية مخرفة وكان لرفع ذلك صرف الشئ ضمير عليها الى كمية الافراد  
مطلقا ولا يشكل بالسور الداخل على الموضوع الشخصي فالقضية مخرفة لا  
ايضا يدل على كمية الافراد ولكن المدلول مختلف ولذلك كذبت الموجبة  
والمراد بالدلالة اعم من المطابقة كما يعرف وفي شرح القسطاس ان المعبر  
في السور الدلالة المطابقة وليس كل في الاصل لرفع الإيجاب الكلي صار  
في الاصطلاح للسلب الجزئي **قوله** كذلك اللفظ الدال على كمية الافراد  
يخصها ويجعلها ذلك في البعض غير ظا فكان يسمى بالاسم الكل  
ولو قيل سمي سور المحم ويبيظه الحكم من الاحتمال الآخر كما ظاهر  
في الكل وقس عليه لتسمية بالمحصورة والمسورة واما قوله فلا تنالها



على السور فيجبه على المنفعة ايضا مثله على الصور ويندفع باوجه التسمية  
لا توجيهها قوله وسور كل بل كل اي يودي موذاه اي لفظه كانت قوله اي  
كل واحد واحد لا الكل المجموع لم ينف بذلك كونه كل نار حارة بمعنى الكل المجموع  
قضية كلية كما توهم بعض القاصرين في هذا المقام اذ لا يساعد اللفظة فانه  
الكل المضاف وليس الا افرادي او الكل المجموع لا يدخل الاعلى المعرفة ولهذا  
قبل كل زمان ما كمول وكل الزمان ما كمول صادق بل نفى كونه كل الزمان  
ما كمول محصورات فانه قلت فالحقبة المذكورة منه اي قم قلت  
كلمة كل في عنوان الموضوع فيكون ماملة فانه فينهدم ما سياتي من حكم  
الماملة انه في قوة الجزئية لانه لا يحسن دخول بعض على الكل المجموع  
لانه لا تعدد لافراده والبعض يقتضيه قلت انهدم هذا الحكم لما يحسن  
من قبل كونه قضية موضوعها الكل المجموع ماملة بل هو منهدم يكون الموضوع  
المقصود في كل فرد كاله العالم وواجب الوجود القديم والازل  
والشمس والسما الاول الى غير ذلك قوله والفرق بين الاسوار  
اي ليس كل دال على رفع الايجاب الكلي بالمطابقة فاعرفا كان اراد  
ليس كل هو وكذا بليس بعض وبعض ليس اذ بدو في الرابطة الثانية  
لادلالة على انه رفع الايجاب على السلب الجزئي بالمطابقة فاعرفه  
وهذا الكلام يدل على انه ليس داخل على السور وما قيل في الرابطة  
انه هو على وضع النسبة السلبية يدل على انه ليس داخل على السور  
وما قيل في الرابطة انه هو على وضع النسبة السلبية يدل على انه ليس  
داخل في الرابطة فتأمل قوله وعلى السلب الجزئي بالالتزام ويكفي في  
كونه الشيء سور الدلالة الالتزامية بجهة عليه انه ليس هو في قولنا  
ليس الانسان هو القائم يدل على رفع النسبة عن الانسان العاري عن  
السور بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام لانه اذا وقع بنسبة

القائم

القائم عن الانسان فاما ان يرفع من كل واحد واحد وهو سلب الكلي او يرفع  
عن بعض دون بعض والتقدير يرفع من كل واحد واحد وهو سلب الكلي فيلزم ان  
يكونه ليس هو سلب الجزئي كما انه ليس كل كذلك نفى ما ذكره فيه ان يكون  
القضية السالبة الماملة مسورة فانه قولنا الانسان حيوان يدل فيه كلمة  
هو على ثبوت الحيوان لان فاما انه يثبت لكل فوجبة كلية او للبعض  
فقط وعلى التقديرين الايجاب الجزئي قوله لازم قوله يكون مفهوم الصريح  
انه ليس يثبت الانسان لكل واحد واحد وذلك لانه اذا توجه النفي الى كلام  
فيه قد انصرف الى القيد فاحتج فيه دخول النفي على نسبة مقيدة بالعموم  
فانه قلت كما تقر في محله ان النفي ينصرف الى القيد فقرر ايضا فيه  
انه يثبت الاصل سالما مع النفي فيقتضي ذلك انه يكون مدلول ليس  
كل السلب البعض مع الثبوت للبعض لا السلب الجزئي قلت ما قرر  
في محله من ثبوت الاصل انما يعتبر في مقام الخاص لانه اخص القيد بالنفي  
يتبادر الفلح الى الاصل ثابت ولولاه لما اخص القيد بالنفي ولا يعتبر  
ذلك في المقام البرهانية التي لا مسلك سواها فانه مسلك التقييد  
في رفع العموم ايجاد ما لا بد منه في رفع العموم وليس هو الا بثبوت السلب  
عن البعض على اي وجه كان فهو معتبر عند مسالك مسلك اليقين  
الموضوعي عن الفلح فلا مصارفة بين فريقين وكل منهما واجبة هووليها  
وصفه هي موذيها ولا يجوز عند هاتقدعيمها قوله فلانه اذا رفع الايجاب  
الكلي يعني اذا ارتفع الايجاب الكلي في نظر العقلي فلا بد له من الجزم  
بان الواقع لا يخلو عن احد السبلين اذ ما لم يجزم به لا يتأتى له اعتقاد  
رفع الايجاب الكلي وبهذا اندفع انه ما ذكره لا يدل الاعلى الزوم  
في الواقع فلا يكفي ذلك في الالتزام ما لا بد له من الزوم الذهني كما  
لا يخفى على من شتم تراجم من الضاعة وصانه في تحصيلها عن الاضاعة



قوله والسلب الجزئي من ضرورة مفهوم ليس كل يعني ضرورة  
الخارجية عنه كما لا يخفى قوله وهو من لوازمه يعني ماهو من ضرورة  
الخارجية عنه من لوازمه فيقع قوله فيكون دلالة بالالتزام بلا  
شائبة مزاحمة الاوهم **قوله** لا يقال اشارة الى ضعف المعارضة  
اذ بناها على التقليل بترتيب مفالطة مبنية على وضع العام  
موضوع الخاضع بالمجرد ان الخاص يعبر عنه بالعموم وذلك في قوله  
ورفع الايجاب الكلي العم من السلب عن الكل والسلب عن البعض اي  
السلب الجزئي فانه يعبر عنه عن البعض والاثبات للبعض بالسلب عن  
البعض تغييرا للخاص بالعم فقال ان السلب الجزئي فوق التقليل  
ودفعه مجرد تحريم السلب عن البعض حتى ينكشف انه ليس السلب  
الجزئي بل اخص منه **قوله** لا العام لادلالة على الخاص لا مذهب عليك  
ان رفع الايجاب الكلي لا يصدق على السلب الكلي ولا على السلب عن  
البعض من الايجاب حتى يكون العم من السلب عن البعض والاثبات للبعض  
بحسب الصدق بر هو اعم منه بحسب التحقيق فلا يلزم ملكياتي  
انه مشترك بين ذلك القسم وقوله واذا اخبر العم في جميع  
**قوله** فهو مشترك بين ذلك القسم على ما هو غير محقق على حقي  
ان دفع المفالطة ثم مجرد ان رفع الايجاب الكلي الاعم من السلب  
الجزئي فهذا مجرد الدليل وجعل ماله الى ان رفع الايجاب الكلي  
يستلزم اهدام جميع كل منهما يستلزم سلب الجزئي فيكون للسلب  
الجزئي بلا ريبه فقوله بعبارة اخرى عند هذا الكلام وتحريم آخر  
للتزام بحيث يبينه عن شائبة الايهام الالغمية رفع الايجاب الكلي عن  
السلب عن البعض لتخلص الدليل عن الايهام ومن قال انه ناظر الى  
قوله واما انه دل على السلب الجزئي بالالتزام فقد اطول على نفس

الطريق

الطريق الى انتظام اجزاء الكلام **قوله** واما انه ليس بعض وبعض ليس  
بدلالة على السلب الجزئي بالمطابقة فظاهر او د عليه ان ظهوره مع  
بل الظاهر خلافه لا ليس بعض وليس لرفع الايجاب الكلي الجزئي كما ان ليس  
لرفع الايجاب الكلي والسلب الجزئي لازم لرفع الايجاب الجزئي وفيه  
نقل لا ليس بعض لو كان رفع الايجاب الجزئي كانه نقيضه لانه رفع  
الشيء نقيضه ويرد عليه انه لا يظهر في ليس بعض الحيوان ليس مطلقا بل  
انما يظهر فيها في ليس كانه الاضافة للجنس في ضمن فرد منهم اما لو كان  
للجنس في ضمن كل بعض وهو من معانيها كانه الصريح رفع الايجاب الكلي  
ويمكن دفعه بان لما يوجد في الاستئصال وان يحتمل القياس لم يلتفت هو  
الشراح اليه ولم يجعله مانعا من دعوى الظهور مطلقا نعم بجه على قوله  
للتصريح بالبعض وادخال حرف السلب عليه انه لا يستلزم كونه مفهوما  
الصريح بسلب الانثى عن بعض افراد الحيوان لوجود ذلك في الاضافة  
الاستثنائية وفي قولنا ليس بعض من الحيوان باننا مع الاول صريح في  
رفع الايجاب الكلي بالالتزام والثاني في السلب الكلي لكونه بعض نكرة في  
سياق النفي **قوله** واما انها يدلل على رفع الايجاب الكلي بالالتزام هو  
فان قلت مدار الفرق ان ليس كل سور جزئي باعتبار الدلالة بالمطابقة  
وانما ذكر كونه ليس كل لرفع الايجاب الكلي ليظهر ان ليس السلب الجزئي  
مدلوله المطابق ويظهر كونه السلب الجزئي مدلوله الالتزام فان فائدة  
احتمال موثقة اثبات ان رفع الايجاب الكلي لازم ليس بعض ولا مدلوله  
في كونه سور اجزئيا ولا في كونه دالا على السلب الجزئي بالمطابقة قلت  
فائدة التنبيه على وجه كونه السلب الجزئي نقيضا للايجاب الكلي وهو انه  
ملزوم لنقيضه وهم يضعونه ملزوم النقيض موضع **قوله** فانه نقيض  
بعض الافراد خارج عن مفهوم الجزئي ولا يخصه ذبا الجزئية بل كذا الحال

باعتبار الدلالة بالالتزام وليس بعض



في كل قضية حكم فيها على كل فرد كل وكيف مفهوم هذه القضية ليس الا  
المحمول ومفهوم الموضوع واتصاف الفرد المحصور او المراهمة بالمفهوم <sup>فلا تعين</sup>  
للفرد في القضية كما يفيد العنوان ولهذا عرفت تخصيص النفي وعدم  
اختصاصه فاختير تفظنك ولا بد من قوله فان تعين بعض الافراد خارج  
عن مفهوم الجزئية بانه غير لازم اذ لو كان خارجا لازما لمفهومها لخصي  
السلب **قوله** فالتبعية النكرة يرد عليه ان جعله مشابها للنكرة انما  
يحتاج اليه في جعل ليس بعض وبعض ليس للسلب الكلي في بعض  
الاحياء اذ اثبت وجوب اضافته الى المعرفة وفيه منعا اذ لا مانع  
من قولنا ليس بعض من الانثى ولا من قولنا ليس بعض من الانثى الا ان  
يقال ان وضع الكلام في ليس بعض الانثى دالة عما يتم به الكلام  
في البعض المنكر على اوضح وجه وقد يقال لا حاجة الى جعله مشابها  
للكثرة بل هي نكرة لعدم تأثير بعض في الاضافة فهو مثل مثله ونحوه  
لذلك قال العلامة التفاد ان هو نكرة في سياق النفي ويروى انه لم يجعل  
بعض كثيرا في علم يتعلق به تحقيق مثله وكاذا العلامة كذلك بالغه  
في التبيين فلا يحسنه عليك وكوثر النكرة في سياق النفي مفيد للمفهوم  
واجب التخصيص اذ كل انثى نكرة مع انه لا يفيد كونه في سياق النفي  
في قولنا ليس كل انثى عموم وقوله بعض ليس يتم عليه ان العائد الى  
البعض في حكمه من حيث المعنى كحكمه بلا شائبة تفرقة فينبغي ان يفيد  
كونه في سياق النفي العموم المستفاد من ليس بعض وكان لهذا قال  
السيد السند هذا كلام ظاهر في التحقيق انك ان اردت بحرف هو  
السلب سلب المحمول عن الموضوع كانه سلبا جزئيا وان اردت سلب القضية  
على معنى انها ليست بتحقيقة كانه سلبا كلياً لانه سلب الوجود الجزئي  
يستلزم السلب الكلي فعلى هذا ليس كل يحتمل ان يكون سلباً كلياً

نفي

يشبه

بأن يفيد

بأن يقصد به سلب القضية كما حققه هذا الكلام ويرد عليه ان  
قصد هذه القضية ليست بتحقيقة يجعل القضية شخصية وان  
عليه ان يوجب كونه قضية بتمامها مرفوع ليس وكونه منصوبه مخدوفا  
فلا يصح مع هذه القصد نصب الجزئي الثاني من هذه القضية التي ذكره  
فيها كل وبعض ويمكن دفعها بان كلمة ليس في القصد يرد واردة  
على نسبة القضية ففيه رفع القضية برفع مطابقة النسبة اليجابية  
للوابع وانما يرفع مطابقة النسبة اليجابية في ليس بعض اذ لم يكن  
للمحمول ثابتا للفرد من افراد الموضوع فيفيد هذا القصد السلب الكلي وفي  
القصد الثاني برفع نسبة المحمول عن فرد ما من افراد الموضوع بمعنى انه  
ليس ثابتا للفرد ما وذا لا ينافي بثبوت لفرد آخر فلا يفيد هذا القصد  
الاسلب المحمول عن الموضوع ولا يفيد رفع القضية للنافي لها صدقا  
وكذا فيحصل الاعتبار في ليس بعض سلب المحمول عن الموضوع  
فعلى الاول على وجه يعر في الثاني على وجه لا يعر والاول يوجب  
رفع القضية فعبر عنه سلب القضية والثاني يفيد سلب المحمول عن  
الموضوع فعبر عنه سلب المحمول عن الموضوع وهكذا في ليس كل تارة  
يقصد بمعنى انه ليس ثابتا للفرد ما سلب المطابقة النسبة اليجابية  
وانتفاء المطابقة يتحقق مع انتفاء الثبوت من كل واحد وحده  
ومع انتفاء النسبة الى بعض دون بعض وهذا القصد يوجب  
رفع القضية الكلية المنافي لها صدقا وكذا وتارة يقصد سلب  
المحمول عن واحد واحد مما ينسب اليه المحمول وهذا القصد لا يوجب  
رفع القضية بل السلب الكلي الجامع لها كذا فيحصل القصد الاول  
سلب القضية والثاني سلب المحمول عن الموضوع وكذا ان تقول  
نصرة للشارح انه لم يقصد الا هذا التحقيق الا انه لما كان اللفظ جرت



على قصد سلب المطابقة عن النسبة اذا كان الموضوع كقوة في سياق  
النفي بنى الكلام عليه **قوله** بخلاف بعض ليس الى قوله بل السلب  
انما هو وارد عليه بنج عليه ان الوقوع في سياق النفي لا يطلب الا  
تعلق النفي بنسبة نفى اليه ونسبة ليس في صورة التأخير والتقديم  
الى النسبة الحكم على بعض على نهج واحد وليكن هذا ايضا مندرجا  
تحت ما قال السيد السند هذا كلام ظاهرى ومعنى قوله بل السلب  
انما هو وارد عليه ان السلب ملحق به كما ان الوارد على شئ ملحق به  
اذ الوارد على شئ امر عارض له وللورود عليه سابق وفي صورة بعض  
ليس السابق في التحقيق هو بعض وليس لاحق به بخلاف ليس  
بعض فانه بعض لاحق بالسلب وارد عليه وقيل ان للعرب بل السلب  
انما هو الى بعض وارد عليه او على السلب ولا يخفى انه لا يبقى به  
العبارة ولا يدعى اليه دليل ولا اشارة ونفوذ بالله من كثر النفس  
الامارة **قوله** ما مر كان اذا يتوهم تنبيه على ما عطف عليه قوله و  
لان لم يبين ان الله لحقا معرض من كثرة القواصل **قوله** فانه لم يصلح  
لان يصدق كلية جزئية ههنا ابحاث الاول يستقضى بقولنا الحيوان  
انسان فانه لا يصلح ان يصدق كليا وهذا الذي دعا بعض القاصرين  
الى جعل الواو الواصلة بمعنى الفاصلة ولم يتبين انه لا ينفع في الاتفاق  
بقولنا الانسان حجر وليس الحيوان انسانا ودعا بعض المحققين  
الى ان قال المراد صلاحية الصدق كلية وجزئية مع قطع النظر عن  
خصوص المادة ولولا خصوص المادة في الامثلة المذكورة لصحت  
لها ذلك ان يزيل صلاحية نظر الى مفهوم القضية مع قطع النظر  
عن الواقع ولا يذهب عليك ان كلا التوجيهين خلاف يتبادر من  
العبارة مع ان المقام يمنع متابعة خلاف ما يتبادر في الثاني ان قولنا

الانسان

الانسان في حصر لا يصلح لانه يكون قضية كلية وجزئية فلا يصلح لانه يصدق  
حال كونها كلية وجزئية لانه المرهلة لا يكون لها وصف الجزئية والكلية  
حتى يقارن صدقها بشئ من وضعها ولا يخلص عنه الا بان يقال كلية ليست  
حالا بل مصدر او تاويل ان لم يصلح لانه يصدق مثل صدق الكلية والجزئية  
بان يكون صدقها باعتبار جميع ما يصدق عليه مفهوم الموضوع وباعتبار  
بعض ما يصدق عليه ولا يذهب عليك ان هذا ايضا خلاف ما يتبادر  
الثالث ان يكتفى في التعريف ان يقول فانه لم يصلح لانه يصدق كلية بدو  
ذكر الجزئية الحالة بل الاولى ان يقول ان لم يصلح لانه يصدق جزئية لانه  
يتضمن اشارة الى كوة المرهلة في قوة الجزئية دواء الطبيعية وكانه ضمن  
التعريف وجه التسمية بالمرهلة حيث اوردت صالحة للكلية والجزئية  
واهملت فيها سور الكلى والجنس الرابع ان يصدق تعريف المرهلة على بعض  
الطبيعة مثل الانسان حيوان ناطق اذا حكم على طبيعة الانسان بالاتحاد مع  
الحيوان الناطق فانه لا يصلح لانه يصدق كلية فيقال كل انسان حيوان ناطق  
وجزئية فيقال بعض الانسان حيوان ناطق ويكتفى بدفعه بالاحكام على طبيعة  
نظر الى مفهومه لا يحتمل الكلية والجزئية نعم يكتفى ان يعتقد هناك حكم  
يحتملها ومنشأ الشهادة اشتباه الشيء بما يلزم الخامس ان يتبادر  
من عبارة التقدير ان الطبيعة تشارك المرهلة في اعتبار الافراد كما  
انها تشاركها في افعال السور والخواص السادسة ان جميع المرهلة مع  
الجزئية في مقسم انسب من جمعها مع الطبيعة وكان انما وقع للصق  
للتبني على انفسا تقسيم الشيخ انما الى من قبل اهلالة في قوله والا فله المرهلة  
وكان يجب عليه ان يجعله فمليون وعلى ان لا يختلف في تقسم تعريف المرهلة  
السابع ان وجودية المرهلة يستدعي تقديرها كقدرها ما يبين فيه كمية  
افراد الموضوع الا ان قدم الطبيعة لشدة اتصافها بمقسمها في العدمية



واحد المهملة كراهة انفصالها عن بياض حكمها ومن ثمرات هذه البحوث  
انه انكشف عليك جهات حسن تقسيم الشارح الى انه دعا حصر  
التقسيم فيه كما يدل عليه تقديم السند في قوله وكذا ان تقول **قوله** لان  
الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا الحيوان جنس قد رد به هذا البيان  
على من زعم ان الحكم في قولنا الحيوان جنس على الطبيعة للقيدة بالعموم و  
كيف لا والحيوان ما لم يكن عاملا لم يكن جنسا وكذا المحكوم عليه في قولنا  
الانسان نوع فلهذه القضية اقسام خمس تسمى عامة والطبيعة ما حكم فيها  
على نفس الطبيعة مثل قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان مقوم  
لاننا والناطق محصل للحيوان وقد اكرهنا الرد بقوله فيما بعد فقد  
بان بانا للملحمة باعتبار الموضوع مخصرة في اربعة اقسام اي لا تحس  
لها مستحق الا يسمى عامة قال السيد السند والمحقق ان المحكوم عليه هو  
مجرد الطبيعة لا كما لا يثبت الجنسية والنوعية لها باعتبار العموم فان  
مناشئ ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر لا يجب ان يلاحظ في الحكم  
ثبوتها ولا لو حفظ لم يخص في خمسة ولا في ستة لانه القيد غير محصور  
في عدد هذا كذا ويحتمل عليه اوله لانه لو اعتبر قيد العموم الغير الواجب  
اعتباره كما هناك ففيه ليس الحكم فيها على نفس الطبيعة فلم يخص  
القضية في اربعة وثانيا لانه لو لو حفظ لا يلزم الا لا يخصص القضية لجواز  
ان لا يبين التقسيم على القيود بل يجعل كل ما حكم فيه على الطبيعة قسمين  
او قسما واحدا وكل ما حكم فيه على الافراد اقسام ثلثة باعتبار السور  
واهما لها وهي نقول لا يصح ان يكون المحكوم عليه بالجنسية او النوعية  
الطبيعة المقيدة بالعموم والام لم يكن الجنس داخلا في الماهية لعدم  
دخول العموم فيها ولا النوع عيني الماهية لزيادة العموم عليها فالحكم  
في الطبيعة ليس الا على نفس المفهوم ولو قيد الطبيعة بالعموم لكان

القضية

الطبيعة

الطبيعة المحكوم عليها المفهوم المقيد في المحكوم عليه نفس الطبيعة ايضا قوله  
لان الحكم فيها على افراد موضوعها وقد اهل بياض كميته فانه قلت وفي التسمية  
اهل بياض كميته فانه قلت قوله لان الحكم فيها على افراد موضوعها قلت  
اهل بياض الكمية معناه صلاحية المقام للبيان وتركه وذلك لا تبين الا  
ببياض الحكم على الافراد وفيه اشارة الى الرد على من قال في القسمة الثلثة  
ان الطبيعة داخلة في المهملة لانه اهل فيها بياض الكمية **قوله** الانسان في حكم  
اذا كان الام للعهر الذهني اما لو كانت للاستفراق فالفقضية كلية ومن قل  
الاولى بالتمثيل قولنا انسان في خرف فقد خسر لانه ربح ما لا صحة له **قوله**  
والشيخ في الشفاء ثلث القسمة هذا من التثليث بمعنى جعلها على ثلثة  
اركان وكانه قاسي فاستعمل ثلث نظر الى استعمال اهل اللغة للثلاث بمعنى  
فوق ثلثة اركان فقط انما مأخوذة من التثليث بمعنى الجعل على ثلثة اركان  
فاشتق منه ثلث بالمعنى المذكورة فمن جرأة في اللغة لا يرضى بها الشف  
ويبتادر منه ان كان قيل الشيخ التقسيم الرباعي فثلثة الشيخ **قوله** وسنعه  
عليه التأخير في التثني تكثر الشناعة وهي الفطاعة كل ذلك في القانون  
وفيه عليه اما الشيخ او التثليث والمراد بقوله الخرج الطبيعة من الثلثة لانها  
ليست بما هو الاصطلاح بينهم داخلة في شئ منها ومن تكلف في ادخالها  
تحت الشخصية فقد خرج عن الصناعة لانه الشناعة كون جعلها داخلة  
تحت المهملة بلا كلفة والتثني ماله الاعتراض بعدم صحة الحصر في الثلثة و  
عدم صحة تعريف المهملة فلا يتجه ان الحصر في القسمة في الثلثة المذكورة فيها  
بين وانما الفساد في نفس المهملة ودخول الطبيعة تحتها على الاكثر ان تقول  
ظ قوله وانما لم يبين كمية الافراد ان يكون فيها اعتبار الافراد ولم يبين كميته  
فلم يدخل الطبيعة تحت ما ذكر اصلا **قوله** في القضايا بالمعتبرة في العلوم  
العلم في اطلاقه فانما ينصرف الى العلوم الحكمية الخارج عنها المنطق فلا يرد



الا قولنا كل جنس موصل بعيد وامثاله وقولنا كل معرف يجب ان يكون اجلي  
من المعروف من مسائل المنطق فقد اعتبرت الطبيعات كالتخصصات وبعد  
يود ان الحكم في القضايا المتغيرة على افراد الموضوع اجناس كانت وانواعها  
او اشخاصا ويمكن دفعه باننا هذا الكلام على التحقيق ان الحكم في القضايا  
ليس الاعلى الاشخاص لان الذي ارتضى الشارح كما سيجي بقى ما اورده من  
مسائل العلم الالهى ان الكلى الطبيعى موجود والفرع المندرجة فيها طبيعى وقد  
اعتبرت كالتخصصات ويمكن ان يجاب عنه بان الشارح حقق في بعض  
نصائفه لانه لا وجود لكلى الطبيعى فمنه من مسائل المنقوضة من الالهى  
والعلم يزيد وينقص بتلاحق الافكار فالشيخ لم يلتفت اليه لانه بطول  
من مسائل الالهية وانظر للمصنف ما راها من المسائل واعتقده حقا كما يدل  
عليه كلامه سابقا جعل القسم رابعة فوالا لانه الحكم في القضايا اعلى ما  
صدق عليه الموضوع وهى الافراد والطبيعة ليست منها فيه ان الشخصية  
ايضا ليست منها لانه الحكم فيها ليس على ما صدق عليه الموضوع فلا يكون  
ة داخل في القسم فلا يصح ذكرها في القسم فالصواب ان يقال ان الحكم  
في القضايا المتغيرة في العلوم اما على ما صدق عليه الموضوع كما في مسائلها و  
ومبادئها التصديقية واما على الاشخاص كما في الشخصيات التى هي نتائج لمسائلها  
وهذا اولى مما ذكره السيد السند قدس سره في وجه اعتبار الشخصيات من انما  
معتبرة في ضمن المحصورات بخلاف الطبيعة فانها ليست بمعتبرة لافى ذاتها  
ولا فى ضمن المحصورات وايضا الشخصية قد تقوم فى الظام مقام الكلية هـ  
فينبغي في كبرى الشكل الاول فيقال هذا زيد وزيد حيوان فزيد حيوان  
بمخلاف الطبيعة فانها لا يصح ينسج في كبرى الشكل الاول فيقال زيد انسان  
والانست نوع مع انه لا يصدق زيد نوع على الوجه الثانى في غاية الضعف  
وهو قد لا ما قبل ان هذا مثال مصنوع لا يوجب اعتبار الشخصية في العلوم  
مالم يثبت

مالم يثبت انه استعملت في العلوم كذلك لانه ليس الامن سوء التدبير وكيف  
لا وليس هذا وجه الاعتبار الشخصية في العلوم بل لاعتبارها في القسم لمكانة  
لها المحصورة حيث تقوم مقام الكلية بحسب الظاهر وهذا ظاهر فساد ما  
قيل ان المحقق قد شكك مع وجود ما نفى عنه لانه الشخصية تقع صفوى للشكل  
الاول في الحقيقة والظاهر فينبى ان يجعل وجه الاعتبار لانه لا يوقعها صفوى  
للكل الاول لا يشبه المحصورات كيف والضرورى لا مشاحة فيها تقع اى قضية هـ  
كانت وما قبل الشخصية بحسب اللفظ لا يصلح كبرى للشكل الاول لانه يتناول  
كل سمي بكذا وكذا ولا يصدق حكم كل على سمي بكذا يجوز ان يسمى بكذا ما يتصف  
بنقيض المحمول ليس بشئ لانه هذه المقدمة الاستقرائية انما الحكم على موضوعها  
بحكم كلى اذا شهد به الاستقراء على صحة وقوع القضية كبرى للشكل لا يتوقف على  
صدقها **قوله** والطبيعة ليست منها اى ليست من القضايا التى حكم فيها على ما  
صدق عليه الموضوع وفي بعض النسخ والطبيعة ليست منها اى من الافراد ويجوز  
يحتاج الى تحمل بحدده بادن تامل قوله فخرجها عن التقييم اى ان كان التقييم  
وهى الاقم او عن شمول التقييم وتعلقه بها وقوله لانه عدم الاختصار بان  
يتناول المقسم شيئا ولا يتناول الاقم لا بد ان يرد بها ان عدم الاختصار  
لا يكون الا بان يتناول المقسم ليم الدليل المذكور على ان الخروج لا يخل بالا  
مختصار وفيه نظر لانه لا يخلل بالاختصار يكون بان يتناول الاقم  
شيئا لا يتناول المقسم فانه معنى هو الشئ في الشئ يتناول الشئ وعرفه تناول  
غيره فكما يخل بالاختصار تناول غيره يخل به عدم تناول اياه ويمكن  
ان يدفع بانه المراد عدم الاختصار بخروج شئ من الاقم بان يتناول  
واللهمة في قوة الجزئية عقب التقييم بهذا الحكم اى الى وجه اعتبار الطبيعة  
المهمة مع ان المتغير في العلوم المحصورات الاربع وتميز بينها وبين الطبيعة  
ليظهر فساد ما قيل ان الطبيعة مندرجة تحت الماهية ولكونه محققا



عن القسم الثلاثة الى الرابعة وليظهر جعل الفروب للممكنة في كل شكل من شئ  
 وحصر المنجى منها في احص فيه ولا ينتقض شئ منها باعتبار المهلة وفيه انه  
 لا يظهر بعد الانتقاض بالشخصية فالاولى الا لا يتخصر هذا البيان بالمهلة  
 ويبين ان الشخصية ايضا في قوة المهلة بمعنى انها متلازمة اذ كل مهلة  
 يستلزم صدق الحكم على شخص معين والحكم على شخص معين يستلزم صدق  
 للمهلة ولتلازمه البحث تحقق المحصورات لا يتخصر بالشملي للمهلة  
 ايضا فلا وجه لتخصيصه بالمحصورات **قوله** يعني انها متلازمة فانه متى  
 صدقت فيه تسامح لجعل الدعوى جزءا من الدليل لانه لا معنى للتلازم الا في  
 صدق اه وقد مر مثله في كلام المتق ونبه الشارح عليه واما نقب قوله في  
 الجزئية بالتلازم موافقا لما ذكره الصافي جامع الحقايق فكان اصطلاح  
 الفى في لفظ القوة اذ لا يوجد معنى القوة المفصلة في محلها ما يفيد  
 وما يمكن من معانيها ههنا الامكان المقارن بالعدم وهو لا يفيد الامتزاجية  
 المهلة ولا يفيد التلازم ولو حمل عليه دعوى الص في عبارة المتق لزم ان يكون  
 قوله وبالعكس في الدليل لغو الا ان يجعل عطفا على الدعوى فيكون دعوى  
 تركت دليل لظهوره ما ذكره ونقض هذا الحكم بقولنا الشمس مضيئة  
 خارجيا وقولنا الواجب الوجود جلالة قديم حقيقيا لعدم صحة ادخال  
 البعض لاه الافراد الممكنة للواجب والافراد الخارجية للشمس لا يتعدد ولا  
 بر من في دخول البعض ويكفي دفعه بالامكان في القضية الجزئية قيد البعض  
 لا قيد العنوان فيكون في اضافة البعض التعدد الفرض فتأمل **قوله** البحث  
 الثاني في تحقيق محصورات الاربع بمعنى هذا التحقيق يشمل الشخصية  
 ايضا اذ لابد كذا ايضا يعبر تارة بحسب الحقيقة ومعناه زيد لو وجد  
 كما لا تارة بحسب الخارج ومعناه زيد كذا في الخارج ولا يذهب  
 حليل ان هذا البحث عند التحقيق ليس الا تقسيما للمحصورات الى الحقيقة

والخارجية

زيد

والخارجية ولا وجه لجعله مجتبا مقابلا للاول الا ان يقال ميز عن سائر  
 التقسيمات باعتبار تضمنه كل معنى تحقيق القضية المحصورة **قوله**  
 فاعلم ان عادة القوم قد جرت العادة هو الفعل الدائم او الاكثر ويقابلها  
 النادر **قوله** وعنه المحمول بسبب وقد اشترط فيما بين المحققين التلفظ بـ  
 والحق ان يتلفظ هكذا كل جسيم بالانه لا اسم بحروف الهجاء بسيط بل هو اما  
 ثلاثي او ثنائي في التعدد وثلاثي لا غير في حالة الاعراب فقد خطأ وان صار جمعا  
 عليه والحق منه دفع كذب كل **ج ج** الظهور ترتيبا **ج ب** والاقتصار على  
 جريان العادة من غير بيان وجه الاختصار **ج و ب** من حروف الهجاء تنبه  
 على انه امر اتفاقي لا موجب له والتعبير عن الموضوع بحج ليس معناه التعبير  
 عن مفهوم الموضوع بحج بل عن فرد ما مبهم وكذا التعبير عن المحمول بسبب فسر  
 الحكم على هذه الصورة في جميع القضايا من غير اختصاص في المادة بناء على  
 ان الناظر فيها اذا وجدها محتملة لكل قضية ولم يجد قضية اولى بالحكم من  
 اخرى علم ان الاختصاص لم يواحد منها كانهم توسلوا بهذه الحروف  
 الهجاء المنكبة انها موضوع لا يتوسل بها الى اذ جميع المعاني فتأمل  
 ان يؤدع بعض منها جميع القضايا **قوله** حتى انهم قالوا كل **ج ب** فكانهم  
 قالوا كل موضوع محمول هذه قضية مخصوصة كاذبة سيما اذا امتنع حمل الجزئي  
 الحقيقي فيسفي ان يحمل كلامه على انه كانهم قالوا كل انت حيوان وكل فرس  
 صاهل الى اخر الاحكام الا انه لما جمع في جميع الاحكام في هذه العبارة اختلف  
 العبارة بل قد عرفت في شرح قول المصو وليس الكلام كل منها اريد بها ما لو  
 تذكرت سلم العبارة من الاختلاف **قوله** وانما فعلوا ذلك لفائدة بين احد  
 الاختصار فيه ان كادب اخبر الا ان يريد الاختصار في الكتابة وبعد فيه  
 نظر فانظر ولا يخفى ان فائدة دفع توهم الاختصار يمكن تحصيلها بان  
 يقال اذ قلنا كل انت حيوان وغير ذلك من الوجبات الكلية فالدرء الى الطريقة



المذكورة بمجموع الفاندين - لا كل منهما ولا يمكن تحصيلها بان يقال كل  
 موضوع محمول على ما ظنه السيد السند لانها قضية مخصوصة على  
 ما عرفت فتوهم الاختصاص ولا بان يقال كل انشائي حيواني مثلا لا التمثيل  
 ليس نصافيا هو الملق من التعميم وفيه ما فيه فاعرفه والا الاشارة بكفيه هـ  
 لانما اختار في تحقيق المحصورات هذا الاسلوب ولم يجعل موضوع  
 هذا التحقيق مفهوم القضية المحلية الموجبة الكلية كما هو العادة في القواعد  
 مسائل العلوم والصناعات قصد الى بيان مبدء وشأه مبلغ مخزم واختار  
 عن توهم الحكم عن نفس المفهوم كما قصد في مبدء البحث الى هاتفي مقام •  
 التعريف والتقسيمات **ف** فنصور ومفهوم القضية وجردوها عن المواد  
 وتصور ومفهوم القضية بعد التجريد عن المواد والترتيب الذي لا يتجاوز  
 الذكرى والمراد بتصور مفهوم خصوصيات كثيرة من القضايا وتجريدها  
 عن المواد لتحصيل قدر مشترك بين الموجبات الكلية مثلا كما هو شأن  
 انتزاع المشتركات **و** من الخصوصات ولا يتأتى لهم التجريد عن  
 خصوصيات الهيئات لم يجردوها عن حتى يستفوع عن الاحالة على اليباء  
 مقارسة عن الموجبة الكلية عليها **ف** وجئوا عنها بجثا تناو لا الجميع  
 طبائع الاشياء لم يرد انه وقع بحث واحد متساو لا الجميع طبائع الاشياء  
 حتى يكذب بل اراد انهم بحثوا عن احوال كل نوع من الكلمات بحثا  
 متساو لا الجميع الاشياء التي تحتها وانهم بحثوا عن احوال الكلمات بحثا  
 متساو لا الجميع طبائع الاشياء واسرار السيد السند الى الثاني من هو انشائي  
 هذه المقامات **و** ولذا صار مبرورة قسم التصورات قوانين  
 صار مباحث الفقه قوانين كلية لا انحصار الفقه فيها اول هذا العمل  
 الذي ذكر في تحقيق المحصورات وقسم التصورات صار مباحث  
 الفقه قوانين لان المدعى في كل بحث سواءها ايضا وكل من الوجهين هـ  
 اندفع

اندفع ما يكاد يحتاج في قلبك ان كلية مباحث التصورات او مباحث  
 القضايا لا توجب كون قوانين الفقه كلية لبقا مباحث الفقه الثاني  
 اقرب من نظر الى لفظ لمساق الكلام ووصف القوانين كما وصف لمرد  
 التوضيح **و** اذا قلنا كل **ب** لم يقل كلما قلنا كل **ب** لاحتمال ان  
 يراد بلفظ الكل الكلي فيكون معناه كلي هو **ب** اذ كل يكون بمعنى الكلي قال في  
 شرح المطالع لفظه كل يطلق بالاشتراك على الكلي ومجموع الافراد وكل واحد  
 فيكون القضية طبيعية وهذا هو التجوز لا رادة المفهوم من **و** في كل **ب** حتى  
 يحتاج الى نفي ارادته ويؤيده قول المصنف في جامع المقاييق لا نفي الجيم هـ  
 الكلي فلا يتجه ان لفظه كل يدل على المراد **و** ليس مفهومه لانه قد يتبين  
 فيم سبق ان لفظه كل سور يبين كلية الافراد على اننا نقول ما سبق لا يعني  
 ان ليس المراد **ب** مفهومه لانه مبني على هذا النفي فالم تحقق هناك هم  
 لم يتبين ذلك ولذا جعل هذا البحث في تحقيق المحصورات وقوله هـ  
 فهناك امران مع انه قد حقق ان كل قضية ملزمة من امور اربعة واحد  
 منها الموضوع اذا كان له مفهوم وما صدق عليه فهناك امور خمسة  
 مبني على ارادة **و** امرين وبعد صحة محوطة الى ارجح انصاف  
 الافراد بالمفهوم فيما صدق عليه من الافراد ولم يكتف بقوله مفهوم •  
 وعقب بقوله حقيقة تبينها على ان اطلاق القوم الحقيقة في هذا المقام  
 بمعنى المفهوم لكن الاعرف في هذا الملق احدهما حقيقة **و** والثاني مفهوم  
 وينبغي ان يعلم ان تفسير الحقيقة بالمفهوم خارج عن حقيقة اللفظ  
 الحقيقة هو ما وضع له اللفظ والمفهوم اعم **و** ان فليس معناه ان  
 مفهوم **ب** هو مفهوم **ب** نفي احتمال ارادة مجرد المفهوم والحكم بالحدادها  
 ذهنا وخارجا يشتر بذكر قوله والا لكان **ب** لفظين مترادفين اذ لا  
 لا شبهة على احد ان الترادف لا يلزم الحكم بالاتحاد مطلقا وبقي احتمالان



اخزان هما الصوح الى النفي احدهما ما توهم كثيرا ان مسمى داخل  
 تحت الحكم وكما منشأوه ان كلامه للشي والافراد يطلق عليه  
 الموضوع لكن على المفهوم لانه الموضوع الذكرى وعلى الافراد لانه الموضوع  
 الحقيقي فاشبه الاول بالثاني فنظم الوهم في سلك الثاني في الحكم على مفهوم  
 مفهوم ب. بمعنى اتحادها خارجا وابطال السيد السند الثاني بانه  
 قضية طبيعية غير معتبرة في العلوم ونحوه نبطله بانها على تقدير اعتبارها  
 في العلوم خارج عن البحث الموضوع لتحقيق المحصورات اولاً يشبه  
 عليك ان المبطل مبطل لما ذكره الشارح ايضا **قوله** والكلالة  
 لفظين مترادفين فيه اولاً الملازمة ممنوع بقولنا الانثى حيوة  
 ناطق مع ان الترادف لا يكون الا بين مفردين اذ ليس الحكم فيه بالحداد  
 مفهوم لمفهوم ذهنا خارجا فقط بانه المفهوم بين المتعارفين هو  
 ذهنا بل لانه يصح ان يحكم بمفهوم على مفهوم كذا ولا يكون لفظا وهي  
 مترادفين بل مجازين او احدهما محاذ وثانيا ان بطلان الملازم ممنوع  
 لجواز ان يكون طرفا القضية مترادفين اريد بهما مفهوما للمجاز بان  
 ولا يخرج اللفظ بذلك من التردف ولا يتفرع **قوله** فلا يكون حل في المعنى  
 على الترادف حتى يبطل الترادف ببطلانه فالاولى ان يحذف حديث  
 الترادف ويكتفى بما اردفه فيقال والالهم يكون حل بحسب المعنى بل  
 بحسب اللفظ ولا يتجه عليه نحو الانثى حيوة ناطق لانه ليس الحكم  
 فيه بالاتحاد ذهنا وخارجا كما عرفت نعم يتجه عليه انه لا يتم في السالبة  
 فلا يبقى ما ذكره بتحقيق المحصورات وبححتاج في دفعه الى التمسك  
 ما اشتهر من السلب فرع الايجاب فلا تفاوت بينه وبينه الايجاب  
 الا باعتبار الرفع فيه **قوله** بل معناه ان كل ما صدق عليه من الافراد  
 فهو ب. اه في لفظة كل لاحاطة الافراد ما اضيف اليه فلو كان معنى

كل

كل ما صدق عليه كمال مفهوم ومفهوم ما صدق عليه امر واحد  
 بلا تفاوت بينهما وان لم يكن كذلك وتوجيهه انه تفسير بحسب الاللاية  
 الحقيقة الحال ويتجه عليه ان المراد بما صدق عليه ان كان ما يقع الخصوص يلزم  
 ان يدخل المحصور في الحكم في قولنا كل انت حيوة وان كان ما سوى المحصور  
 كما هو المتبادر من الافراد بنقض مثل قولنا كل وجود كذلك مع انه ليس بمفهوم  
 الوجود افراد سوى المحصور وقد يندفع بانه الكلام في تحقيق المحصورات  
 الدائرة بين الحقيقة والخارجية والقضية التي لموضوعها الا المحصور من  
 القضايا الذهنية **قوله** فانه قلت كما ان كمنع الاستلزام نفى ارادة المفهوم  
 بعينه مفهوم ب. تعين ارادة ان ما صدق عليه مفهوم ب. فهو ب. اه  
 لاحتمال ان يكون المفهوم ما صدق عليه ب. لا مفهومه كما ان الموضوع كذلك  
 ولا يخفى ان هذا المنع لا يندفع بابطال ذلك الاحتمال فالجواب بتفسير الدليل  
 على المراد ما صدق عليه ب. وابطال ارادة ما صدق عليه ب. ما صدق عليه ب.  
**قوله** فتقول ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول لم يقل  
 ما صدق عليه المحمول بعينه ما صدق عليه الموضوع لعدم صدقه في ما هو مورد  
 من الموجبة الكلية لانه المحمول الموضوع فيه قد يكون اعم لا يقال لا يجري هذه  
 البيان في الموجبة الجزئية ولا السالبة الكلية ولا الجزئية لانه في ثلثها ليس ما  
 صدق عليه الموضوع بعينه ما صدق عليه المحمول لانه الموجبة الجزئية قد يكون  
 موضوعها اعم والبواقي هرة فليكن يقال بتحقيق البواقي على الحقيقة  
 لا ما نقول يعرف بالقبلي الى ما ذكره ما تحقق به حاله البواقي فيقال المراد  
 من جعله ما صدق عليه الموضوع في الموجبة الجزئية بعينه ما صدق عليه  
 المحمول وما صدق عليه الموضوع مفارق عما صدق عليه المحمول في السالبة  
 الكلية فالمراد ما صدق عليه الموضوع مفارق عما صدق عليه المحمول في السالبة  
 الجزئية فلا ينفك نسبة هذه القضايا ايضا عن الضرورة على هذا التقرير

في اعتبارين  
 في اعتبارين



١٠ فينحصر القضايا في الضرورية أي القضايا الصادقة في مادة الضرورية  
 يرشدك إلى صدق التفسير قوله ولم يصدق ممكنه خاصه اصلا  
 ولا يشبه عليك إلا ما ذكره يدل على أنه لا يصح أن يراد في جميع  
 القضايا ما صدق عليه صدق عليه ب ولا يدل على أنه لا يصح  
 أن يراد في البعض كذلك ولا بد منه في اثبات ما هو بصدره من أن  
 معنى القضية مطلقا كل ما صدق عليه صدق عليه لا غير فان  
 قلت إذا اريد أن ما صدق عليه نفس ما صدق عليه لا يكون أن  
 حمل في المعنى إذا في المحل من المفارقة والمفارقة بين الشيء ونفسه وما صدق  
 عليه نفس ما صدق عليه كما صرح قوله ضرورة ثبوت الشيء  
 نفسه فهل يخص كل من الاحتمالين بواحد الا في معنى الاختصاص  
 غير محض قلت لا حمل في المعنى إذا اريد المفهوم ما على وجه ذكره  
 الشارح فلم ينفرد قضية حتى يكون ضرورة وإذا اريد بهما الأفراد  
 يكونان متغايرين في نظر العقل باعتبار ملاحظة أفراد الموضوع  
 متصفة بمفهوم وملاحظة أفراد المحل المتصفة بمفهوم والمفارقة  
 الاعتبارية كافية في صحة الحمل ما قلت إذا اريد بهما المفهومان  
 يحصل مثل هذا التغاير لانه المفهوم من حيث انه مستفاد من لفظ  
 غيره من حيث انه مستفاد من لفظ آخر قلت هذا التغاير حين  
 الاستفادة من اللفظ لا يكون في نظر العقل قطعا بخلاف اتصاف  
 الفرد بالعنوان فلا يكون ملتفا هذا تحقيق ما ذكره السيد السند  
 في حواشي هذا المقام من انه المفارقة بحسب اللفظ غير ملتفت  
 فلذلك قال هناك بعد الحمل بحسب المعنى ولم يفهم كثيرون فنفخوا  
 عدم الالتفات اليه حتى انتهى النوب إلى قاصر شرع الادب قال من قال  
 لا يلتفت إلى هذا التغاير فهو غير ملتفت في فقر ظهر أن معنى القضية

إذا اريد أن ما صدق عليه نفس ما صدق عليه لا يكون أن  
 حمل في المعنى إذا في المحل من المفارقة والمفارقة بين الشيء ونفسه وما صدق  
 عليه نفس ما صدق عليه كما صرح قوله ضرورة ثبوت الشيء نفسه

كل ما صدق عليه من الأفراد ب لانه ما صدق عليه ب الا على الكل ما صدق  
 عليه ب ما صدق عليه ب لا ينصرف بظاهره إلى ما حكم به على معنى القضية  
 ولا ينقطع إلى ب فيفسد المعنى هذا ومنع الاستلزام بعد باق لبقا  
 احتمالات اخرى يجب للحق لا بد من دفعها احدها ما سبق بيانه ودفعه  
 ارادة المفهوم ب ثبت له ب وثانيها مفهوم ب ما صدق عليه ب وكان  
 اكتفى بظهوره في حكمه ب يراد ب ب ما صدق عليه في كونه الحكم ضروريا  
 لانه مفهوم ب إذا كان عينا ما صدق عليه ب كان ما صدق عليه ب ضروريا  
 الثبوت له وثالثها المفهوم ب متقد في الخارج مع ما صدق عليه ب  
 او بطل بانه ليس حكما متعارفا إذا المقصود في التعاريف اجزاء الحكم على  
 الذات للناصلة في الوجود باحوالها والذوات المتاملة هي الأفراد ولا  
 والاحوال هي المفهومات ولك ان تبطل بانه لو كان كذلك لاحتل القضا  
 في الطبيعة و بانه لو كان كذلك لم يصدق بعض الحيوان انسان  
 وبعض الناطق انسان لانه الناطق والحيوان ليسا مما يصدق عليه الانسان  
 لانه العلم والمساوي ليسا من افراد الاخفى والمساوي وما انتج الشكل  
 الاول الذي هو بين الاشكال لا يتكرر الاوسط في الاله حيوان وكل  
 حيوان ماش لانه المراد بالمحل في الصفري الفرد وبالموضوع في الكبرى  
 المفهوم وما يجب ان يتفطر له انه لم يقل فقد ظهر ان معنى القضية كل  
 ما صدق عليه من الأفراد ب صدق عليه ب حتى يتم وضوح معنى القضية  
 لئلا يكون ذكر قوله لا يقال مستغنى عنه لانه الجواب عنه بتحقيق ان ليس  
 معنى القضية ان الموضوع نفس المحل بل ان المحل صادق في ب لا يقال ظاهرا  
 انه اراد على ما سبق ومتعلق به وتقريره ان ما ذكره من ابطال الاحتمالين  
 لا يستلزم كونه معنى القضية كل ما صدق عليه من الأفراد ب انما يستلزم  
 لولم يكن هذا احتمال ايضا باطلا لكنه باطل لبطالة المحل المستلزم



لبطلان مفهوم القضية الموجبة المحلية ايا ما كان والجواب عنه دفع بطلان  
الحمل لانه اذا صح الحمل فظهر اعتبار هذا الاحتمال بعد بطلان اساس  
الاحتمالات واورد عليه ان يراد هذا السؤال بعد تحقيق معنى القضية  
ضامع لان دفاعه بالتحقق ولعله لذلك قال قدس سره ان هذه شبهة  
يتمسك بها في ابطال الحمل يعني ليس هذا يراد على ما سبق بل ذكر  
شبهة يذكر على الحمل واوردت هنا لتحقيق معنى القضية المحلية  
انما يتم بدفعها ونبه على ضعف توجهها بعد تحقيق معنى القضية  
بقول لا يقال نعم لو قيل اما ان يكون ما صدق عليه **ج** عيني مفهوم **ب**  
او غيره يكون له موقع حتى وارتباط تام لسابقه ولكل ان تقول  
مراده ان مفهوم **ج** مع كونه عنوانا لما صدق عليه اما عيني مفهوم **ب**  
فلا يفيد حمل مفهوم **ب** على ما صدق عليه **ج** كما لا يفيد كل ان شاء  
ان شاء وان كان غير فيمتنع حمل **ب** على مفهوم **ج** فيمتنع حمل على ما هو  
عنوان له لانه العنوان متحد معه ومحمل عليه واما حمل مفهوم **ج** على  
ما صدق عليه **ب** بان يراد بالمفهوم بالفهم من اللفظ سواء كان السمي  
او افراد فبغيره العبارة وعلى التقديرين لا يكون هذه الشبهة بعينها  
ما يتمسك بها في ابطال الحمل بان يكون مشبهة بها فلا تكن ممثلة  
عليه للتشابهات **ف** فاما ان يكون مفهوم **ج** عيني مفهوم **ب** يمكن  
تقرير الشبهة بوجهين احدهما جعل الحمل مستلزما لامري عدم فائدة  
الحديثا بتحد طرفاه وامتناعه فيما تقاير وثانيهما جعله مستلزما لاجد  
الامر **ب** اما عدم الفائدة او امتناعه اترقب منك ان الفرق بينهما قيل  
انكل نظر **ف** فان كان عيني مفهوم يلزم ما ذكرتم وفيه ان عينية بالذات  
غيره بالاعتبار كما في المعرف والمعرف ولك ان يختار الشق الثاني مستدلية  
**ف** فيكون ابطال الشئ بنفسه فانه قلت اذا كان وجود الشئ مستلزما

لعدم

لعدم يصح ابطاله بنفسه فلا استحالته لا بطلان الشئ بنفسه قلت ابطال  
الشئ يفرض نفسه ممكن واما ابطاله بثبوت نفسه مستحيل وما خرج  
فيه من قبيل الثاني اذ تقريره ان قولكم الحمل محال يشتمل على الحمل فيكون  
مشمول على نقيضه فيكون مبطلا لنفسه وما كان مبطلا لنفسه كان  
باطلا اذ لو كان حقا لكان حقا وباطلا معا وهو محال او نقول وما كان  
مبطلا لنفسه كان باطلا لانه لا بطلان لا ينفك عن البطلان ولا يخفى  
ان الاقصر ان يقال الحمل محال يستلزم تحقق الحمل فيستلزم امكانه فان  
قلت لم يقل بان الحمل محال اصلا لا في الدعوى حتى يكون هذا الجواب معارضا  
بان دعوى لم يشتمل على الحمل فيكون باطلا فيكون نقيض المدعى ثابتا لان  
المدعى ان الحمل اما ان يكون محالا او لا يكون مفيدا ولا في الدليل حتى يكون  
نقيضا اجماليا بان لا يمكن استلزام ابطال الشئ بنفسه لانه قولنا امتنع  
ان يقال احدهما هو الاخر تالي الشرطية ولا حمل فيه قلت كان الشرطية  
جعل الدعوى ان الحمل المفيد محال فذكر في اثباته ان اما ان لا يكون الحمل  
مفيدا او يكون مستحيلا **ف** والسائل ان يعود هذا الجواب انما يتم  
لو كان الشبهة مخصوصة بالموجبات اما لو كان حال السوالب متروكة  
بالمقابلة لظهور ما يبطل به السوالب ايضا من نقل شبهة الوجبات  
فلا يتم تقريره ان يقال في قولنا ليس **ب** اما ان يكون مفهوم **ج** غير  
مفهوم **ب** فلا يفيد السلب واما ان يكون عيني فيمتنع واورد عليه  
ان الجواب ان يعود ويقول ان الدليل مشتمل على الحمل فيستلزم ابطال  
الشئ بنفسه ويمكن ان يدفع بان اجزاء الدليل شرطية سوى قوله لا  
لاستحالة ان يكون الشئ نفس مالمس هو وكما يمكن ارجاعه الى محلية  
هي قولنا كون الشئ نفس مالمس هو محال يمكن ارجاعه الى شرطية هي  
قولنا ان كان الشئ مالمس هو التصف بالمستحيل الى المحلية المذكورة



يمكن وان يجعل سالبه هذا والسائل ايضا ان يقول في عوده لانه  
الحمل بل المناقاة بين الافادة والامكان وجودا وعدمه يعني ان المراد  
منفصلة حقيقية لا موهبية تملية ويرد على قوله اما ان الحمل ليس بمفيد  
اولى يمكن ان الامكان السلوب ليس الامكان الخاص لانه سلبه  
لا يبطل الحمل بل الامكان العام وهو هنا سلب ضرورة العدم فيكون  
سلبه سلب ضرورة العدم فيلزم اثبات ضرورة العدم لانه سلب  
السلب ايجاب فكان الاولى ان يقول او انه ليس بمحقق بالضرورة  
انما يكون حمله عليه محالا لو كان المراد به **ب** نفس **ب** وليس كذلك  
ما يتبين **ب** استحالة الحمل على ان يكون المراد **ب** نفس **ب** وهو  
الدار في دفع استحالة الحمل واما قوله ما يتبين فلا يرفع الشبهة عن  
الشخصية والطبيعية ان الحكم في الطبيعة ليس على ما صدق عليه **ب** بصرف  
**ب** بل على طبيعة **ب** بصرف **ب** وفي الشخصية ليس على ما صدق عليه  
**ب** بل على نفس **ب** الذي هو الشخص بصرف **ب** **ب** ويجوز صدق  
الامور المتعارفة بحسب المفهوم على ذات واحدة ويجوز صدق الامور  
المتعارفة لشيء ايضا عليه واعترض عليه صاحب القسطاس بانك قد  
حملت مفهوم **ب** وهو على ما صدق عليه مفهوم **ب** فنقول ما صدق  
عليه مفهوم **ب** اما ان يكون عيني مفهوم **ب** فلا حمل بحسب المعنى  
او غيره فيلزم الحكم بالاحد المتعارفين هو الاخر وهو بطل بل بقول  
صدق مفهوم **ب** على ما فرض صدق عليه ايضا باطل لانها **ب** احدا فلا  
صدق بحسب المعنى وان تعارفا لم يصح جعل احدهما عيني الاخر لا تقييدا  
اولا اخبارا في تضاعف الشبهة بذلك الجواب للحق وجوابه ان  
الشبهة نشأت من توهم ان معنى التملية هو الحكم بالاحد مطلقا فلما  
تبين ان مولوها الحكم بالصدق وقد علم معنى الصدق من كثرة استعمالها

في بحث

في بحث الكليات وغلبة نوالها في بحث الكليات المتصورة اندفع  
الشبهة وان اردت تفصيل مفهومه فقد قيل الحكم والصدق اتحاد  
المفاهيم وهذا والاتحاد خارجا محققا وموهوما كما حقق في موضع  
فلا بد من التفسير ذهنا ولا يخفى عليك ان هذا المعنى للحمل يوجب عدم  
التمييز بين الحمل والوضع وعدم صحة اشتقاق الحمل عنه وعدم تميز  
الصادق عما صدق عليه فالاولى تفسيره بالحكم على احد المتعارفين ذهنا  
بالحد المتعارفين من الاخر خارجا محققا وموهوما وهما نامة بحث  
وهو ان يحمل هل هو اتحاد المتعارفين في الوجود مطلقا وموهوما  
كذلك في الذاتيات وبحمل المطلق الاتحاد ذهنا بمعنى ان ما صدق عليه  
ذات واحدة والاتحاد وجودا في الذاتيات والاتصاف في العرضيات لكن  
تضيف عليه القام وما ذكره السيد السنداء الجري الحقيقي يمنع حمله  
على شيء لا يصلح على هذا التفسير للحمل وانما يتم لو فسر الحمل بالاتحاد  
المتمثل في الوجود بما هو شامل فيه **قول** فما صدق **ب** يسمى الموضوع اما  
بمعنى ذات هو الموضوع الحقيقي او بمعنى بصرف عليه الموضوع الذكري  
ومفهوم **ب** وصف الموضوع الحقيقي واما وصف الموضوع الذكري فهنا  
الوصف ما يقابل الفرد لا ما يقابل الحقيقة كما هو المتبادر ولذا احتاج  
الى تقسيم الى ما هو عيني الذات والى جزئية والى خارج عنه دفعا لما يتبادر  
**قول** وهو المحلوم عليه حقيقة اشارة الى ان الوصف ايضا محكوم عليه  
لكن ذكر الحقيقة ولم يكف بقوله لانه يعرف به الذات ووصف الذات  
يكون محكوما عليه حقيقة ليظهر ان كمال ملكية بال عنوان في انه ليس مقصودا  
بالذات بل يقبوه تبعا للمقصود بذاته وقوله والعنوان قد يكون عيني  
الذات يريد به عيني حقيقة الذات كما اوضحه بالمثال وحمل الذات



على الحقيقة لانه احد معانيه بعيد عن السوق العنوان ينحصر في الثلثة  
اما لا الشئ بالقياس الى غيره لا يخرج عن الثلثة واما لما قيل ان الكلي  
بالقياس الى ما تحته من الجزئيات لا يخرج عن الثلثة وفيه نظر لجواز ان يكون  
العنوان عين ماهية بمعنى الافراد او خارج ماهية بمعنى اوداها  
بعضها وكان لم يصح بالحصر لذلك الاحتمال وفي الاقسام الثلثة هو  
القصد على نحو واحد وهو قصد ما يقصد الموضوع ويتفاوت بان يقصد  
في كل انت كل ما تمام حقيقة الذات وفي ناطق كل ما جزء حقيقة الناطق  
وفي كل ما كل جزء عن حقيقة الكلي وقوله وقد يكون خارجا عنها  
الدولي وقد يكون عارضا لها فافهم قال العلامة التفتازاني ولا نفى  
حقيقة **ج** او ما هو موصوف **ج** بل ما صدق عليه **ج** سواء كان تمام حقيقة  
او داخل فيه او خارجا عنه والالم ينطبق القضية على جميع المواد ولم  
يظهر الانتاج في اكثر القضايا بهذا وفيه نظر اما اول فلا لانه لو اراد  
**ج** الذي نفى عنه ان يعني به احد الامري والحيواني مما يجعل موضوعا لا  
المعتبر به لم يلزم عدم انطباق **ج** على جميع المواد وان اراد به الجسيم  
المعتبر به لم يلزم عدم ظهور الانتاج في اكثر القضايا واما ثانيا فلا لانه  
لا اما حقيقة **ج** اكثر او ما هو موصوف **ج** اكثر وعلى كل التقديرين  
لم يظهر عدم الانتاج في اكثر القضايا بل على احد التقديرين لا يظهر  
انتاج الاكثر وعلى تقدير الاخر لا يظهر عدم انتاج اقل ففهم المسكت  
ما سلكه الشارح في هذا من ابتناء البهائم على ملاحظة الواقع لا على الاستدلال  
مع انه في المقام استدلالات لانها من بقية او ضمنها الشارح  
في شرح المطالع **ج** كقولنا كل حيوان حساس فان الحكم فيها ايضا  
على زيد وعمر وغيرهم من افرادهم لا مطلق الغير على وجه نسبة واللا  
لما مع **ج** وحقيقة الحيوانية انما هو جزاؤها لا من الغير الحيواني التي  
حقيقة

حقيقة الحيوانية تمام حقيقةها وهكذا الحال فيما ذكره في كل ما  
حيوان **ج** لا يحصل مفهوم القضية مقصوده ايضا كما في تقييد  
الموضوع بالامكان او الفعل الذي هو من جزئيات النسبة فجعل الموضوع  
مثلا على النسبة بحسب الال ليتضح تقييده بالامكان او الفعل لا  
انه لا يخفى على احد ان الاولي تفرع تفصيل المراد بذات الموضوع بيان  
الحاصل لانه من تمام حقيقة ما صدق عليه العنوان وانما قال محصل  
مفهوم القضية يرجع مع انه عقد الحمل داخل ومفهوم القضية نظر الى  
عقد الوضع لانه عقد في الموضوع بل هو مشتمل على تركيب الفرد مع الوصف  
تركيب اضافيا الا انه اذا حقق الاضافة في كل رجل مثلا ال الى ان  
الفرد بالوصف ورجع عقد الاضافة الى عقد الانصاف وانما  
قال محصل مفهوم القضية ليجرد القضايا عن الخصوصيات و  
الا مفهوم القضية الكلية لا يرجع الى انصاف ذات الموضوع بوصف  
بل الى انصاف كل ذات الموضوع والجزئية الى انصاف بعض ذات  
الموضوع بل الى انصاف الذات بالكلية والقضية ايضا والقضية الجزئية  
يرجع الى انصاف الذات الموجودة في الخارج بوصف والحقيقة  
الى انصاف الذات الموجودة محققا او مقدرا بوصف الى عند ذلك  
ومع رجوعه الى العقدي لانه لا يتحقق بدونها كما يقال مرجع  
الذات الى المال فالمراد انه لا يرد من تحققها حتى يتحقق محصل مفهومها  
ومع لا يرد من تقييد القضية بالوجبة اذ لم يتوقف تحقق السلب  
على عقد الوضع او المراد انه لا يرد من نفس العقدي حتى يتحقق مفهوم  
القضية فيترك في الوجبة والسالبة ولا يرد من قيد المحصورة على  
اي تقدير كان والمقام يدل عليه التفسير والافلا عقد وضع في  
الشخصية والطبيعية وتغير عقد الوضع بالانصاف اما بتقدير



اعتبار الاتصاف لانه العقد وهو التركيب ليس نفس الاتصاف  
واما تأويل العقد بالمعقود عليه وقوله فهنا ثلثة كنهيا اي في المقام  
تحقيق القضية لاني القضية اذ عقد الوضع ليس جزء من القضية و  
اللزاد اجزا ثلثا وينج عليه انه هنا خمسة كنهيا هي مفهوم الموضوع  
ومفهوم المحل الا ان يقال اذ جهات الاتصاف بوصف الموضوع  
والاتصاف بوصف المحل وفيه ان ذات الموضوع ايضا يدرج الا ان يقال  
خصه بالذكر مع اندراج لانه اتصاف به تفصيل لم يتعلق بمفهوم  
الموضوع هنا لانه فرع عنه ولا بمفهوم المحل لانه اهل وان كان يجري  
فيه مثل ما يجري في وصف الموضوع وكانه اصيل علم المقايضة بالموضوع  
**قوله** اما ذات الموضوع فليس المراد به ليس بقيد الافراد خارجا عنه  
بحث ذات الموضوع لانه يمكن ان يقال اريد بذات الموضوع افراد  
الممكنة او افرادها بالفعل فيندرج في بحث ذات الموضوع بل لا يتم  
بحث ذات الموضوع لم يعين امكانها فحمله خارجا عن بحث ذات  
الموضوع وجعل جنسا عن الاتصاف **قوله** بل افراد الشخصية ان كان  
نوعا او ما يواو في شرح المطالع انه هو المفهوم بحسب الفرق واللغة  
هذا فادخل الانواع والاشخاص واخرج الاصناف والاجناس  
والفصول والخواص مع انها والانواع مساوية اقدم في الاتصاف  
بالمحل في ضمن الاشخاص وعدم بالاتصاف بالاستقلال مبني على دعوى  
اقتضاء الفرق واللغة ذلك فانه تم تم والافلا فانه قال يجب ان  
يجل النوع الاعم من الحقيقي والاضافي لئلا يخرج الاجناس فقد  
تكلف بما لا حاجة اليه مع انه لم ينفعه بخروج الجنس العالي اذا  
حكم على ما هو اعم من جنس العالي نحو كل شئ كذا ينجم على قوله نوعا  
او ما يواو به من الفصل والخاصة انه لا يخص الحكم بل كذلك  
ان كان

ان كان اخفى من النوع ايضا وعلى قوله ان كان جنسا او ما يواو به  
من العرض العام انه لا يخص بالساوي بل كذلك ان كان اعم من الجنس كما  
لا يخص المساوي بالعرض العام فالاول وان كان جنسا او ما يواو به  
من الفصل والخاصة لوعرضا عاما واخرج بالتقييد بالافراد والشخصية  
والنوعية التخصص والاضاف وغير ذلك ولا يخفى عليك ان التخصص  
يخرج بقيد الافراد بالممكنة ايضا لانها امور اعتبارية حاصلة من ذات  
المفهوم الى الفرد قال في شرح المطالع والمراد افراد حقيقة لا مفهوم  
فخرج التخصص لان قولنا كل ما شئ كذا ليس حصصا لما شئ فيه افراد  
حقيقة يصدق عليها الماشي وفيه نظر لانه لا يخرج به حصص الانساء  
عن هذه القضية لانها افراد حقيقة يصدق عليها الماشي ولا يصح تلك  
الارادة في كل انساء كذا اذ ليس هناك حقيقة يصدق عليها انساء  
وقال فيه ايضا انه اخرج التخصص انما يصدق عليه يجب ان يكون  
مشاء الجيم ومشاء الوصف هو الحقيقة وفيه ايضا نظر لانه يلزم ان  
لا يكون التخصص ما يصدق على المفهوم وان يكون الشئ مما يصدق  
عليه ذاته اذ ليس الفرد مشاء الذي بل الامر بالعكس **قوله** ومنه يهنا  
سميهم يقولون حمل بعض الكلمات على بعض انما هو على النوع وفرد  
ينجم عليه ان هذا القول يستدعي ان يكون المحل ابدأ على النوع وافراده  
حتى يدخل الانساء في كل انساء حيوان في الحكم وكما ان هذا القول  
من تمام هذا التقصيل لقوا حمل بعض الكلمات على بعض انما هو على  
افراد النوع وافراده وربما يقال يهنا اشارة الى حصص الحكم على النوع  
والشخص وعدم تجاوزها الى الصف والجنس والفصل اي لا يتجاوز النوع  
والفرد فربما يخصر في الفرد وربما يفهم **قوله** ومنه الافاضل من قصر الحكم  
مطلقا على الافراد الشخصية لعدم التفاته الى ما يقدر وجوده من القضايا



الحكمة الحاكمة بوجود الحكمي الطبيعي والمنطقي والحكم العقلي ولهذا قال  
هو قريب الى التحقيق لانه لا يتناول على شاملة ما يحل ليس عين التحقيق  
وعين التحقيق حصر الحكم على الافراد الشخصية غالبا والنوعية احيانا  
فان قلت قد كثرت الاحكام على الطبائع بل لا حكم في قسم تصوير  
المنطق الاعلى قلت المراد بقوله قصر الحكم الحكم على النوع وما يماثل  
والحكم على الجنس وما يماثله او المراد قصر الحكم في قضية اعتبار فيها  
افراد شخصية وقيل الكلام في غير قضايا المنطق لانها تكون المطلوب  
فيها المستفيت من ان يحقق في المنطق وانما يحقق في قول الحكمة **قوله**  
لان انصاف الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال يعني لكونه مع شمله  
على المسامحة المذكورة يوجب تكرار الاعتبار لان كل حيوان ما شئ يوجب  
اعتبار الماشي الانسان مرة في ضمن اعتبار الاشخاص ومرة في اعتبار  
الانساء قصدا واعتبار الانساء قصدا يوجب اعتبار شخصي اذ  
لا يمكن انصاف الا في ضمن شخصي ما يوجب فيوجب تكرار اعتبار شخصي  
في الجملة ايضا بل يلزم التكرار المذكور في عقد الوضع ايضا فان قلت افاده  
شئ واحد ضمنا وقصدا لا يعد تكرار قيسا قلت يحترز عنه في الاحكام  
في المحاورات والعلوم اذ لا يحسن قولنا كل رجل عالم في الدار مع قولنا  
كل رجل في الدار ولا كل فاعل للفعل مرفوع مع قولنا كل فاعل مرفوع و  
ولا يذهب عليك انه لا تكرار في الجزئية لان بعض الحيوان ما شئ لا يوجب  
الاعتبار فردا مانوعا كانه او شخصا فلا يلزم تكرار الا ان اعتبار الجزئية  
على طبع الكلية والام لا يحقق بينهما التناقض ومما يقرب قول بعض الافاضل  
الى التحقيق ان المتبادر عرفا ولغة الحكم بالانصاف اصاله لا ضمنا ولذا المتبادر  
من عقد الوضع الانصاف اسالة لا ضمنا فعلى ما شئ يلزم في كل قضية الجمع  
بين الحقيقة والجماع اعني الانصاف الفيزي والانتصاف بالذات ولك ان يحل

قوله الشارح

قوله الشارح عليه ايضا فان قلت التكرار والجمع انما يلزم اذا لم يثبت للطبيعة  
حكم الفرد بالاصالة ايضا انما لو انصف كما في قولنا كل معلوم حاصل عند  
العقل فلا قلت الكلام في اعتبار الحكم الثابت للفرد والمفهوم نبوته للفرد مرة  
ومرة للمفهوم وبهذا الاعتبار يلزم تكرار الجمع فيما ذكرته انما اذ يلزم  
اعتبار الطبيعة في ضمن الفرد باعتبار حكم اولاد في ضمنه ايضا فتأمل **قوله**  
واما صدق وصف الموضوع على ذاته فبالامكان لا يخفى ربه لا يتأتى للشيخ  
ان ينكر صحة كل انسان بالامكان حيوان ولا يكون محصورة ولا للفارابي  
ان ينكر كون كل انسان بالفعل او بالضرورة حيوان صحيحا ولا كونها  
محصورة فنزاعهما في ان مفهوم القضية المعبرة في العرف واللغة ما هو  
ويؤيد الشيخ **قوله** لا يصدق العرفية والمشرطة على مذهب الفارابي  
لكذب كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتب اذ لا يكون  
الكاتب بالامكان متحرك الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتب بالامكان  
وبيان المتيح يحتمل المذهبين وظاهر في مذهب الشيخ فانه قوله فكان  
في ظاهره بالفعل كانه بالفعل فلا يرد انه لا وجه لاختيار مذهب الفارابي  
مع بيان انتاج الشكل على مذهب الشيخ **قوله** ما امكن ان يصدق  
عليه لا بمعنى ان يستعمل في مفهوم ما امكن ان يصدق عليه  
والا لكاه العنوان هذا المفهوم لا مفهوم **قوله** وينقل الكلام اليهم  
يكذب بل بمعنى ان يستعمل في مفهوم ومفهوم مرآة لملاحظة الافراد  
الافراد الممكنة له **قوله** سواء كان ثابتا بالفعل او مملوبا عنه وبما  
بعد ان كان ممكنا الثبوت اشار الى ان المراد بالامكان الجامع للفعل  
لا الامكان السعدا والمقابل للفعل حتى يرد انه يلزم على الفارابي كذب  
كل انسان حيوان لدخول النطقة في الانسان لانه انسان بالامكان  
ووجه الدفع انه انسان بالامكان المقابل للفعل المسح بالقول لا بالامكان

ايضا



الجامع للفعل الذي اعتبرناه وقوله بعد ان كان ممكن الثبوت لانه لا  
فاثرة له الا ان يقال امكان الصدق ليس مرجحاً في الامكان الثبوت  
لان الصدق هو محتمل الفرض **مسألة** وبالفعل عند الشيخ اي ما يصدق  
عليه بالفعل سواء كان في الماضي وفي الحاضر او في المستقبل وسواء كان  
في الاشياء منها او في نفسه وسواء كان في ان كافي الرفعة او لم يكن في زمان  
كافي غير الزمان فان قلت فلا فرق بين الحقيقة والحاجية على مذهب  
الشيخ لانه اذا اعتبر صدق العنوان بالفعل لم يشمل العنوان الا افراد  
الموجوده قلت معنى الصدق بالفعل اعم من ان يكون الصدق على الوجود  
بالفعل او على مقدار الوجود بمعنى انه اذا قدر وجوده يكون بعد الوجود متصفا  
به بالفعل فعند الشيخ يصدق الحكم في كل الوجود كذا على الجمل المقدر الوجود  
دون الروي بخلاف مذهب الفارابي وهذا معنى ما قاله الشارح في ترجم  
المطالع ان المعتبر ليس الفعل في الاعيان بل ما يعم الفعل بحسب الفرض  
وبهذا اندفع ما يقال ان عند الشيخ ايضا في الحكم كيف ولا يحكم  
من اعتبار الفارابي لما قيل من انه مخالف للعرف واللغة حكماً على ما لا يكون  
اسود ابداً ليس بفتح لان اعتبار الشيخ ايضا مخالف لهما كيف ولا يحكم  
العرف واللغة الاعلى الاسود بالفعل في الواقع لا على الاسود بالفعل بحسب فرض  
المقل لان فرق المقل راجع الى فرض الوجود معتبر في احكام العرف واللغة  
وظهر فساد ما قيل ان الفرق بين الشيخ والفارابي على هذا التحقيق مجرد  
الاعتبار لا بحسب تفاوت مواد الصدق لانه كلما يصدق على مذهب الفارابي  
يصدق على مذهب الشيخ لانه يعتبر عند الشيخ فرض اتصاف الفرد بل  
بالعنوان بالفعل وعند الفارابي يكفي بالامكان ويمكن التوفيق بين  
المذهبين بان اكتفاء الفارابي بالامكان معناه نفى الفعل بحسب الاعيان  
واستبعاد الشيخ الفعل بعد الوجود فلا نزاع **قوله** فقد يكون بالضرورة

والامكان

20  
والامكان والفعل والدوام قد يتوهم انه ينبغي ان يقول وغير ذلك ليس  
كذلك لان الامور المذكورة جميعها هي اجمالا والجملة علمها بالشيء بحث  
الجملة لتفصيلها فتدبر **قوله** يعتبر تارة بحسب الحقيقة اي بمقدار ما  
هو حقيقة القضية ولا يزيد على حقيقة الشيء ولك ان تجعل التسمية  
بالحقيقة كالفرد الى الكلي فان القضية فردية افراد الحقيقة ولك ان تقول  
في هذا الاعتبار لفظ القضية مستعمل في حقيقة اذ لم يعتبر في مفهومها  
فقد زائد على حقيقةها ويوتقيد اتصاف الموضوع بالعنوان بكونه في  
الخارج قاله سم ما خوذ من الحقيقة للمقابل للجاز وعلم كنه من هذين  
الوجهين للتسمية ووجه تسمية ذكره الشارح بهذا الاسم للقضية  
باعتبار نفسها كناية عبارة للمص في بحث المدول كما في القضية  
الحقيقية للموضوع يدل على ان التسمية باعتبار الموضوع في ينبغي ان  
يقال لم يعتبر في الحقيقة الاما هو حقيقة موضوعها بخلاف الخارجية  
فانه اعتبر فيه قيد زائد على مفهوم اللفظ فلم يبق على حقيقة وقول  
الشارح كانها حقيقة القضية المستعملة معناه ان كل ج ب مجرداً عن  
خصوصية الاطراف حقيقة التي لا يزيد عليها الا بخصوصية الاطراف  
وانما قال يعتبر تارة ليعلم ان الكلام في القضايا المعتمدة في العرف  
واللغة وقيل للبتة على ان لا يخفى القضية فهما وبنو ضعيف لايت  
القضية المعتمدة منحصرة والكلام فيها كما سيذكره الشارح **قوله** وهو  
بحسب الخارج ويسمى خارجية بنسبة الى خارج المشاعر او الى الخارج  
حقيقة القضية او حقيقة لفظ القضية او لفظ الموضوع وكل منهما  
انسيب الى الوجه الاول نظر الوجه تسمية الى مقابلها **قوله** الخارج  
من المشاعر اي عن شعور المشاعر فلا يشك بالحكم على صنف المشاعر  
مع انها خارجية وليست بخارجية عن المشاعر بل حالة فيها والمشاعر



يعنى النفس والاشياء سواء كان جميع مشر اسم مكان او آلة فاطلاق للشعر  
 على النفس تغليب وانرا شاعرة ولو جعل المشاعر جمع مشر مصدر فكلا  
 اطلاق للمصدر على المكان والآلة والفاعل الظهور مناسبتة للكلام بعد  
 اما الاول فنحن به اه اورد عليه الكلية المنحصرة الموضوع في فرد وقيل الاول  
 من الفرد المسمى بهذا المصطلح لوصف انفراد المحصورة المنحصرة في فرد وفيه  
 بحث سيما انفراد الكلية **قوله** فالحكم ليس مقصورا على افراده لوجوده  
 بل عليها او على افراده المقدر بتأديده ان الافراد المقدره مقابلة لوجوده  
 ولو كان كذلك لما صح جعلها فيما لا قدر وجوده والحق ان تقديره  
 الوجود ههنا لم يستعمل بمعنى فرض بل لتعظيم كما ان كلمة الشرط للتعميم مقابلة  
 المقدر الوجود للموجود بالفعل بحسب الازدادة عنهما ما يقابل الوجود  
 بالفعل **قوله** وانما قيد الافراد بالمكان اى الامكان العام للقيد بجانب  
 الوجود في شمل الحكم الواجب فلا يخرج الا الافراد المختلفة جعل الشارح قوله  
 من الافراد الممكنة تقيد الاخراج الافراد المستحيلة بفعل كذا في قوله كلما  
 لو وجد لاحاطة الافراد الفرضية لا اضيف اليه حتى احتاج الى اخرج المستحيلة  
 وهو بعيد لان كلا لاحاطة الافراد لا اضيف اليه ونفى الامر بالتقيد بالمكان  
 مكان تعميم الافراد حتى لا يتوهم ان اعتبار صدق ج بالفعل على ما هو الواقع  
 من منزهة الشيخ بنحو بالافراد وما ذكره العلامة التفاتان وتبع السيد  
 السند ان هذا التقيد انما يحتاج اليه اذ لم يعتبر صدق الوصف بالمكان  
 فقط اومع الفعل كما هو منزهة الشيخ اما اذا اعتبر فلا حاجة اليه اذ هو  
 لا ينفك امكان صدق الوصف من امكان الافراد فلا يورد علينا وهو فلا  
 توجيه الشارح لان التقيد بتغير القضية مع اعتبار صدق الوصف بالا  
 مكان فيها مما لا بد منه لاستفادته اعتبار الصدق بالمكان حتى لو لم يقيد  
 وفسر القضية بغير ما هو موجود كان لم يصدق قضية اصلا لان لو وجد  
 فكان

فكان ج بالامكان او بالفعل لا يوجب امكان صدق ج لان تقدير  
 الوجود يمكن ان يستلزم كون الشرح بالامكان او بالفعل فلا  
 يكون الشرح بالامكان ولا بالفعل يمكن احقق المقال ولا تقلد احدا  
 وان كان عظيم البال وقد يقال تقيد الصدق بالمكان او بالفعل  
 لا يفنى عن تقيد الافراد بالمكان لا بد منه لاجراء كل متنع معدوم  
 لانه ليس من القضايا المعتمدة في العرف واللغة وافراده مستحيلة وعنوانه  
 ممكن الصدق عليها فان قلت يتجه على ما ذكره الشارح ان بطلان الا  
 الاطلاق لا يقتضى التقيد بالمكان فليقتضد بالفعل قلت يقتضى  
 التقيد بما لا بد منه في دفع البطلان وما لا بد منه بالمكان واما  
 التقيد بما لا بد منه في دفع البطلان فليس من مقتضيات بطلان الا  
 فان قلت ان اريد تقيد الافراد في جميع المحصورات لا يوجب وجوب  
 التقيد بما ذكره لان عدم التقيد في الجميع لا يوجب الاطلاق في الجميع  
 بل متحقق بعدم التقيد في الجزئية فلا يلزم ان لا يصدق كلية اصلا وان  
 اريد في الوجبة الكلية لا يلزم من عدم تقيد هما ان لا يصدق كلية اصلا  
 يجوز ان يقيد السالبة قلت اريد التقيد في الجميع لان انتفاء التقيد  
 في الجميع يستلزم الاطلاق في الجميع لانه اعتبار الجميع على نحو واحد والا  
 لم يتحقق التناقض بين الوجبة والسالبة والجزئية والكلية نعم فيما ذكره  
 الشارح خروج عن قاعدة التي ويوضحها البيان بالوجبة الكلية  
 في هذا المقام ومعرفة البعق فيما بعد بقياس عليها **قوله** اما الوجبة  
 الكلية اعدم صدق الوجبة الكلية لا يقال اثبات عدم صدق الوجبة  
 الكلية بدعوى ان كل **ج** ب ك وليس كذلك مصادرة لافراد ج ب  
 ليس كذلك وبين سلب الصدق لانا نقول ليس كذلك لم يرد به  
 دعوى عدم الصدق بل دعوى صدق السلب الذي هو نقيضه لا يجب

تقيد الافراد



الكلي يشترك اليه قوله وانه يناقض كل ج ب نعم قوله فبعض مالمو  
 وجداه زائلا فائرة فيه لا يثبت رفع الاحجاب الكلي الذي ادعاه بقوله  
 ليس كذلك بقوله لان ج ليس ب لوجوده كان ج وليس ب بقي  
 بهرنا اشكال وهو انه يجوز ان يكون امر شامل فلا يكون هناك  
 ج ليس ب اصلا كما في قولنا كل انسان ممكن عام الى غير ذلك من الامور  
 الشاملة فان قلت المراد انه لا يصدق موجبة كلية في العرف واللغة اصلا  
 ولم يتعارف ما يكون محوله اعم الاشياء ولم يعتبر في اللغة قلت قد حقق  
 ان قسم الامور العامة من العلوم الكلية والكلامية محمولاتها الامور  
 العامة والامور العامة المذكورة فيها محمولات مسائل هذا القسم وانما  
 قال وانه يناقض كل ج ب بذلك الاعتبار لانه لا يناقض كل ج ب  
 باي اعتبار كان اذ لا يناقض الخارجية والحقيقة المفردة بما فسر  
 لا يقال انما يلزم التناقض لو اعتبر صدق المحمول لا بحسب الفرق في علم نحو  
 اعتبار صدق الموضوع فليعتبر كذلك لانا نقول لا يحصل مجرد فرض صدق  
 محمول القضية لانه لا بد له من الابقاع والانتزاع والفرض مجرد الجوزم الحالى  
 عنهما ولو سلم فلا فائدة في الحمل بل يشارك جميع الموضوعات في جميع محمولات  
 فكيف يعتبر في اللغة والعلوم وينفرد به هذا وجه اخر لتقييد الافراد  
 بالامكان وهو انه لو اعتبر الافراد الفرضية لم يكن مسئلة مخصوصة لموضوع  
 لان جميع الكلمات مساوية الاقدام في الافراد الفرضية فاعرفه فانه جدير  
 بالثقة لا يقال هب اي سلمنا ان ليس ب لوجوده كان ج ليس ب  
 ب فقي اشارته الى منعه او وجه المنع ما يعبر عنه ج ب يجب ان يكون  
 من افراد في نفس الامر فليس قولنا ج ليس ب في القضية الصادقة  
 او ان ج بمعنى لوجوده كان ج يفتقر كونه فرد في نفس الامر لدلالة كانه  
 عليه وانا فنور يجوز ان يكون وجوده محالا فبعد وجوده يجوز ان يكون

ج ب لان الحال يجوز ان يستلزم محالا ولا يذهب عليك ان السؤال  
 والجواب بعينه ما جازعان في السالبة ايضا له لانا نقول قد سبق له  
 الاشارة ويمكن ان يدفع ذلك بان الفرد الذي يتحقق الكلية يتناول الفرد  
 بحسب الفرض لكن ما يحيط به السور ويتصرف اليه الحكم الفرد بحسب نفس  
 الامر فلا حاجة الى التقييد بالامكان وهو لكنه يجوز ان يكون متمنع الوجود  
 في الخارج فان قلت يمكن اثبات ان ج ليس ب موجود في كل مادة فانه  
 الانسان الذي ليس بحيوان موجود ويكفي في السالبة قلت لو سلم  
 للتصريح وليس ب غير موجود والمراد من الافراد الممكنة من حيث انها  
 افراد وهو وقد وقع في بعض النسخ كل مالمو وجد كان ج فيما ذكره في  
 كونه خطأ فاحش ان وجود الواو فيما فسر القوم دليل على عدم صحة  
 تقييد بالضرورة ولا يلزم من عدم مساعده تقييد صاحب الكشف  
 واتباعه اياه كونه غلطاً ما حشاً فليكن الغلط في التقييد وهو فلا  
 معنى للواو العاطفة بينه اللازم والمترجم يناقض فيه بصفة قولنا  
 بين الانسان والحيوان عموم وخصوص مطلقا مع ان الحيوان لازم  
 للانسان ويجاب بان المراد انه لا معنى للواو العاطفة بين اللازم و  
 المترجم في مقام افادة المترجم ويجه عليه انه يصح قولنا بطول الشمس  
 ووجود النهار تلازم ويندفع ويجاب بان المراد لا معنى للواو العاطفة  
 بين اللازم والمترجم حين يفاد بدورها المترجم فان قلت فليكن  
 للواو الحال قلت لا معنى له ايضا بين اللازم والمترجم وانما قيد الواو  
 بالعاطفة لان كونها للحال خلاف الاصل وبعبارة اخرى فلو لم يتردد  
 العامة ولك ان تريد الواو العاطفة ما يشمل واو الحال وهو علم ان ذلك  
 ليس بمشبه ايضا ليس بمشبه على اهل العربية يستفاد منه ان اهل  
 العربية اقرب الى الاشتباه وفيه نظر لانهم العارفون بدقائق الاستعمال



و حقايق المقال الا ان يتكلف ويقال المراد ان هذا ليس بمشبهة ايضا  
مع قطع النظر على تفسيرهم على اهل العربية فقوله ايضا ناظر على  
عدم الاختصاص لا الى قوله وذكر اهل العربية لانهم مرجع في هذه الاحكام  
ويمكن ان يجاب عن عدم الاختصاص على اهل العربية بان كل ما بمعنى كل شيء  
على ان ما مبتدأ والشرطية خبره وجزء الشرطية هو حيث لو وجد كان  
ب فاعرفه **فما** لان لو حرق الشرط ولا بد من جواب فان قلت قد يتضمن  
المبتدأ معنى الشرط نحو الذي ياتيني فله درهم ولا يجاب عن الشرط  
المتضمن بشيء قلت فرق بين الشرط المتضمن والصرح فلا بد في كل  
رجل ان ياتيني فله درهم من جزاء الشرط سوى الخبر لا يقال فليكن  
خبر المبتدأ ثابتا على الجزاء لاننا نقول فكونه خبر المبتدأ من ثم للمبتدأ  
لان ثابت الجزاء هو الجزاء في المعنى ولا يجعل جزاء في اللفظ مانع لفظي و  
بهذا سقط ما ذكره الجلي ان قوله فهو بحيث لو وجد كان **ب** ثابت على  
الجزء في المحول فعلى هذا لا يلزم اتصال في عقد الوضع ولا في عقد الحمل ولا  
يرد ان الاتصال للمعتبرين فيهما ما فاعان عن الحكم المحل على ان الجزاء اذا  
ناب عنه يستفاد الاتصال قطعا ويمكن دفع كونه غلطا فاحشا بتقدير  
المعطوف عليه كان **ج** اي كل ما لو وجد صدق عليه **ج** وكان **ج** قوله ولما  
الثاني فيراد به كل **ج** في الخارج فهو **ب** في الخارج قيد المص **ج** بقيد  
في الخارج قلنا **ب** واطلقها في تفسير الحقيقة ولا يخفى ان الاطلاق  
مناك والتقييد يوهن ان الوجود في الحقيقة اسم وليس كذلك  
لان الفرق بينهما ليس الا باعتبار الوجود الخارجي في الحقيقة اسم  
من الحقيقة والمقدرة وحصر في الخارج على الحقيقة قد يناقش بان  
معنى الخارجي ليس كل **ج** في الخارج بل كل موجود في الخارج وهو **ج** في  
نفس الامر فينبغي ان يدل كلام المص بهذا **ج** في نفس الامر موجود

في الخارج

في الخارج وهذا مخالف لما اشتهر في بيان الخارجية واما في حاشية المحقق  
في هذا المقام لما كان المراد كل ما صدق عليه **ج** في الخارج فعلى الحكم على  
الموجود الخارجي كحقيق فقط لان ما لم يوجد اصلا لم يصدق عليه  
**ج** في الخارج فلا تقويل عليه ما لم يقيم الدليل بقى بهذا شيئا وهو انه قد حقق  
في موضعه ان الوضع والحمل من المعقولات الثانية والموارد الذاتية فليكن  
يكون صدق **ج** وصدق **ب** في الخارج الا ان يقال معنى كون الحمل والوضع  
من الامور الذهنية ان الشيء لا يكون محولا ولا موضوعا الا بحسب  
الوجود الذهني ومعنى **ج** في الخارج ان ما حمل **ج** عليه وصدق عليه **ط**  
باعتبار ثبوته له في الخارج **فما** لان ما لم يوجد في الخارج ازلا وابد فيه  
بحسب لان ما لم يوجد في الخارج ازلا وابد لما صح ان يكون ممكن الوجود  
في الخارج فيصح ان يكون **ب** في الخارج فلا يحيل فالصواب ان يقول  
لان ما لم يوجد ازلا وابد لا يكون **ج** في الخارج ومنه التبيين انه الدليل  
على مجرد **ج** في الخارج قوله والحكم فيه على الموجود في الخارج لانه لا يثبت قوله  
سواء كان انضافا له فالاولى تركه ومما يستدل به على ان الحكم على الموجود  
في الخارج انه لو لم يوجد في الخارج لم يصدق عليه **ج** في الخارج والمستفاد  
من حاشية السيد السند ان نسخة الشرح كان يستحيل ان يكون **ج** في الخارج  
وان الشارح استدلل على ان الحكم على الموجود في الخارج باعتبار صدق **ج** على  
الاستدلال بثبوت **ب** في الخارج كما في نسخة للشهرستاني انه لا يفيد  
اعتبار وجود الموضوع في الخارج حال الحكم كما هو الظاهر في هذا المقام بخلاف  
صدق **ج** في الخارج فانه يوجب وجود الموضوع في الخارج لا حال الحكم **فما**  
وانما قال سواء كان حال الحكم وقبلة وبعده جعل كان ناقصة والخبر مخدوف  
او سواء كان **ج** حال الحكم او تامه والضمير للاتصاف **ج** ولو جعل الضمير لذات  
**ج** اي سواء ثبت ذات **ج** حال الحكم او قبله او بعده لتعين ان يراد بحال الحكم



حال حكم العقل لا حال ثبوت الحكم المستعني عندهم بحال اعتبار الحكم لان  
ثبوت ذات ج لا يقع الاحال ثبوت الحكم وكان حمل الكلام على حال الثبوت  
الحكم دونه الحكم مع انه فلا عبارة للمتن بوجهين احدهما ما اشار اليه  
من وجود الظن بالنظر الى حال اعتبار الحكم دونه حال الحكم ولهذا لم يذكر  
هذا التعميم في الحقيقة ايضا مع ان كل ما لو وجد كان ج وهو بحيث لو وجد  
كان ب معناه كما لو وجد كان ج سواء كان قبل الحكم او بعده او حاله بهي  
انه لا وجه لاحتمال وظن الظان بالخارجية دونه الحقيقة وثانيهما انه لا  
لا يختص الموضوع بالنظر الى حال الحكم بل يجري في المحول ايضا فنفي انه يقول  
وهو ب في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فلو لم يحل محلول  
حال الحكم على حال اعتباره كان تخصيص التعميم بالموضوع تخصيصا من غير  
تخصيص ولقد نبه الشارح على ان قولنا كذا سواء كان ليس دخلا في  
في المراد كما توهم العبارة بل جملة معترضة لدفع الظن وانما قال دفعا  
لتوهم من ظن ضمير من قول القائل تارة بالتوهم وتارة بالظن تبينها  
على ضعفه فلا يرد ان التوهم لا يجامع الظن ولانه لا دليل على عدم جرم  
القائل بما قال حتى يسمى ظنا وهذا لا يظن ان قال سواء كان حال الحكم تبينها  
على ان تابع الشيخ دونه الفارابي لانه الامكان ثابتة ازلا وابد وما  
يكون تارة قبل الحكم وتارة بعده انما هو الاتصاف بالفعل **قوله** فان  
الحكم ليس على وصف الجسيم فيه انه يحتمل ان يكون الحكم على ذات ج في  
وقت الوصف بل هو الاظهر في مقام التوهم فلا بد من نفيه حتى يتم  
الدليل الا ان يقال لما جعل منشاء التوهم شيئا للموضوع المذكور بالموضوع  
الحقيقي اكتفى بنفي كونه الحكم عليه ولكل ان تقول قوله واما انصاف  
بالجسمية اه لنفيه ويحتمل ان يكون الظان متوهم ان المعتبر في العرف  
واللفظ في حال الحكم لا تقايف اهل العرف واللفظ كذلك لا الاشتباه

المذكور

المذكور **قوله** لا يقال يسهنا قضاي لا يمكن اخذها باحد الاعتبارين يعني  
سهنا قضاي باصا دقة لا يمكن اخذها باحد الاعتبارين ولا امتناع الموضوع  
لا يوجب عدم امكان اخذها باحد الاعتبارين وامتناع الموضوع بناء على صدق  
القضية باحد الاعتبارين لوجود عدم امكان وجوده وعدم امكان صدق وصف  
الموضوع وعدم امكان صدق وصف الموضوع المحول وايضا يسهنا قضاي  
موضوعاتها ممكنة الوجود نحو كل ممتنع بالغير معدوم واذ لم يمكن اخذ  
بهذين الاحتمالين لا يمكن قياس البواقي من جزئياتها وسوالها على الوجهية  
الكلمية التي الكلام فيها **قوله** كقولنا شركك الباري ممتنع اي كل شريك  
الباري ممتنع حتى يكون مما يخفى فيه **قوله** والفرض يجب ان يكون قواعده  
عامة يعني هذه القاعدة اي كل ج ب يعتبر تارة اه ليست عامة بهذا  
هو الظاهر كلامه وعليه استقر نظر النافذين في هذا المقام وفيه ابحاث  
احدها ان هذا التعميم للقضية وليس بحكم كلي عليها حتى تكون قاعدة  
كلمية وثانيها ان الوارد ليس عدم كلفة القضية بل اعدام استقامتها  
انه كان كل ج ب عامة واما عدم كلمتها انه كان خاصا وثالثها انه  
لا يصدق على قضية انها تقبل تارة بحسب الحقيقة وتارة بحسب  
الخارج حتى يصلح اعتبار هذا الحكم كليا ويمكن ان يكون قاعدة ويمكن  
الموجب على الاول بانه المراد كل ج ب اذا اعتبر حقيقة يحكم فيها  
على كل موجود محقق ومقدر واذ اعتبر خارجية يحكم فيها على كل موجود  
محقق فهذهنا قاعدة تارة احدهما لبيان حكم الحقيقة والاخرى لبيان  
الخارجية ولكل ان تريد بقولك الفرض شيئا فانه اذا خصص محقق  
كل ج ب بقبض القضية او القواعد لانه لا يسبق عامة وعنى الثاني  
بانه قوله والفرض يجب ان يكون قواعده عامة يوقع ما يرفع عدم  
استقامة القاعدة بتخصيص كل ج ب ولو فرض القواعد كليا في



اندفع ايضا وعن الثالث بانه القاعدة ان كل ج ب المعتبر حقيقة  
 يحكم وفيها على كذا وكل ج ب المعتبر خارجية يحكم فيها على كذا  
 لا كل ج ب المعتبر اه ولو فرض القاعدة بما سيأتي اندفع ايضا  
 قوله لانا نقول القوم لا يعمون انحصار جميع القضايا الحقيقية  
 والخارجية يستفاد منه ان الاشكال في هذا المقام عدم استقامة دعوى  
 الحصر ويجه عليه اولان للص لم يدعى الحصر بل ربما اشترط عبارة  
 بعدم الحصر حتى ذكر العلامة التفتازاني في شرح هذا المقام انه قال  
 تارة يعتبر كذا وتارة يعتبر كذا وانه يقال اما حقيقة او خارجية  
 لعدم انحصار القضية فيها وثانيا انه قوله لا يجب ان يكون قواعد عامة  
 يدل على كل ج ب كذا قاعدة لا دعوى حصر وما يمكن ان يقال  
 قوله القوم لا يعمون اه تمهيد لتقييد الموضوع في القاعدة بالمستعملة  
 في الاغلب في العلوم قوله بل زعمهم ان القضية المستعملة في العلوم  
 مأخوذة ظاهرا كلامه انه قيد القضية بالمستعملة في العلوم وجعل المحل  
 الاعتبار على احد الوجهين ولهذا لا يصح عموم القاعدة لانه كل قضية هـ  
 مستعملة لا يقدر في الاغلب باحد الاعتبارين بل منهما لا يعتبر  
 باحد الاعتبارين اصلا وهي المستعملة نادر بل يتوقف صحة الحكم على  
 تقييد الموضوع بالمستعملة في الغالب ولذا عبر السيد السند في حاشيته  
 عنه المقام هذه المقدمة واجاب بانه الحق ضبط القضايا المستعملة  
 في الاغلب وما ذكرتم مما يستعمل نادرا فيه على انه قوله في الاغلب  
 يستحق ان يكون قيد القضية المستعملة وفيه ايضا على انه المراد بالاغلب  
 ما يقابل النادر الغالب كما هو الظاهر وكما في مقصود الشارح انهم يروون  
 ان القضية المستعملة في العلوم مأخوذة في الاغلب على احد الوجهين فراد  
 هم بطلان ج ب القضية المستعملة في العلوم في الاغلب وما ذكرتم اشارة  
 الى تقييد

الى تقييد القضية لا تقييد لها فتأمل قوله ولهذا وضعوها واكثر جوهرا  
 احكامها لتتقوا بذلك الاحكام في العلوم يستفاد منه ان البحث  
 عن الحقيقة والخارجية للحاجة الى معرفتها في تحصيل العلوم وعدم البحث  
 عما هو ليس لعدم الحاجة اليه والمستفاد من قوله واما القضايا التي لا يمكن  
 اخذها ان عدم البحث لعدم وفاء الطاقة فبينها تناف لا ان يقال  
 ذكر لعدم البحث وجهين اكتفى في بيان الاول بلباق الذين اليه من  
 سوق الكلام وصرح بالثاني نعم بقي ان البعض جعل يده القضايا  
 ذهنية فقال ان معنى قولنا كل محتج معدوم ان كل ما يصدق عليه في  
 الذين انه محتج في الخارج يصدق عليه في الذين انه معدوم في الخارج  
 وانه الشارح ذكر كثره للمطالع ان قضايا المنطق معلومة عندهم فتارة  
 في الستهم فصارت بذلك مستفنية عن البحث عنها وان الشيخ اعتبر  
 مفهوما واحدا منطبقا على جميع القضايا اعلم ذكره الشارح في شرحه المطالع  
 فكيف يصح انه لم يعرف احكام غيرها ولم يف الطاقة البشرية بها ويمكن  
 ان يرفع بانه قوله زعمهم اشارة الى هذه الامور التي يتجه على كلامهم لانه  
 الزعم مظنة الكذب ولما اشار اليه بقوله بل زعمهم ان الحقيقة المستعملة  
 في العلوم ليستا ياتين بل خارجية العلوم هذه الحقيقة والحقيقة فيها  
 ما حكم فيها بحال ثبت الوجود في الوجودية وما يخص في الوجود الذين يتجه  
 قضية ذهنية ولما ذكره السيد السند ان الحقيقة ما حكم فيها باللائمة  
 للموضوع في يف لما قيل انه يصح ان يكون الحكم على الموضوع بعرض مفارق يسم  
 ولا يجب لانه يمكن دفعه بانه الحقيقي ان الدولام لا ينفك عن الضرورة  
 بل لانه يمكن ان يقال انه يصح ان يحكم على الموضوع مما ثبت له في الوجودية  
 بالفعل ولا يوم بقي شيء وسوانه لا بد من تحقيق القضية المستعملة في العلوم  
 ولونا نادر ولا وجه لاهلها لانه الحاجة مست الى معرفتها في تحصيل العلوم

والخارجية المستعملة في العلوم



**قوله** يصدق بحسب الحقيقة كل مربع شكل فانه قلت كيف يصدق  
كل مربع شكل وقد يصدق بعض مربع ليس بشكله الخارج وصدق  
السلب عن بعض الافراد الخارجية يوجب كذب الايجاب على جميع الافراد المقررة  
لأن الافراد الخارجية بعض الافراد المقررة قلت **لمن** اذا لم يكن صدق السلب  
تفاد الموضوع **قوله** كقولهم كل انسان حيوان الاول بانفسه في هذا المقام  
كل مربع شكل **قوله** فاذا يكون بينهما عموم وخصوص من وجه الكسفي  
للص في بيان الفرق بين الاعتبار بيني وبينه لا يحقق كل منهما بدون  
الاخر ولم يذكر حديث العموم والخصوص من وجه لانه النسب على وجه  
سبق انما يحسب الصديق وبين لا يصح بين الحقيقة والخارجية  
الاجب مفهومهما متباينان كما لا يخفى واما النسبة بين افراد القضا  
فهو بحسب التحقق فاصدق عليه الحقيقة اعم من وجه مما صدق عليه  
الخارجية بمعنى انه في بعض مادة تحقق الخارجية فيها تحقق الحقيقة  
فيها وبالعكس ويفترقانه في بعض الماديات فانه قلت كل انسان حيوان  
حقيقة او خارجية كيف يكون اعم من وجه ومادتهما متحدة قلت عموم  
القضية وخصوصها وعندها من النسبة راجع الى حكم القضية فاذا قيل الحقيقة  
اعم من وجه من الخارجية فكان قيل الحكم بحسب الحقيقة اعم من وجه من الحكم  
بحسب الخارج بمعنى انه قد يكون اذا تحقق هذا الحكم تحقق ذلك وما  
وبالعكس وقد يفتروا في التحقق وكل ان ترجعها الى هيئة القضية مع  
قطع النظر عن خصوص الماديات فاصف هذا التحقيق فانه فائدة جليلة  
قال السيد السند النسبة في القضايا بحسب الصديق بمعنى التحقق وفي  
المفردات بمعنى ما يقابل القضية بحسب الصديق بمعنى الحكم والفرق بين  
الصديق الاول يتعدى بفي فيقال صدق القضية في الواقع اي تحققت  
والثاني يتعدى بفي فيقال الكاتب صادق على الانسان هذا ويحكم عليه

ان الصدق

ان الصدق بمعنى الحد ايضا يتعدى بفي فيقال الانسان صادق على زيد في الواقع  
فمدار الفرق الاستعمال بفي ومن الجانب ما وقع في هذا المقام ما قيل ان عدم استمول  
الصدق بمعنى التحقق بفي منقوض بقولنا القضية لا يصدق على شيء وقولنا القضية  
المتساوية هي المتساوية تكون صدق كل واحد منهما في نفس الامر متساو ما له  
لصدق الاخرى فيها وكذا القياس في سائر النسب بهذا وفيه نظر لان مدار  
التساوي على تحقق كل منهما مع الاخرى ابداسا كما كان ذلك التحقق ضروريا  
او اتفاقا وكذا القياس في سائر النسب ولانه الاتصال في التحقق العلم الكلي  
لا يجب مع انه ايضا تحقق في نفس الامر لانه نفس الامر يشمل الذهن والخارج  
قوله وعلى هذا فحقصورات الباقية تقدم معمولا لجزءه على النفا على الوجه  
خير الكلام وربك فكبر والشرط مخنوق اي اذا عرفت مفهوم الوجبة الكلية الحقيقة  
والخارجية والفرق بينهما فحقصورات الباقية والفرق بينهما فحقصورات الباقية  
مخصوصا لمعرفة المفهوم وحصر القياس على معرفة المفهوم كما يستفاد من كلام  
الشارح قاصد قوله فالامور المعتبرة بحسب الكلام لك ان ترتيب لفظ الكل  
وبعض وان ترتيبا لهما **قوله** يحجب على بعض الافراد الحقيقة اي الافراد  
النسبة الى الحقيقة بمعنى المعتبرة فيها والنسبة الى الحقيقة حقيقة كما ان النسبة  
الشارف شافح **قوله** وعلى هذا يكون السالبة الكلية الخارجية اعم من السالبة  
كلية الحقيقة لان نقيض الاخص اعم بمقتضى برهان سابق في باب النسب  
بحسب الصدق فالشارف اليه بهذا على هذا يكون الجزئية الحقيقة اعم مطلقا من  
الخارجية وكلت اشارة الى مخفى الاستدلال المذكور ويؤيد الحكم على الافراد  
الحقيقة حكم على الافراد الخارجية دونه انعكس فانه السالبة الكلية والوجبة الجزئية  
في ذلك سببا فانه السلب على كل الافراد الحقيقة سلب على كل الافراد الخارجية  
دونه العكس وبكل التقديرية تبين الدعوى في شرح المطالع وله طريق ثالث  
وهو ان السلب الكلي الخارجي يصدق بانتفاء الموضوع المحقق ولا يصدق



بدلك السالبة الحقيقية وكل ما يكفي في السلب الحقيقي يكفي في السلب الخارجي  
والوجه ان هذا اشار الى الفرق المتقدم بين الموجبتين الكلتين والفرق  
المذكور بين الموجبتين الجزئيتين وهو دليل على كونه السالبة الكلية الخارجية  
اعم من السالبة الكلية الحقيقية وعلى السالبتين الجزئيتين متباينة تباينا  
جزئيا **وهو** وبين السالبتين الجزئيتين مباينة جزئية وذلك فلا يمثل بامر  
من البرهان على ان نقيض الاعمى من وجه متباينة تباينا جزئيا او بالنظر  
الى الامثلة السابقة في بيان الفرق بين الموجبتين الكلتين اذ يظهر منه ان  
يصق بمقتضى المربع ليس بشكل خارجية لاحقيقة وبمعنى الشكل ليس بمربع  
حقيقية لاحقية لولم يوجد في الاشكال الا المربع وبعض الشكل ليس بمربع  
حقيقية وخارجية بناء على وجود غير المربع في الواقع وبكل الطريق بين النتائج  
في **المقالة** وقد عرفت الوجه لا نقول بين السالبتين الجزئيتين  
شوم مطلقا لان افراد موضوع السالبة الجزئية الخارجية بعضها **مؤثر**  
موضوع السالبة الحقيقية كما في الموجبتين فكما يصق الايجاب الحقيقي  
وكما يصق الايجاب الخارجي ينبغي ان يصق السلب الحقيقي كما **هو**  
يصق السلب الخارجي لانا نقول السلب الخارجي وان كان سلبا على  
بعض الافراد الحقيقي لكنه سلب ثبوت المحول بالفعل بخلاف الحقيقة  
فانه سلب الحثية وسلب الشيء لا يستلزم سلب الحثية اعلم ان التباين  
الجزئي لم يحقق برهنا لا بالعموم من وجه ولا بتصور مباينة كلية بقى الكلام  
في ان ير مثل هذا مباينة جزئية او العموم من وجه **وهو** البحث الثالث  
في المعدول والتحصيل المعدول والمحصلة لان البحث في المقالة عن القضية  
شبهة المعدول بالمعدول تبينها على ما اخذ اشتقاقها التلويح انما اشتقة  
من المعدول كما هو الفاعل في المعدول وكونه متعديا لا لازما لاشتقاق المفعول  
وانما جاء مأخوذا من المعدول مع الاحتياج الى اعتبار التعدي بالباء و

وجعل

وجعل المعدول مع المعدول بها بالتحذف والابصار لان المشتهر في  
الفن لفظ المعدول وان كان المعدول المعدول والتحصيل ينبغي ان يقول  
في المعدول والتحصيل والبساطة لانه يبحث في هذا البحث عن البساطة  
ولا يكفي ان المعدول والتحصيل تقسم للقضية باحوال طرفين وكلية فلا وجه  
لافراد عن تقسيمات القضية باعتبار الاجزاء **وهو** لان حرف السلب  
من خلط اصطلاح نحو بالميزان والبيان للميزان اداة السلب واطرافه الا  
ولا اداة الى السلب باعتبار اصل وضعه والاخرى في المعدول لم يستعمل في  
السلب وقوله شيء من الموضوع والمحول لاخراج السالبة لانه حرف السلب  
فيها جزء للربطة لا شيء من الموضوع والمحول والمحول محو قال اما ان يكون جزء  
الجزء من القضية فقد اخل بالتعريف ونجم عليه الاتحاد جوهرا اذ اسمي شخص  
حيواني ويكون الحكم عليه وزيدا على فان الاولى محصلة مع دخولها في التعريف  
والثاني معدول مع خروجها فينبغي ان يقول لان معنى حرف السلب اما ان  
يكون جزءا **وهو** والمراد بالموضوع والمحول اللفظ الدال عليهما واطراف الموضوع  
والمحول عليهما **مؤثر** وانما سميت معدولة لان حرف السلب كلي  
ولا غيراه هذا في غير مستعمل بل لو استعمل غير في السلب كما معدولة  
موضوع الاصل فالحق ان وجه التسمية انما يوجد في بعض الافراد ولا يكفي  
انه كما عدل باداة السلب عن موضوع الاصل عدل بالافنية من موضوعها لا  
لاصل قسيتها بالمعدولة لا يجب ان يكون باسم جزئيا بل يصح ان يكون  
تسمية باسم موضوعها ففسرها ولا يبعد ان يقال الافراد اصل بخلاف  
التركيب فلما التزم في المعدولة تركب الطرف فقد التزم فيها المعدولة بها على  
الاصل وقد يقال اللفظ الدال على المعنى الثبوت اصل لان المعدول يحصل باقتضاء  
السلب اليه **وهو** فاذا جمل مع غيره كشيء واخر ثبت له او شيء حق العبارة  
ثبت شيء له او يؤول شيء او سلب شيء عنه او يؤول شيء **وهو** وانما اورد

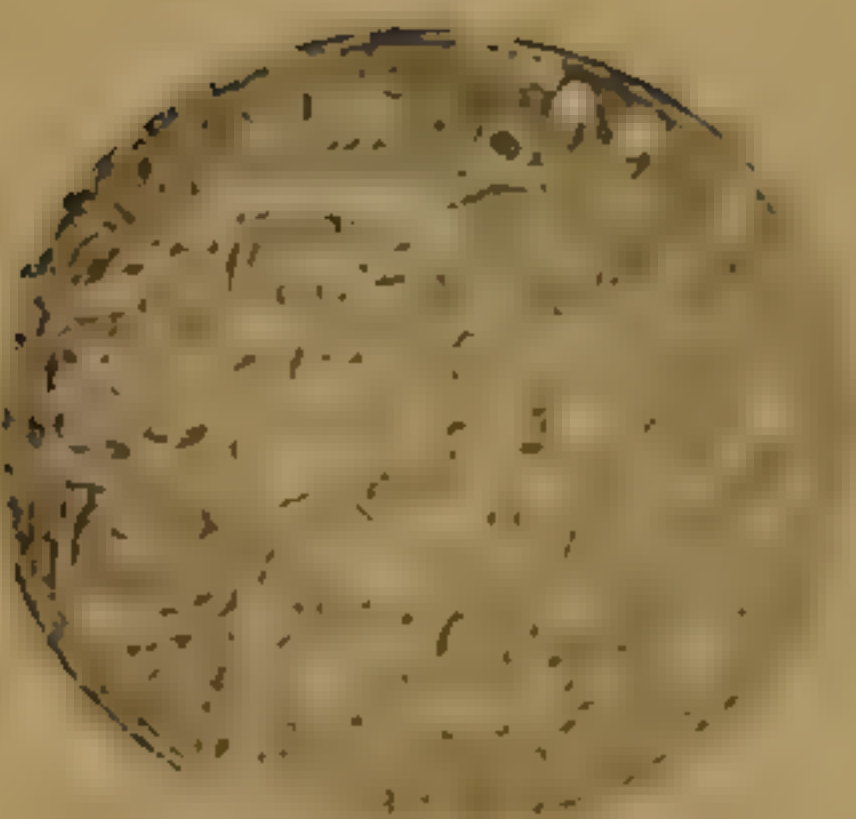


لاولى والثانية مثالا لاي كمال من الاولى والثانية والاولى واجب مثالين نحو نقول  
 لم يرد للثالث مثالا لا مثالا لاي كمال من الاولى والثانية لانه مثالين ينتج مثالا  
 مثالا ثالثا فانه قولنا الا حتى جماد والجاد لا عالم ينتج اللا حتى لا عالم اولان مثالها  
 مذكور فيما بعد حيث قال فانه قولنا كل ما ليس بحرف لا عالم **وهو** حرف السلب  
 وان كان موجودا فيها الا انه ليس جزءا من طرفيها اى من شئ طرفيها وقول وان  
 كان لم يقع موقعه لان حرف السلب لا محالة موجود فيها فانه قلت لا وجه  
 لتخصيص اسم البسيطة بالسالبة لهذا الوجه قلت السالبة توهم تركب الطرفين  
 من حرف السلب فسميت ببسيطة تنبيهها على عدم جزئية حرف السلب للطرف  
 قال السالبة ادعى بهذا الاسم من المحصلة فخصر المحصلة بالموجبة تميزا بينها والا  
 وجه ان يقال سميت السالبة بالمحصول بسبب البساطة سببها بخلاف السالبة  
 للمعدولة فانها مركبة من حرف السلب فانه قلت عدم كونه حرف السلب  
 جزءا من طرفيها لا يستلزم ببساطة طرفيها حتى يستحق اسم البسيطة بمعنى  
 ما لا جزء يلزم من عدم جزئية السلب له فهذه العلاقة سميت القضية  
 التي ليس السلب جزءا من طرفيها ببساطة والوجه انها سميت ببسيطة لانه  
 طرفيها اقل اجزاء من طرفي المعدولة نقلا عن البسيط بمعنى اقل جزء من طرفيها  
**قوله** فكل من الطرفين وجودي محصل الاولى ان يقال حرف السلب اذا لم يكن  
 جزءا من طرفيها فقد جعل الاجزاء في موضعه الاصل ويجهل على ذكره الشريفة  
 اعني فان حرف السلب ليس جزءا من طرفيها مع ان طرفيها ليسا بشيئين  
 محصلين الا ان يتخاف ويقال اراد بنفي الجزئية فقبحا حقيقة او حكما **فانه**  
 لان الامثلة المذكورة في البساطة السالبة تفعل ان تكون مثالها الا انها  
 لهما وانما قال بطلان وبطلان امثلة لهما لان المثال الجزئي لتوضيح القاعدة الكلية  
 وما سبق وان كانت جزئيات لهما لكن لم تورد لتوضيحها **قوله** حتى  
 يرتفع الاشتباه بعز ان قوله والاستتار بايجاب القضية رجوع الاستدلال في قوله

قلت البسيطة كغيرها من

موجبة

موجبة كانت او سالبة ولا يخفى انه يستحق التقديم على بيان المحصلة الا انه  
 لم يستحق الفصل بين القسمين بكثير ويحتمل ان يكون لرفع اشتباه  
 نشأ من التعبير بحرف عما يوجب الطرف لانه يوهم انه لا بد من سلب والسلب  
 في القضية لا يتوجه الا على النسبة ويحتمل ان يكون لرفع اشتباه وجود حرف  
 السلب في القضية والمستفاد من جامع الحقايق انه رد على زعم بعض الحكماء  
 ان ايجاب القضية بوجودية طرفيها وسببها بعدمية طرفيها ويمكن ان يكون  
 الاشتباه لعدم الفرق بين جزء وجزء فانه اذا صار القضية سالبة لضرورة  
 حرف السلب جزءا من الرابط توهم انه يصير سالبة لضرورة هي جزءا من الطرفين  
**قوله** بايقاع النسبة ان النسب بقول المصو والاعتبار بايجاب القضية و  
 وسببها بالنسبة الثبوتية والسلبية ان يوقع اول وقوعها فيلحق الا بقاء  
 عليه وقوله فتم كانت النسبة واقعة الاولى موقعه وقد اشار بقوله فتم  
 كانت الى ما في قوله المصو فان قولنا كل ما ليس بحرف فهو لا عالم حتى يصح  
 ان يستدركه علان المتكلم ان يجعل ايجاب كل ما ليس بحرف فهو لا عالم  
 ينتج لقوله والاعتبار لا دليل عليه ويمكن دفعه بان كل ما ليس بحرف فهو  
 لا عالم موجبة بلا اشتباه الاشتمال على سور الايجاب وكذا الاشتمال على سور السلب  
 لا اشتمال على سور السلب فلا خفاء في الاستدلال بهما مع الاشتباه في مثل اللا حتى  
 جماد **قوله** وان لم يكن في شئ من طرفيها سلب لم يقل واذا لم يكن في شئ من  
 طرفيها حرف السلب تنبيهها على ان تمثيل المصو لمحل السكون على معنى ثبوت على  
 طبق ما يجيء عليه في بحث المعرفة حتى لو فسره سلب الحركة لجعلها معدولة  
 وبهذا ظهر ضعف ما في شرح العلامة لمحقق التفناني ان المثال دال على انه  
 لا بد في المعدولة من حرف السلب ولا يكفي الاشتمال على السلب حتى ان زيرا اعني  
 محصلة وزيرا معروفا كذلك وزيرا لا موجود معدولة **قوله** كذلك يكون  
 من جانب الموضوع وفي الجانبين لان المعدولة المحل لا تشمل معدولة الطرفين





عنه على ما بينه اشارة الى المعدول بانه اخر يختص بالمعدول المحمول  
فحين ما شرع في الاحكام لم يخص كلامه كلمة ما زائدة بل هو المضاف و  
المضاف اليه كما في غير ما جزم وقوله حين ما شرع متعلق بقوله خصص  
ففي تقدمه على الاستفهام اكمال وقد يناقش في كونه بياية النسبة حكما  
ووجه الاستفهام على التحصيل من افاة نظر للمص للتحصيل او يكون يقتضي  
بياية عدم التحقيق حيث لم يخص صدر كلامه بشئ من المعدولات  
قوله ثم ان المحصلات والمعدولات المحمول كثيرة بعد اعتبار التحصيل باله  
بالمعدول المحمول ليس ما بقي الا موجبة محصلة ومعدولة سالبة ويزيد  
عليها كما يشعر به سوق الكلام كما لا يخفى على العارف بسوق الكلام ولا يخفى  
ان الانسب بقوله ثم ان المحصلات والمعدولات كثيرة ان يقول فما لا  
الوجه في تخصيص السالبة المحصلة لان من جعل المحصلة شاملة لجميع  
ما يقابل المعدول لا يسمى المحصلة بسيطة **قوله** اما وجه التحصيل بالاول  
فهو ان المعبر في الفوق المعدول ما في جانب المحمول وذلك لانك قد  
حققت ملخص ما ذكره ان الاختلاف في المحمول يوجب الاختلاف في القضية  
حقيقة لان كل يفيد محمول ثبوت او انتفاء او سلبيات مخالفة لما يفيد المحمول  
الاخر بخلاف الاختلاف في العنوان فانه لا يفيد اختلاف في الثبوت والسلب  
وبعارة انه لو لم يكن للعنوان تأثير في مفهوم القضية لما كذب القضية  
بامتناع انتفاء شئ بالعنوان ولما دار الاستدلال على اختلاف العنوان بل  
اعتبار اختلاف العنوان احوق من عدمه لان نظر الفوق على ما لم يدخل في الا  
كتاب فنقول وجه التحصيل الاول انه قد صدق وما ذكره الامام المخلص  
حيث قال لا يتوقف صدق الموجبة المعدولة المحمول على وجود الموضوع  
لان لو لم يثبت المعدول لثبت المحصل والا لارتفع النقيض  
من معدوم فوجه بياية المعدول اخصه نقيض المحصل لان نقيضه سلبه

المحصل

المحصل لا عدوله اذ سلبه اعم من عدوله او نقول وجه التحصيل ان المعدول في  
المحمل اكثر التباسا بالسلب من المعدول في الموضوع لان المعدول في المحمول  
يستلزم سلبا بخلاف المعدول في الموضوع **قوله** فلان اعتبار المعدول المحمول  
اي فقط **قوله** فلهذا اربع قضايا او اثبتت ستة نسب خمس منها ظاهرة  
فلم يتعرض الا لواحد منها **قوله** فاعلم حرف السلب في الموجبة لا يخفى ان  
الموجبة المحصلة في التقسيم للربع قولنا الذي جماد وفيه حرف السلب وكما  
ومن الموجبة المعدولة اللاحق لا عالم وكما فيها حرفا سلب فلا يصح ظهور  
الفرق المبين على عدم حرف السلب في الموجبة ووجودها في السالبة والمعدولة  
وعلى وجود حرف السلب في السالبة المعدولة وحرف واحد في السالبة المحصلة  
والموجبة المعدولة ويمكن ان يوجه بان المراد حرف السلب المؤثر في مفهوم القضية  
بقي الاحتياج الى الفرق الذي ذكره لا يخص السالبة البسيطة بل يشمل الموجبة  
المعدولة الطرفين والسالبة المعدولة الموضوع فان اللاكاتب لا يتحرك الا بوضع  
ملتبس بقولنا اللاكاتب متحرك الاصابع والفرق المذكور جار فيه ايضا  
وحمل السالبة البسيطة في كلام المص على ما يشمل ليس اللاكاتب متحرك  
الاصابع وان يساعد اللفظ مما لا ماع له عند العارف لماساق البياية وما  
ذكره في عدم الالتباس بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة مشترك  
بينه وبين السالبة المحصلة مع السالبة المعدولة فالاول فلو وجود حرف السلب  
في الموجبة المعدولة واحد وفي السالبة المعدولة اثنان ينتقض بقولنا  
زيد لا كاتب وزيد ليس لا كاتب **قوله** واما السالبة المحصلة والموجبة المعدولة  
فبينهما التباس من حيث ان حرف السلب موجود فيهما واحد بشكل ذلك زيد  
لا اعم فان حرف السلب فيه اثنان وزيد لا كاتب الا ان يكفى بالالتباس في الجملة  
وحظ اللفظ ان يقول لان حرف السلب فيها قد يكون واحدا **قوله** من حيث ان  
حرف السلب موجود فيهما واحد يعني حرف السلب المؤثر في مفهوم القضية



قوله فاد اقبل زيد ليس بكاتب فلا يعلم انها موجبة معدولة او سالبة  
بسيطة فيه انه لا يعلم بالفق المعنوي ايضا ذلك الاحتمال ان يكون  
سالبة كاذبة الا ان يقال لا يحتمل على الكاذبة مالم يظهر ظهور تاما فقد  
الكاذب والاظهر ان الفرق المعنوي فرق بينهما بحسب التحقيق لا بحسب  
المفهوم **قوله** اما المعنوي فهو ان السالبة البسيطة اعم من الوجبة المعدولة  
اه لم يقل المعدولة المحول كما في المتن لان الفرق مبني على اعتبار المعدول با  
اعتبار المحول فقط فلا معدولة الا معدولة المحول فيلغوا التقييد ويتم على  
قوله لانه متى صدقت الوجبة المعدولة صدقت السالبة البسيطة انها صحت  
منقوضة بقولنا زيد لا عالم فان صدقها لا يستلزم الا صدق زيد ليس عالم  
وهي ليست سالبة بسيطة ويكون ان يجاب عنه بان المراد من السالبة  
البسيطة اعم من الوجبة المعدولة المستتمة من السلب البسيطة لانها  
متى صدقت الوجبة المعدولة صدقت السالبة التي ركبت من سلبها المعدولة  
**قوله** ولا ينعكس المراد العكس للفوق والا فالعكس الاصطلاحي ثابت  
لانه فلانه متى ثبت اللاباء لم صدقت سلب الباء عنه الملازمة حق ممكن  
لكن لا ينفج لجواز ان يكون سلب الباء عدولا لا سلبها بسيطا **قوله** وهو  
انه لا يلزم هذا انما ينفج لو كان بناء النسبة على الزوم اما لو كان  
على مجرد الاتصال في التحقيق فلا ينفج **قوله** ويؤا اجتماع النصفية  
اي المفهومين المتباعدتين غاية البعد فانه يستحيل اجتماعهما في  
الصق وان لا يستحيل ارتفاعهما وفيه ان استحالة اجتماع الشئ  
ودفعه في صدق بناء على استلزام صدق الرفع سلب الشئ فيلزم  
بالاجتماع في الصق اجتماع النصفية فلا يستقيم بناء استلزام المعدول  
لسلب به **قوله** فلان الاجاب لا يصح على المفهوم كزوة ان اجاب الشئ  
لغيره فرج على وجود الثبوت له بربر ان اجاب الشئ لغيره بحسب التحقيق  
والمطابقة

والمطابقة لنفس الامر فرع على وجود الثبوت له والا فالاجاب الكاذبة  
يتحقق مع عدم الموضوع ثم الدعوى كالدليل منقوض بايجاب المحول السالبة  
فانه كالسلب لا استدعي وجود الموضوع وكذا قوله بخلاف السلب فانه كدليل  
منقوض سبب المحول السالب فانه يقتضي وجود الموضوع ولتفصيل الكلام  
**قوله** كما انه يصدق قولنا كركبك الباري ليس بصير حقيقة خارجية  
ولا يصدق كركبك الباري غير بصير حقيقة ولا خارجية فلا يرد الى الكلام  
في القضايا الخارجية والحقيقة وهذه قضية ولا يحتاج الى ان يقال هذه  
وان كانت قضية ذهنية لكن يتضح بها حال الحقيقة والخارجية  
ولما كان معدوما الاول ولما كان مستغنا اذ عدم الموضوع لا يكفي في صدق  
السلب الحقيقي **قوله** لا يقال لو صدق السلب عند عدم وجود الموضوع اه  
اما منع لقوله بخلاف السلب فانه يصح على المعدوم واما ابطال على طريقة  
الغصب ويمكن تأييد المنع بانه لو صدق عند عدم الموضوع لم يكن السالبة  
سالبة حقيقة وخارجية لانه لم يعتبر وجود الفرد والحقيقة والخارجية  
داثران على وجود المعتبر وتفاوت اعتباره ويمكن ايراد هذا المنع على  
ان الاجاب لا يصح الا على موجود بانه لو لم يصدق الاجاب الا على موجود  
محقق او مقدر لم يكن موجبة اكلية نقيضا للسالبة الجزئية **قوله** فانه  
من الجائز اثبات المحول بجميع اى لكل واحد وكذا في جميع ما ذكرناه لاننا  
نقول الحكم في السالبة على افراد الموجودة اى على افراد الموجوده التي يتفقد  
الحكم في الوجبة باعتبارها ففي السالبة الخارجية على الافراد الخارجية وفي  
السالبة الحقيقية على افراد الممكنة المقدرة الموجودة فصدق السالبة  
الحقيقة قد تكون بانتفاء الموجوده المقدرة الوجود لا انتفاء الامكان  
فان قلت هذا لا يجري نفعا لما امكن بانتفاء الموضوع فيصح ان ينصرف  
صدق السلب الجزئي الى بعض الافراد المعدومة وينصرف صدق الاجاب الى



الى جميع الافراد الموجود فيجتمع قولنا كل الموجود ب مع قولنا ليس  
 بعض الموجود ب بان ينصرف صدقه الى ان بعض ليس موجود قلت  
 ليس بعض الموجود ب انما يصرف لولم يكن شيء من موجود حتى لو وجد  
 بعض افراده لا يمكن صدق السلب الا ان ينتفي المحول عن بعض ويشكل عليك انه  
 اذا كان معنى كل ب كل الموجود ب وكذا معنى ليس ب ليس الموجود  
 ب لا يتوقف اقتضاء الوجبة وجود الموضوع على ان الثبوت يتوقف على  
 وجود الموضوع بل لو فرض ان الثبوت يكون للمعذور يتوقف صدق الوجبة  
 على صدق وجود الموضوع لتقييد الموضوع بالموجود كما يتوقف على صدق العنوة  
 ولا يتوقف ثبوت شيء للافراد على صدق العنوة في الوجبة لان انتفاء وجود  
 الموضوع اما بعدم الذات واما بعدم الانصاف بالعنوة فاذا لم يتصف  
 الذات بالعنوة انتفى وجود الموضوع لوجهين احدهما ان ثبوت المحول  
 يقتضي وجوده وثانيهما ان الانصاف بالعنوة ايضا يقتضي وجوده **فان**  
**فان** معنى الوجبة يعني الكلية ويقويه ومعنى السالبة الجزئية **فان**  
 ويصدق بهذا المعنى ثابته بان لا يكون شيء من الافراد موجودا اذ لو كان  
 بعض الافراد موجودا او ثبت له البقاء لا يصدق اذ يصدق كل الموجود  
 ب فكيف يصدق بعض الموجود ليس ب فاقال ويصدق ثابته  
 بان يكون شيء منها او ثبت له البقاء وشي منها غير موجود بخلاف توهم  
 واما قوله لا على موجود محقق كما في الخارجية الموضوع او مقدر كما في الحقيقة  
 الموضوع فلا دخل له في بيان الفرق اه فان قلت كيف لا يكون له دخل في  
 بيان الفرق وهو تفصل الموجود الذي يستدعي الوجبة وترفع توهم دعوى  
 استدعاء الموجود المحقق قلت انما يكون كذلك لولم يخرج الزمنية عن تحقق  
 الفرق والفرق بين مطلق الوجبة والسالبة فلا ليس الاستدعاء بالوجبة  
 الموجود دون السالبة لا استدعاء الوجبة الموجود الخارجي المحقق والمقدر  
 فهو ليس

فهو ليس بتحقيق الفرق بل للاشارة الى تخصيص الكلام بالخارجية والحقيقة  
 لكن هذا اذا كان قوله كما في الخارجية يقينا لما يتوقف الحكم فيه على موجود  
 محقق وقوله كما في الحقيقة يقينا لما يتوقف فيه الحكم على تقدير الوجود اما لو كان  
 مثاليين لما يتوقف على وجود المحقق والمقدر فلم يدخل في بيان الفرق اذ فيه  
 تحقق ان الوجود الوقوف عليه للايجاب ذهني كان او خارجيا ليس الوجود المحقق  
 فقط ولهذا قال وكان اه فادرج لفظ كانه اشارة الى احتمال اخر ويجعل ايضا  
 ان يكون دفعا لما يتوجه على ان الايجاب يستدعي وجود الموضوع من انه ينتقض بقولنا  
 زيد موجود فانه يستدعي وجود الموضوع والالبتة وجوده قبل وجوده فرفع ذلك  
 بان كلامنا في الحقيقة والخارجية وانبات الوجود قضية ذهنية **فان** كلامنا  
 ليس في القضية الخارجية والحقيقة كما لا يحتاج اليه في الجواب بل يكفي ان يقال  
 المراد بالوجود العلم من المحقق والمقدر وكان ذكره لرفع ما يجهل به الجواب  
 انه ينتقض بعد بالحقيقة الذهنية فانه لا يستدعي الوجود الخارجي لا محققا ولا مقدر  
 ولو جعل فساد ارادة استدعاء الايجاب الوجود الخارجي انه لا يصدق قضية  
 ذهنية لكان قوله ليس كلامنا الذي في الحقيقة القضية الخارجية والحقيقة  
 موقع احسن والجواب التحققي في الوجبة الذهنية مما لا يبرهنه في زمان  
 تحقق القضية وفي السالبة مما لا يبرهنه في زمان صدور الحكم فقط وقوله  
 يجب ان يكون موضوعها مقدر لا يبرره ما يقابل المحقق كما هو اللفظ بل  
 ما يبرره ويؤلف ولا يذهب عليك ان استدعاء الايجاب وجود الموضوع انما يتم  
 لو لم يكن الوجبة ممكنة قضية كما حققه المشرح في شرح المطالع لظهور ان الممكنة  
 الوجبة لا يستدعي وجود الموضوع ولا تقدر بها اذا كان المحول لا يستدعي الا  
 امكان الموضوع فاعرف **فان** وذلك كله اذ لم يكن الموضوع موجودا ظاهريا  
 اعني السالبة البسيطة من الوجبة المعذور المحول اذ لم يكن الموضوع موجودا وفيه  
 انه اذ لم يكن الموضوع موجودا فالسالبة البسيطة والوجبة المعذور متباينان



فالوجه ان المراد ان الفرق بالادعية اذا كان الموضوع موجودا معلوما ولما اذا  
كان الموضوع موجودا فلا يجري الادعية في تمييز السالبة البسيطة عن الموجبة  
للعدولة والمستفاد من بيان الشئ ان قوله واما اذا كان الموضوع موجودا  
فيها متلازمان عدل لقوله والسالبة البسيطة اعم من الموجبة وليس  
من تحت دليل الادعية واحدى مقررته وليد لها مطلوبة وهي انه من صرقت  
الموجبة للعدولة صرقت السالبة والاوجه انه من تحت الدليل والتحرير ان السالبة  
البسيطة اعم من الموجبة للعدولة المحول لصدقه عند عدم الموضوع بوجه جواز الـ  
الاجاب فصحت السالبة البسيطة بدون الموجبة للعدولة ولما للعدولة فلا يصح  
بروزها لانه اذا كان الموضوع موجودا فيها متلازمان **قوله** هذا هو الكلام  
في الفرق المعنوي واما اللفظي جعل الشارح قول المص والفرق بينهما بحسب  
اللفظي ناظرا الى قوله والسالبة البسيطة اعم من الموجبة للعدولة المحول والاقر  
ان يجعل متصلا بقوله واما اذا كان الموضوع موجودا فيها متلازمان يعني  
والفرق بينهما في اللفظ فقط **قوله** فان كان ثلاثية هذا الفرق لا يخص  
الثلاثية بل يعم الرباعية وهي ما كانت موجبة فالاولى فان كانت الرباعية  
مذكورة **قوله** يكون موجبة أي معدولة لفظا للفرق بين السلب والعدول  
لان المطلوب لا الفرق بين الايجاب والسلب **قوله** فهناك ربط السلب  
لاول ربط العدول **قوله** لان من شأن الرابطة ان تربط ما بعدها بما قبلها  
وقوله لان من شأن حرف السلب ان ترفع ما بعدها عما قبلها بشكل كان  
زيرا قائما فان كان ليس لربط ما بعدها بما قبلها وليس زيرا قائما فان ليس  
بسلب ما بعدها عما قبلها وبان حرف السلب قد يكون لرفع نفس القضية  
ذات السلب **قوله** كما سبق تحقيقه الان يقال ان المراد بالرابطة المتوسطة  
كذلك وان حرف السلب اذا توسط يكون لرفع ما بعدها عما قبلها بشكل  
بروز ليس بقاتم الان يقال شانه هنا ايضا ذلك لانه احرز من شأنه  
تقدم

تقدم الرابطة يعني ان لم يفد البيان وجه كون ليس زيرا قائما سالبة الان يقال  
حرف البيان بما فيه النكاس ولا يلبي ليس زيرا قائما **قوله** فهناك سلب الربط  
اي ربط الايجاب **قوله** وان كان ثنائية فالفرق انما يكون اي الفرق اللفظي  
انما يكون من وجهين احدهما بالنسبة بالينوي اما ربط السلب فيقد الربط  
متقدمة على حرف السلب بقرينة اوسب الرابطة متأخرة عن حرف السلب ولا شك  
ان الفرق بتقدم الرابطة وتأخرها فرق لفظي وان كان نظرا الى تقديره وبهذا  
انفع ان الفرق لقرينة بالنسبة لا يصلح ان يكون من جملة الفرق اللفظي واما  
قوله الشارح لتفان ان المراد ان الفرق بحسب اللفظ ساقط فما لا يساعده  
كون الكلام في الفرق اللفظي اذ لا يصلح في تفصيل الفرق اللفظي ان يقال ان  
الفرق اللفظي ساقط **قوله** كلفظ غير ولا يعز في الثانية والا فربلا يكون قائما  
لا يخص بالعدول والمراد ما يخصه الواقع ولم يطلع عليه وعلى الاصطلاح بعد  
ذلك وعجاجة المص او بالعكس يترجى الثاني وتترك الشارح قوله والعكس  
يترجى الاول فانه يشترط ان وجد الاصطلاح على الاول دون العكس فتترك قوله  
بالعكس **قوله** البحث الرابع في القضايا الموجبة ويسمى النوعية والرباعية ايضا  
قال صاحب المطالع ويسمى باعتبار السور خمسية لان السور غير لازم بخلاف  
الجهة بريدان عقد القضية ينفك عن صلاحية اعتبار السور كما في الطبيعية **قوله**  
عن صلاحية اعتبار الجهة فالجهة تشبه الموضوع والمحول والرابطة بخلاف السور  
فينفك عن لزوم الجهة بالقضية المطلقة من قوله التبرين **قوله** نسبة المحول الى الموضوع  
سواء كانت بالايجاب او بالسلب فانه على ان الايجابية والسلبية في قول المص  
لا بل نسبة المحولات الى الموضوعات ككيفية ايجابية كانت او سلبية تفصيل للنسبة  
لا للكيفية وانما لم ينفذ الى جعله تفصيلا للكيفية مع ترجيح المحول وصحة  
لان الكيفية ايضا ايجابية اي وجودية كالضرورة وسلبية اي عدمية كاللازم  
كالضرورة لان الاهم تفصيل النسبة لان المتأخر من خلاف المتقدم



فان مادة القضية هي كيفية بسبب القضية سواء كانت ايجابية او سلبية  
 بخلاف التقديم بين فانهم جعلوها كيفية النسبة ايجابية حتى اختلفت مواد  
 القضية عندهم في الوجوب والامكان والامتناع فتعين من بينهم الجهر في هذا  
 المقام يوجب تفصيل النسبة دون الكيفية وفائدة تفصيل الكيفية اعني  
 التبيين على ان اطلاق الكيفية على المادة جرى على اللفظ لا على الاصطلاح والا  
 لم يفتح ان يكون عدمه لان الكيفية لا الموجودات الخارجية لا تقوت لخصوصها  
 من قوله كالضرورة واللا ضرورة والدوام واللا دوام ثم المراد بالنسبة النسبة  
 المطابقة اذ غير المطابقة غير ثابتة فكيف ثبت لها كيفية وارتبها الوقوع  
 واللا وقوع اذ هو الموصوف بالضرورة واللا ضرورة وغير هادون النسبة بين  
 بين والوقوع ليس صفة المحل بل صفة النسبة التي هي صفة المحل لان  
 صفة المحل ثبوت الموضوع والوقوع واللا وقوع وصفان فما قيل ان اضافة  
 النسبة الى المحل لان النسبة هي ثبوت المحل للموضوع فهو صفة المحل دون  
 الموضوع فلا يقول نعم مع كونه صفة صفة المحل اضافة الى المحل اولي وذكر  
 السيد السند المحقق ان اضافة الى المحل لانه من مقتضى المحل لان الموضوع  
 امر مستقل بنفسه لا يقتضي الارتباط بغيره والمحل مفهوم يقتضي الارتباط  
 بغيره فالنسبة التي هي الارتباط استحق ان يضاف اليه وان كان متصورة  
 بين بين وياك ان توهم من قوله وان كانت النسبة متصورة بين بين  
 انه مثل النسبة على النسبة التي بين بين دون الوقوع واللا وقوع لان الوقوع  
 واللا وقوع انما متصوران بين بين كضرورة كالضرورة والدوام  
 واللا دوام قال العلامة التفتازاني لا يقال ان اراد بهذه المفهوم فلا يخص  
 كيفية فيها واد ما صدق عليه الضرورة واللا ضرورة فلا حاجة الى ذكر الدوام  
 واللا دوام لدخولها تحت الضرورة لانه يصدق عليها انهما لا ضروريان لانه  
 لا يصدق على شيء منهما مفهوم الضرورة ولا ترتفع التقيدان في التصور على امر

موجود

موجودا لاننا نقول المراد الاول وما ذكرتموه لا يحصر جميع الجهرات ربما بينا سابقا  
 الضرورة على الدوام واللا دوام اندفع انه ينافي الدوام واللا ضرورة فكيف  
 يصدق عليه الضرورة والدوام المسمى الضرورة فكيف يندرج تحت فلا  
 اغناء في ذكر الضرورة واللا ضرورة عن ذكر الدوام نعم يمكن ان يقال ان  
 المؤجهرات بل التفصيل لوجوب الكيفية لنسبة المحل الى الموضوع كما سبق  
 احدهما عدم امكان خروج النسبة عن الضرورة واللا ضرورة فانها غير  
 امكان خروجها عن الدوام واللا دوام لعدم امكان ارتفاع التقيد بضرورة  
 فان كل نسبة فرضت مطابقة لنفس الامر والموقف منه التبين على  
 ان الدعوى تثبت بطل من مثاليه فذكرها من قبيل تكثير الدليل فلا اغناء  
 فنقوله ومن جهة اخرى يريد ان ثبوت الدعوى من جهة اخرى قال السيد السند  
 يعز ان تقيم كيفية النسبة الى الضرورة واللا ضرورة تقيم برتبة ثنائى  
 وتقيمها الى الدوام واللا دوام تقيم اخر ثنائى ايضا لان المجموع واحد  
 رباني هذا كلامه وما ذكرنا في بيان كلام الشارح مزج لان قوله في جهة  
 اخرى من كونه في مقام اثبات الدعوى دون مقام التقييم فحمل على تحقيق  
 التقييم وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية في  
 القضية لفظ مشترك بين الطرفين والكيفية الثابتة في نفس الامر  
 واللفظ الدال عليها في القضية الملقوطة او حكم العقل بان النسبة كيفية  
 بكيفية كذا في القضية المعقولة تسمى جهة لان جهة ينسب اليها القضية ولا ينسب  
 عليها اثر في القضية ويسمى نوعا ايضا وتقييد اللفظ الدال بكونه في القضية  
 للمفوضة وتقييد حكم العقل بكونه في القضية المعقولة اخرج اللفظ الدال  
 عليها بالاستقلال وكذا الحكم عليها بالاستقلال فانها ليس في القضية بل هما  
 قضيتان مستقلتان هنا بحثان الاول انه ذكر صاحب القطر في  
 مزج ان كون الجهة اللفظ الدال على الكيفية الثابتة في نفس الامر ينافي

حصر



تحرير مخالفة الجهة للمادة واجاب عنه الشارح في شرحه للمطالع بان  
 يختلف الدال الوضعي عن المدلول جاز ورويه العلامة التفتازاني بانه  
 يجدر بالجهة باللفظ الدال على الكيفية الثابتة في نفس الامر يقضي ذلك  
 لان الكيفية لو لم يكن ثابتة لم يكن اللفظ الدال عليها دالا على الكيفية  
 الثابتة في نفس الامر فمشتا الاعتراض ذلك لان الفقل على جواز  
 تخلف الدال الوضعي عن المدلول فلا جواب الا بتأويل اللفظ بان يقال  
 من غير عليها في قوله واللفظ الدال عليها راجع الى الكيفية الثابتة لا بمعنى  
 الذي ذكر بل بمعنى الاعمية وهو الثابت في نفس الامر كجيب دلالة اللفظ  
 يذو الادوية ان يجعل الغير مطلق الكيفية المذكور فيها فان قلت  
 سيأتي ان الالفاظ موضوعه بآراء الصور العقلية فمعنى اللفظ الدال  
 على الكيفية الثابتة لا محالة اللفظ الدال على الصور العقلية للكيفية الثابتة  
 والصورة العقلية يجوز ان لا يطابق الشئ قلت معنى اللفظ الدال على  
 الكيفية الثابتة اللفظ الدال على الصورة المطابقة لكيفية الثابتة والام يكن  
 فرق بين قولنا اللفظ الدال على الكيفية الثابتة وبين قولنا اللفظ الدال على  
 لكيفية الغير الثابتة فتأمل والثاني ان يجعل حكم العقل جهة مسامحة والجهة  
 هي الكيفية المعقولة المحكوم بها عند العقل كما سيأتي في تلخيص الكلام  
 وما يطلب كون الجهة في القضية الملقوفة اللفظ الدال على الكيفية كقول  
 شرح المطالع والمعبار وغيرهما ان الجهة حكم العقل المذكور وبلايه ما في  
 جامع الحقايق للمصنف وما في المحقق ان جهة القضية بيان الكيفية  
 لان اللفظ اذا دل على ان كيفية النسبة في نفس الامر هي كيفية اه اللفظ  
 الدال على الكيفية الثابتة دل عليها من حيث انها ثابتة فيدل على ان النسبة  
 في نفس الامر كيفية كذا ولا يتجوز ان فرق بين دلالة اللفظ على الكيفية الثابتة  
 وبين دلالة على ان الكيفية كذا ومدلول قوله واللفظ الدال عليها يدل

دون الثاني لكونه يحتمل ان كلام الشرح بان كذب القضية الموجهة لعدم مطابقة  
 الحكم الذي يشعر به الجهة من ان كيفية النسبة كذا وقد سبق ان صدق القضية عبارة  
 عن مطابقة حكمها للواقع وكذبها عبارة عن عدم مطابقة للواقع وما سبق  
 صحيح في الوجهات ايضا اذ الحكم فيها بوقوع النسبة المحكية بكيفية كذا و  
 وكذب الحكم بتحقيق بانتفاء الموضوع وانتفاؤه كما يكون بانتفاء ذاته يكون  
 بانتفاء الوصف المعبر فيه ويمكن ان يقال مراده بقوله لم يكن الحكم في القضية  
 مطابقا للواقع الحكم الذي في اصل القضية لا الحكم بالكيفية لان انتفاء الكيفية  
 التي حكم بها العقل او دل عليها اللفظ يجعل حكم القضية كاذبا بانتفاء قبول النسبة  
 المحكوم بها وتلخيص الكلام في هذا المقام بان نقول نسبة المحل الى الموضوع  
 ايجابية كانت او سلبية الى قوله كالموضوع والمحل وغيرهما من الاشياء التي لها  
 وجود اذ تحقيق قوله لا بد للنسبة من كيفية ثابتة في نفس الامر وقد قرر ان لا  
 لا وجود للنسبة واذ لم يكن لها وجود فكيف يثبت لها الكيفية نية على ان النسبة  
 كالموضوع والمحل وغيرهما من كيفية النسبة ووصف الموضوع ووصف المحل وجود  
 في نفس الامر بهيئته صدق القضية وكذبها ومن تحقق الوجود للموضوع في نفس  
 الامر لم يكن مانعا من صدق الموجهة من قبله ومن انتفاء مانع صدقها ولم يكن  
 مانعا من صدق السالبة ومن تحقق المحل لم يكن مانعا من صدق الموجهة من قبله  
 ومن انتفاء مانع من صدق السالبة ومن تحقق النسبة ايجابية لم يكن  
 مانعا من صدق الموجهة ومن انتفت كذبت ولم يكن مانعا من صدق السالبة فالمراد  
 بالاثبات الوجود للنسبة والموضوع والمحل اثبات وجود يقاس اليه  
 النسبة والموضوع والمحل لا وجود يثبت لهذه الاشياء الاحتمالية برشك الذي ذكر  
 قوله فالنسبة في القضية متى كانت ثابتة اذ احرقت بهذا فلا يتجوز ان النسبة  
 لا تحقق لها في الكاذبة ولا يحتاج الى تقييدها بالنسبة في الصادقة ولا يتجوز  
 ان الموضوع لا يجب وجوده في السالبة ولا المحل ولا يحتاج الى ان يجعل قوله



من الاشياء قيداً اما بآرادة الاشياء الثابتة واما بجعل الاشياء بمعنى الموجودات  
لا كاشياء لغوية يعني ان النسبة ليست لها وجود ومحمول لا يجب ان يكون له  
وجود ودفعه بان معنى وجود النسبة كون نفس الامر ظرفاً لها وكذا المحمول  
ويعنى قولهم النسبة ثابتة او واقعة وليس بمعنى كون نفس الامر ظرفاً  
لوجودهما فاقنع بهذا الاجمال فان لتفصيله مقاماً اخر لا يقتضيه حاله  
ثم اذا حصلت يعنى ان اعتبار العقل لا يلزم حصولها عند العقل كما لا يلزم  
من ثبوتها في نفس القول ثم اذا وجدت اى النسبة في اللفظ اوردت عبارة  
تدل على تلك الكيفية يدل على انه لا يلزم اليراد وجود النسبة في اللفظ بل  
ربما ينفك عنه اذ رب متعلق الكيفية يفقر على افادة النسبة وينبغي ان يعلم  
ان المراد بوجود النسبة في اللفظ العلم بوجودها في اللفظ المقرر والمحقق  
فلا يرد انه ربما لم يوجد النسبة في اللفظ واوردت عبارة لكيفية اتمام  
ذكرت الجهر في قضية حذف رابطتها **مر** حتى صارت اجزاء للقضية الملقولة  
اعلم ان وجود الشيء في اللفظ وجود مجازي بمعنى وجود اللفظ الدال وصورته  
اجزاء للقضية الملقولة بمعنى ضرورة الالفاظ الدالة عليها اجزاء للقضية  
فلما خرج وجود في نفس الامر ووجود في العقل اما مطابق او غير مطابق يتذكر  
جريان المطابقة واللامطابقة في التصور وقد قيل كل تصور مطابق ولا يجري  
اللامطابقة الا في التصور التصديقية فصورة الفرس مطابقة واما اللاد  
اللامطابقة في الحكم اللازم لها من انها صورة الانسان فان كل نفس لها ملكة  
بحكم بان الصورة صورة بما تصور بها فربما يكون هذا الحكم خطأ  
اما في عبارة صادق وكاذبة قد اتفقوا على اختصاص الصدق والكذب بالانخبار  
فما دلت عبارة مستقيمة او غير مستقيمة **مر** القضية يعنى الوجهة على ان اللام  
نمهد لانها اشتملت على حكمين مختلفين فسر البسيطة والركبة بتمام  
الملقولة والمعقولة مستدراكاً ما فات تعريف المص حيث خصها بالملقولة حيث  
ذكر فيه

ذكر فيه قيد حقيقتها اى معناها **مر** فالقضية البسيطة يعنى بها الملقولة وفي  
صدر البحث ايضا يشير لتخصيص البيان بالملقولة حيث قال واللفظ الدال عليها  
بسمي جهة القضية ولا خير في ذلك فربما يتبين الملقولة وتعرف من المعقولة  
**مر** واما سبب فقط كقولنا اكثر من الانسان كجهر بالقوة فان قلت  
هذه القضية مشتملة على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب وثانيهما ان النسبة  
السلبية ضرورية قلت المعتبر الاشتمال على حكمين متفقين في الموضوع والمحمول  
وقد صرح به المص في جامع الحقايق حيث قال وبغنى بالقضية البسيطة القضية  
التي حكم فيها بنسبة محمولها الى موضوعها ايجاباً فقط او سلباً فقط والقضية  
الركبة التي حكم فيها بنسبة محمولها الى موضوعها ايجاباً او سلباً معاً فتبين  
في الكمية والظرفية **مر** واما قال حقيقتها اى معناها فسر  
لحقيقة بالمعنى كان حقيقة اللفظ هو المعنى حتى لو انتفى شيء من انتفى اللفظ  
فخص التفسير بالملقولة وكذا ان تربد بحقيقتها ما لها وباطن امرها اذ  
لا توجب في اللفظ من ايجاباً وسلباً لاني اللفظ ولا في المعنى بل هناك امر جمالي  
اذا فصل حصل قضيتان مختلفتان في لاجنص التعريف بشيء بالملقولة  
والمعقولة ويستفاد من ذكر الحقيقة انه لا بد ان يكون الجهر مذكورة بعبارة  
من مستقلة ومعقولة لا على وجه الاستقلال والالكانت هناك قضيتان  
مستقلتان يتجاوزان لاقضية واحدة موجبة **مر** بخلاف ما اذا قيد القضية  
باللادوام يستفاد منه لا يوجد الاختلاف في التقييد بالامكان وبوجه في التقييد  
باللادوام وهما يتان لوجود الاختلاف مع تقييد السالبة بالامكان وعدم  
تحققه تقييد السالبة باللادوام الا اذا اريد بالقضية القضية الممهودة اعني  
كل انسان كاتب لامطلق القضية **مر** ثم ان الفضل البسيطة والركبة  
غير محصورة في عدد اى لم يعلم عددها ولم يضبط لعدم الحاجة اليه او لعدم  
تقييد المحصورة في ثلثة عشر التي جرت العادت بالبحث عنها ولا احكامها ليس



لان القضايا الوجبة معدودة بعدد اخر بل لانها غير معلومة العدد وليس معنى  
غير محصورة في عدد لانها غير متناهية حتى يتم عليه التوسل لانتها هي كقياسات  
النسبة لانها لا تتناهي الموجهات وفي قوله الا ان التي جرت العادت بالبحث عنها  
ومما احكامها دون ان يقول الا ان التي يبحث عنها لان المحرر عنها اكثر من ذلك  
وارتقى ضبطها في شرح العلامة التفقار الى ثمانية عشر اخرى ومن فاته ارتفع  
اذ منها الضرورية والدائمة الازلية والمشروطة بمعنى **الاعم** من التناقض  
والعكس والقياس وغيرها احكام القضايا الاربعة التناقض والعكس والتلازم  
والاخير مختص بالشرطيات باحكام الموجهات العكس والتناقض  
فقوله والقياس وغيرها مبهم تركه العلامة التفقار الى في شرحه وغاية ما بوجه  
ان القياس بمعنى المفككة عطف على احكامها ويوكنانية في النسبة بين القياسين  
وبنها عبارة عن بيان انتاجها وانتاج غيرها والقياس بمعنى الاصطلاح  
عطف على غير غيرها في البحث عن القياس المؤلف منها ومن غيرها من مواد الاربعة  
**ثلاثة عشر الصحيح** تلت عشرة **مراه** منها سابط ومنها مركبات لا يتحقق  
ان معنى قوله الا ان التي جرت العادت بالبحث عنها وعما احكامها الا ان المركبات  
وليس انما التي جرت العادة بالبحث عنها وعما احكامها فيقول قوله منها  
سابط ومنها مركبات **مراه** وهي التي يحكم فيها بضرورة بشروط المحل للموضوع  
او بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة بنبه بقوله مادام ذات  
الموضوع موجودا على ان الاعتبار في الضرورية الذاتية على ما في كماله  
لا الازلية على ما في كماله وهي ضرورة بشروط المحل للموضوع او سلبه عنه اذ لا  
واحد ولا الواسعية ولا الوقية اللتان ستوفهما ولا الضرورة بشرط المحل  
فانه لا فائدة في تقييد القضية بها اذ الموضوع بشرط المحل ثبت له المحل بالضرورة  
بلا خفاء بنبه ضرورة منسب ضبطها صاحب المطالع وقال الضرورة خمس  
ونحن نقول اننا سادس هي الضرورة لذات الموضوع وهي اخص من الضرورة  
المعتبرة

المعتبرة بنبه لانها ضرورة الشئ لذات الموضوع سواء كان ذات الموضوع  
او غيرها وقدر به الشارح بقوله فيما بعد في جميع اوقات وجود الموضوع  
على ان مادام للظرفية الصفة بنبه لا للشرطية كما في مادام وصف الموضوع  
وبهذا دفع الشارح في شرح المطالع ما اورد على تعريف الضرورية من انه  
يستلزم صدق الضرورية في مزيد موجود لان الوجود ضروري لزيد  
مادام موجودا مع انه قضية ممكنة لا جتماعهم على ان زيدا محكي الوجود  
وصدق زيد موجودا بالامكان الخاص ووجه الدفع ان الوجود ضروري له  
بشرط الوجود لا في جميع اوقات واورد عليه انه يلزم ان تحصر الضرورية  
الذاتية في الازلية لانه لا يصدق الا في الموضوع الواجب والممتنع لان  
ما لم يجب وجوده لم يجب له شئ في جميع اوقات وجوده ونحن نقول  
في دفعه اول ان هذه قضية ذينية خارجية كما نحن فيه بصدره مع  
ضبط القضايا الخارجية والحقيقية وثانيا بان زيد موجودا بالامكان صافي  
باعتبار الامكان لنفي الضرورة الذاتية كما هو المعتبر في الحكمة لان الوجوب  
والامكان للمحرر عنهما فيهما الوجوب لذاته والكان المقابل له لا الوجوب  
الشامل للوجوب لذاته والوجوب لغيره والمعتبر في النفي الوجوب بالاعم وال  
والامكان المقابل له وهو اخص من الامكان المعتبر في الحكمة والى المخالفة بين  
النفي والحكمة اشار صاحب المطالع حيث قال يعني بالضرورة استحالة  
انفكاك المحل عن الموضوع فزيد موجود بالامكان لا يصدق بمعنى الامكان  
المعتبر في النفي لان الوجود ضروري لزيد مادام موجودا لان الشئ مع  
علته واجب وبهذا ظهر فساد ما سبق من الدفع وظهر ايضا ان ما كان  
الوجوب والامكان المعتبران في الحكمة من جهات القضايا باجاء بما هو الحق  
لان المعتبر في الجهات اعم من الوجوب الذاتي ولانه غير مستقل بالمفهومية  
كالنسبة بخلاف الوجوب والامكان المعتبرين في الحكمة اذ مشتق منهما



الواجب والممكن ويحكم عليهما وهما معتبران على وجه الاستقلال في  
خطا القائل بانهما ايضا من جهات القضايا التي جعل المحل فيها الوجود  
في نفس اصحابه ولو جعل قول المصمادام ذات الموضوع موجودا بمعنى  
الشرط على طبق مادام الوصف لم يكن فرفق بين الشرطية العامة والفرعية  
فيما اذا كان الوصف عنوان الوجود واورد على تعريف الضرورية انه يستدعي  
ان لا يصدق سالبها بدون وجود الموضوع لان الحكم بضرورة السلب في جميع  
اوقات وجود الموضوع لا يمكن ان يتحقق بدون اوقات وجود الموضوع وهذا  
ينافي ما سبق من ان السالبة لا يقتضي وجود الموضوع وليس بشئ لان عدم  
استدعاء مطلق السالبة وجود الموضوع لا ينافي ان يستدعي سالبة وجود  
الموضوع لعارض نعم يتم انه لو اقتضى السالبة الضرورية وجود الموضوع لم يكن  
مناقضة للوجبة الممكنة لجواز اجتماعها على الصدق ودفع ما بان المراد  
باوقات الوجود اوقات وجود فرضية العقل للموضوع حين صدق الحكم ولا يستلزم  
صدق القضية الوجود لا يستلزم وقت الوجود وتحقق اضافة الوقت اليه  
واما بان تقييد سلب الضرورية بوقت الوجود ثبت ضرورة السلب مع عدم  
الموضوع بالطريق الاول وهذا الكافي في افادة السلب الذي يعبر زمان الوجود  
وعدم ومنهم من قال الفرق متعلق بالشئ لا بالضرورة وسلب ضرورة الشئ  
في جميع اوقات الوجود لا يستلزم الوجود فيه ان لا يفيد السالبة الضرورية  
بشئ السالبة بجميع اوقات الوجود وهو كذا **ل** لعدم تقييد الضرورية  
بوصف او وقت يعني ان في جميع الاوقات لسر تقييد بل تعيما لان معنى  
الضرورة عند الاطلاق كماله لا انفكاك عن الذات وهو يعبر جميع اوقاته  
حتى لو قيل هي التي يحكم فيها بضرورة شئ المحل للموضوع او سلبه عنه تمت  
بغيرها جميع الاوقات فذكر مادام الذات لا يبقا الضرورية على كونها لا  
التقييد وتسمية القضية بالضرورة المطلقة تسمية بالمرجها عن الضرورية

فلا ينافي

فلا ينافي تقييد القضية بالضرورة ولا يكون ينافي بين الضرورية والمطلقة قال  
في شرح المطالع وجود الموضوع شرطا لانفكاك القضية بالضرورة فهو ما يجب  
لان جهة الضرورية بل لاجل القضية بخلاف سائر الضرورية واستوفيه ان الوجود  
في جميع الاوقات لا يجب لانفكاك القضية بل يكفي الوجود في وقت الا ان يقال  
ان الشئ دائما يستدعي الوجود في جميع الاوقات ليس لاجل الضرورية لوجود  
مع قطع النظر عن الضرورية ونحن نقول انما سميت مطلقة لانصراف الضرورية  
عند الاطلاق اليه فاذا قيل الضرورية ينصرف اليها واذا قيل الضرورية كذا ينصرف  
وهذا اولى مما ذكرنا ان الضرورية قد يفيد بنفي الضرورية الازلية او بنفي الوجود  
الازلي واعلم ان قوله انما سميت ضرورة مطلقة مسامحة اذ لم يتم ضرورة  
ولا مطلقة بل ضرورة مطلقة ومال قوله الى ان جعلت الضرورية جزءا للتسمية  
وكذا المطلقة وقس عليه نظائره **م** **ال** الثانية الدائمة المطلقة قد يقدم  
الشرطية على الدائمة بجامع الضرورية بينه وبين الضرورية وعليها بيان  
الجامع للمص لا انه قد مرها بنا على الشرطية لشمولها كالضرورة جميع اوقات  
الذات وتحقيق قوله مادام ذات الموضوع موجودا في تعريفها على ما سبق في  
تعريف الضرورية ويرد على تعريفها انها يصدق على مثل قولنا زيد موجود  
مادام موجود ولو كان دائما لم يكن يسمى الوجبة الدائمة والسالبة المطلقة في  
لصدق قولنا زيد موجود مادام موجود او زيد ليس موجودا بالاطلاق العام  
ولا يخلص منه الابان يقال بضرورة قضية ذهنية وكلامنا في القضية الحقيقية  
والخارجية وليس لك ان تقول معنى الاطلاق بعض اوقات الوجود والالام يكن  
مناقضا للدوام الذي هو جميع اوقات الوجود فلا يصدق زيد ليس موجود  
بالاطلاق العام لان تقييد السلب ببعض اوقات الوجود لا يستدعي تحقق وقت  
الوجود مع ما عرفت **و** **هـ** ومثانها الجبايا وسلبا ما مري يعني به المص ما مر  
بالقوة القريبة من الفعل او ما مر مادته به الشايع عليه بقوله من قولنا **هـ**



في حواله المثال مع فائدة الاختصار التبيين على مادة اجتماعهما **والان مفهوم**  
الضرورة امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع تعريف الضرورة بامتناع انه  
انفكاك النسبة يستلزم الدور سواء اريد بالامتناع ضرورة السلب او سلب  
الامكان الذي يوسل ضرورة الان يقال المق التبيين على مفهوم الدوام و  
الضرورة مع بدهتها فان قلت امتناع انفكاك النسبة انما يتحقق ابدأ  
في ضرورة الايجاب واما في ضرورة السلب فلا لان ضرورة السلب يصح ان  
يكون بامتناع الموضوع مع انه لو وجد الموضوع تحقق الايجاب فلا يكون السلب  
ممتنع الانفكاك عن هذا الموضوع لان معنى امتناع الانفكاك عنه انه متزوج  
وجد قلت اذا امتنع الموضوع يلزم تقرير وجوده العدم لانه متى تحقق الموضوع  
تحقق عدم تحقق السلب **وله** وليس كانت النسبة متحققة في جميع الاوقات  
امتنع انفكاكها عن الموضوع جواز امكان انفكاكها وعدم وقوعه اى عدم و  
وقوع الانفكاك لما كان دوام تحقق النسبة مع عدم انفكاكها موهما لا امتناع  
الانفكاك ازال الوهم بانه يجوز اجتماع الانفكاك مع عدم وقوعه فالجواز صفة  
الامكان وعدم الوقوع اى اجتماعها لا الامكان الانفكاك كما هوهم البعض  
فقال جواز امكان الانفكاك لا يستلزم وقوعه لعبه ما ذكره فيجوز تحقق امتناع  
فلا يثبت الدعوى لجواز امكان انفكاك فخطب خطب عشرا وقال في دفعه مثا  
نعم تجب ان الواقع ما لم يجب لم يقع فعدم الانفكاك لم يجب لم يتحقق فان  
كان دوام النسبة مع عدم الانفكاك كان مع امتناعه وبعبارة اخرى دوام  
تحقق النسبة يستلزم ضرورتها يستلزم تحقق الضرورة ولهذا يجب ان بكل  
اشية الدائمة من الضرورية في كلامهم على الالمانية بحسب المفهوم او على شبهه الالمانية  
بحسب المفهوم بالالمانية بحسب التحقيق **وهو** الذي حكم فيها بضرورة  
ه اخرج ما يكون الحكم فيها بالضرورة الذاتية في جميع اوقات الوصف لا بشرط  
الوصف فانها وان كانت مشروطة عامة حكم فيها لكنها لم تجر العادة بلجست  
عنها

عنها كما يشير اليه بقوله وربما يقال وكذا خرج مشروطة عامة حكم فيها بضرورة  
بضرورة بثبوت المحمول للموضوع لاجل الوصف فانها ايضا نادرة الاعتبار و  
خرج بقوله متصفا بوصف الموضوع مثل كل انسان تحرك الاصابع بالضرورة  
بشرط كونه كاتباً فانها وان كانت مشروطة عامة علق في القسط على كثرة اليست  
مما جرت العادة بالبحث عنها وقوله بشرط متعلق بالضرورة لا بالثبوت والسلب  
اذ ليس بثبوت تحرك الاصابع بشرط وصف الكتابة بشرط **وله** اى يكون لوصف  
الموضوع دخل بربيه الا نعم من الاستقلال والداخلية وان كان المتبادر الثاني واعلم  
ان تعريف البساطة لا يتحقق بمركباتها الاعتبار البساطة في مفهومها فكما يقال  
في تعريفها هو التي يراد بها اى هو التي كذا هو البساطة التي يقربها للقيم فلا يحتاج  
الى تقييد تعريف العامتين بالمحمول للدوام او اللادوام كما فعله بعضهم ولكث  
ان تريد بقوله يحكم كذا يحكم بمجرد كذا **قوله** اى يكون بظاهره تفسير ليكون  
في قوله ان يكون فيكون مال المعنى المشروطة العامة هي التي حكم فيها بضرورة  
للمحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط ان يكون لوصف الموضوع دخل في تحقق  
الضرورة ولا يخفى فاده والمق من هذا التفسير التبيين على ان ليس المراد ان يكون  
وصف الموضوع متناه الضرورة ومستقلا فيها فانه معنى الضرورة لاجل الوصف  
وهي اخص من الضرورة بشرط **وله** فان تحرك الاصابع ليس بضرورة الثبوت  
لذات الكاتب اعز افراد الانسان مطلقا وقوله تعميم لنفي الضرورة لا يقيده  
للضرورة المنفية بالاطلاق حتى يجي ان نفي الضرورة المطلقة لا يوجب تعميم  
الضرورة بشرط الوصف لجواز التعيين في وقت الوصف كمن يحكم ان  
تبيين انه لو لم ير الضرورة بشرط الوصف صدقت وكليات من كلامه يدل  
على ان المتبني هناك الثاني لا الاول فاما والمراد بقوله بضرورة ثبوت  
انما هي بشرط الاتصاف بها واعتبار الذات معتد بها ولا يجوز ان يكون ال  
الضرورة لامر اخر ايضا كما في المرتضى في الكتابة وفيه نظر لانه لا يصح نفي



الضرورة مطلقا لانه يكون ضروريا في وقت الوصف للمرتقى لحق ان المراد ان  
 ضرورة ثبوت جميع افراد الكتابة انما هي بشروط الكتابة لان الكلام في بيان الوجبة  
 الكلية **قوله** وسنفرها الشروط الخاصة والعامة **قوله** وربما يقال الشروط  
 العامة لما يترتبها الشروط الخاصة في التركيب **قوله** لان حركة الاصابع ليست  
 ضرورية لثبوت ذات الكاتب في شيء من الاوقات فيه بحث الجواز ان يكون  
 الكاتب مرتقا وقد تحققه وهرنا بحث اخر ويؤانه كما انه تحقق الفرو  
 باعتبار الذات مشروطة بالكتابة تحقق باعتبار اوقات الكتابة مشروطة بكونها  
 وقت الكتابة بكون الشروط بهذا المعنى لم يعتبر فيما بينهم بل كلما تفيد الضرورة  
 بكونها في جميع اوقات الوصف تقييد بكونها في جميع اوقات الوصف من غير اشتراط  
 ان يكون وقت الوصف بل يضاف الوقت الى الوصف بمجرد التقييد **قوله**  
 فان الكتابة التي هي شرط تحقق الضرورة غير ضرورية لثبوت ذات الكاتب في وقت  
 اصلا فانك بالشروط بها المراد بالشروط هي الضرورة كما يقضي اضافة  
 الشرط الى تحقق الضرورة لا بحريك الاصابع وان كان يقضي كون المطلق  
 ضرورة التحرك لا ضرورة الضرورة لان الكتابة مشروطة بتحريك الاصابع دون  
 العكس وبهذا ظهر ضعف ما في شرح المحقق المتفاران في كيف يكون التحرك  
 التابع لها ضروريا بقاء ان ما يتوقف عليه صدق القضية ضرورة التحرك وقت  
 الكتابة لا ضرورة ضرورية فاذا كانت الكتابة بشروط ضرورة التحرك وقد تحقق  
 تحققت ضرورة التحرك بحققها فتصدق القضية ويكرر دفعه بان الضرورة  
 لو لم تكن ضرورية لم يتحقق بقاء الكتابة لا بد لها من علم فهو ضروري لذات  
 الموضوع في جميع اوقات ثبوتها فتحقق ضرورة تحريك الاصابع في جميع اوقات  
 اوقاتها فيكون الحق ما ذكره كثيرون ان الضرورة في وقت الوصف اعم من الضرورة  
 بشروط اشتراط تقييد الشروط بمعنى الضرورة في وقت الوصف الشروط  
 بالمعنى الاظم **اعلم** ان الشروط العامة بالمعنى المعتبر ههنا اعتبار الموضوع فيه

مقيده بالوصف فصار تقييده بالوصف ضروري الوصف والتقييد بخلاف الوصف  
 المشروطة بالمعنى الاخر وان الموضوع المعتبر فيه مجردات الذات للمعنى بالوصف و  
 فلم يكن الوصف ضروريا له وليس الوصف في شيء من الشروط طيلة جزء من الموضوع  
 كما توهم بعبارة السيد السند المحقق في هذا المقام وتأويلها انه جعل الوصف في حكم  
 جزء لما تنسب اليه الصورة وتقالس عليه لما لا ينسب اليه المحمول ويحكم به عليه حيث  
 قال في الاخرى ان فيها ضرورة نسبة المحمل الى ذات الموضوع فقط اراد ان فيها ضرورة  
 نسبة المحمل مقيما الى ذات الموضوع فقط لكن ما يتبادر من عبارة من ان الوصف  
 في الاول جزء المقيس عليه الضرورة وفي الثاني طرف لها وليس في الاول طرف لها  
 لا يقول اليه لظهور انه في الاول ايضا طرف وعدم جعله طرفا مما لا يبق به عبارة  
 القضية وما تمسك به من اعتبار الظرفية بعد جعله كرها للضرورة لغولا فائدة فيه  
 يدفعه انه لو لم يذكر كمثل ان لا يقصده الحكم بل كان قصده الى بعض زمان الوصف  
 او وقت معين او غير معين او جميع اوقات الذات او بعضها ففي التقييد فائدة  
 ظهور قصد الحكم وربما يتعلق بقصده فائدة في مقام الاكتاب **قوله** لا  
 قد سمعت ان ذات الموضوع قد يكون عينا وصفه اى قد سمعت ان حقيقة الموضوع  
 قد يكون عينا وصفه وعنوان علم ان الذات بمعنى الحقيقة او قد عرفت ان حقيقة  
 ذات الموضوع على حرف مضاف وليس لك ان ترتب ان ذات الموضوع غير  
 وصفه بحسب الخارج لانه ليس غير المسموع ونحصر لازم المايية بل سلكها  
 وغيره ويختل ما قصده السابح من بيان ضابطه لصديق الفقهاء الثالث  
 والمسموع وان كان الوصف قد يكون عينا الذات لكنه في قوة ان الذات قد يكون  
 عينا الوصف وقولا اذا الحد او كانت المادة الضرورة بيان الضابطه يعني  
 كلما الحد الوصف وحقيقة الفرد وكانت المادة مادة الضرورة صدقة الفقهاء  
 الثالث لانه اذا كان المحمول ضروري لثبوت جميع الافراد كان لازما للمايية غير  
 منفك عنها من حيث هو وفي احد الوجوديين فكان لازما لا يتصافى الذات بالوصف



الذي هو غير الماهية ايضا فيكون الوصف منشا الضرورة ايضا وقته وقت الفرة  
ايضا بخلاف ما اذا كان غير فانه لا يجري فيه الضابط وان كان يوجد فيه مادة  
اجتماع الثلث لانه اما جزء الماهية او خارج عنه فالاول قد لا يوجد فيه مادة  
الاجتماع كما في قولنا بالضرورة بعض الحيوان ضاحك بالقوة فانه يصدق فيه  
الضرورة الذاتية دون الضرورة بشرط الوصف لان انصاف الحيوانية ليس  
منشا ضرورة الضحك والا لكان كل حيوان ضاحكا بالضرورة وكقولنا بالضرورة  
ليس بعض الحيوان ضاحك فانه يصدق فيه الضرورة الذاتية ولا ضرورة بشرط  
الوصف اذ لا مر من الحيوانية في ضرورة هذا السلب والالصاق لا شيء من الحيوان  
بضاحك بالضرورة وكذا الخارج في قولنا بعض الكثر ضاحك ايجابا او سلبا  
وبهذا ارفع الشك في تقرير الشارح احدهما اجمع فيه ان الناظر من ان لا  
لا وجه لتقييد مادة الاجتماع بما يكون الوصف عينه لوجوده في غيره كما في قولنا  
بالضرورة كل حيوان جسم وثانيهما ما يليق اليك الوهم اذ لم يخص لعقلك  
السليم وقلم يكون كذلك اذ لم يكن ممكن لطف البدء العظيم الهادي الى صراط مستقيم  
وسواء الملازمة ممنوعة لجران ان يكون منشا الانصاف بالحمول خصوصية الذات  
لان منشا هذا القياس منشا ثبوت الوصف ومنشا ثبوت الوصف الضرورة فربما  
يكون الثبوت منشا الضرورة ولا يكون منشا الوصف اذ يكفي لكونه منشا الضرورة  
ان وصف المحمول يستلزم ان ينفك عنه مادام واعلم ان لم يكن توسيع دائرة الضابط  
بان يقال فاذا الحد او كان الوصف ملزما للماهية جزء كان او خارجا وكان المادة  
مادة الضرورة صدقت القضايا الثلث كما في قولنا كل ناطق او كل ضاحك بالقوة  
حيوان **مس** . كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة او دائما لا بالضرورة مادام كتابا  
مثلا لصدق الضرورة والذات وعدم صدق الشرط لا للضرورة بل للمادة  
الضرورة من غير مدخلية الوصف والتقدير كصدق قولنا كاتب حيوان بالضرورة  
او دائما فقولنا لا بالضرورة عطف على ما اضيف اليه الصدق اي لا بالضرورة كل  
كاتب

كاتب حيوان مادام كاتب اي يصدق هذا دون ذلك هذا في مطابقة هذا  
المثال نظر لان الكتابة بتوقف على الحيوان كتوقفه على محرك الاصابع فالأصل  
بالكتابة يقتضي ضرورة الحيوانية فالمثال المطابق بالضرورة بعض الحيوان كاتب  
بالقوة او دائما لا بالضرورة مادام حيوانا الا ان يقال الانصاف بالكتابة وان  
اقتضى ضرورة الحيوانية لكن لا دخل له في الضرورية لان الضرورة تحققت مع  
قطع النظر عن الانصاف بالكتابة وقبله للانصاف بالانسانية ولا يكفي في الضرورة  
بشرط الوصف ان يكون الوصف بحيث يقتضي الضرورة بل لا بد ان يكون الضرورة  
باعتبار الوصف واد التحقق ان الشرط بشرط الوصف ليس اعم من الضرورية  
الذاتية وهي التي جرت العادة بالبحث عنها فقط بطل ما ذكره المصنف جامع الحقايق  
ان الضرورية اخص بالباطن وكان منشا القياس الشرطية العامة بالشرطية  
العامة **مس** . حيث يخلو الدوام عن الضرورة لم يقل عن الضرورة المطلقة لانه لا يكفي  
فيما هو بصدده لانه لا بد من الخلو عن الضرورة في وقت الوصف ايضا لكن الاصل  
ان يقول حيث يخلو الدوام عن الضرورة في وقت الوصف لان المتبادر من اطلاق  
الضرورة الضرورة المطلقة سيما فيما اذا كان الكلام في الضرورية المطلقة قوله  
مادام ذات الموضوع متصفا بالمعنى لم يقل اي يكون الوصف الموضوع دخلا في  
تحقق الدوام لان العرفية لم يعتبر لها معنيان على قياس الشرطية لانه كما يصدق  
الدوام للذات المقيد بالوصف يصدق الدوام للذات في اوقات الوصف وبالعكس  
فلافائدة في اعتبار المعنيتين ولا دليل على اعتبارهما اذ لم تستعمل العبارة في مقابلتين  
متفاوتتين حتى يوجب بمقتضى كل مقام اعتبار معنى بخلاف عبارة الشرطية بقي  
الكلام في ان المعبر في ان المعبر في مفهومها اما تقييد الموضوع بالوصف او جعل  
الوصف ظرفا والظاهر هو الثاني لانه الاوفق بالعبارة وابعد عن منونة اعتبار  
التقييد وكأنه تحت الشارح فلم يزل يصح باعتبار الشرطية ذكر في مقام بيان  
النسبة ما هو الظاهر في اعتباره الظرف لكن في اعتباره قيد موافقة للشرطية



وهو ظاهر عبارة المصنف حيث قال بشرط الوصف وظاهر عبارة السيد السادة مبر  
اعتبر شرطاً حيث قال لم يعتبر للعرفية معنيان على قيلين المشروطة فان الظاهر  
انه اذا لم يعتبر له المعنى الثاني كما اعتبره مشروطة فتدبر **قوله** لان العرف يفهم بهذا  
المعنى من السالبة اذا اطلقت العرف اذا اطلق ينصرف الى العام كذا في شرح تبيين  
المعاني يقال لا اختصاص له بالسلب بل كذا في الايجاب ايضا وهذه الناقصة لا تسمى  
الاهم اهلها وهو الذي يتبع جميع افراد الايجاب وعرضه على العرف حتى يمكن صدق  
المعرفة ان الحكم بذلك العرف لا خصوص مادة علم ان العرف ربما يختلف باختلاف  
الاعصار فيجوز اختصاصه بالسلب في القرون السابقة حتى صار السلب  
وجه التسمية بالعرفية بقى انه لا يفهم العرف التقييد بالوصف في ليس رجل في لا  
الداو وكذا في ليس الانسان جحرًا ويمكن ان يقال سميت عرفية لانه يفهم لا  
العرف من قولنا مادام تقييد الحكم بالظرف وهو معنى مادام في العرفية ولا يفهم  
تقييد الذات بالوصف كما هو المعنى في المشروطة العامة التي تجوز العادة  
بالبحث عنها الا اصطلاح **قوله** وعامة لانها اعم من العرفية الخاصة ولا  
يلتفت الى ان التسمية عامة كالسمية عرفية في انه لان العرف العام يفهم  
بهذا المعنى انه وهم يرفع التسمية بالعرفية خاصة **قوله** الخ لى المطلقة  
العامة وهي التي حكم فيها بثبوت المحل الموضوع او سلبه عنه قوله بالفعل متعلق  
بالثبوت بمعنى الوقوع والسلب بمعنى اللا وقوع على سبيل التنازع لا بالحكم كما لا  
لا يخفى والمراد بكونها بالفعل الخروج من القوة لا كونها في وقت ما لان القضية التي  
حكم بثبوت المحل الموضوع او سلبه في وقت ما هي مطلقة بوقية وهي اخص من  
المطلقة العامة لا اختصاصها بالزمان بل بخلاف المطلقة العامة والظن من عندهم  
المطلقة العامة في الموجهة ان ما ذكر بالفعل تقييد القضية المطلقة والمطلقة  
العامة اخص من القضية المطلقة حتى يخرج العلامة للحقوق التفاتاً بان العمل  
الامكان كقيمتان رايتان على اصل نسبة القضية والصدق بها في القضية  
النسبة

النسبة المحمل للفعل والامكان وكيف لا والممكنة يشتمل على حكم ورابطة للاشتباه  
وحقق الشارح المحقق في شرح المطالع ان لا معنى للقضية الا ما حكم فيها بوقوع  
النسبة او لا وقوعها وسواء من الفعل لا غير فلا حكم بين طرفي القضية الممكنة وانما  
الحكم من مضمونات الجهة ومتعلق بها فبهذا الاعتبار صارت قضية والحق معه  
وكيف لا والحكم في الممكنة لا جزم له كما هو سلب القوة واما في وقوع النسبة  
او لا وقوعها فتوقف غير حاكم بشئ منهما وقوله العلامة انه يشتمل على الرابطة  
والحكم يرفع ان محل في الشرطية ايضا يشتمل على ما يورث صورة الرابطة وان الحكم  
ليس الا في الجهة اما بغير الطرفين فلا فعند الشارح ان عدم المطلقة في الموجهة  
على سبيل المجاز كما عرفت السالبة في الحليات والشرطيات ومن جملة انهم اطلقوا  
الموجهة على ما يفيد اللفظ بالفعل بالمجاز المشابهة حتى صارت الموجهة اسماء  
اصطلاحاً كما اطلقوا المحلية على السوابب مجازاً بخلاف ما ذكره ان اطلاق المحلية  
عليها بحسب الاصطلاح دون فقوله بالفعل في التحقيق ليس الا خارج القضية الله  
المطلقة والذي يجزئها اعتبار القسم ولا خراجها والمعنى بذكر الفعل في اللفظ في  
والتفصيل والا فان الحكم بثبوت المحل الموضوع او سلبه عنه لا يكون الا بالفعل **قوله** اما الا  
الايجاب فلقولنا اي اما الموجهة فلقولنا او فكما يجب قولنا والاول ان نسب لات  
القضية هي المقصودة بالبيان والثاني اقرب بالسوق **قوله** وانما كانت مطلقة اي وانما  
كانت سمات بالمطلقة وانما كانت مطلقة حتى سميت بها لان القضية اذا اطلقت  
اي تلفظ بها او قوله ولم يقييد تقييد اطلقت وتحرير ما ذكره ان القضية للمفردة  
اذا لم يقييد بجهة يفهم منها فعلية النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوماً القضية المطلقة  
سميت القضية المعقولة بها والمفردة المعقولة بها والنسبة بالقضية للمفردة  
المطلقة باعتبار المشاركة في المعنى ولا يخفى ان اللفظ يسمى بها باربعاء الضمير اليها  
المعنى لانه عبر القضية المعقولة وفي قوله يفهم منها فعلية النظر لانه ينافي ما سبق  
ان العرف يفهم من القضية السالبة اذا اطلقت الروام الوضعي الا ان يقال يفهم



هنا نظر الى نفس اللفظ مع قطع النظر عن العرف ولا ينبغي ان يرتاب في  
فعليتها في كل انسان حيوان مع انه لا حيوانية الا للانسان الموجود حين الحكم  
لان المعلوم لا يثبت له الشيء لا بمعنى الفعلية الخارج من القوة الى الفعل سواء  
كان في الماضي والحال والمستقبل فزير قائم كزير يقوم محتوية على فعلية النسبة  
وهذا الوجه للتسمية انما يمتثل اليها اذا كانت الفعلية كيفية زايده كما هو  
المفهوم من عند المطلقة من الوجهات واما المولم يكن كذلك فوجه التسمية انها  
عبر المطلقة بل التسمية عامة ايضا لانها المطلقة العامة الباقية على عمومها  
وانما احتيج في التسمية الى ضميمة العامة المذكورة للمطلقة مبالغة في دفع  
فهم تقييد بالفعل الى القضية ثم نقول انما سميت مطلقة عامة لاحتوائها  
على الاطلاق العام كما سميت الممكنة العامة لمكانة لاحتوائها على الامكان العام  
**قوله** وانما كانت عامة لانها اعم من الوجودية اللادائمة لا وجه للاقتصار  
عليها لانها اعم من الباسط الاربع ايضا الان يقال تسمية السابقة عامة  
بالقبلي الى المركبات خاصة هي بالنسبة المؤكدة فلا يلتف الى غيره ونحوه نقول  
انما قيد المطلقة بالعامة تمييزا لها عن المطلقة الوقفية والمطلقة المنتهية كما يجب  
والوجودية اللادائمة لانه ربما سميت مطلقة وتخص بالمطلقة المكدرية وج  
جعل الوصف بالعموم مقبلا اليها منسب جدا **قوله** وهي اعم من القضايا الاربع  
المقدمة لانه من صدقت او دلالة على القضية المطلقة والقضية اعم من الوجهة  
اعنية المطلقة من المقيود فان قلت لا وجه للتقييد بالقضايا الاربع لانها اذا  
كانت غير المطلقة يكون اعم من الممكنة العامة ايضا لانها موجهة ايضا  
عند الممكنة موجهة بل من القضية ايضا يجوز ويو اعم من المطلقة العامة لان ضميمته  
الامكان افرجها عن ان يكون قضية وجعلها اعم من ان يتحقق نسبتها او لا  
فلما صدق فعلية ممكنة وعكس **قوله** وهي اعم من سلب الفروية عن  
الجانب المخالف كان الانسب بالتعريفات السابقة وهو التي حكم فيها له

بالمكان

بالمكان ثبوت المحل للموضوع او سلبه عنه فقط الا انه قصد الى التعريف عروجه  
ببعض تعريف الامكان فالامكان يقتضي بيان سلب الفروية الذاتية عن  
الجانب المخالف وقد يفسر سلب الامتناع الذي عن الجانب الموافق وقال السيد  
السندان التعريفين متساويين كما لا يخفى فيه بحث لان سلب الامتناع الذي  
عن الجانب الموافق وان استلزم سلب الفروية الذاتية عن الجانب المخالف و  
وبالعكس لكنهما لا يتصادقان الا ان يراد بالتساوي والتساوي بحسب التحقيق  
دون الصدق المتعارف في نسبة التصورية **قوله** ان كان الحكم في التقييد بالاجاب  
يراد منه ان في القضية الممكنة حكما بالاجاب والسلب وقد عرفت انه لا حكم  
فيها فليعلم على الحكم الموهوم نظرا الى ظاهر العبارة **قوله** وانما سميت  
ممكنة لاحتوائها على ما يحتمل الممكن على الامكان احتوى الممكنة على الامكان  
وان افرق الاحتواء بان احدهما احتواء الموصوف على صفة والاخر احتواء الكل  
على الجزء في المعقولة والدال على المدلول في الملفوظة وبما عرفت انفع ان الا  
الاحتواء قد مشترك بين جميع القضايا فلا اختصاص لوجه التسمية  
بالممكنة وان الكاذبة لا تحتوي على الامكان والامكان الاول ان يقول لا هو  
لاحتوائها على الامكان العام فيستغنى عن بيان وجه التسمية بالعامة لا يقال  
اراد كون العامة والخاصة في الممكنة على طبقها في سائر القضايا **قوله** وهي اعم  
من المطلقة يمكن ان يقال وهي اعم من الجنس السابقة لانه من صدق الجانب جري  
الجهاز فلا اقل من ان لا يكون السلب ضروريا الى اخر ما ذكره **قوله** والاعم من  
الاعم اعم مطلقا فيه بحث لان الجنس اعم من الحيوان الاعم من زيد والجنس ليس  
اعم من زيد الا ان يقال ذلك تمام في الاعم بحسب التحقيق فتأمل **قوله** واما  
المركبات فبمعناها في عبارة الصواب والسبب است لانها موهوبة في مقام  
التفصيل في قوة واما الباسط فست وقد نبه الشارح عليه فنبه **قوله**  
المركبات بالمشروطة الخاصة يعني ليس الاولى المستفادة من قول المصنف الا



الاولى المشروطة الخاصة اولى حقيقة بل هي اولى في الذكر في قوة قولنا ان  
المركبات المشروطة الخاصة وقوله وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام  
دون ان يقول وهي المشروطة العامة المقيدة باللا دوام لئلا يتوهم ان قيد  
اللا دوام امر خارج عن المشروطة الخاصة فكيف يكون في كون المقيد باللا دوام  
مشروطة عامة نظر لان المشروطة العامة هي الكيفية بالكيفية الواحدة فقط  
لا تكيفية بالكيفيتين والمراد ما هي مشروطة عامة قبل التقيد باللا دوام  
وقس نظائر **قوله** وانما قيد اللادوام بحسب الذات تقديره وانما قيد  
اللا دوام بقوله بحسب الذات وتقرير القول مما لا يخفى عليه قائل وقوله  
لان المشروطة هي الضرورة مسامحة دون قوله والضرورة بحسب الوصف  
كما يتوهم لان الدوام عدم الانفكاك والضرورة عدم الانفكاك اللازم والضرورة  
فرد للدوام وقوله فان قيد تقيد صحيح اذ ان قيد باللا دوام تقيد صحيح  
فان دفع انه يمكن التقيد بالضرورة بحسب الذات وايضا لم يتبين بطلان  
التقيد بسبب الاطلاق العام وسبب الامكان العام وان كان باطلا لا  
لاستناع تقيد الخاص بسبب العام فلا يصح تفريع قوله فان قيد تقيد صحيحا  
او نعم بانه يمكن التقيد الصحيح باللا دوام بحسب الوصف غير الوصف  
العنواني وباللا دوام نظر الى بعض الاوقات التي هي غير اوقات الوصف والتقدير  
باللا دوام الا ان في اللادوام بحسب الذات فلا يصح التفريع فالوجه ان يقال  
المراد وانما قيد باللا دوام بحسب الذات دون الوصف العنواني والمراد بقوله  
فان قيد تقيد صحيحا فلا بد ان يقيد باللا دوام بحسب الذات وح ينفتح  
ما ذكره سابقا الا انه يتجه انه لا وجه لبيان وجه عدم التقيد باللا دوام بحسب  
الوصف مع الغناء عن البيان لكمال ظهوره وعدم بيان وجه عدم التقيد بما  
يصح التقيد به مع انه افترغ الى البيان فنقول انما قيد اللادوام بقوله بحسب  
الذات لخرج القضية المقيدة باللا دوام باحد الاتحاد الاخر **قوله** فيصير

مانعا

مانعا في تقيد اللادوام بحسب الذات تبينه للفظ على وجه كونه يميز  
المشروطة خاصة لانه يتضح به مادة افترق الخاصة عن العامة وقوله لانه  
في بعض اوقات ذات الموضوع الاولى فيه لانه في جميع اوقات ذات  
الموضوع او غير متحققة في بعض اوقات ذات الموضوع **قوله** لان ايجاب المحل  
لموضوع اذ لم يكن دائما كان معناه هو البيان لان ايجاب المحل للموضوع اذ لم يكن  
دائما لم يحقق في جميع الاوقات اولان الايجاب اذا كان مقيدا باللا دوام كان  
معناه اه وبعد يرد اشكالان الاول لزوم اتحاد الشرط والجزء في قولنا اذا  
لم يكن دائما لم يحقق في جميع الاوقات ولزوم الاستدراك في البيان لانه  
قولنا اذ لم يكن دائما لم يحقق السلب في الجملة لان هذا الاشكال يختلف التوجيه  
الاول للبيان فعليك بالثاني لان اللازم المصحح لنفي تحقق الايجاب في  
جميع الاوقات لتحقيق السلب في وقت وفعليه النسبة اعم منها بره هي القضية  
المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة والتحقيق يقتضي جعل اللادوام مطلقة  
منتشرة لا مطلقة عامة الثاني ان قيد اللادوام في القضية لا يقيد السلب دوام  
الضرورة بحسب الذات لا سلب دوام ثبوت المحل للموضوع لان قاعدة اللفظ  
عطف دائما على مادام بكلمة لا يكون طرفا للضرورة كما دام الا ان تحل بره  
**قوله** فان قلت حقيقة القضية المركبة ملتزمة من الايجاب والسلب فكيف  
تكون موجبة او سالبة اي فكيف يجب ان يكون موجبة او سالبة والمركب من الشئين  
المختلفين لا يجب ان يكون احدهما وليس العن كيف يصح ان يكون موجبة او  
اوسالبة اذ لا مانع من الصحة اذ لم يثبت ان المركب من الشئين وغيره لا يكون اوهي  
وكيف لا والمركب من المركب من الداخل والخارج خارج الى غير ذلك بل الذي يثبت  
ان للمركب من الشئين لا يلزم ان يكون احدهما **قوله** فنقول الاعتبار  
في ايجاب القضية المركبة وسلبها بايجاب الجزء الاول وسلبه اصطلاحا هذا الجزء  
يقصرون ان لا يكون الموجبة والسالبة وتقيب المركب المراد بهما بمعنى عرف سابقا



ويؤيد من سوق كلامهم في هذا المقام جدا فحق الجواب ان المراد في الإيجاب  
والسلب على ما هو بالفعل من القضييتين والجزء الثاني هو الامر الاجمالي الذي  
لا إيجاب فيه ولا سلب فيه بالفعل بل لو فصل ظهر إيجاب أو سلب **قوله**  
والجزء الثاني مخالف له في الكيف جملة حالته فافهم **قوله** والنسبة بينها وبين  
القضايا البسيطة اما بينها وعديل اما مذكور معنى لا صورة فتأمل **قوله**  
والقيود اخص من المطلق اي بحسب التحقق وفيه ان القيود قريبا من القيود  
او يكون اعلم منه الا ان يقال المراد بالقيود ليس مطلقة بل القيود او يمنع القيود  
بالمساوي والاعم حقيقة لانه تقييد هناك الا صورة **قوله** وهي اعم من الشروط  
الخاصة لا يتم بيانه بان يقال لان القيود فيها اعم من القيود في الشروط  
الخاصة والقيود واحد فبها وكيف وسنذكر في الحيوان العالم والانسان  
العالم مع تخلف اللازم **قوله** واعلم ان وصف الموضوع في المشروطة والقيود  
الخاصتين يعني الصادقتين وقوله لذلك الموضوع ان تعلق بقوله مقارنا  
كان الصحيح من ذات الموضوع وان تعلق بقوله وصفا بان يكون صفة ثانية  
له كان الدعوى مركبا والربيل قاصرا فتأمل **قوله** وانما قيد اللازمية  
بحسب الذات وان امكن تقييد المطلقة العامة باللازمية بحسب الوصف  
وكذا باللازمية بحسبها وباللازمية من غير تقييد بشئ منها وكان  
اكتفى بما ذكره لا يشترط ما ذكره من العلة وقوله لانهم لم يعتبروا بهذا السر  
التركيب ولم يتعرفوا احكام معناه لم يطلبوا معرفة احكامه وعدم الطلب  
يترجم عدم الاعتبار لا علمه كما توهم وعلة عدم الاعتبار عدم الحاجة ثم  
نقول على تقدير اعتباره لا ينسب له كنه الوجودية اللازمية فرق  
بين اللازمية وبين كنه الفرق بين الفوريتين فهذا وجه اخر للتقييد **قوله**  
وسلب ضرورة الإيجاب ممكن عام سالب اما لانه سلب ضرورة  
الجانب المخالف واما لان سلب ضرورة الإيجاب يستلزم سلب الامتناع  
عن السلب

عن السلب وهو سلب الامتناع عن الجانب الموافق وينبغي ان يعلم ان اشارة  
اللازمية الى الممكنة العامة ووجه اشارة اللادوام الى المطلقة العامة لان تفصيل  
اللازمية بغير سلب المحمول عن الموضوع في بعض الاوقات فيحصل من تفصيل مفهوم  
قضية سالبة مطلقة مشاركة للقضية المقيدة بها في الطرفين واما اللازمية  
فلا يدل الا على النسبة الإيجابية ليست ضرورية ولا يدل على نسبة سلبية مكية  
سلب الضرورية عن إيجابها فمستلزم سالبة ممكنة لكن لا استلزام المفهوم المفهوم  
**قوله** وهو اعم مطلقا من الخاصيتين لانه اه ولكل ان تقول لان الاطلاق اعم  
اعلم ضرورة الوصفية والدوام الوصفية وفي الضرورية اعم من في الدوام **قوله** وهي  
اخص من الوجودية اللازمية لانه اه ولكل ان تقول لان الاطلاق مشترك  
واللازمية اخص من اللازمية **قوله** وهي اعم من الخاصيتين لانه من كحقت  
الضرورة اه ليس لك ان تقول لان اللادوام مشترك والاطلاق اعم  
من الضرورية والدوام الوصفية اذ فيه ما سبق فتذكر **قوله** وصرفها ما يرد  
في مادة الضرورية اي المادة التي الوصف مدخل في الضرورية **قوله** في وقت  
معينة المراد تعبيرا ما بحيث يكون اخص من وقت من اوقات وجود الموضوع  
الانفسي الشخصي ومن قال المراد وقت المضاف برده عليه ان بعض اوقات الذات  
مضاف ولا تقير به القضية وقية وان الوقت الذي فيه حيولة وقت غير  
مضاف ويصير به القضية وقية وينبغي ان يرد بوقت معين ما يشتمل الوقت  
الواحد والمتعدد ليشمل التعريف الوقتية المقيدة باوقات متعددة متعينة  
وان يرد الوقت المعين بغير الوصف العنواني يخرج المشروطة الخاصة بالتعريف  
لا يقال فليكن مفهوم الوقتية اعم من المشروطة الخاصة لانه يرد تميز القوم  
بينهما في تقييد النقيض منهما **قوله** اي قولنا كل قرمخ ف وقت حيولة الاخر  
فيه ان ما ذكره مطلقه وقية لاوقية مطلقة وقس عليه ما ذكره في السالبة  
**قوله** وهي اخص من الوجوديتين مطلقا لانه اذا اه ولكل ان تقول لان الضرورية



في وقت احصى الاطلاق بمرتبتيه واللا دوام مشترك او احصى اللا  
الضرورة فافهم **فهم** ومن الخاصية من وجه وكنهان تقول لان  
اللا دوام مشترك والضرورة واللا دوام بحسب الوصف العم من وجه من  
الضرورة في وقت معين لا اجتماعهما في الضرورة بحسب الوصف اللازم  
وافترقا عنهما في الضرورة بحسب الوصف الغير اللازم وافترقا عنهما في  
الضرورة في وقت غير الوصف لا يقال فيه نظر لجواز ان يخرج الامر ان الذات  
بينهما عموم من وجه عن ذلك العموم بالامر المشترك لانه لا يمكن ذلك فيما  
اذا كان الامر المشترك العم منها مطلقا كما نحن فيه **فهم** لقولنا بالضرورة  
كل من تخفف فان قلت صدق الكلية يتوقف على افراد متعددة للموضوع  
لان الكل لا حاطة الافراد قلت لا يتوقف الاعلى افراد ممكنة في القضية الحقيقية  
وما نحن فيه منها والقرينة في فرد محقق مع امكان غيره كالشجر على  
انه سمعت كثيرا من الافاضل ان ادخل كل من المسائل الحكمية عن ذات الوجه  
لا يوجب تعدد الفرد بل معناه انه لا يخرج من الحكم فرد ولهذا صار الحكم  
الباحث عن ذات الواجب مسائل من الاله **فهم** والاطلام ضروري الى  
الاختلاف او لاجل فافهم والاكتفاء بقوله كقولنا بالضرورة كل تخفف  
منظما من غير ذكر الدائم مع انه لا بد منها في مادة اجتماع القضايا الثالث  
لظهور استلزام الضرورة الدائمة وتكرارها فيما مر وقوله فان الاختلاف بين  
صدق الوقية في المثال المذكور ومن جملة على بيان صدق الخاصية فام براء  
سياق الكلام **فهم** كما في المثال المذكور في المتن **فهم** لانه متى تحققت  
الضرورة في جميع اوقات الوصف وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات  
الجملة حاله ذكرت بياننا لكون تحقق الضرورة في جميع اوقات الوصف ضرورة  
في بعض اوقات الذات فيظهر صدق الوقية اذ لو كان جميع اوقات الوصف جميع  
اوقات الذات بان يكون الوصف لازما للذات لم يتحقق لكن كان الاول يقول

وجميع

وجميع اوقات الوصف وقت معين من اوقات الذات وتحقق الضرورة في وقت  
معين من اوقات الذات **فهم** من غير عكس هذا لا يثبت بما ذكره بل لا بد ان يقال  
متى تحققت الضرورة في جميع اوقات اوقات الوصف وجميع اوقات الوصف  
بعض اوقات الذات من غير عكس ووجه انتفاء العكس جواز ان يكون بعض او  
اوقات الذات غير وقت الوصف **فهم** اقوال المنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة  
ثبوت اه عبارة المقيد باللا دوام احسن من قوله لا دائما فوجب حمل قوله عليه  
ليصح المعنى ثام **فهم** وليس المراد بعدم التعيين ان يؤخذ عدم التعيين قيد فيها  
والا لم يصدقوا بحيل ان يؤخذ وقت غير معين مقيد بعدم التعيين فضلا  
عن ان يكون ثبوت المحول للموضوع ضروريا فيه وايضا يكون ح بينها وبين الوقية  
مباينة كلية هذا اذا روي بالتعيين التعيين في نفس الامر اما اذا روي التعيين  
فمنظر العقل فيصح ان يراد بغير معين المقيد بعدم التعيين والمآل واحد والمراد  
بوقت غير معين ما يشمل المتعدد فيشمل تعريف المنتشرة المقيد بازمنة متعدي  
بمهمة والمقيد بعدم التعيين ما يجتمع مع الاضافة الى الذات فتأمل **فهم** لقولنا  
كل انسان متفق بالضرورة في وقت ما هذا لا يقتضي مشترك جميع افراد الانسان  
في وقت النفس كما يقتضيه كل انسان متفق في وقت واحد ثام تفريق بينهما  
**فهم** لانه اذا صدقت الضرورة في وقت معين لا دائما صدقت في وقت ما يروى  
العكس فيه بحث لانه اذا كان وقت ما وقتا معينا لا محالة يصدق العكس ايضا  
وجوابه ان صدق كل وقية يستلزم صدق المنتشرة بدو العكس لان صدق  
المنتشرة في مادة تلك الوقية يصح ان يكون باعتبار وقت اخر مثلا يصدق  
قولنا زيد يستحق الاكرام في وقت التلاوة يستلزم صدق قولنا زيد يستحق الاكرام  
في وقت ما كونه صدق لا يستلزم صدق قولنا زيد يستحق الاكرام في وقت التلاوة  
لجواز صدقه بالحقاق الاكرام وقت الصوم فتأمل **فهم** لا اعتبار بتعيين الوقت  
فيها لا يقال الامم للاعتبار الوقت فيها لانه المؤثر في التسمية واما مقينه لا يظهر له



تأثير فيها لانا نقول لما اعتبر فيه خصوصيات الوقت ايضا كان استبعاد الوقت  
فيها اكمل فاستحققت الترجيح على المنتشرة في التسمية **بها** **مقالة** ومطلقة لعدم تقييدها  
بالادوام واللاضروية تسميتها مطلقة لعدم تقييدها بالادوام كما في الوقفية  
الغير المطلقة وكذا تسمية المنتشرة المطلقة بها لكونها غير مقيدة كما في المنتشرة  
الغير المطلقة واما التقييد باللاضروية فاقطع في وجه الاعتبار فلا يتركب اعتبار  
الاطلاق فيه في وقت التسمية **مقالة** فيكون منتشرة في الاوقات فالتسمية بها  
تسمية القضية باسم جهتها ويكنى ان يكون وجه التسمية كونها سببا للانتشار فترام  
السامع فيها باعتبار الوقت **مقالة** وينبغي اذا قيدت باحدهما اخذت بالاطلاق من  
اسميتها فكانتا وقفية ومنتشرة اي صارتا مسميتين بهما الا بالطلاق اي  
لا بالوقفية المطلقة والمنتشرة المطلقة في العبارة مباحة لكل المقاصد اذ  
لكن يبقى انه توهم ان المقيد باللاضروية ايضا مسميا بالوقفية والمنتشرة وليس  
كذلك تأمل **مقالة** والفرق بينهما اي الفرق بين ما يذكرها من مطلقين ومما  
فيما بعد بالعموم والخصوص فهو من جهة الدليل والفرق بين المطلقة الوقفية والمطلقة  
المنتشرة **مقالة** لا جازم الايجاب والسلب اشارة الى مراد المصنف بالوجود الايجاب  
وبالعدم السلب وكأنه اراد بالايجاب الوقوع وبالسلب اللا وقوع لان سلب  
الضرورة انما يكون في الوقوع واللا وقوع لا الايجاب والسلب فهذا احد معان  
الوجود والعدم فاحفظه وكس على بصيرة وقوله كان معناه ان قولنا وهو  
في الكلام مباح او الامكان فلا مباح في البيان **مقالة** لكن سلب ضرورة  
الايجاب دفع به التوهم الناشئ من الكلام السابق وهو لا يكون الممكنة العامة  
موجبة املا لليس الا سلب الضرورة **مقالة** لا جازم بين **مقالة** ولا فرق بين  
موجبتها وساليتها في المعنى بل في اللفظ قال العامة الثاني المحقق التفتازاني  
والحق ان الايجاب في الموجبة فيرجع والسلب في السالبة بالعكس هذا  
كلام وقد عرفت في حصر الفرق في اللفظ ويكنى ان يرفع بان هذا الفرق ايضا  
نشأ

نشأ من اللفظ ولما اتى الفرق في المعنى مع قطع النظر عما حدث في  
المعنى من البيان **مقالة** ولا اقل ان يكونا ممكنين في اكثر النسخ ولا اقل  
منهما ان يكونا ممكنين فان يكونا فيهما بدل عن الضمير بدل الاحتمال **مقالة**  
ولا يلزم في امكان الايجاب والسلب ان يكون احدهما بالفعل اي ان يكون احدهما  
متعينا لكونه بالفعل والافلا بد ان يكون احدهما بالفعل وكيف لا ولولم يكن  
احدهما بالفعل بخلاف الواقع عن النقيضين ويكنى عن اثبات اعمية الموجبة  
الممكنة الخاصة وساليتها من موجبات تلك القضايا وسوالها في ذلك  
اللزوم فان قلت ليس الجزان تقيضين حتى يلزم من عدم فعلية كشي منهما  
خلق الواقع عن النقيضين لا تفاقمهما في الحكم ويجوز ان ترتفع الموجبة الكا  
الكلية والسالبة الكلية قلت يلزم من خلق الواقع عن الجزئيين خلق الواقع عن  
النقيضين لان خلق الواقع عن الايجاب الجفئ يستلزم خلقه عن الايجاب  
الحل وفي الشخصية ايضا يلزم خلق الواقع عن النقيضين لا تقول الكلام في  
المجسورات قلت بل الكلام في النسبة بين الجهات سواء كانت محصورة  
والشخصيات فيجوز ان يتم البيان في الكل وقوله او بالضرورة او بالعدم  
لا يحتاج الى ذكره بعد ذكر قوله بالفعل **مقالة** لتصادقها اي تصادق الممكنة  
الخاصة والدائمة والعامة والمطلقة العامة في مادة الوجودية بالضرورة  
اي في بعض موادها وهي مادة الروام بالضرورة وكذا قوله وبالعكس في مادة  
الضرورة اي في بعض موادها وهي ما يكون الوصف مدخلا في الضرورة **مقالة**  
والشرطية الخاصة اخص المركبات على وجه انما قال على وجه تقييد الشرطية  
الخاصة لانها اذا كانت بشرط الوصف كان من وجه من الوقفية فالاولى ان يقال  
الشرطية الخاصة على وجه اخص ولا يذهب عليك بان المتبادر من مركبات  
في قوله اخص المركبات المركبات بالمعنى عنها في الكتاب والشرطية الخاصة  
بهذا المعنى ليس منها **مقالة** فظهر ايضا ان الضابط الذي ذكره المصنف



استفيد من تفصيل المركبات بالبحوث عنها فحق البيان ان تقول فالضابط ما  
بالقاء التفرقة مكان الواو العاطفة لا يقال بعد دعوى ظهور ان اللادولم  
اشارة الى مطلقة عامة واللاضروية الى ممكنة عامة لا وجه لقوله يستعمل  
عبارة الاشارة ليكون مشتركاً بينهما لا بانقول وجهه بيان اختيار الاشارة  
على التفرغ بان معناه كذا **معناه** هذا هو الضابط في معرفة تركيب القضايا  
لا يقال في المركبات ممكنة الخاصة فلا بد من التعرض بالامكان الخاص ليم الضابط  
لانا نقول الامكان الخاص هو لا ضرورة الايجاب ولا ضرورة السلب والعلم  
ان في عبارة المصنف عطف على معمولي عامليين مختلفين ولم يتقدم الجبرور اذ  
عبارة هكذا والضابط ان اللادولم اشارة الى مطلقة عامة واللاضروية  
الى ممكنة عامة موافق للنية ومخالفي الكيفية للقضية للقيده بهما فالعبارة  
الجبرور والضابط ان اللادولم واللاضروية اشارة الى مطلقة عامة وممكنة  
عامة موافق للنية ومخالفي الكيفية للقضية للقيده بهما **معناه** وانما قال اللادولم  
اشارة اه على تقدير ان يكون معنى اللادولم اطلاق السلب ليس اطلاق السلب  
السلب بالفعل بل امر إجمالي لو فصل صار اطلاق السلب وايضا اللادولم و  
واللاضروية على تقدير ان يكونا طرفي الفعلية والامكان العام ليس معناه  
المطلقة العامة والممكنة العامة وايضا اللادولم واللاضروية اشارة الى  
الموافقة في الكمية لانها احدهما كيف وهما في القضية الكلية رفع الدوام  
في الكلام رفع الضرورة عنهما وكل منهما بجمل الوجهين رفع الدوام في القضية  
طوبى احد واحد لانهما على اللادولم طريق الاشارة **معناه** استعمل عبارة الاشارة  
انكون مشتركة بينهما يستفاد من ان استعمال الاشارة لمصلحة الدوام وليكن ذلك  
فان وقت انما لمصلحة اللادولم ايضا فيه ايضا ان الاشارة يتبادر منها  
الدلالة الغير المطابقة كما ان المعنى يتبادر منه المطابق ففي اختيارها ايضا اختلاف  
وايضا ما ذكره الدليل افاد ترجيح الاشارة على استعمال المعنى فيها ولا بد من بيان

ما يفيد

ما يفيد ترجيحاً على استعمال الاشارة في اللادولم والمعنى في اللاضروية حتى يتم النكتة  
في اختيارها في المقامين وليس هنا ما يفيد به بل يستعمل الاشارة في اللادولم  
والمعنى في اللاضروية لكان اولي الافادة التفاوت بينهما **معناه** لما وقع الفاعل من  
الحليات واقسامها ترجح في اقسام الشرطيات لم تكن الحلية واقسامها واقسام  
الشرطية مع ان اقسام المفهوم للافراد تنبئها على ان الشرع فيها  
ومفوض عنها اقم انواع الحلية والشرطية اذ الكلام ليس في الاقيم الا في  
ولكن ان تجعل التعريف مطلقاً للجمعية واعلم انه اراد بالفاعل من الحليات الفاعل  
من بيان اجزائها وتحقيق المحصورات والعدول والتحصيل والجهات والاقسام  
وان كانت داخل في الفاعل من الحليات ابرزها السلبية الشرع في اقسام الشرطيات  
ولا يذهب عليك انه يجري العدول والتحصيل والجهة والحقيقة والخارجية في الشرطيات  
ايضا اما العدول بان يكون حرف السلب جزءاً من المقدم او لتالي واما الجملة  
بان تنبئ فيها للزوم والاتفاق واما الحقيقة والخارجية بان يجعل الحكم  
شاملاً لجميع التقادير الممكنة الاجتماع ويقصر على التقادير الواقعة لان القوم  
لم يلتفتوا اليها واعرضوا عنها وكانهم استغنوا عن البحث عنها بسهولة مع انها  
بعد البحث عنها في الحليات **معناه** قد سمعت ان الشرطية بتركيب من قضيتين دفع  
ما عسى ان يعترف معترضون الانسب ان يعرف الشرطية ثم يبين اجزائها و  
واقسامها ويترجم عليه ان الانسب في دفعه يذكر ما سمع في كلام المصنف في شرح  
وكان ما لها واحد ولك ان يجعل تنبئها على سلب احدى القضيتين في تعريف  
اقم الشرطية ورجح في تدبر ولا علينا ان نلقى اليك ما يوسوس الوقت من  
ان تعريف الشرطية التي ذكرها منتقض بالقياس وان اير قضيتان بالقوة لا  
القريبة من الفعل لصدقه مع ذلك على لاقية الشرعية التي لا حكم قضيتها وان  
من دفع بان كلمة ما عبارة عن قضية واحدة **معناه** ان اوجبت او سلبت حصول  
احدهما عند الاخرى قد نبه على ان الاتصال للمعبر في الشرطية ليس تحقيق القيتين



لا يبرهن صدقهما وكذا الانفصال على خلاف ما يتبادر من عبارة المصنف واكثر القوم  
وقديين وجههم في اول تصديقات شرح المطالع فان شئت في معرفته فطالع  
وكلمة عند منسوخة عن موضوعها اللغوي وهو المكان القريب الى المصاحبة في  
الزمان والانساب بهذا المعنى كلمة مع **قوله** والقضية الاولى من جنس القضية  
مسا كانت متصلة او منفصلة اه ظاهر العبارة ان التسوية متعلقة بآه  
بالقضية ولك ان تجعلها متعلقة بالقضية الاولى لانها ايضا كما تكون محلية  
يكون متصلة ومنفصلة وتخصيص التسوية بالتسوية والمنفصلة دون المحلية  
لانها لازالة اعتبار كون المركب من المقدم والتالي مقدما وليس ذلك الاستبعاد  
في المحلية **قوله** لتقدمها في الذكر اي غالبا وهذا لا يظهر ووجه تسمية المقدم في  
القضية للمفوضة ووجه تسمية في القضية للمفوضة تقدمه في العقل والعبارة  
الجامعة تقدمها في الوضع كما في شرح المطالع وتقدمها من غير تقييد كما لم يقييد  
تلوها اياها في وجه تسمية التالى فمراعاة التقييد في التالى بقضية المقدم فلم يثبت  
ما يوافق بالاعتبار وهو محل التقدم في الذكر على ما هو العلم فحمل التقدم في الذكر  
على انه مذكور على وجه التمثيل اي في الذكر مثلا بقضية اللاحق حيث لم يقييد بالذكر  
واعتقدنا التقدم بقولنا غالبا لانه كثير ما يتاخر المقدم عن التالى وما قاله  
الخبيرون من ان الشروية واجب التقديم وما وقع من صورة للتأخر ما اول غير  
معقول عند علماء المعاني الزرية لهم ضرب توجه الى المعنى فصلا الى الزرية  
الذين مدار اعتبارهم خالص المعنى **قوله** ثم ان المتصلة اما الزومية او اتفاقية  
الحرف متفق بالمتصلة المطلقة وهي التي لم يقيدها فيهما الا بالزومية ولا بالاتفاق  
والاتفاقية بالعلم لان الظاهر ان تقييدها الى ما يعرفه بعد التقييم **قوله** اما  
الزومية وهي التي تصد التالى فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب  
ذلك اللزم لمطابقة العلة ناقصة كانت او تامة موجبة كانت او غير موجبة كالزوا  
بالنسبة في الشرط وان كان المتبادر الموجبة قوله توجب في تقييد او توقع واليجاب

العلاقة الاتصال لا ينافي كونه القضية الزومية طرية حتى يعترض عليه بخروج  
القضايا الفنية لجواز ان يكون العلاقة مظنونة **قوله** والمراد بالعلاقة هي  
بسبب يستصحب الاول الثاني الاظهر العلاقة شئ بسببه يستصحب  
شئ شيئا الا انه خصها بما ذكره لتقييده في التعريف بقوله بينهما الا ان  
العلاقة صارت مصطلحة فيما بسببه يستصحب الاول اي القضية الاولى  
الثاني اي القضية الثانية فكانه اراد ان المراد بالعلاقة بينهما وبعبارة ان التعريف  
صادق على جزء العلاقة الا ان يقال المتبادر من قوله شئ بسببه ما يستقل في  
الاستصحاب **قوله** اما العلية غرض الشارح اما بيان الاحتمالات المتناهية او تعميم  
والثاني اظهر ومن الاحتمالات ان يكون المقدم والتالى على معلول واحد بان  
يكون احدهما علة تامة والاخرى علة ناقصة او كلتا هما علتين مستزمتين  
وان يكونا معلولى علتين متضاقتين او على معلولين متضاقتين او شرط  
علة متضاف للجزء او بالعكس وكون المقدم علة للتالى انما يكون علاقة في  
القضية الكلية للاستلزام كقولنا لو كانت علة تامة مستزمنة اما مطلق العلة فلا  
اد العلة الناقصة مطلقا لا يستلزم للمعلول استلزاما كلياً وقوله او معلولان توهم  
ان العلة بمعنى يشتمل للعلية وليس كذلك بل هذه الصورة داخل في العلية  
باعتبار علية الجزء للشرط فالاولى ان يقول او يكون التالى علة له وقس عليه  
قوله او يكونا معلولى علة واحدة ومطلق علية التالى للمقدم يكفي في استلزام المقدم  
اياه لان المعلول يستلزم علية تامة كانت او ناقصة وعلية الغير له انما يوجب  
الاستلزام لو كانت علة مستزمنة لهما لكن ينبغي ان يعلم انه لا يصح ان يكونا تامة  
اذ العلة التامة لشئيين يستلزم ان يتحد والا لا يتحد لانه لا يصدر الواحد الا  
الواحد ولان الوجوب السابق علة لوجود كل معلول ولا يقوم الوجوب الواحد  
لشئيين والمراد بالعلية التي فصلت العلم من العلية بواسطة او غير واسطة ولكن  
ان تحمل على ما هو بغير واسطة فيدخل ما هو بواسطة تحت كاف التمثيل ولا يخفى



ان معلولية الجزاء علاقة اخرى بغير عليية الشرط وان تلازم من ان وقس عليه باقى  
الاقسام فاعرف كاف التمثيل واسمع الاقدام **قوله** واما التضائف فبان بكونها  
متضائفين بمعنى لا يجزى فيه تفصيل كما في العلية بل يخبر فيه في **قوله** ان يكونا  
متضائفين فلا بد ان لا فاشية في هذا البيان وفيه ان كان تضائفا لعلاقة  
الاستلزام كذلك تضائفا عليتهما ومعلولتهما ومعلول احداهما مع نفس الآخر  
وجعل صاحب القسط التضائف مندرجا في العلية لان المتضائفين معلولا  
عليه واحدة وهي في الابوة والبنوة تولد انسان من نطفة انسان اخر هذا  
وفي ان لو سلم ذلك قلنا ان يجعل العلاقة التضائفة دونه العلية التي معها  
**قوله** وهذا التعريف لا يتناول اللزومية الكاذبة لعدم اعتبار صدق التالي  
للعلاقة فيه الا في عدم صدق التالي فيها للعلاقة لان المؤثر في خروجها من  
التعريف عدم صدق التالي فيها للعلاقة لا عدم اعتبار صدق التالي فيها للعلاقة  
وكان اراد بعدم اعتبار صدق التالي للعلاقة فيها لعدم امرا اعتبره المصنف في  
التعريف فافهم وبعد فيه نظر لانه يتناول بعض اللزوميات الكاذبة وهي الكلية  
التي يصدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم للعلاقة لكن لا يصدق على جميع  
تقادير المقدم للعلاقة لعدم صدقها على بعض التقادير اطلاقا ولا للعلاقة و  
وجعل عبارة الشارح على انه لا يتناول جميع افراد اللزومية الكاذبة بعيد جدا بل  
اياد ما اجاب به في شرح المطالع لان المحرر هو اللزومية الصادقة وبهذا اظهر ان  
ان تحقيق الحدود لا ينفج ولا يذهب عليك انه يتناول الاتفاقيات الصادقة  
ايضا لما حقق ان الاتصال الاتفاقي ايضا موجب لان الممكن لا يتحقق الا لموجب  
والفرق بينه وبين الاتصال اللزومي ان العلاقة في اللزومية مشعورية بهادورة الانظمة  
فالتعريف كما انه ما ذكر غير منطوق لما ذكره غير منطوق هذا ولا يندفع هذا بما دفع  
به الشارح الاول في شرح المطالع واومى اليه به هنا بقوله فالاولى في تحقيق المعرف  
باللزومية الصادقة مما يسهل ظهور ان المصنف قصد تعريف مطلق اللزومية

كيف

كيف وتعريفاته مخصوصة بالوجبات وانما لم يعترفوا الشارح عليها بالسؤال  
لما انه سيصح بتفسير السؤال وكما يتناول التعريف للاتفاقيات الصادقة يتناول  
المطلقة اما مطلقا او في مادة اللزوم فتأمل واعلم ان قول المصنف وهو ان صدق التالي  
فيها على تقدير صدق المقدم للعلاقة بينهما موجب ذلك بحيث ان يجعل صدق فعله وان  
وان يجعل مصدرا مرفوعا بالابتداء خبره لعلاقة والثاني اوفق بتعريفات ما في  
اقدم الشرطيات فانظر **قوله** فالاولى ان يقال قد عرفت وجه صحة تعريف  
المصنف عند من نصيحتهم ان يراد بصدق التالي على تقدير صدق المقدم الصدق  
في اعتقاد الحاكم لا في نفس الامر وان يجعل التعريف لمادة اللزوم لا للزومية و  
واعلم انه قوله ذلك يحتمل الاشارة الى الصدق والاشارة الى الحكم **قوله** للعلاقة  
موجبة للصدق لا ينافي كذب القضية لجواز انتفاء العلاقة **قوله** لان الحكم  
للعلاقة ان يطابق الواقع كان الحكم متحققا في الواقع متحققا وقوله والعلاقة التي  
ايضا متحققة فيه نظر كتمرف **قوله** وان لم يطابق الواقع فاما لعدم الحكم في الواقع  
اولئذ من غير علاقة هذا بناء على ما استمر من انه لا علاقة في الاتفاقية وقد  
عرفت ما فيه وما يقول به الكلام فتذكر وبعد فيه نظر لان انتفاء موجب الحكم  
لا يوجب كذبه كما ان بطلان دليل الحكم النظري لا يوجب بطلانه نعم لو كان قوله  
لعلاقة قيد الصدق للحكم به كان انتفاء موجب الكذب الكذب قيد الحكم كما مر منه اليه  
قوله لان الحكم للعلاقة هذا هو نظر المدعي فلا تنظر **قوله** لا للعلاقة موجبة لذلك  
بن مجرد صدق الجزئيين اشار بقوله للعلاقة الى النفي الذي افاده قوله المفرد  
صدق الجزئين واحترز المصنف عن القضية اللزومية والاتفاقيات العامة والقضية  
المتصلة المطلقة وفي كلام الشرح خرج اللزومية بقوله للعلاقة والبولي بقوله  
بمجرد صدق الجزئين فان قلت فاشية اذ راج التفسير في تعريف المتصلة اللزومية  
ليتناول ما لا يكون فيه صادقا وفي الاتفاقية الخاصة صدق المقدم متحقق لا محالة  
فلا معنى للتقدم في تعريفه قلت التفسير كحرف الشرط يستعمل في التحقق والمقدرو



وقد اشتهر في معنى الاتصال **فانه** لا علاقة بين ما يقيقه الحمار وناطقة  
الانسان حقق المص في جامع الحقايق انه لا اتصال من غير علاقة والفرق بين  
الاتفاقية واللزومية ان العلاقة التي في الاتفاقية نادرة الوقوع ودافعة الى  
الشراح في انه لا بد من العلاقة وفارقة في الفرق حيث فرق بان العلاقة في  
اللزومية مشهور بها بخلاف الاتفاقية فلا يصح قوله فانه لا علاقة الا ان يرد  
نفي العلاقة للكثرة الوقوع والمشهور بها وح لا يتناول تعريف الاتفاقية  
مثلا من افرادها فانه لا اتصال مجرد صدق الطرفين الا ان يجعل النفي الذي  
يشعر به لفظ مجرد نفي للعلاقة المفيدة باحد القديسين **لبناء** ولا لظن  
الكاذبة ولم يتناول المطلق الصادقة في مادة الاتفاقية **بان** لا يصدق  
التالي كذا في اكثر النسخ فنقول او بان لا يصدق المقدم وفي بعض النسخ بان لا  
يصدق التالي على تقدير صدق المقدم **او** يصدق ويوجد فيها العلاقة الحكم  
بصدق التالي للعلاقة لا ينافي وجود العلاقة بخلاف الصدق للعلاقة اعلم  
ان في الاتفاقية ما يمنع انفكا التالي فيه من المقدم نحو ان كان زيد موجودا كان اللسان  
معدوما لان عدم الشر امر واجب فيمتنع انفكاكه عن كل ما يحق في نفس الامر  
لكن لا يستلزم المقدم التالي للعلاقة بل الاتصال بينهما لاتفاقهما في الصدق  
وقد يكفي في الاتفاقية بصدق التالي ذكر المص في الجامع انه يشترط ان لا ينافي  
المقدم التالي في الواقع فلا ينعقد من الشيء ونقيضه ودافعة العلامة الثانية  
الشراح التفات في شرح هذه الرسالة فقوله وقد يكفي ما اول بنفي اعتبار  
صدق المقدم ونفي العلاقة لا للاقتصار على صدق التالي لكن الشراح حقق  
في شرح المطالع ان منافاة المقدم التالي في صدق هذه الاتفاقية وشيئ كان  
العلام فيه بالبرهان والنقل من الشيخ **الملك** وبرهاننا عليه فان ارد  
الاطلاع عليه فارجع اليه واعلم ان الاتفاقية العامة ما يستعمل في القضايا  
المنطقية في محاورات اللغة للبيان في وقوع التالي ومنها اما بعد في ديباجة

الكلمات

الكتاب **قوله** حقيقية وهي التي حكم فيها بالتنافي بين جزئها صدقا وكذبا اي  
حكمنا ملتبسا بالتنافي التباس الابقاع للنسبة التي بين بين فان تلك  
النسبة في المنفصلة هي التنافي ولا يخفى ان تعريف مطلق الحقيقة ومادة  
الجمع ومادة الخلو لا يلزم ان يكون نظره في تعريف اقسام المنفصلة على  
الصدق منها والاكتفاء بالجزئيين على تقدير القول الجوار تركيب المنفصلة من  
اكثر من جزئيين للاشارة الى اقل ما يتركب عنه المنفصلة وهو الذي رجم للمص  
في جامع حقايق من منع قوله من قال يصح تركيب مانعة الجمع والخلو من اكثر من  
الحقيقة لانه ان كان الجزء الثالث صادقا كان موافقا للجزء الصادق وان كان  
كاذبا كان موافقا للجزء الكاذب فلا يحقق التنافي بين اجزائها الثلاثة بل ان  
قال لانه وجوب التنافي بين كل جزئين بل يكفي التنافي بين مجموع الاجزاء ولنا  
ان نمنع ايضا امتناع انعقاد الحقيقة الكاذبة من ثلثة اجزاء والتحقيق ان  
الحكموم عليه والحكوم به في قضية واحدة لا يزيد على واحد والمنفصلة عند المحقق  
التحقيق لا يكون الا ذات جزئين فالاكثاف **اله** الاهتداء وقوله صدق تميز  
او ظرف والثاني اوفى بما وقع من المص **قوله** وهي التي حكم فيها بالتنافي بين جزئها  
صدق فقط مانعة الجمع يكون بمعنىين على ما فسر المص في الجامع احدهما ما  
يحكم فيها بالتنافي بين جزئها في الصدق فقط بمعنى نفي التنافي عن الكذب وثانيهما  
ما يحكم فيها بالتنافي في الصدق فقط بمعنى نفي الحكم في الكذب واحده وهو الذي  
سيدكره الشراح بقوله وربما وقع عليه مانعة الخلو ونالم بالحكم بحل الشراح  
تعريفهما في هذا القسم على بيان مفهوم المانعة الجمع ومادة الخلو بالمعنى  
الاعم لما ذكره في شرح المطالع انه لا يصح جعلها قسما للحقيقة لان العام  
لا يكون قسما للخاص ولا يمكن ان يقال من انه لا يصح جعل احدها قسما للاخر  
وفيها نظر لان القسمات ما لا يجتمعان على فرد ولا ما لا يمكن تحق فرديهما  
في مادة والاتق بحال المص بحل تعريف مانعة الجمع ومادة الخلو في كلامه على



المعنى الاعم حيث قال في جامع الحقايق المراد بالانفصال غير الحقيقية حيث اطلقناها في هذا الكتاب او جعلناها جزء قياسي وهو المعنى الاعم ولاية الذي اعتبره في بحث تلازم الشرطيات من غير تفسيره فلولو ان المعتبر في التقسيم هو المعنى الاعم لوجب ان يقسمه في مقام البحث عنه في تلازم الشرطيات ولا يتم شهادة قول المصنف فيما بعد من ان مانعة الجمع يصدق عنه صادق وكاذب على ان مانعة الجمع بالمعنى الاعم لا تمنع اجتماعها على الكذب ايضا كما قيل على ان المراد بها المعنى الاعم ولا شهادة قوله فيما بعد ان مانعة الخلو يصدق عنه صادق وكاذب على ان مانعة الخلو بالمعنى الاعم لا تمنع اجتماعها على الصدق ايضا لانه لا يمنع اجتماع كل امرين احدهما صادق والاخر كاذب ولا ارتفاعهما كما لا يخفى على ذي مسكة وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل ان المذكور في التقسيم المعنى الاعم مانعة الجمع ومانعة الخلو على رأي الشارح ولا ياباه قوله فيما بعد وربما يقال مانعة الجمع ومانعة الخلو اه من ذلك لان ما سيذكره العلم من هذه الاعم بل صادق على الحقيقة ومانعة الجمع على ما اشار اليه العلامة الثاني المحقق التفتازاني حيث قال في كرمه على هذه الرسالة ويحتمل ان يراد بما سورا به مانعة الجمع المعنى الاعم حيث قالوا هي التي يحكم فيها بالتنافي في الصدق مطلقا العلم من ان يحكم في جانب الكذب بشئ من التنافي او عدمه او لم يحكم بشئ وعلى هذا يشمل الحقيقة بهذا ولا يذهب عليك ان التعريف المذكور في التنافي لا لا يمتثل بهذا المعنى **قوله** وانما سميت الاولى حقيقة لان التنافي بين جزئيهما اشتد فهي احق باسم الانفصال اي نسب الى الحقيقة بمعنى الجدير اما نسبة الخاص الى العام كما يقال للفرد انساني او للبالية كاتري والثاني انبى بقوله فقد احق باسم الانفصال **قوله** بل هي حقيقة الانفصال بمعنى بل وجه التسمية انها حقيقة الانفصال والانفصال في غيرها مجاز للتركيب غيرها من الاقسام والافصال اذ علم الاول في الثاني قال في شرح المطالع هذا الشيء اما جمل

او شجر

77  
او شجر حقيقة اما جمل او لافان لم يكن شجرا يصح مجاز ولا خفاء في ان تسمية المركب من الفصل والنفصل منفصل مجاز **قوله** والثانية مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بحسب الحكم لا بحسب الواقع فيشمل الكواذب على ان لا يقع بعدم الشمول في وجه التسمية وبهذا ما ذكره في مانعة الخلو **قوله** وبهذا المعنى يكونان اعم اى من الحقيقة ومنهما بالمعنى الاخص وفي بعض النسخ من الانفصل الحقيقة والمعنى الاول يكونان متباينين وانما خصصت بالاعمية بالاعمية من الحقيقة لانه اراد الاشارة الى انه لا يصح حمل عبارة المصنف على هذا المعنى لكونها اح اعم من الانفصل الحقيقة فلا يصح جعلها قسمين لها بخلاف المعنى الاول فانها يكونان متباينين للحقيقة ولا يذهب عليك ان بينهما في هذا المعنى عموما من وجه بخلاف المعنى الاول فانها باعتبار كونان متباينين وحمل قوله وبهذا المعنى يكونان اه على ان يكون كل منهما اعم من الآخر من وجه في غاية البعد اعلم ان التقسيم الى الاقسام الثلاثة غير جامع لمخرج مانعة الجمع فخلو المعنى الاعم من التقسيم **قوله** وبعض الافاضل يهتاج بحث تزييف اراد ان بمعنى الاقسام قال ويهتاج بحث تزييف فالوصف بترجمه او اراد التراكم وقوله ويوان المراد بالمتناهي في الجمع اما ان يراد به تحقيق النافات في الجمع المشترك بين الحقيقة والافاضل الجمع فلا يرد انه لا وجه للتخمين البيان بما هو الحقيقة من اقسام الثلاثة وان لا يصح جعل الواحد والكثير منع الجمع ومنع الخلو فيها واما ان اراد المتناهي في الجمع المعتبر في مانعة الجمع بالمعنى الاعم وح لا يحتمل ان يجعل البحث متعلقا بهما ويكون قوله يهتاج اشارة اليه **قوله** لم يكن بين الواحد والكثير منع الجمع لقائل ان يقول لو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق لم يكن بين الواحد والكثير منع الجمع اذ لا كثير الا وهو واحد والجواب ان بينهما التنافي بالعرض كما بين في محله **قوله** لكن الشيخ نظر على منع الجمع بينهما في ان الشيخ ان نفر على منع الجمع بين ما يصدق عليه الواحد والكثير فلا ينعقد قضية منفصلة تردد فيراد فيها بين ما يصدق عليه الواحد وما



يصدق عليه الكثير بالجمع على شيء وان نص على منع الجمع بين مفهومها فليس مفهوم  
 الواحد جزء مفهوم الكثير **قوله** ثم قال وعندنا في هذا النظر أي في هذا المراد نظركا  
 يقتضيه قول الشارح ليس هذا النظر فيما اراده من عبارة القوم لكن قوله  
 وان جزء الشيء من لوازمه يستدعي ان يكون النظر فيما نص عليه الشيخ ولزوم جواز  
 منع الجمع بين اللازم والملزوم مبني على ان اللازم قد يكون غير محمول على الملزوم  
**قوله** وقد اجتمعوا على انه لا يمنع جمع بين الملزوم واللازم وكيف لا وبينهما لا  
 الاتصال لزوما وقوله لا يمنع خلوا ايضا حق لا شبهة فيه وكيف لا وانما اللازم  
 يستلزم انتفاء الملزوم **قوله** ورجاء من الله ان يفتح عليه الجواب عن هذا الاعتراض  
 في بعض النسخ على صيغة الماضي وفي بعضها على صيغة المصدر اما بتقدير  
 الماضي فيتفق النسختان في المعنى والمآل والمقارنة قال وارجعوا من الله تعالى  
 ان يفتح على الجواب اظهار الصعوبة دفعه او بتقدير الفعل المضارع اي ارجوا  
 من الله ان يفتح على الجواب فيكون اظهار الرجاء من الشارح لزيادة تركهم به **قوله**  
 وهو ليس بالنظر فيما اراده من عبارة القوم اي ادعى ارادته من عبارة القوم  
 والافليس الارادة من عبارة احد وظيفه لآخر **قوله** فما شأهم ان يعنوا بالثبات  
 في الجمع اه لا بعد هذه المثابة في ان يربوا بالمنافاة بالجمع عدم اجتماع محمول القضية  
 في التصديق بجم الجمع على الملازميتين المذكورتين في قوله فلو كان المراد عدم  
 الاجتماع **قوله** والافتصال لم يعتبره الا بين القضيتين ولم يفروا  
 الافتصال الا بالتنافي بين القضيتين واما الافتصال بين المفردتين في الصدق  
 او في الوجود فالمعقول لا فادتها قضية حملية مرددة للمحمل على ما يستفاد من كلام  
 السيد المحقق كقولنا هذا العدد اما زوج او فرد اي الصادق عليه احدهما والوجود  
 في هذا المحل اما سواد او بياض اي احدهما ولا يبعد ان يعقد لتلك الافاقه مرددة  
 المرفوعة فيقال الواحد والآخر هذا العدد او يقال السواد والبياض موجود  
 في هذا المحل ولا فرق بين القضيتين والمنفصلة ان كانتا مرددة للمحمل الا في القصد

والمعقول

والمعقول فالعبارة واحد وما يستفاد من بيان السيد المحقق ان عبارة الافتصال  
 اما ان يكون واو وعبارة المحل المردد اما او لا تقو على عبارة الافتصال اما  
 بجزء اما او شايعة فيما بينهم على انه ايضا جعل في هذا المقام قوله هذا اما واحد  
 او كثير مشترك بينهما هذا وسرنا بحث شريف افاده فيض لطف وسرنا الحق بقلنا  
 هذا الشيء اما واحد واما كثير حملية ليس الافتصال بين صدرهما بل بثبوت احدهما  
 فلا قصد الافتصال بينهما وهو معنى صحيح القصد يكون القضية غير حملية او نسبتها  
 الافتصال ونسبة الحملية الثبوت وبينهما بون بعيد فاما ان ثبت قضية غير حملية  
 ولا شرطية واما ان يبطل حصر نسب الحملية في الثبوت واما ان يبطل حصر طرفي شرطية  
 في القضيتين **قوله** لا يخالف ان يصدق كل قضية الاولى لا تخالف ان يصدق قضية  
 على ما في بعض النسخ لان الحق السلب الكل **قوله** ولا يكون بين القضيتين اي  
 بين شئيين من القضيتين ولو قال بين قضيتين لكان اوضح **قوله** بل بين هذا  
 واحد وبين هذا كثير فان قلت فرق بين هذا واحد وان يكون هذا واحدا كما بين  
 المركب والمفرد فان كلمة ان كلمة بجمل المركب مفردا قلت بهذا اعتبار نحوى  
 لا يلتفت اليه في هذا القول فان البيت المتابعين فتكلف فيه بتقدير نحوى يجعله  
 مركبا **قوله** وكل واحد من هذه الثلاثة لا يخفى في ان العنادية والاتفاقية كل منهما  
 اعم من مانعة الجمع ومانعة الخلو والحقيقة مزوجة فليس شئ منهما قسما لشيء منهما  
 بل هما قسمان اوليان كالثلثة وكانه اراد تقييد المنفصل بهما الا ان ذكر التقييد  
 على وجهه على ان لكل قسم من الثلثة خطا من القسمين **قوله** نسبة العناد والاد  
 تفادى يريدان العناد في المنفصل كاللزم في المتصل فلا يستعمل في التهور اللزوم  
 في المنفصل ونسبة المطالع العنادية لزومية بخلاف المشهور كنسبة مطلق المنفصل  
 عنادا ووجه ذكر الاتفاق المشترك بين المنفصل والمنفصل سائر لفائدة وكانه استطرده  
 او يريدان العناد والاتفاق في المتصل على ان المراد في الكل على العلاقة وعدمها لا على  
 اقتضاء ذاتي الخريش وعدمه كما يقتضيه عبارة النص والعبارة مختلطة والصحيح



ما في الجامع من ان العنادية هي التي يكون التنافي بين طرفيها العلاقة بينهما  
يقتضي ذلك **قوله** فخر التي تسمى بتغيير تعريف المصداق الحكم فيه على ما  
فعل سابقا من قصور بيانه وعدم صدق الاعلى الصواب ونحو ايضا في سلوك  
هذا الطريق موافق ومجرب من كلام التعريفية القضية التي يحكم فيها بالتنافي في الصدق  
لذاتي الجزئين وباعتنا في الكذب مجرد التوافق فلا يخبر التقسيم الى العنادية والاد  
تقافية الان يقال التقسيم للقضية المعتمدة في العلوم والمنعاري وهي ليست من شئ  
منها **قوله** قد عرفت كانه على صيغة الجبرول من التعريف **قوله** وهي كلها موجبات  
يعز القضايا الثمانية المعرفة بالقضايا الثمان المذكورة لان المذكورات في التقسيم عم  
والالاختل التقييدات والضمان **الراجعة** في مقام التعريفات ليست راجعة الى  
المذكورات في القسم بل الى قسم منها وهي الموجبة بقرينة عدم انطباق التعريف الاعلى  
الموجبة على مائة عليه الشايع او بقرينة ما ذكره به هنا اذ لا يخلو اختصاص التوقيفات  
السابقة بالموجبات لما كان لذكر هذا الكلام وجه **قوله** فلا بد من تعريف سوابقها  
ان القضايا المعرفة كما انها موجبات بقرينة تعريف صواب ايضا بقرينة كاذب كما  
لا بد من تعريف سوابقها لا بد من تعريف الموجبة الكاذبة ايضا لان يقال الاهتم لمعرفة  
السلب ليس كالاهتم لمعرفة الكواذب بقي ان الظان تعريف الا قسم بتعريفات  
شاملة للموجبة والسالبة كما يقتضيه احتياج التقييدات الى تعاريف الا قسم كما هو  
العادة المستمرة في بيان نظائر هذا فلا بد من بيان نكتة داعية الى المعدول من هذا الطريق  
الواضحة المعقولة وكان النكتة التبيين على رومانهم قدما الحكماء ان ايجاب القضية  
التي يلية بايجاب طرفيها وسلبها بسلب طرفيها كما نقله المص في الجامع وينبغي ان يعلم  
ان مراده بقوله سلب طرفيها سلب شئ لا طرفيها والالم يكن الايجاب والسلب  
حاصرا وهو بعيد جدا **قوله** فسالبة كل منها هي التي يرفع ما حكم في موجبتها لا يخفى  
ان الاولى ما وقع في موجبتها وان ضمن موجبتها للموصول لا للسالبة فاندفع توهم  
الدور بقي ان التعريف به هنا الافراد السالبة وان التعريف الواحد لا يمكن لاسر

مطلوبة

مطلوبة بالنظر اذ لا ياتي في حالة واحدة الا نقل واحد وقطع مائة واحدة لان  
جبريت كل نظر مختلفان بجبريتي آخر والاولى ان هذا حكم كل على السوالب يستنبط منه  
تعريف كل منهما فاندفع المحذور ولا يذهب عليك ان قول المص ما حكم في موجبتها  
انما يلزم لو كان تعريفات الموجبة بالحكم واللازم لو كان تعريفات السالبة بالحكم واللازم  
لما ذكره هي التي يرفع ما اعتبر في موجبتها وفي هذا انشعار بان تعريفات السابقة  
مبنية على اعتبار الحكم وان لا يتسارع ظواهر عباراتها واذا اعتبر الحكم فيها فقد  
انطلقت على الموالموجبات والسوالب فان قلنا في تعريف المتصلة للزومية الحكم  
فيها يصدق قضية على تقدير اخرى بعلاقة يشمل الموجبة والسالبة لان الحكم شامل  
لايجاب صدق قضية على تقدير قضية لعلاقة وسلب الصدق المذكور فالاولى  
اعتبار الحكم فيها وجعلها شاملا للموجبة والسالبة ويكون بيان هذا الحكم في السوالب  
اما رومانهم الحكماء قدما **قوله** اما التحصيل امثلة السوالب من الامثلة المذكورة  
للموجبات بادخال اداة السلب عليها **قوله** فلما كانت الموجبة للزومية ما حكم فيها  
بلزوم التالي للمقدم فيه مساهمة اذ اللزوم كالاتفاق كيفية النسبة الانصاف  
والحكم بالنسبة المكيفة لا بالكيفية والحد باللزوم النسبة المكيفة به **قوله** فان التي  
حكم فيها بلزوم السلب أي بلزوم السالبة لا يلزم النسبة السلبية فان الحكم  
بلزوم السلبية لا يخرج القضية عن كونها سالبة كما ان الحكم بضرورة السلب لا  
لا يخرج القضية الحلية عن كونها سالبة فضرورة فالاولى ان يقال السالبة للزومية  
ما حكم فيها بسلب اللزوم لا ما حكم فيها بلزوم سالبة لقضية اخرى فانه موجبة  
لزومية لا سالبة ولا ما حكم فيها بلزوم السلب فانها وان كانت سالبة لكنها غير  
معتبرة في العلوم ولا يسمى باسم فضلا عن ان يكون سالبة للزومية **قوله** صدق  
الشرطية وكذا غيرها انما هو مطابقة الحكم بالاتصال في المتصل ومطابقة الحكم بالا  
بالانفصال في المنفصل والكذب بعدم مطابقة لا مجرد المطابقة ايا ما كانت وعندها  
بل بالمطابقة على وجه اعتبار الاتصال والانفصال في القضية للزومية والاتفاق



ومنع الجمع والتخلاف معا او باعتبار احدهما على سبيل العناد والاتفاق والمقوم  
 هذا التفصيل رد ما ذهب اليه بعض القدماء من الحكماء قال المصنف في الجامع صدق ما  
 للنفصلة ليس لان مقدمها وتاليها صادقان وكذبها ليس لا مقدمها وتاليها  
 كاذبان كما نتم ذلك بعض القدماء ويلزم من ذلك الزعم ان يكون فيه احدهما  
 صادقة والاخرى كاذبة غير صادقة ولا كاذبة وايضا رد ما ذهب اليه بعض اهل  
 العربية ان الحكم في التالي والشرط قيد لان الصدق بصدق الطرفين فان الحكم  
 للقيد كما يكذب بانتفاء اصل الحكم بكذب القيد واعلم ان ما ذكره الشارح في  
 بحث الاتفاق في تحقيق لفظ المطابقة ان الاستعمال طابق النمل بالنمل يقتضي  
 استعمال المطابقة بالباء دون اللام **قوله** ثم اذا نسبنا جزئيا الى نفس الامر  
 حصلت اربعة اقسام بضم كلامه بان الصدق والكذب المستعمل في الطرفين  
 بالمعنى المشهور وعليه مبنى الدناظرون في هذا المقام فقالوا معنى صدق الطرف  
 وكذبه كذلك بعد اعتبار الحكم فيه والافالصدق والكذب من خواص الحكم وما شمل  
 عليه من القضية ونحو نقول قد حقق ان الاتصال والانفصال المقترين في طرفي  
 الشرطية انما هو في التحقق فمعنى صدق الطرفين يبرهننا تحقيقهما معا وكذا  
 انتفاؤهما معا وصدق التالي وكذب المقدم عدم تحقق المقدم وتحقيق التالي  
 مع عدم تحققه ومعنى كذب التالي وصدق المقدم عدم تحقق التالي وتحقيق  
 المقدم مع عدم تحققه **قوله** فليبين ان كلامنا الشرطية من اى هذه الاقسام  
 تركيب او ليس البيان في المنفصلة انهما من اى الاقسام الاربعة تركيب بل البيان  
 فيها انهما من الاقسام الثلاثة يتركب كما سيجر وتوجيه الاشكال على من قال ان  
 الى ان كلامنا الشرطية الاثنين والثلاثين من اى قسم من الاقسام الاربعة  
 يتركب اوضح **قوله** فالمنفصلة الموجبة الصادقة تتركب اه ان اراد المصنف  
 منفصلة الموجبة الصادقة لا يصح قوله يصدق من كاذبى او الاتفاقية لا يصدق  
 عنهما ولا يتم قوله في بيان بطلان عدم الصدق من مقدم صادق وقال كاذب

لا متناع استلزام الصادق الكاذب وان اراد المتصلة الموجبة الصادقة لزومية فلا  
 حاجة الى قوله فيما بعد هذا اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها مع  
 من صدق في محال **قوله** وعنه مقدم كاذب وقال صادق ونقل الشارح في شرح  
 المطالع عن الشيخ ان هذا ان كان مقام الجدل واما اذا كان على سبيل التحقيق  
 فلا يصدق ويثبت بالاحتمال المقام فتركناه ليرجع عليه وان كان لنا فيه من حيث  
 وفقنا الله مقاما يسمى **قوله** دون عكسه لا يتركب اه بيان حاصل المعنى ولاه  
 مقصود الشارح لا يصدق من مقدم صدق وقال كاذب واعترف عليه الشارح في شرح  
 للطالع ووافقه العلامة التفناني في شرحه على هذه الرسالة ومحصل ان قول  
 لا متناع استلزام الصادق الكاذب اعاده للدعوى ويمكن دفعه بان يجعل دعوى عدم  
 صدق الشرطية من مقدم صادق وقال كاذب عدم مطابقة حكمه للواقع ومعنى  
 امتناع استلزام الصادق الكاذب انتفاء الواقع ويمكن الاستدلال على عدم  
 مطابقة الحكم للواقع بانتفاء الواقع على ان الدعوى اصدق والريد الامتناع والامتناع  
 اخص ويصح الاستدلال بالاخص على الاعم ولا يبعد ان يقال ان الشارح غير دعوى  
 للمقابلة **قوله** والمتصلة الموجبة تصدق عن صادق بقوله فالمتصلة الموجبة الصادقة  
 يتركب من صادق حتى صار قوله دون عكسه بمعنى لا يتركب من مقدم صادق وقال  
 كاذب لثلاثيته على تقديره ما يجر على المصروف اشار الى ان عبارة لا يستقيم وكذا  
 استدلال على عدم صدق الشرطية المذكورة بانها لو صدقت لكذبت لانفكاك  
 التالي عن المقدم **قوله** والالزم كذب الصادق وصدق الكاذب ونقول الزم كون  
 الشيء ملزوما وغير ملزوم او كونه الشيء لازما وغير لازم **قوله** لا يقال اذا صح  
 معارضة مع دليل قوله دون عكسه ويمكن المناقضة انصا باننا لا نمتنع استلزام  
 الصادق الكاذب لجواز ان لا يكون الكاذب كاذبا في جميع اوضاع الصادق فليصدق  
 الشرطية من الصادق والكاذب باعتبار بعض الاوضاع النفا يصدق فيه الكاذب  
 وملخص الدفع تحري الدعوى اما بان المراد بالمتصلة الموجبة الصادقة الكلية وهو



ظاهر عبادة الشارح وحلق ظاهر اليمين واما بجمل قوله وفي عكسه دفعا  
للايجاب الكلي اي ليس يصدق المركب الكلي والجزئ عن مقدم صادق وتالكاذب  
لا متناع استلزام الصادق الكاذب استلزاما كلياً فقول تلك الاقسام  
عند نسبتها الى نفس الامر فداشار اليه حيث قال ثم قال اذا نسبنا جزئها  
الى نفس الامر فلم يذكر في كسبو كان احصا اذ مع ذكره لا وجه حسنا لا يرد  
السؤال وقوله تلك الاقسام عند نسبتها الى نفس الامر كجمل معنيين احدهما  
ان تلك الاقسام الاربعة حاصلة عند نسبتها الى نفس الامر فمراد اي الاقسام  
الزائدة داخله فيها وثانيهما ان تلك الاقسام الزائدة عند نسبتها الى نفس  
الامر داخله فيها اي في الاقسام الاربعة فخر داخله خبر لقوله تلك الاقسام  
الاربعة وعلى التوجيه الاول فغير مفهوم وفي ظاهره وفي الثاني ايراد الفاء  
في الخبر غير ظاهر العلم فتأمل بقى امران احدهما انه لم يذكر المصنف هذا التقسيم  
مع دخوله في الاقسام والثاني انه كيف صح التقابل بينها وبين باقى الاقسام و  
ولا يرد منه في صحة التقسيم ودفع الاول بانه لا بد من العلم بالطرفين حتى يهتج  
الحكم والعلم بالقضيتين التصديق بهما على ما يؤول للتبادر فكانه مطننة انه لا بد  
في عقد الشرطية من العلم بالتصديق بطرفيهما فاحتاج الى دفعه بقوله ولا يجوز لي  
الصديق والكذب ولذا لم يستوف اقسامه لان هذا القدر يكفي في دفعه بنحوهم  
الا انه راجح في ذلك الى ذكر الكذب فكانه مستطرد فافهم ودفع الثاني بان المص  
لم يقصر تقبيل الفاء احتمالات لصدق تحقق ودفع اوهم قد تحقق هو  
بعضها وترقب تحقق بعضها فاما اذا كانت المتصلة لزومية واما اذا  
كانت اتفاقية فكذبها عن صادق في الاحكام لتخصيص هذا القيد بيا كذب  
المتصلة الموجبة بل لا بد من تقييد صدق الموجبة الكلية ايضا بان يقال هذا اذا  
كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فصدقها عن غير الصادقين محال  
فمما يكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية قد يتوهم ان الشرطية بتحقيق بالحكم

بالصدق

بالصدق على تقدير الصدق والتقدير لا يستلزم الوقوع فلا يجب في صدق الاتفاقية  
الاتفاق في الصدق على تقدير صدق المقدم ودفعه بان معنى الشرطية الحكم  
بالاتصال وهو المراد بالحكم بصدق شئ على تقدير صدق شئ اخر والحكم بالا  
تصال لتوافق الجزئين على الصدق يقتضي صدقهما وبان تقدير الصدق  
ليس الا في المقدم والصدق المقدر في المقدم لا يستلزم اتصالهما في الصدق لان  
الواقع ولا في التقدير ومن لم ينبه لهذا طال عليه الطريق ونحو في بداهة  
من غير فبق ومن الله الهداية والتوفيق قوله وهو هنا بحث اي في كلام  
المصنف وبان الاتفاقية على ما فسرنا حيث قال وهو ان الصدق التالي  
فيها على تقدير صدق المقدم بمجرد توافق الجزئين على الصدق لا يقال  
قد عرفت انه تعريف الصادقة ولا يشمل الكواذب فلا يلزم اعتبار انتفاء  
العلاقة في الكواذب ايضا لانا نقول لو لم يكن المتصلة الاتفاقية الموجبة  
ما حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم بمجرد الاتفاق على ان يكون  
قولنا بمجرد الاتفاق متعلقا بالصدق ولا بالحكم لا خجل تعريف المتصلة الموجبة  
الاتفاقية الصادقة لخروج ما صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة  
وقد حكم فيها بمجرد الاتفاق قوله لا يكفي فيها اي في صدقها صدق الطرفين  
اذا اخذت اتفاقية خاصة او صدق التالي اذا اخذت اتفاقية عامة لا يرفع  
ذلك من عدم العلاقة بناء على اعتبار المص في مفهومها عدم العلاقة فيجز  
كذبها عن الصادقين في العامة والخاصة وع مقدم كاذب وتال صادق ايضا  
في العامة ولا يرفع ما ذكره للعلاقة التفاضلية في شرحه ههنا حيث قال الله  
الاتفاقية ما لم يعتبر فيها العلاقة لا ما اعتبر فيها فلا ينافي في صدقها العلاقة  
ولهذا لم يلتفت اليه الشارح مع انه قال في شرح المطالع ان احتمال كذبها عن  
صادقين اذ لم يعتبر فيها عدم العلاقة واكتفى فيها بعدم اعتبار العلاقة اما  
ان اعتبر عدم العلاقة فكذب عن جميع الاقسام نعم الحق ما ذكره المص ههنا لا



لا ما ذكر في تعريف الاتفاقية الصادقة لان الاتفاقية الصادقة ما لم يعتبر  
 فيها العلاقة والا فالعلاقة بين كل متوافقي في الصدق لازمة على ما بيناه لك  
**مر** وسرنا بحث لان الاقسام في المنفصلات ثلثة فاثرة هذا البحث في  
 المنفصلات مع تقدم رد توهم قدما الحكماء ويوان لم نقعنا تاما في معرفة  
 انتاج المنفصلات باعتبار وضع جز ورفعه **مر** فالوجهية الحقيقية تصدق على  
 صادق وكاذب ليس قوله تصدق كقوله تكذب فان معنى قوله تصدق انها يكون  
 ان تصدق والا فالعنادية قد تكذب على صادق وكاذب لعدم علاقة الانفصال  
 والاتفاقية كذلك لوجود العلاقة ومعنى قوله تكذب انها يجب ان يكذب وقس  
 عليها نظائرهما والبحث الذي ذكره هو الامر المشترك بين المنفصلات كلها  
 ولا فيقدم العلاقة ووجودها تكذب العنادية والاتفاقية على جميع اقسام  
 الجزئيين ولقد صرح المصنف تكذب العنادية لان اتفاق العلاقة على جميع الاقسام  
 في الجامع **مر** فلا بد ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا وهذا وما ذكره في  
 القسمين الاخيرين مما يجز وجزوه بين الاحتاج الى بيان وبينه المحقق في صواب  
 هذه الاقسام في العنادية بان الوجهية الحقيقية العنادية لما وجب تركيبها من  
 جزئين يستتبع صدقها وكذبها معا وجب ان يكون تركيبها من قضية واحدة  
 ومن نقيضها او مساوي نقيضها كقولنا هذا العدد انا نفع واما فرد والاتفاقية  
 للجمع العنادية لما وجب تركيبها من جزئين يستتبع صدقها فقط وجب ان يكون  
 تركيبها من قضية ومما هو اخص من نقيضها كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر فان  
 كل واحد من الشجر والحجر اخص من نقيض الاخر والمادة المحل لما وجب تركيبها من جزئين  
 يستتبع كذبها فقط وجب تركيبها من قضية ومما هو اخص من نقيضها كقولنا هذا  
 الشيء اما لاجر او لاجمر فان كلا منهما اخص من نقيض الاخر هذا اذا اخذنا بالمعنى  
 الاخص واما اذا استعملنا بالمعنى الاعم فتصدق كلا واحد منهما مما وما تركب  
 من الحقيقة هذا كلامه ونحوه نقول انه المنفصلة الحقيقية للوجوب لا يجب تركيبها

من قضية

من قضية ومن نقيضها او مساوي نقيضها بل يجوز ان يتركب من النقيضين وهو  
 من الاخرى ان قولنا هذا العدد زوج وهذا العدد لا زوج ليسا نقيضين ولا في  
 مساوي النقيض الاول بل اخص من لجواز ارتقاها من المعدود مع انفصالهما  
 الحقيقية بينهما في المعدود لوجود من حيث انه موجود فانه لا يصح اجتماعهما ولا ار  
 ارتقاها في الوجود اعلم ان المعنى ذكره في الجامع ان ما نفع الجمع يجب ان يتركب  
 من قضيتين كل منهما اعم من نقيض الاخر ودافعه الشرفي كرم للطالع وما ذكره المحقق  
 في معناه ان المركب من قضيتين اخص من نقيضهما من قضيتين كل منهما اخص من نقيض  
 الاخر لان احد القضيتين اذا كانت اخص من نقيض الاخر كان الاخر اخص من نقيضها  
 لان نقيض الاخص اعم فتأمل **مر** اما ان يكون ثلثة زوجا ومنقسما بمساويين  
 ليس هناك قضيتان حتى ينفصل عنهما منفصل اذ لا معنى للزوج الا المنقسم بمساويين  
 فتأمل **مر** وكما ان كلية محلية ليست بحسب كلية الموضوع برب النبي علم فاذ  
 من جمع كلية الشرطية وجزئيتها وخصوصها واهلها تابعة لكيفيات اجزائها حتى  
 جعل الشرطية التي طرأها مخصوصان مخصوصة برب كلية المحلية كونها مسماة  
 بالكلية يعني اطلاق الكلي عليها وصفها بالكلية ليس بحسب كلية الموضوع وعدم منف  
 عن وقوع الشركة بين كثيرية وقوله ان باعتبار كلية الحكم على جميع الاخرى فكلية  
 في الواقع الثلثة لمعان ثلثة لا بمعنى واحد كما يترقى من ظاهر العبارة وليس المراد  
 بكلية المحلية كونها قضية حكم بها على جميع افراد الموضوع فانه ليس ان ليس بحسب  
 كلية الموضوع ولا فائدة في الحكم به تأمل ونحوه نقول كلية المحلية بحسب كلية الموضوع  
 بمعنى كونه كل فرد وهو المنسوب لما ذكره الشرفي نقيض المحلية بانه لما كان هذا التقسيم  
 يعني الى شخصية واخواتها ملاحظة حال الموضوع لوحظ في التسمية بهذه الاسامي  
 حال موضوعاتها من حيث لاجل ان مقدمها وتأثيرها كالأظهر وتأثيرها والمراد  
 بالكلية الحكم بالقوة القريبة من الفعل كوا كان جمليا وقد عرفت معنى الكلية فيه  
 او شرطيا واستوفى معنى الكلية فيه وقوله بل بحسب كلية الحكم بالارتحال والاتصال والانفصال



يعني به الاتصال والانفصال في نفس الشرطية لاني شئ من الطرفين  
فالشرطية انما يكون كلية اذا كان التالي لازما للمقدم أي في المتصل اللزومية اصله يعني  
مفاد عبارة المتق واهل بعضها اعتمادا في البعض على ما سبق من الاشارة الى ما طرح  
مثله وتبسيها في البعض على انه لا يصلح له الا العدول الى مثل ما عدل اليه عبادة لا  
التي منه وكلية الشرطية ان يكون التالي لازما للمقدم او معاندا للمقدم ولا يخفى  
ان كون التالي لازما او معاندا للمقدم مثلا وصفه للتالي لا يعمل على الكلية التي هي وصف  
الشرطية وكذا في الوجوبية بتقدير الوقت في ان يكون اي وقت ان يكون فان حذف  
الوقت في مثل شايح اشارة واضحه حيث قال والشرطية ان تكون كلية اذا كان  
ولا يخفى ايضا ان بيان كلية الشرطية لا تنطبق على كلية الاتفاقية وانه اشار الى دفع  
بان الكلية الجزئية هي هنا كلية الشرطية اللزومية والمنادية ويجه ايضا انه لا يتناول الكلية  
الكاذبة اللزومية والمنادية ودفعه بان القول ببيان الصادقة كما اشار اليه في تعريف  
المتصل اللزومية بقى انه يصحق البيان على الجزئية لحقيقة في مادة الكلية وعلى الكلية  
الاتفاقية الكاذبة ولا يخلص عنه الا بالعدول الى بيان الكلية بانها الحكم يكون التالي  
لازما او معاندا للمقدم اه وما اهل ان البيان مخصوص بكلية الموجبة فكانه حال  
كلية السالبة على المقايضة على كلية الموجبة وكان لم يشر اليه الش اعتمادا على عبادة لا  
المعروفة ولم يبينها المص في السالبة لظهور طريق معرفة ما نكر في بيان  
السوالب في جميع الازمان على جميع الاوضاع اكتفى للشيخ بجميع الاوضاع تبعا  
للشيخ قال في ثمر المطالع اقتصر الشيخ على الاوضاع ولو اقتصر على الازمنة لكان وجه  
يذاور كتب في هذا المقام ان الشيخ اقتصر على الاوضاع والازمنة فكتبته كبت  
عشوا وبعضهم جمع مع الازمنة والاضاع لفروض وقال في ثمر المطالع ان اريد  
بها التقادير حتى يكون معنى الكلية ان الاتصال والانفصال ثابت على جميع التقادير  
كانت شرطية على جميع التقادير والكلام في الشرطية في نفس الامر وان اريد فروض  
المقدم مع الامور الممكنة للاجتماع فقد اشنى عن ذكرها الاحوال بهذا الكلام ونحن نقول

جميع الازمان مستلزم جميع الاوضاع لانه لو لم يلزم التالي للمقدم على وضع ممكن  
الاجتماع معه لم يكن الازمان في زمان هذا الوضع وكذلك جميع الاوضاع  
مستلزم جميع الازمان وذلك ظلالا للمبادر من الازمان ذات الازمان لا مع  
فروض كون زمان امر مقدر وكذلك المتبادر من الاوضاع الاوضاع الحقيقية  
في نفس الامر ففائدة ذكر الوضع مع الزمان بتقدير ان الزمان اعتبر بحسب  
الاضافة الى كل وضع لا بحسب ذاته وفائدة ضم الفروض معهما ان امكان الوضع  
لا يشترط بعد تقدير المراد بالاوضاع ما هي استشهاده واقصر الشيخ على  
الاضاع سلوكا بطريق الاختصار فقال الشارح الاقتصار على الازمان لولي  
يعني بعد تقدير المراد بالازمان كقصر المراد من الاوضاع وكان وجهه انه اقرب  
لمفهوم سور الشرطيات بحسب العرف واللغة فان كل ما ومن موضوعات  
لعوم الازمنة وكان الشيخ احترازه ايهام اختصاص الكلية والجزئية بالزمانا  
حتى لا يصح كلما كان الله تعالى موجودا كان علما ولا كلما كان الزمان موجودا كان  
ظرفا للشيء وكل وجهه يومول بها فان قلت يدل خرج السور مقتضيات  
العرف واللغة في غير الزمان قلت لا بد من تحقق الزمان ما يكون له يومية اتصالية  
منقضية بانقضاء الزمان وما في الزمان وبصاحب اجزاء الزمان فيصير ظرفية  
الزمان لما ليس زمانيا فقد اندفع الاشكال بماعد الزمان واما الزمان فظرفية  
الزمان فيه مبنية على توهم الزمان في وصفه وفروض الواهمة زمانا له ولك ان تقول  
جميع الزمان ظرف للزوم ويصح ان يكون لزوم غير زمانى لغير زمان زمانيا الابد  
لنفيه دليل اذ تمهيدنا فنقول جميع الشر الازمان مع الاوضاع تبسيها على الازمان  
غير متروكة في مفهوم الشرطيات بل معتبرة باعتبار الاضافة الى اوضاع قوله كمنته  
الاجتماع مع للمقدم عبارة المتق هكذا وكلية الشرطية ان يكون التالي لازما او معاندا  
للمقدم عن جميع الاوضاع التي يكون اجتماع معها فبني الشر بقوله مع المقدم على ان  
ضمير اجتماع المقدم ويجمل رجوع ضميره الى التالي والى الزوم وعبارة صاحب المطالع



كالصريح في الاخبار **وهو** بسبب اقترانه بالامور الممكنة الاجتماع معه شبه على ان  
اضافة الاقتران في عبارة الصريح حيث قال وهي الاوضاع التي تحصل للمقدم بسبب  
اقتران الامور الممكنة الاجتماع معها مضاف الى المفعول والمراد بالاجتماع اجتماع  
المقدم والاجتماع بين الامور وقوله معها اي مع تلك الامور فافهم **وهو** من كون  
قائما وقاعدا فيه مساحته والمراد مثل اقترانه بكونه قائما لان الكون قائما محلا يحصل  
بسببه حال هو وضع المقدم وهو اقترانه به ولا يخفى ان القوم اكتفوا في تعريف  
الكلمة بانها التي يكون التالي لازما او معاندا للمقدم مع جميع الامور الممكنة الاجتماع  
معه وتركوا ذكر الاوضاع الحاصلة بسبب الامور الممكنة الاجتماع لصلاح وعلم  
انه قد يفسر في كتب البزاف الاوضاع الحاصلة من الامور الممكنة الاجتماع مع المقدم  
بالساج الحاصلة بالمقدم مع المقدم الممكنة الصديق معه فاذا قلنا كما كان زيد انسانا  
كان حيوانا فالنتيجة الحاصلة من زيد انسانا مع قولنا كل انسان ناطق اعني كون  
زيد ناطقا بعد وضعها من اوضاع المقدم وكانت النتيجة يحصل بالوضع والبرجوع  
منه الجادى فلذلك اعترض على الشارح ان كون زيد قاعدا او قائما او كون  
الشمس طالعة وكون الحمار ناهقا ليست اوضاعا حاصلة من الامور الممكنة  
الاجتماع مع المقدم بل هي امور موافقة الوجود للمقدم فالمثال الصحيح هو النتيجة  
الحاصلة كما مر واجاب عنه السيد المحقق بان الشر لم يلتفت الى هذا التفسير  
لان فهم النتيجة من الوضع بعيد عن عليه لا يصح في التعريف ولكن ان تبعده  
ايضا بان النتيجة لا يوصف بالحصول للمقدم وتردده وبانه لا يكفي في كلمة  
لزوم بالنظر الى امور نظرية يكون المقدم مبادئها بر محل الاوضاع على الحالات  
الحاصلة للمقدم وكونه مقارنا للامر الممكنة الحصول معه ولما توجه عليه ان الكون  
مقارنا لا يقع تقبيل بالاقتران لانه ان كان مبنيا للفاعل فهو عين كونه  
مقارنا وان كان مبنيا للمفعول فهو مضاف لكونه الشيء مقارنا دافع ذلك  
بالفق بين الغريب والغريبة والمفروية وجعل الضرب مبتدأ لها وخالف

كالشهر

كالشهر ان المصدر المبني للفاعل بمعنى كون الشيء فاعلا والمصدر المبني للمفعول  
بمعنى كون الشيء مفعولا ويمكن الدفع ايضا بان يراد بقول المصنف بسبب اقترانه  
الامور الممكنة المقترنة ثم نقول يمكن جعل كونه قائما وقاعدا نتيجة لوضع ان  
انسانية زيد بان يراد بالقائم القائم بالقوة فيصدق زيد انسان وكل انسان  
قائم بالقوة ينتج زيد قائم بالقوة نعم لو اراد القائم بالفعل لم يكن ينتج بل امر  
موافقا للوجود اذ لا يصدق مع المقدم كل انسان قائم بالفعل حتى ينتج المقدم مع  
قيام زيد ويمكن جعل الحمار ناهقا نتيجة للمقدم اعني زيد انسان بضمها مع مقولة  
ممكنة الاجتماع معه ويؤكد كما كان زيد انسانا كان الحمار ناهقا وزيد انسان  
فينتج الحمار ناهقا **وهو** وانما اعتبر في الاوضاع ان يكون ممكنة الاجتماع بمعنى انه  
لو فرض وجوده مال لا ينافي وجود المقدم لانهما يكون ممكنة الاجتماع في نفس الامر  
لان فرع امكان تلك الامور في انفسها لان الاجتماع للمعتبر في الوجود وتلك الامور  
لا يلزم امكانها بل ربما تكون متعنة الا ترى ان قولنا كما كان زيد حمارا كان حيوانا  
كلمة صادقة على وضع ناهقية مع ان امتناع ناهقية وربما يكون ممكنة ولا  
يمكن اجتماعها فالمعتبر مكان الاجتماع بالمعنى المذكور لا امكان تلك الامور في  
نفسها ولا امكان اجتماعها مع المقدم في نفس الامر **وهو** فان المقدم اذا فرض  
على شيء من يندبه الوصفى يستلزم عدم التالي او عدم لزوم التالي يرد عليه  
ان فرض المقدم مع عدم التالي لا يوجب كونه ملزوما لعدم التالي لجواز ان يكون  
التالي معه معدوما ولا يكون ذلك المقدم لازما له ويدفع انه يجوز ان يراد بفرضه  
على عدم التالي او عدم لزوم الفرض على احد العدديين بالفرضية والفرض على احد  
العدديين بان يوجب المقدم بشرط احدهما قال السيد المحقق الاظهر ان يقال  
اذا فرض المقدم على شيء من يندبه الوصفى لا يستلزم ما على تقدير اجتماع  
عدم التالي معه فلانه لو استلزم التالي مع كان عدم اللازم مجتمعا مع الملزوم  
وهو محال واما على تقدير لزوم التالي فحقا فانظر بما قدمناه وجه قوله الاظهر



لكنه في بحث لا نرجح كونه بهذه المقدم في قوة الدعوى فلا يصح بيانها بها لان  
الدعوى ان المقدم به فرفق عدم التالي او عدمه لزوم التالي فكيف يبين  
ان المقدم اذا فرض على شيء بان المقدم منه شيء الوصفى لا يستلزم التالي **والله**  
والا لكان المقدم على هذا الوضع مستلزما للنقيضين وان لم يرد عليه ان المقدم  
على هذا الوضع مح ولا يستحيل استلزام الحال والوعترت جميع الاوضاع لا يلزم عدم صدق  
كلمية نعم يلزم عدم العلم بقضية كلمة لجواز ان استلزام المقدم على الوضع المناق للتالي  
الثاني وجواز ان يستلزمه اذ لا يجب ان يستلزم لمحال للمحال فينبغي ان يتمسك  
في بيان تقييد الاوضاع بما كان الاجتماع بهذا دون ما ذكره ونقص الشارح  
في ثمره المطلقة لابطال جواز استلزام الشيء للنقيضين بما لا يحتمل المقام نفسه  
ولا يحتمل قوله نقل فانتظر وقت معرفته برزقك اذ برزقك **والله** كصدق  
الطرفين اي بالضرورة فلا يتجه المنع على قوله فان التالي على هذا الوضع لازم  
للمقدم لا نقول صدق الطرفين لا ينافي العناد في الكذب لانا نقول كون التالي  
لازما للمقدم ينافي العناد مطلقا صدقا وكذبا اذ لا تعاند بين لازم والمقدم  
**والله** لزوم معانده الشيء للنقيضين وان لم يمنع الاحتمال في معانده الشيء  
الحال سبق الكلام فيه على ما سبق في متصل فليست به **والله** وانما خصص  
هذا التفسيره خصص على صفة المجهول يعنى انما خصصنا بقدر المجهول بالضرورة  
وقيدنا المجهول به مع اطلاق عبارة المصوب ليس على صفة المجهول فيجعل غير  
التفاعل للمصوب لان ذكره لا يصلح وجها للمصوب بل دليل على تحصيله ووجه  
تحصيله ما قيل ان الاتفاقيات قليل النفع في تحصيل المطالب والكلام موقوف  
بيان سبب التحصيل وبعد يجزم ان الاتفاقية العامة لا يصلح ان يكون المعتمد  
فيما جميع الاوضاع الثانية بحسب نفس الامر لان مقدم فيها لا يجب ان يكون  
صادقا فضلا عن ان يجب ثبوت اوضاعها في نفس الامر فلا يتم الوجه المذكور  
لحقنيس بالضرورة فينبغي ان يقال وجه التحصيل ذكر لزوم العناد في التعريف

**والله** لانه لو لا ذلك لم يصدق الاتفاقية اه هذا بظاهرها انما يتم لو كانت  
الاتفاقية غير صادقة في مادة اللزوم والعناد وان كانت صادقة فلا يتم  
وجوب تأويل قوله لم يصدق الاتفاقية الكلية بان المراد لم يصدق الاتفاقية  
الكلمية في غير مادة اللزوم والعناد اذ ليس لها علاقة في مادة الاتفاقية  
الضرورة بوجوب صدق التالي على تقدير صدق المقدم وبعد يتجه ان هذا لا يثبت  
الاتفاقية اعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع ولا يدل على وجوب الاعتبار الاوضاع  
الحال بحسب نفس الامر لجواز ان يعتمد الاوضاع الغير المتنافية للتالي **والله**  
فلا يصدق الكلية الاتفاقية اي لا متصلة ولا منفصلة كما يسوق اليه سياق الكلام  
ففي ما فرغ عليه اقتضاه على بعض البيان لان سياق الحديث مما ذكر الى ما ذكر  
واعلم انه يشترط في الشرطية الاتفاقية الكلية حقيقة او خارجيتين  
او المقدم خارجيا والتالي حقيقة بدون العكس والا لم يصدق التالي في جميع الزمان  
صدق المقدم اذ من الزمان صدق المقدم زمان عدم وجود موضوعه بخلاف التالي  
فانه لا يصدق مع عدم وجود موضوعه فلا يصدق في جميع الزمان المقدم **والله**  
فذلك جزئية المتصلة عبارة الحق وهو قوله والجزئية ان يكون كذلك بحكم  
الامر به احدهما ان يكون المراد بقوله والجزئية جزئية المتصلة والمنفصلة على انهما  
مصدر وعليه هو الشيء وبلايه ظاهر قول المصوب وكلمية الشرطية والثاني ان يكون  
المراد القضية الجزئية على طبق قوله والخصوصية وعلى التقديرين في قوله ان يكون كذلك  
على بعض هذه الاوضاع وفي قوله ان يكون كذلك على وضع معين احاط ذكرناه  
فتذكر **والله** بل بجزئية الزمان والاحوال الظاهر كلمة او اذ الكلية تطلب عموم لازما  
والاوضاع فاذا انتفى عموم احدهما لم يبق الكلية وكذلك الظن في قوله فيما بعد في تعيين  
بعض الزمان والاحوال كلمة او ولكن قوله فيها هو الازمان والاضاع مستقيم على  
ظاهرها ويكون مبرها الحاشية ليس لنا فيها المبرث بل ابراث الاول ان القضية التي حكم  
فيها باللزوم في جميع الاحيان ولم يتعرض فيها بالحكم على الاوضاع وبالعكس القضية



الحق حكم فيها <sup>على</sup> وضع معين في جميع الازمان وفي زمان معين على جميع الاوضاع  
 وسانطبيس الاقسام ثانياً الثاني ان قوله ان جئت اليوم اكرمتك لا يصلح  
 مثلاً لمخصوص اذ ليس اليوم وقتاً للزوم بل للزوم وفق بيوس الزوم في  
 وقت معين وبيوس الزوم مافي وقت معين الثالث انهم قالوا طبيعة التقديم في  
 الشرطية مستقلة في الاستلزام ولا مدخل للثمن في الاوضاع فيه فانه ان كان الشيء  
 من الاوضاع مدخل فيه لم يكن المقدم معه ملزوماً بل كان آياه مع امر اخر ولا يصح  
 الشرطية كلية وفيه نظر لانه يجوز ان يكون لكل من الاوضاع مدخل على سبيل البدل فلا  
 ينافي مدخله الموضوع في الاستلزام الكلية واما انه ليس بملزوم بل بيو مع امر اخر فنفيم  
 اننا لا نفهم بالملزوم الا ما له دخل في الزوم لا ما يستقل به بشرطك الى ذلك النظر في  
 مفهوم الجزئية والمخصوصة وما يقال في الجزئية انه يجب ان يكون الامر الزائلاً لازماً  
 واما المقدم والالزم ان لا يتحقق الزوم اذ لو لم يكن شرط للزوم لازماً لم يكن  
 الشرط لازماً والزم ان يتحقق الزوم الجزئي بين كل امرين لان كل امر يلزمه الآخر  
 ايا ما كان بشرط الاجتماع معه فلا يصح سبب الزوم الجزئي اصلاً فنفيم ان سبب  
 الزوم الكلي يتحقق بين الشيء ونقيضه لا محالة ولا يفرض انه مستلزم له بشرط  
 الاجتماع لان الاستلزام هنا محجب بالانزاع وكلامنا في الزوم محجب بالواقع ثانياً  
**وان** واطلق لفظ لو وان واذا في الاتصال واما في الانفصال يرمي الى انه  
 خالف الصرف في جعل اداة الانفصال اما او وجعله مجرداً اما فكانه اوقعه فيه عبارة  
 المطالع حيث قال واما وجه في المنفصل للاعمال فالحق ان الانفصال يفهم منها  
 معاً وكلام المطالع مأول بان اما وجه من غير مقارنة بسور الاعمال نعم كان المناسب  
 ان يفيد ان ولو واذا ايضاً بتلك الوحدة وكان اكتفى بالتبيين في اما وقول شارح  
 واطلق لفظ لو واذا في قوله المصروف او خال لفظه اه حيث بنى على الوحدة المقبرة  
 في الاعمال اعلم انه ذهب الشيخ الى كلمة ان شريطة الدلالة على الزوم ومنه ضعف  
 الدلالة ولو واما متوسطا واذا وكلها وما لادلة لها عليه وجعل صاحب المطالع

مهاولو

منها ولو من هذا القبيل وزيف الشارح ذلك كله وقال ادوات الشرط لادلاله لها  
 على اكثر من الاتصال والانفصال فاذا اريد اداة الزوم قيدت القضية بالزوم  
 واذا اريد اداة الاتفاق قيدت به واذا لم يقيد باحدهما كانت مطلقة لا يفيد  
 اكثر من الاتصال وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فمطلقاً على الا  
 الاتفاق والزوم وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لزم ما هو جوهري  
 لزومية واتفاقاً موجهة اتفاقية هذا وهذا عرفت ان الزوم والاتفاق كيفياً  
 زائدان على النسبة المعتبرة في الشرطية والنسبة المعتبرة فيها مجرد الاتصال و  
 الانفصال **اما** كان تركيبها اما من محليتين اه اريد ان التركيب من الاجزاء  
 الاولى منحصر فيها او مرتبة الى هذا العدد من الاقسام والافلا شرطية الاو  
 تركيباً من محليات اذ لا بد من انتهاء المتصل والمنفصل الى محليات والامكانات  
 مركبتين من اجزاء غير متناهية ولذا صح ما تقدم ان تقدم المحليات على الشرطية  
 لباقتها بالنظر اليها التركيب الشرطية منها ومنه البيوس انه كان الاول **البحر**  
 هذا البحث عن تركيب المتصل والمنفصل عن صادقين وفيه كاذب بين اه ولا يفصل بينهما  
 بحث كلية الشرطية وجزئيتها وان الانسب كان تقديم على بحث التركيب عن  
 صادقين اه اذ التركيب بحسب الصق والكذب يتفاوت في المتصل والمنفصل و  
 الزومية والاتفاقية فهو بحث عن اقسام الشرطية لا عن مطلق الشرطية بخلاف هذا  
 البحث ولهذا جعل الحكم فيما ينطبق على المتصل والمنفصل بالانفصال الزومية والمنفصل  
 العناد وهرنا على الشرطية وقد سلك صاحب المطالع هذا السلك **الراجح** تقدم هذا  
 البحث عن البحث عن التركيب عن الصادقين وجميعها **فان** لا يزيد على هذا الا قسم  
 بمعنى انه لا يخرج منها وذلك بين فللناقشة فيه بان اراد الاقسام الاولى لا ترتفع  
 وان اراد الاقسام فيزيد عليها باعتبار ان قسم المتصل والمنفصل الى الاقسام  
 التكنين بعيد عن المناقشة بعم يتجه ان يطلب نكته على الاختصار على هذا  
 التفصيل بعد تجاوز عن الاقسام الاولى وهي متعلق الاحكام بهادون غيرها

الهيها



كما تبين عند السالك في مقاصد الفروع **وله** لان مقدم المتصل يتميز عن  
تاليها بحسب الطبع اى بحسب المفهوم يريد بحسب مفهوم المتصل اى مفهوم  
المتصل بحيث اذا نظر اليها يتميز فيها التالى عن المقدم او اى مفهوم المقدم و  
التالى يعنى ان مفهوم المقدم والتالى بحيث اذا نظر اليها لا يلتصق المقدم التالى  
وفسر الطبع بالمفهوم اشارة الى ان طبيعة القضية وحقيقتها ليس الا مفهومها  
وقوله فان مفهوم المقدم فيها الملزوم يريد ان مفهوم ما يصدق عليه المقدم  
في القضية ملزوم ومتصف بالملزومية نظر الى ذات مع قطع النظر عن صفها  
في القضية وكذا قوله ومفهوم التالى لازم فلا يتجه ان مفهوم المقدم في المتصل مطلق مع  
مفهوم واحد وهو ما حكم عليه بالاتصال وكذا مفهوم التالى مطلق ما حكم به الا  
الاتصال **وله** فالمقدم في المتصل متعين لان يكون مقدما اى في الجملة وهو فيما  
اذا كان المتصل لزمومية كلية لا يكون التالى ملزوما للمقدم وفي الجزئية فلا امتياز  
وكذا في المتلازمية وفي الاتفاقية ليس هذا الامتياز في الجملة يكفي فيما هو بصدده  
وهو تقيم المتصل باعتبار حملية للمقدم والتالى متلاذون المنفصلة لانه لا يعلم  
من مجرد بيان ان المتصل تتركب من حكمية ومتصلة انها يكون على وجهين بخلاف  
في المنفصلة فلا يتجه انه يقتصر وجه التقيم على ملازمة اللزومية فان الاتفاقية  
ايضا تطلب هذا التقيم اما العامة فلا امتياز للمقدم فيها التالى يوجب  
صدق التالى ووجه المقدم واما الخاصة فلان المقدم فيها مستصحب على صيغة اسم  
الفاعل والتابع مستصحب على صيغة اسم المفعول وبذلك يكون المستصحب اسم  
مفعول غير مستصحب لجواز كونه اعم الا ان يقال ليس التخصيص لاحتصاص وجه  
التقيم بالملزومية بل مزوجة اعتبار الفروع بالملزومية **وله** فان مفهوم التالى اى  
ما صدق عليه التالى لعانده يتجه عليه ابحاث سابقة وتندفع بما اندفعت فتأمل  
او في تأمل **الفصل الثالث** في احكام القضايا جعل في كثير من كتب الفيزان  
بحسب التلازم في الشرطيات وبحسب التناقض والعكس في الحملات ومنه البين

انه لا اختصاصا لهما بالحملات فلذا وضع الفصولا جامعا للامور الاربعة وقدم  
الثلاثة على التلازم لعمومها بخلافه والشهور ان احكام القضايا الاربعة سميت  
احكاما لهما لانهما تحصل بالقياس الى قضايا اخرى كان الحكم بالقياس الى محكوم  
عليه فقول المصنف الاول في التناقض والرابع في التلازم مسامحة **وله** لتوقف  
معرفة غير عليه اذا دلت باب العكس والتلازم لا يعرف الا بمعرفة التناقض  
**وله** وهو اختلاف قضيتين عدل المصنف وحده ولم يلتفت اليه مع انه قد حقق بقا  
ان تعريفات المفهومات الاصطلاحية ودلتها لان جعل تعريف الكلية رسوما  
وتعريف التناقض حدا وما ذكره في وجه كونها رسوما ظاهرا لبيان فيه حكم حرف  
اولا انه قد يعرف التناقض باختلاف القضيتين بحيث يقضى لاذة صدق احدهما  
كذب الاخرى ومع تعدد تعريف التناقض بمفهوم اصطلاحى حتى يتعد معرفة الحد  
من الرسم **وله** ويؤيد اختلاف القضيتين فان قلت التناقض كما يجري في القضايا  
يجرى في المفردات كما سبأ في بحث عكس النقيض فيذكر القضيتين ويذكر النقيض  
وكذلك بطل عكس التعريف وقد يجاب بان التعريف مخصوص بتناقض **الفصل**  
القضيتين وتناقض المفردات ترك لان يعلم بالمقاييس وفيه ان معرفة الاصطلاح  
بالمقاييس مما لا يعقل علان التناقض في المفرد لا ينافي ارتفاعها بخلاف التناقض  
في القضايا فكيف يقال احدهما بالآخر ومنه يتبين ان من قال التناقض بين  
المفردات بعيد عن التحقيق **وله** ان يكون الاول صادقا والاخرى كاذبة او  
بالعكس فذكر الاول على سبيل التمثيل والاولى ان يكون احدهما كاذبا في بعض  
النسخ **وله** فالاختلاف جنس بعيد سواء كان التعريف حاد او رسما لان  
المصنف العم لا يذكر في التعريف عند المتأخرين **وله** لانه قد يكون بين قضيتين  
فان قلت لا يثبت بذلك البعد بل البعد انما يثبت بتعدد الجواب قلت  
ما ذكره يستلزم تعدد الاجوبة لمقتضى يخرج غير قضيتين اى الوصف لا  
الحاصل بالقياس الى القضيتين يخرج غير القضيتين لان ما يذكر لا يخرج ما هو



محمول على المرفق وما نقصد اخراجه يكون مندرجا تحت جنس ولم يقل  
فقوله قضيتي فضلا لاحتمال كونه خاصة لما عرفت **مسألة** فقوله بالاجاب  
والسلب ولم يقل فصل اما لما ذكرنا التركيب **مسألة** اخراج الاختلاف بغير  
الاجاب والسلب قال العلامة التقيا في هذا المقيد لزيد التوضيح واللا يقين  
عنه قيد لذاته او مختلف بغير الاجاب والسلب لا يقتضي لذاته ان يكون احدهما  
صادقه والاخرى كاذبة قلت هذا انما يتم لو كان سالبه المحمول سالبه  
ويكون بين الموجبة وسالبة المحمول تناقض بحسب الاصطلاح ولا يكون الاختلاف  
بين الموجبة وسالبة المحمول مقتضيا لذاته ذلك وكل منهما م على انه لا يجوز ان  
يكون الا تمام الحد وتخصيص الجنس القريب **مسألة** زيد ساكن زيد ليس بمحرك  
وقولنا زيد قائم كاذبا وقوله زيد ليس بمضطجع صادق فانهما قضيتان مختلفتان  
اجابا وسلبا واحدهما صادقة والاخرى كاذبة لكن ليس الصدق والكذب  
يقتضي الاختلاف بل اتفاق **مسألة** اما ان يكون مقتضيا لذاته وصورة ولا يخفى  
انه لا صورة للاختلاف بل الصورة للقضيتين كالمادة فاما الاختلاف قضيتي  
بحيث يقتضي لصورة القضيتين لا مادتهما ان يكون احدهما صادقة  
والاخرى كاذبة فالصورة المضافة الى الاختلاف مضافة اليه صورة عند التحقيق  
مضافة الى القضية ففي قوله وصورة مسامحة في لا يكون اقتضاء الاختلاف  
لذاته بل لمدخلية صورة القضية فيه ففي قوله لذاته مسامحة ايضا **مسألة** بل بوجه  
او بخصوص المادة ولا يخفى ان خصوص المادة واسطة وكأنه تعارف بينهما ان يرد  
بالواسطة ما يقابل مضمون المادة فبين الشاح الكلام على التعارف دون مفاهيم  
اللفظ فذكرهما متقابلين **مسألة** كما في اجاب قضية وسلبها لازمها المساوي  
سلب اللازم على نفس الامر لا سلبها عن شئ فانه لا ينافي بين الاجاب وسلب  
لازمها عن شئ وانما قيد اللازم بالمساوي لانه لا تنافي بين سلب اللازم بالاعم  
والاجاب القضية كما في زيد حيوان وزيد ليس بجسم لانه يصح ارتفاع الحيوانية

وعنه

وعدم البسمية بان يكون جسما يترحيون نعم التنافي متحقق بينه اجاب قضية  
وسلب ملزمها مطلقا **مسألة** واما لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق  
معناه انه ملزم له ولازم له ولا يخفى انه لا مدخل في اقتضاء صدق احدهما كذب  
الاخرى كونه لازما له **مسألة** فكما في قولنا كل انسان حيوان لا يخفى كونه الاختلاف في  
مقتضا الصدق احدهما وكذب الاخرى في شئ من المثاليين المذكورين غير فلا  
بل احدهما صادقة والاخرى كاذبة اتفاق من غير اقتضاء على ان صدق احدهما  
وكذب الاخرى معتبر على وجه الابهام من غير ان يتعين الصادق والكاذب **مسألة**  
كل من الصادق والكاذب متعين **مسألة** القضيتان المختلفتان بالاجاب والسلب  
اما مخصوصتان او محصورتان لان المهملة لا ترفع حصر القضيتين الم  
للتعارفتين فلا يرد ان ارجاع المهملتين لا ينبت الحصر لبقا الطبعيتين  
ومق الشارح لا يتم بذلك ارجاع ويؤكد قصر البيان على شرط الخصوصيتين  
والمحسورتين وبعد فيه بحث اما اولاهن للخصوصية لكونها بمنزلة الكلية في  
محصورة فالقضيتان ليستا المحسورتين فان اريد بالمحسورتين اعم من  
محسورتين حقيقة او حكما لا يكون قيدا للخصوصيتين ويرفع بان المراد  
اعم من التحقيق والحكم لكن تقيد بالستا خصوصيتين بمعونة جعلهما  
لها الحكم دعت الى التوضيح لخصوصيهما واما ثانيا فلان القضيتين المتعارفتين  
لا تخبران فيما ذكره الامرين لجواز ان يكونا احدهما كاذبة والاخرى محصورة  
ويرفع بان المراد القضيتان المختلفتان بالاجاب والسلب بالاختلاف المعهود  
في المتن في تعريف التناقض وذلك الاختلاف لا يمكن ان يتحقق بين خصوصية  
ومحصورة فان قلت لا يمكن ان يتحقق بين مهملة ومحصورة ايضا لان  
المهملة لذاته التنافي الكلية بل لا تستلزمها الجزئية وهذا التنافي ليس تنافيا  
بوجوب لذاته الاختلاف في الصدق والكذب فلا حاجة الى ارجاعها الى المحصورة  
لرفع الاستباه في الحصر اذا الاستباه فيه قلت كثيرا ما يجعل مساوي النقيض



تقيضا واللاملة مساوية للتقيض فيتحقق التعرض لها بل السالبة الجزئية مساوية  
بليس بليس بعض وبعض ليس ايضا مساوية للتقيض وتقيض الايجاب  
الكل ليس كل **قوله** فالتناقض لا يتحقق فيهما الا بعد تحقق كافي وحدته  
قد نظمها الشعر فارسي هو هذا شعر در تناقض هشت وحدت رايدان  
**قوله** وحدة موضوع ومحول ومكان **قوله** وحدة شرط واصافة وجزء  
وكل **قوله** قوة وفعل است ودر اخر زمان وان اريد ان الخصوصيتين  
يتوقف تناقضهما على هذه الشروط فلا يختص بهذا الحكم بالخصوصيتين  
وان اريد ان الخصوصيتين تتناقضان بمجرد هذه الشروط فلا يتم لانه  
لا بد من شرط الجهره ويندفع بان المراد الاول ونجسهما في مقام ذكر هذه  
الشروط لان المحصورتين يختازان عنهما بشرط اوجب تخصصهما  
بالذكر فغلب ذكر هذه الشروط الثمانية لهما بعد ذكرهما فالاولى ان  
يقول لا بد في التناقض من الوحدات الثمانية والاختلاف في الجهره ولا بد  
في المحصورتين مع ذلك من الاختلاف في الكمية والوجه في دفع الاستباه  
ان يجاز الشق الثاني ويقال لخصوصتان المطلقتان تناقضتان برعاية  
الوحدات الثمانية لان سلب المطلقه سلب مطلق النسبة وبيوتناقض  
بقاء النسبة المطلقه لان رفع النسبة المطلقه انما يصدق اذ لم يكن لهما  
وقوع قويم وبهذا ظهر ضعف ما قال السيد السند المحقق في هذا المقام بانه  
انه لا بد من الوحدات الثمانية في التناقض بين الخصوصيتين وان لم كافيه بل لا بد  
من اختلاف الجهره في جميع القضايا او من الاختلاف في الكمية ايضا في المحصوره هذا  
والاول ان يقال لا بد فيها من عدم الاختلاف في الموضوع والمحول اه ليندفع فيها  
اندر اجابتنا التناقض بين قضايان رايه عن بعض هذه الشروط لعدم  
امكان الجزء والمحل والقوة والفعل في موضوعها او تنزه محولها عن الزمان  
والمكان ويندفع التناقض بين قضيتين اخذ موضوعها بشرطين فان وحدة

الشرط

الشرط بظايرها لا ينافي في لها بخلاف عدم الاختلاف في الشرط **قوله** الاوحدية  
الموضوع اه قيل الاولى وحدة المحكوم عليه ليتناول المقدم فلا يختص البحث بالجلبات  
وفيه بحث لان اعتبار الوحدات في طرفي الشرطية غير ظاير الجريان ولو سلم  
فالصحيح التناقض في الشرطية بقوله ولما الشرطيات اه مكابحي **قوله** لعدم  
التناقض عند اختلاف الشرط ذلك لا يثبت وجوب وحدة الشرط لانه يجوز  
مع ذلك التناقض بين مشروطة وغير مشروطة مع انه ليس فيه وحدة الشرط  
فلا بد من ابطال التناقض بينهما حتى يثبت وجوب وحدة الشرط مثال الجسم مفق  
للغير بشرط كونه ايضا الجسم ليس يفرق للبصرى مطلقا من غير تقييد بالبيان  
الان يقال بقوله لعدم التناقض عند اختلاف الشرط ان التناقض عند اختلاف  
حامل لاجل الشرط اما تناول الشرطية واما بوجوده في احدهما دون الاخر **قوله**  
فكلف **قوله** الرابع وحدة الجزء والكل ينبغي ان يعتبر فيه وحدة الجزء بان لا يكون  
الحكم في احدهما على جزء وفي الاخرى ليخرج عن التناقض الزنجي اسوداي بعضه والزنجي  
ليس بأسوداي بعضه فقوله الشارح في البيان اذ لو اختلف الكل والجزء لم يتنافيا  
قاصروا في قوله ان يقول اذ لو اختلف الجزء والكل والجزان وانما صدق الزنجي  
ليس بأسوداي كله لان مكوى ظاهر جلده ليس بأسود اذ لم يبيض العبيد  
والظفر وربما يكون له بياض الشعر وله حرمة اللحم الى غير ذلك **قوله** وحدة القوة  
والفعل فان النسبة اذا كانت في احدى القضيتين بالفعل وفي الاخرى بالقوة  
لم تتناقضا لا تنفصل كون النسبة بالقوة لا كونها بالامكان والاتحاد بينا في  
الشروط الاختلاف في الجهره فينبغي ان يراد بكون النسبة بالفعل كونها مكتسبة  
بفعلية المحول بالقوة او بكونه المحول بالقوة فيصير الفعل والقوة من متهم المحول  
ومعلوم في جانب لا كيفية النسبة النسبة فافهم **قوله** فلهذا شروط ثمانية  
ذكرها القدماء لتحقيق التناقض اقول انما ذكرناها مع ان تعريف التناقض  
متكفل القيد عما عداه لانه كثير ما يعرض الغلط للمفهم من شاهدة الاختلاف



بين القضييتين فيظن موجبا للتناقض لعدم تنبهه لاضمار ما اخرج الاختلاف  
عن الاقتضاء المذكور في التعريف اما باخراجه عن اصل الاقتضاء او الاقتضاء  
لذاته فذكر واحدة من الامور العارضة للاختلاف فكيفنا المتعلم في مقام  
التبني وتمييزه في التخصيص كحقق الاختلاف المذكور ولم يستوفوا بيان ما  
يعرض من تكثير الوحدات التي يشترطونها لانها مما لا تعد ولا تحصى فاحالوها  
على فطنة المتعلم بعد تفهيمها بهذا المقدار من التبني بهذا اندفع ملكه الشرح  
التناقض ان الاختلاف قد يكون بغير الامور المذكورة فحوز بكاتب بالقلم  
الواسطي ليس بكاتب بالقلم الذي ليس بواحد من كاتبي على الكاغذ البغدادي  
ليس بكاتب على الكاغذ السمرقندي الى غير ذلك فاشتراط الوحدات الثمانية  
لا ينبغي اختلاف جهات اليجاب والسلب وظهر ان الرد الى الوحدتين اختلافا  
بحالوهما من تفصيل الوحدات الثمانية والرد الى وحدة النسبة بمبالغة  
في الاختلاف هكذا حقق المقام فانه من واجب الحكم العلام والمحدث على  
الالهام واما ما يقال ان الرد الى الوحدة النسبة ينافي اشتراط الاختلاف  
في الكمية فان النسبة تختلف باختلاف الموضوع في الكم فيندفع بان الجهة كيفية  
والوقوع واللاوقوع والنسبة التي يشترط وحدتها النسبة الحكمية ولو لم يختلف  
في النسبة للوحدة الوقوع واللاوقوع بالضرورة والامكان مثلا لا يمكن احدا  
اجتماعهما على الكذب وان الاختلاف في الكم لا يستدعي اختلاف في اليجاب  
الكمي ورفع ولا اليجاب الجزئي ورفع وفيما تعدد النسبة انما يسمى بلفظ  
مساخة لانه يساوي النقيض **وله** وردها المتأخرون الى وحدتين بعد  
رجوعه الى ثلث وحدات الموضوع والمحل والزمان ونسبه في المطالع الى  
الفارابي ولم ينبه على خطا الشارح في ترجمه وكانه تنبه في هذا الشرح علما  
بالحق فنبه على ان الفارابي رد الى انه وحدة النسبة وحدها واورده عليه  
ان الفرق بين الزمان والمكان حكم صوفي ودفعه الامام الرازي بان التصريح

بالزمان لانه ملاك الامر في التناقض فيجب مزيد اهتمام ببيانه والامكن  
كونه ملاك الامر امرين فيقال لم يلتفتوا اليه وردوها الى الوحدتين ويحتمل  
عليه ان الرد الى الوحدتين انما يجزى اذا كانت الامور المذكورة قيودا للطرفين  
اما اذا كانت قيودا للنسبة فلا بل وحدة الموضوع والمحل المذكورين  
بالحق بدون هذه الوحدات ولو قيد المراد وحدة الموضوع والمحل المحققين  
فلا يدور التناقض عليهما بل على الزكري وقد اورد عليه ان رد بعض الوحدات  
الى الموضوع والبعض الى المحل حكم اذ يصح رجوع الكل الى الموضوع كما يصح رجوع  
المحل وكيف اذا عكس القضية يصير الموضوع المقيد محولا والمحل المقيد  
موضوعا فالصواب ان يقال بهذه الوحدات مندرجة تحت وحدة الموضوع  
والمحل مطلقا من غير تقييد وربما يعتذر عنه السيد المحقق بان التخصيص  
كان داعيا ما هو الاظهر لان اعتبار الشرط في الموضوع كاعتبار الجزء والكل  
اظهر واعتبار الباقي في المحل اظهر وفيه ان قولنا الجز في الدن مكر بالقوة  
ليس اظهر من قولنا السكر بالقوة فخر في الدن وهكذا نعم يمكن ان يقال  
لا بد في الخصوصيتين من الارجاع بهذا الوجه لان الموضوع فيه الشخص  
فلا تقبل التقييد بالزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل ووحدة  
الشرط والجزء والكل بلايه دون المحل واوضح الكلام في الخصوصيتين واورده  
في الارجاع ما يلازم واحالوا حال غير الخصوصيتين على ما يقتضيه مقابلة  
العقل ولا يقال زيد قائم في جميع الازمنة لا يناقض زيد ليس بقائم في جميعها  
مع اتحاد الزمان وزيد اب لجميع الناس لا يناقض زيد ليس باب لجميع  
الناس وزيد قائم في جميع الامكنة لا يناقض زيد ليس بقائم في جميع الامكنة مع  
الوحدات الثمانية ولا بد من اشتراط الاختلاف في الكمية في جميع ما اعتبر متعددا  
في القضية لانهم لو اعتبروا تقييد المحل في هذه الامثلة فلا ريب في التناقض  
ولو اعتبروا تقييد النسبة فالقيود جهات وقد اشتراط اختلاف جهات ولا يخرج



في قلبك انه لا بد من اعتبار وحدة اخرى هو الاتحاد في كيفية الحكم فان مع  
اتحاد الامور الثمانية لو قيل زيد قائم بمعنى انه عيسى القائم مطلقا او القائم  
داخل فيه لا يناقض زيد ليس بقائم بمعنى ان القائم ليس وصفه اذ الكلام  
فيما هو المعبر من الحمل والحمل لا فائدة العينية او الدخول ليس متعارفا فان  
قلت الجزئيات انما تصادق ان لا اختلاف الموضوع للاتحاد الكمية تلخيص هذا  
الكلام انه منع الاستلزام جواز صفة الجزئيين في المادة المذكورة عدم التناقض  
بين الجزئيين حتى ثبت به اشتراك الاختلاف في الكمية وقوله الجزئيات انما تصادق  
سند للمنع المذكور فكما ان التصادق في الخصوصيتين عند اختلاف الموضوع لا  
يستلزم عدم التناقض بين الخصوصيتين كذلك التصادق بين الجزئيين كما  
عند اختلاف الموضوع لا يوجب عدم التناقض فان دفع منع انحصار سلب  
التصادق في اختلاف الموضوع بسند انه يجوز ان يكون لاختلاف الشرط فان  
بعض الحيوان بشر ط كونه ناطقا انسان وبشر ط كونه صاهلا ليس بانسان  
لان منع السند فلا يكون موجها على ان المراد بالخصر في سبب اليجاد في الكمية  
ولحق حاصله بر اولي بالحصول على تقدير بطلان الخصر بما ذكره فقل  
النظر في جميع الاحكام انما هو الى مفهوم القضية مع قطع النظر عن خصوص  
المادة والخارج عن مفهوم القضية ومحصل الجواب ان التصادق ليس لقوة  
وحدة في الوحدات وانما هو لوحدة التعيين ووحدة التعيين غير معتدة  
لخروج مفهوم القضية وقيل ان اعتبار التناقض بالنظر في مجموع مفهوم القضية  
يكذب وحدة الشرط والجزء والكل هو الزمان والمكان والقوة والفعل والاضافة  
لانها خارجة عن مفهوم القضية واجيب عنها بانها قيود للحمول والموضوع فيكون  
داخله فيه ويعقب بان لا يصلح عز قول لم يرد بها الى وحدتين او وحدة و  
ويجوز بان لا اختلاف بين لم يرد في الافي البيان والجمال والتفصيل فان  
قلت ليس اعتبار وحدة الموضوع هذا منع لقوله النظر في جميع الاحكام انما هو

المفهوم

الى مفهوم القضية مستندا باعتبار وحدة الموضوع الذي هو امر خارج عن مفهوم القضية  
وبناء السند على عدم الفرق بين الموضوع في الذكر وذات الموضوع والجواب بابطال  
السند ولا يذنب عليك ان يكون للمعبر الموضوع في الذكر لاذاته قد تبين فيما سبق  
الا انه لمزيد الاهتمام ببيان بنية ثانيا في المحصورين بدليل اقوى مما سبق و  
واذا عرفت ما القينا اليك بالقائه الملك الوهاب وميزت به القصر عن  
الباب وقد بقي الآن في الجواب فتشغل لك ما ذكره السيد السند بجل المعنى  
وان كان فيه توهم اشهره بالاطناب تمكينا في مراتب الخطاب والله تعالى اعلم  
بالصواب قال قد ذكر في شرح السؤال الاول وما يتعلق به يعني ان انتفاء  
التناقض في الجزئيين كما انه مقارن لعدم الاختلاف في الكمية كذلك مقارن  
لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع وكما انه اذا اعتبر الاختلاف مع سائر الشرط  
حصل التناقض كذلك اذا اعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع باقي الشرط  
حصل التناقض ايضا فلم لا يكون الاتحاد في موضوع شرط دون الاختلاف واجاب  
بان مناط احكام القضايا انما هو مفهوماتها وخصوصية البعض خارجة عن مفهوم  
القضية الجزئية فلا يكون اعتبار شرائط الاتحاد فيها ولا لكان التناقض في الجزئيين  
باعتبار امر خارج عنها فلذلك لم يعتبر بخلاف الكمية فانها داخلية في مفهومها  
القضايا فوجب اعتبار الاختلاف فيها لتحقيق التناقض ولا يخفى عليك ان  
الاستفسار ضعيف لظهور ان اعتبار الاتحاد في خصوصية الموضوع لا ينفع في افادة  
عدم التناقض بين العكسين الكليين بخلاف الاختلاف في الاختلاف في اللمية  
فانه بقي بالكل وقال في شرح السؤال الثاني وما يتعلق به هذا سؤال متعلق بالجواب  
عن السؤال الاول يعني ان انحصار النظر في احكام القضايا في مفهوماتها لا يحد  
لا يجديك انتفاعا في عدم اعتبار وحدة الموضوع كما ذكرت فانهم قد اعتبروا وحدة  
للموضوع كما تقدم سواء كان اعتبار الخارج عن مفهوماتها القضايا واحكامها اولاد  
ومع اعتبارها لا حاجة الى اعتبار اختلاف الكمية في القضايا الجزئية اذ مع اتحاد



الموضوع تحقق التناقض بينهما بلا احتياج الى اختلاف الكمية اجيب بان المراد  
 مما اعتبر واحد الموضوع في الذكر وهذه الوحدة حاصلة في الجزئيين ولا يتحقق  
 ولا بد من اعتبار شرط اخر وهو اختلاف الكمية كما تبيناه ولا يخفى ان كفاية اعتبار  
 وحدة الموضوع في الجزئيين لا نفى بصحة **قوله** فما الحاجة الى اعتبار شرط اخر  
 المحصورات لانه لا بد من اعتبار شرط اخر لا يخرج الكليتين عن التناقض وحمل الم  
 المحصورات على الجزئية بعيد وقد يوهم ان حاصل السؤال الثاني انهم اعتبروا  
 وحدة الموضوع فكيف يعتبروا الاختلاف في الكمية فانه يوجب عدم الاتحاد في الموضوع  
 اذ يفيد الموضوع في احدي الققيتين بالجميع وفي الاخرى البعض فعلى هذا قوله فما الحاجة  
 ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقال بانه فكيف يشترط اختلاف الكمية وما قرناه  
 من توجيه السؤال الثاني ويو للطابق بعبارة وهو لنقول عن الشارح ويمكن  
 دفع ما اورده على التوهيم بانه اختار نفى الحاجة الى اعتبار هذا الشرط على اعتبار  
 نفى الامكان لانه المقابل لقول المص ولا يرمع ذلك من الاختلاف بالكمية في المحصورتين  
 والنتيجة على ان عدم الحاجة يكفي للدليل على بطلان الشرط فضلا عن عدم حكم الا  
 الاشرط لكن لا يخفى ان الفضل المتقدم فلا يطلب لذلك البيان بل شائده  
 بمعنى البيان والله المستعان وعليه التكلان **قوله** هذا كله اذا لم يكن الققيتان  
 متوجهتين فيه اعتبار وحدة الزمان بوجوب كون القضية موجبة او القضية التي  
 اعتبر فيها زمان معين مطلقة وقية فمع اشتراط اتحاد الزمان لا معنى لاشتراط  
 اختلاف الجهة ولا يخلو عنه الا بان يراد بالموجهات الثلاث عشر المحمودة عنها  
 ويدفع ايضا ان الزمان الذي يوقيد للمجمل ليس جهة **قوله** فلا بد مع تلك  
 الشرائط اي مع تلك الشرائط المعبرة في المحصورة لا بد فيها من شرط اخر  
 ويوظف بهذا بحث شريف ويوان لا تناقض بين المطلقين لامكان اجتماعها  
 باعتبار رجوعه الى ايجاب والسلب الى جهة مثلا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب  
 تكون كاتبا بالامكان ودفعه نفس ويوان الاطلاق محمول على ما صدق عليه الايجاب

باعتبارها

باعتبار ما صدق عليه السلب اي اعتبار اخذ واعتبار اخذ واعتبار الجبهة الكلية  
 لا يجعل القضية موجبة فاحسن التأمل **قوله** كذب الضرورين اه قال في رد المحتار  
 لا يقال هذا الدليل لا يرد على الرعوى لانه انما يدل على وجوب اختلاف الجهة في الضرورة  
 والامكان والضرورة الجزئية لا يثبت الكلية لانا نقول نفى الموجبة في الضرورة والامكان  
 والامكان دفعها ولا خفاء في ان دفع الجهة اعم من دفع النسبة موجهها تلك الجهة  
 وطما كان هذا المعنى كالظن به عليه بايراد الضرورة والامكان على ضرب من التمثيل  
 ينشأ وفيه نظر لان دفع النسبة الموجهة بجهة كما انه اعم من دفعها الموجهة بها  
 اعم من دفعها الموجهة بجهة اخرى فينبغي ان لا يكون نفى الموجبة موجبة ولان  
 رفع النسبة مفيد بوقت معين يساوي رفع النسبة في ذلك الوقت ولهذا  
 جعل صاحب الكشف نفى المطلقة الوقت ويمكن دفعه بان سلب النسبة في  
 وقت معين ربما يتحقق بانتفاء ذلك الوقت فلا يستلزم تحقق الرفع في ذلك  
 الوقت وبهذا ظهر فساد ما ذكره صاحب الكشف ولان رفع الاطلاق ليس  
 اعم من اطلاق الرفع والا يتحقق مع اطلاق الرفع والايجاب معا ورفع الامكان  
 لسواء من الامكان العم للرفع والالم يصدق امكان الايجاب مع امكان الرفع  
**قوله** اعلم اولاي قبل الشروع في بيان التناقض التناقض للتلاشكل عليك  
 الجميع بين التعريف المذكور للتناقض وتعيينه نقاضا للموجهات فان الاختلاف  
 المقصود لذاته التنافي في الصدق والكذب لا يتحقق في تلك التناقض ولا يخفى عليك  
 ان الاحتياج الى هذا العلم قد ثبت قبل ذلك حيث لا يساعد تعريف التناقض  
 اشتراط الاختلاف في الجهة لان المقصود لذاته صدق الموجهة او كذبها رفعها وسوء  
 مفهوم ما من رفع الموجهة بجهة بل الاكتفاء بالكمية في تحقق التناقض بين المحصورتين  
 لا يعقل صحة بدون هذا العلم اذ السلب عن البعض لا ينافي لذاته الايجاب للكل  
 والسلب عن الكل لا ينافي لذاته الايجاب لبعض **قوله** ان نفى كل شئ رفعه اه  
 بجه عليه ان هذا الذي ذكره لرفع المناقات بين تعريف التناقض وتعيينه التناقض

تعيينه



ينافي مقتضى التعريف ولو كان نقيضه كل شيء رفعه لم يكن نقيض السلب الايجاب  
فلا يكون التناقض اختلافا قضائيا بالايجاب والسلب ولذا قال المحقق السيد  
في هذا المقام ان صحة بان يراد بالرفع اعم من الرفع وما يساويه ولا يخفى انه لا بدح  
من ان يراد بالنقيض اعم من النقيض وما يساويه ولا يساعده المقام لانه ذكر توطئة  
لتحقيق وجه اطلاق النقيض على ما يساوي الرفع وبيان الوجه صحة تقييد الاقتصار  
في تعريف التناقض بقوله لانه مع اطلاق النقيض على امور لا يوجد فيها ذلك الاقتصار  
ويصدق تعريف النقيض بالرفع وما يساويه على ما ليس نقيضا لا حقيقة ولا  
بجواز فيما بينهم مما لا يعتبر فيه وحدة الطرفين وكذا ما قال ان الاول ان يقول  
رفع كل شيء نقيضه بعيد المقام على انه يجب عليه ان رفع السلب ليس نقيضه  
بل الايجاب فان كنت ذاتا في اقتضاء اثبات المعاني بعيدا عن الاسم والكل  
والتوافي فاستمع لما نلقى اليك فنقول الرفع كالانتماع والسلب معناه ادراك  
ان النسبة ليست بواقعة ولا يخفى انه ليس نقيضا ولا مدار النقيض بل مدار  
النقيض لا وقوع فانه ينافي الوقوع فمعنى قوله نقيض كل شيء رفعه اي كل قضية  
مما يشتمل على رفعه لا وقوعه فالمراد بالشئ القضية الموجبة التي اقرب من الشئ  
من السالبة فان قلت فلا يصح قوله في هذا القدر يكفي في النقيض لانه لا يكفي  
الا في اخذ نقيض الايجاب لانا نقول اخذ نقيض الايجاب يرشدك الى اخذ نقيض  
السلب لان التناقض من الجائز بل لا يخفى على ذي بصيرة بل ذي بصيرة فصيح  
ان هذا كاف في اخذ مطلق النقيض وبهذا اندفع انه لو كان نقيض كل شيء رفعه  
لكان للسلب نقيضان الايجاب ورفع السلب على انه لو تحقق ان نقيض الشئ  
رفع لكان اطلاق النقيض على الايجاب يجوز اطلاقا لا يخفى **قضية** لها مفهوم  
يريد القضية المفردة بقربته قوله لها مفهوم واد ببقوله من القضاء المعقولا  
بجعلها متعلقة بقوله مفهوم **قضية** فاخذ ذلك اللازم واطلق اسم النقيض  
عليها بجوزا وشاع هذا الجوز الى ان صار بمنزلة الحقيقة ولم يتوسعوا في لفظه

التناقض

التناقض مع ذلك ولذلك فرق الشارح بين نفاضة وبنافيه فيما بعد فان  
قلت لا بد من تقييد اللازم حتى يصح انه اطلق عليه النقيض مجازا بان يكون طرفاهما  
متحدين اذ لا يسمى كل انسان حيوانا نقيضا لقولنا ليس بعض الناطق حيوانا  
قلت كانه اكتفى الشارح بالشرط الواحد فان قلت الشرط المذكور للنفاضة  
لعمري وهو لا يشمل النقيض المجازي قلت كان الشرط لمطلق التناقض حيث  
اكتفى بمطلق اختلاف الكمية واستمر لا اختلاف الجبهة كما مر إشارة اليه **قضية** ولم  
يكفوا بالقدر الاجمالي بان يقولوا نقيض كل شيء رفعه او ما يستفاد من التعريف  
والثاني **قضية** فالمراد بالنقيض في هذا الفصل احد الامرين اي ما يصدق على  
احد الامرين من المفهوم الاسم على طريقة عموم المجاز وفيه رد لما قال في شرح الله  
القطر ان ما ذكره في نقيض القضاء ليس من منها نقيضا لها بل مساويا له  
وتمت السيد السند وبينها بان الامكان العموم وان كان نقيضا حقيقيا  
للضرورة الذاتية بناء على ما مر من ان الامكان العام سبب الضرورة الذاتية على  
جانب المحالف للحكم لكن من حيث اعتبار الكمية يكون الممكنة العامة مساوية  
لنقيض الضرورية فان نقيض الموجبة الكلية هو رفعها على ما ذكر وليس رفعها على  
مفهوم السالبة الجزئية بل هو لازم مساو لمفهوم الجزئية وعلى هذا نفس المحذور  
فلم يصح في النقيض في هذا الفصل ليس الا ما يكون لازما مساويا لما هو نقيض  
الحقيقي لاحد الامرين كما زعم هذا كلامه وفيه بحث لان التناقض لا يخص المحصور  
بل يعرف بالمخصوصة لان القضية المسورة بليس كل حقيقي للايجاب **قضية**  
اذ عرفت ذلك فنقول كانه اشار الى ان القاء في عبارة المصنف نقيض  
الضرورية اه لتفصيل الاجمال السابق عليه اعني قوله ولا بد في الوجهين  
من الاختلاف في الجبهة وليس تعريفنا عليه حتى يتجلى ان وجوب الاختلاف في الجبهة  
لا يوجب كون نقيض كل قضية ما ذكره ويمكن جعله تقريرا اذ المراد بالاختلاف  
في الجبهة ان يكون الجبهات بحيث لا يجتمعان صدقا وكذا بالذات الاختلاف في



يتبعه التناقض على وجه ما ذكر فتأمل **قوله** وكذلك امكن الایجاب بهذا مما لا  
 لا يحتاج اليه لانه اذا ثبت ان الامكان هو سلب الضرورة هو تناقض الضرورة  
 ثبت ان الضرورة نقيضه لان التناقض من الجانبين وهذا مما يدل على ان الشارح  
 جعل قوله نقيض كل شيء رفعه على ظاهره لا على وجه يتناول مساوياً بالنقيض في  
 عليه بهذا البيان ايضا والذي ينفك منه هو التحقيق الذي لم يخض الشارح  
 فان قلت هل ثبت باثبات التناقض بين الامكان العام والضرورة التناقض  
 بين الممكنة والضرورية قلت نعم لانه اذا تحقق بين نفس القضيتين كثر  
 التناقض الحقيقي وبين الجاهليين ايضا فقد تحقق التناقض بين الجاهليين وبين  
 ان التناقض الحقيقي بناء على تفسير الامكان العام بسلب الضرورة من الجانب  
 الخالف اما الوصف بالامتناع من الجانب الموافق فالامكان العام مساوياً للنقيض  
**الضرورة** **قوله** اي سلب سلب ضرورة السلب الذي هو بعينه ضرورة السلب  
 في العينية بحيث بل هو مساوياً فلا يكون بين الامكان العام والضرورة تناقض  
 حقيقي الا ان يقال بهذا قبلي ثم قصد به توجيه ما فعله المصنف وتوجيهه ولا في  
 منوط بشبهة او بطلان فلا فائدة في التراجع فيه **قوله** لان السلب في كل الاوقات  
 يتنافى الايجاب في البعض وبالعكس يعني النافات في الصدق والكذب فلا يرد  
 ان المناقضة لا يزم ان يكون نقيضاً للشيء ولا مساوياً للنقيضه قال الشر  
 في زعم المطالع لم يثبت بذلك كون نقيض الدائمة المطلقة العامة لان الاطلاق  
 العام لم يعتبر فيه الوقت اذ يتحقق فيما ليس زمانياً بل يثبت كون نقيض  
 الدائمة المطلقة المنتشرة وكل ان تقول لا يصح ان يكون المطلقة المنتشرة  
 ايضا نقيضاً للدائمة لان رفع دوام السلب لا يقتضي الايجاب في بعض اوقات  
 الذات الجواز ان يكون رفع الدوام بانتفاء الزمان في حق الموضوع فيكذب فيه  
 الدوام والاطلاق الوقتي معاً فنقيض الدوام الاطلاق العام الذي هو اعم من  
 الاطلاق الوقتي فنقول نقيض دوام السلب رفعه ويلزمه الثبوت في الجملة

العلم

اعم من ان يكون بالثبوت في جميع الاوقات او في البعض فقط اولا في وقت **قوله**  
 وهذا البيان لاحاجة الى هذا البيان لان كون اثبات كون شيء نقيضاً لشيء يكون  
 في اثبات كون الشيء الثاني نقيضاً **قوله** ونقيض الشرط العامة الخسبة  
 الممكنة وهي التي حكم فيها سلب الضرورة بحسب الوصف من الجانب الخالف  
 بهذا عبارة المصنف ومعنى بحسب الوصف بشرط الوصف لا في وقت الوصف  
 وفي المطالع عرف الخسبة الممكنة بالتي حكم فيها بالثبوت او السلب بالامكان  
 في بعض احيان الوصف فوراً وعليه انهما لا يتناقضان اما اولاً فلما اقول من  
 ان الضرورة بشرط الوصف بجامع بسلب الضرورة في وقت الوصف اذ  
 لم يكن الوصف ضرورياً واما طائفة ثانياً فانه قال الشارح في زعم المطالع بهنقه  
 العبارة وهذا انما يصح لو كان الشرطية هي الضرورة مادام الوصف اما لو كان  
 بشرط الوصف فلا لا اجتماعها عند الكذب في مادة ضرورة لا يكون الوصف في  
 الموضوع دخل فيها فلا يصح كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً  
 ولا ليس بغير الكاتب كحيوان بالامكان حيوان يوكاتب ولعله نسي اذها  
 بشرط الوصف حيث عد القضاء بالثبوت افرزها بالبحث والنظر بهذا كلامه وذلك  
 لا يرد على عبارة المصنف فانه لم ينفذ الشارح هنا وان كان عبارة المثال  
 اوفى بما يوجب بيان المطالع من يكاد يشهد بان هو الحق والمطالع واحد لكون  
 المثال لا يثبت عليه شيء في مقام الاعتراض وان تمسك به في دفع الاعتراض على انه  
 يمكن تصحيح المثال باوئي تأويل ولعل المثال اوفق العلامة التفارقي في ايراد  
 الاعتراض المذكور به هنا فان قلت لم لم يتعرض للخسبة الممكنة والخسبة المطلقة  
 فيما سبق في تحقيق الوجهات المذكورة بجامع انه يحتاج الى معرفة ما في جانب  
 الاحكام قلت لانه اراد التمييز بين الوجهات المشهورة وغير المشهورة فنقص  
 بحث الوجهات بالمشهورة وبيّن غير المشهورة في كل موضع دعيت الحاجة  
 الى ذكر شيء منها **قوله** فنقيضها يورفع ذلك المجموع قد عرفت ما فيه قد ذكر **قوله**



لكن رفع الجميع انما يكون برفع احد جزئيهما لاعلى التقييدين نسبة او معه وهذا معنى  
 علم ان انتفا الجزيء مغاير لانتفاء الكل لاعتينه وفيه بحث لا يحتمل المقام ولا بد في اثبات  
 المظان ضخمة ان رفع احد جزئيه لا يكون الامع رفع الجميع لثبت كون احد نقيضي  
 الجزئين نقيضا والا لا يحتمل ان يكون رفع الجميع اخص من احد نقيضي الجزئين وقوله انما  
 يكون برفع احد جزئيه لاعلى التقييدين متعلق باحد جزئيه لا بالرفع وهو يستلزم ان  
 يقال ورفع احد الجزئين وهو نقيضي احد الجزئين فكان الانسب ان يقال انما يكون  
 باحد رفع جزئيه لاعلى التقييدين وهو نقيضي الجزئين **وهو** ورفع احد الجزئين  
 هو احد نقيضي الجزئين لاعلى التقييدين بمعنى في القضايا الكلية **وهو** فيكون لازما  
 مساويا لنقيض المركبة لانقيضه حتى يخرج انه لا اختلاف بين مفهوم المردود ونقيضه  
 في الاحجاب والسلب والاتحاد في النوع لكون احدهما حلية والاخر مفصلة ولا  
 اختلاف في الجهة ولا حاجة الى ان يجاب بان المراد بالاختلاف في الكيفية والجهة وهو  
 الاتحاد في النوع اعم من ان يكون بين نفس النقيض والاصل او بين احد جزئيهما  
**لان** احد النقيضين مفهوم مردود بينهما ويقال عطفا على قوله مردود  
 بتأويل وفي بعض النسخ **برود** وذلك اي اخذ نقيضي المركبة حل على عبارة  
 الفسوف ذلك بظهور اشارته الى الحكم المذكور فيكون فيكون لمق الاشارة  
 الى انه مستقرب عن البيان بعد ضبط حقايق المركبات في بحث الوجها وضبط  
 نقايض البسائط فيما سبق ويكفي فيه البيان في البعض لانه يوجب التقطع  
 بالباقي الا انه صرف الشارح الى ان اخذ النقيضين حل وكان جعل الاشارة  
 الى وجه تطلب تقصي نقايض المركبات كالبسائط اعم وجعل العبارة بمعنى  
 يكون اقرب بهذا المقصود وذلك ان يجعل ذلك اشارته الى اخذ نقيضي الجزئين  
 وهو بعدد التعلق لكن قول المصنف حقت ان نقيضاها اما الدائم لمخالف  
 او الدائم الموافق اقرب مما ذكره الشارح وكان الانسب مما ذكرنا ان يقال  
 حقت ان احد نقيضي جزئيهما اما الدائم لمخالف او الدائم الموافق ولكن ان يجعل

اشارة

اشارة الى وجه تركيب البحث عن معنى القضايا المركبة في النفس وانما قال بحقايق  
 المركبات دون قوله بالمركبات لتلا يذهب اليه الى ان الجلاء متفرع على ضبط  
 مفهوماتها ويعلم انه منقوض لضبط ان كل مركب من جزئين تركيب والا وجود  
 في نقايض البسائط عطفها على الحقايق او وجود في قول المصنف حقت ان نقيضي  
 الوجودية الدائمة اما الدائم لمخالف او الدائم الموافق نظر وان تبين الشارح لظهور  
 كذبه اذ ليس نقيضه الدائم لمخالف ولا الدائم الموافق بل المفهوم المردود وبذلك  
 شبهاه تريد النقيض بين الشئيين يجعل النقيض المردود بينهما وقد وقع  
 للشارح في ذكره للمطالع غير مرة فليس على بصيرة **ان** يكون نقيضه ان ليس  
 كذلك بل اما انه اراد بالنقيض ما يشتمل النقيض وما يساويه ليصح ما علم  
 عليه الا وانا انما والى بكلمة الاضرب واضرب عن النقيض الحقيقي الى المجازي لان  
 النقيض الحقيقي ليس له مفهوم محصل ولان المقام مقام تقييدين يساوي الله  
 النقيض لانه مناط الاحكام في النفس وما هوهم **وهو** وذلك جزاءه انه وقع  
 الاحاطة بنقايض البسائط وحقايق المركبات ليس بواقع لانه لم يعرف فيما  
 سبق حقيقة المنتشرة والوقية لتوقف معرفتهما على معرفة الوقية له  
 للطلقة والمنتشرة للطلقة ولم يعرف نقيضاها فنقول نقيضي الوقية للطلقة  
 ممكنة الوقية ويوما سلب فيه الضرورة في وقت ما فيكون فيها سلب الضرورة  
 دائما والا الوقية للطلقة ما حكم فيها بالضرورة في وقت معين والمنتشرة ما حكم  
 فيها بالضرورة في وقت ما فهذا اربع بسائط غير مشهورة يصير مع الحنية ممكنة  
 والحنية للطلقة ستا الغير المشهورة **فان** واما المركبات الجزئية فلا يكفي في  
 نقيضاها ما ذكرناه فان قلت ففي الكفاية يدل على انه في نقيضي الجزئية لا بد من  
 الامر في نقيضي الكلية مع زائد فيكون نقيضه المفهوم المردود بين نقيضي  
 الجزئين على وجه خاص وليس كذلك اذ ليس في نقيضي الجزئية تريد  
 بين نقيضي الجزئين بل تريد بين شئيين محمول الجزئين مقيد بنقيضيهما



الاصل وسلبه مفيد كذلك صارت قضية شبيهة بالفصل واطلاق نقيض  
الجزئيين على سبيل المسامحة فاستغفر ان مفهوم المرددين نقيض الجزئيين  
امر ثالث ثم اقول يكفي في اخذ نقيض جميع المركبات المفهوم المرددين نقيض  
الجزئيين لكل واحد واحد لو تأملت استقيت عينا فلو اعتبر في جميع كذلك  
لكان اقرب الى الضبط وكان استعماله في الخلف سهلا لانه لا يحتاج الى ابطال  
قضية واحدة بخلاف ما اذا جعلت منفصلة فانه بموجب الحاجة الى ابطال قضيتيها  
**قوله** فان لم يجز ان يكون المحمول ثابتا لبعض افراد الموضوع وانما هي مركبة  
من اللازم واما المركبات المشتملة على اللازم فوجهه انه يجوز ان يكون ثبوت  
المحمول ضروريا لبعضه وسلبه لبعضه فكذب الجزئية اللازمية والكلياتان الضرورية  
او الدائمة والضرورية فلو قال الجواز ان يكون المحمول ثابتا لبعض افراد الموضوع  
بالضرورة وسلبا لغيره البعض بالضرورة لكان البيان شاملا للجميع **قوله**  
بل الحق في نقيضها ان يرد بين نقيض الجزئيين لكل واحد واحد ظاهر هذه العبارة  
الموافقة لعبارة المتن غير صحيحة او الترديد متعدي بنق فالحق ان يرد بين  
نقيض الجزئيين كل واحد واحد وللمراد بالحق الرجوع واثار الموضوع بقوله هذا الى ان  
النقيض طرفا اخر ومن ثلثه واحدة ما ذكره الشارح هنا واخر بان يذكرها في  
شرح التلخيص فان اردتها فاعلم انك به ولما احتاج وجه الترجيح الى الاعاطة بهما  
فانظر **قوله** فيقال في تلك المادة كل جسم اما حيوان دائما وليس كحيوان دائما  
ظاهر هذه العبارة الترديد بين قضية كلية موجبة دائمة وسالبة جزئية دائمة و  
يكن ان يكمل الثانية على السالبة الكلية الدائمة فالمحمل على الترديد لكل فرد حتى  
تكون ترديدات غير متناهية بالقوة مما لا يساعد الفرق الا ان يصدق عليه في بيانه  
نقيض المركبات **قوله** ويشتمل على ثلث مفهومات لا تنزع في استعمال ترديد كل واحد  
واحد على ثلث مفهومات تعني رجوعه اليها واستلزامه اياها وانما النزاع في استعمال الجزئية  
الثانية على الاحتمالين لان الجزئية الثانية كالاول قضايا متعددة في القصد اديت بهيئة

اجمالية بنقيض العبارة فليس العبارة فيه احتمالات كالاول وانما يرجع مجموعهم  
الترديدات الغير المتناهية الى القضايا الثلث المحتملة فنقول وليس ثبت ولا يخفى  
ان رد بقوله وليس ثبت الحكم على كل واحد واحد على حدة بالسلب حتى يكون القصد  
فيه الى قضايا شخصية احملها العبارة المضيق لم يخرج نظر الحكم عن المنفصلات فلا  
يحتل قوله ولا يخفى وان كان المراد السالبة الكلية الدائمة فمع ذلك لا يكون الترديد  
بين كل واحد واحد بالترديد الواقع بين قضيتين كليتين على انه يتم ان يجتمع مع  
الاصل في الكذب وان كان المراد السالبة الجزئية الدائمة فيجوز ان يجتمع مع الاصل  
في الصدق فاصح التام ولا يقيس حق نتائج العقل وان ليست مرادها  
بحق النسبة فلا تمهل امر يجب ولا يمكن ان يتكلف ويقال المراد بقوله ويشتمل  
على ثلث مفهومات ان القول للذكر بتمامه يشتمل على تلك ومعنى ما ذكره في  
البيان ان واحد من الافراد على تقدير صدق هذا القول لا يخفى ان ان يثبت له المحمول  
دائما او سلب عنه الدوام وسلب الدوام عن كل واحد واحد على تقدير صدق  
هذا القول يكمل الامر بينه فالمراد بقوله الجزئية الثانية مما ذكره في البيان لا معنى  
لمفهوم المردد لكل واحد واحد فخذ ما خفي في هذا المقام في طول الامر مع كثرة  
الوارد ولا يناسب محور بحث عن جليل لطف احد الواحد **قوله** فهو طريق  
ثان في اخذ النقيض والعبارة الوافية بالمواضع فيه بخلاف الاول **قوله**  
فان قلت كما ان المركبة الكلية اه ظاهر الكلام استفسار عن التفاوت بين  
الكلية والجزئية في كفاية الترديد في احدهما ليس نقيض الجزئيين لاخذ  
النقيض وعدم كفايته في الاخرى مع تساويهما في ان كلامهما مجموع قضيتين  
ورفعه برفع احد الجزئيين ويمكن ان ينقض به دليل اخذ النقيض للكلية  
هو يعارض به مع دليل عدم كفاية الترديد بين نقيض الجزئيين في اخذ نقيض  
الجزئية **قوله** لان موضوع اليجاب في المركبة بعينه موضع السلب او رد عليه  
ان نقيض الجزئيين على هذا لا يكونان نقيض الجزئيين وعدم كون الترديد



بين نقبض الجزئين نقبضا للمركبة الجزئية لا بوجوب عدم كفاية التردد بين  
نقبض الجزئين في اخذ نقبضها فليؤخذ نقبضا للجزئين ولتردد بينهما بالحصول  
نقبض المركبة الجزئية كحصول نقبض المركبة الكلية والجواب عنهم انهم ارادوا بالتردد  
بين نقبض الجزئين ان تحلل المركبة فمابق بعد التحليل يؤخذ نقبضا ههما ويرد  
والمركبة الجزئية بعد التحلل قضيتان مختلفتان ايجابا وسلبا غير مفيد موضع امرهما  
بان يكون غير لازمي وانما جاز وجوب الاتحاد في التركيب فقدم قولهم ان هذا  
التردد لا يكفي في الجزئية وكفاية التردد بين نقبض الجزئين على ما اعتبره المعترض  
لا ينافي قولهم بعدم الكفاية بقي انهم لم يلتمسوا الى ما ذكره حتى يكون هذا  
اخذ للنقبض في الكل بالتردد بين نقبض الجزئين وكان قوله ان اخذ النقبض  
للجزئين على ما هو التحقيق بوجوب مزيد تدقيق نظر ومؤنة بل تعمير على البسدي  
فبنوا الامر على ما هو في الجزئين فلم يكفي في الجزئية ما يكفي في الكلية فاردوا عليه  
ما يكفي وليس بعيدا عن تعقل المتعلم وايضا بيان المعنى وهو الحولة على معرفة  
نقاط الباطن يقضي لبيان التردد بين نقبض ذاتي الجزئين لا باعتبار خصوصهما  
في التركيب فانه لم يعرف نقبضا ههما **قوله** واما الشبهة فنقبض الكلية لم يذكر  
نقبض مخصوصة لانها يعلم بالمقاييسية **قوله** والنوع اشارة الى انه فاته المعنى  
لا بد من اذ لا يكفي في النقبض الموافقة في الجنس بل لا بد من الاتحاد في النوع وربما عرفت  
بان الاتحاد في الجنس لا يلزم فضلا للاتحاد في النوع كيف وقد سبق ان نقبض  
للمركبة المفهوم المردود بين نقبض الجزئين وهو منفصل مانعة الخلو فقد ثبت  
لمانعة الخلو نقبض بوقضية كلية مركبة ويندفع اولابا لانهم ان لم يؤخذ  
سابقا فنقبض الكلية المركبة المنفصل بل حليم مردود لمجمل وثانيا بان البيان  
بما يخصه بالنقبض الحقيقي **قوله** وبكذا في بواقي الشريطية الحقيقية  
وما نفع الجمع والخلو ذلك ان ترجع فيها لمخصوصه ايضا **قوله** البحث الثاني  
في العكس المستوى الفلان العكس يقال بالاشتراك على معنيين وبخاص

بالنقييد

بالنقييد بالمستوى والاضافة الى النقبض وانما وصف بالمستوى لان هذا العكس  
طريق مستوي لا انت ولا اعوجاج بخلاف عكس النقبض فانه ليس طريقا واضحا  
ومن قال يسمى بالمستوى لمساواة مع الاصل في الصدق والكيف فمجه عليه ان المستوى  
بهذا المعنى لا يستند الى حاجد بل لا بد له من متعدد ولا يوجب بهذا المعنى العكس المساوي  
وانه مشترك بين عكس النقبض طريق القدماء والعكس المستور نعم لو قال  
لمساواة مع الاصل في الطرفين لكان مخصوصا بهذا العكس ثم العكس يطلق  
حقيقة على المعنى المصدرى ومشتق منه ويطلق مجازا على القضية الحاصلة بالعكس  
فيقال عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية وكما صدق الاصل صدق العكس الى غير  
ذلك صرح به الشارع في شرح المطالع وما يميز احكام القضايا نفس القضية لان  
الاحكام على القضايا ولهذا قال في المقالة الثانية في القضايا واحكامها ففي قوله  
من احكام القضايا العكس وهو عبارة عن جعل الجزاء **قوله** **مسألة**  
**ويو عبارة** عن جعل الجزاء الاول من القضية ثانيا والثاني اولابون اولاب  
ليست ثانيا وكما يطلق القضية على المقولة والمفوضة يطلق العكس على المفوضة  
والمفوضة والتعريف اما للمفوضة يخرج عن بعض الشيء حيوان بالقبلي لكل  
حيوان انسان مع انه عكس التسمية للفظ بالعكس مانع تسمية المعقول منه  
بالعكس والمعقول من هذا اللفظ هو العكس مانع تسمية المعقول منه بالعكس و  
والتعريف الصحيح جعل الجزاء الاول او ما يوافق في المعنى ثانيا والثاني اولاب  
ما يوافق في المعنى ويدخل فيه بعض الكل جزئي بالقبلي الى بعض الكل جزئي  
مراد الكل جزئي معنى الاخر مع انه ليس العكس لكنه يخرج بقوله مع بقا  
الصدق واما للمعقول كما يدل عليه قول الشارع المراد بالجزء الاول في الثاني  
جزءان في الذكر لافي الحقيقة وعلى تقديرين وتقديم الموضوع على المحمول وينفع  
بان رد الاول والثاني في الذكر والرتبة **قوله** فالمراد بالجزء الاول والثاني جزءان في  
الذكر لافي الحقيقة كما هو للتبادر من الجزاء لان ما جعل جزء من القضية يولد كور







يخرج بعض الانسان حيوان بالنسبة الى كل حيوان انسان ويجعل ان يكون مراده  
 انه اعتبار الزوم في الصدق وحمل بقاء الصدق على لزومه ولم يعتبر بقاء الكذب  
 مع بقاء الصدق ولم يعرف العكس يجعل الاول ثانيا والثاني اولاً مع بقاء الصدق  
 والكذب ليستفنى عن حمل بقاء الصدق على الزوم ولا يخفى ان عطف الكيف على الصدق  
 لا يلائم لان بقاء الكيف ليس بمعنى انه لو فنى الاصل مكيفاً بكيفية يكون العكس  
 العكس كذلك بل على ظاهره اي بقاء كيف محقق في الاصل **فانما وقع**  
**الاصطلاح** عليه يعني ليس هذا اصطلاحاً اتفاقاً بل بعضهم عليه باحت  
 ويؤثرهم في خصوص القضايا ولم يجدوها في الاكثر صادقة لازمة بعد التبدل  
 الموافقة لهما يعني وجودها في الاصل لازمة متخالفه ومتوافقة كما في كل  
 انسان حيوان فانه بعد التبدل يصدق بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان  
 ليس بانسان ولم يرد انهم لم يجدوها في البعض موافقة اذ لو كان كذلك  
 لم يصح اعتبار بقاء الكيف في مطلق العكس وبعد فيه انه لا وجه لقوله في الاكثر  
 لان اعتبار الزوم لا يحسب المادة وذلك لا يوجد الا موافقاً في الكيف ويكون  
 دفعه بان الزوم لا بواسطة المادة اعتبار بعد هذا التخصيص حتى لو كان الزوم  
 بحسب المادة كلياً لا اعتبر الا وجه في الاصطلاح ان العكس الذي يستعملونه في  
 باب الفيلاس هو موافق في الكيف فلذا لم يلتفتوا الى المخالف بقاء على التعريف  
 اعم قضية لازمة للاصل بعد التبدل فانها لا يسمى عكساً لان العكس على ما نقله  
 المحقق السيد السند في هذا المقام عنهم اخفى قضية لازمة للقضية بطريق التبدل  
 موافقة لهما في الكيف والصدق فلا بد ان يراد بلزوم الصدق لزوم بغير واسطة  
 امر حاصل من التبدل والاعم يلزم للاصل بواسطة صدق الاخص كذلك ولا يذهب  
 عليك ان فيما نقله المحقق ان قيد الموافقة في الصدق مسدود بل مقدر لانه يفسح  
 عن مشترك الصدق للاصل بعد اعتبار لزوم العكس وان ينبغي ان يراد باخفى قضية  
 ما خفي منه لانه ربما يلزم للاصل ما يساوي العكس ولهذا قال فلا بد في اثبات

العكس

العكس من مراده اعمهما ان يندم القضية لازمة للاصل وذلك بالبرهان المنطوق  
 على المواد كلها والثاني ان ما يواخض من تلك القضية ليست لازمة لذلك الاصل ويظهر  
 ذلك بالتخلف في البعض ولم يجعل الاثبات متوافقاً على ابطال السامى ولا يذهب  
 عليك ان اثبات الزوم بالبرهان اذ لم يكن الزوم بينا كلزوم الايجاب الجزئي **لأن**  
**الكل** **فدجرت** العادة بتقديم عكس السوالب وتقديم بعض الموجبات لبيان في  
 كون العادة بتقديم السوالب لان ذلك نادر بالنسبة اليه والعادة ما هو اكثر ندرتها  
 وديم وبقابل العادة النادر ومن لم يعرف العادة قال ارادة عادة الجمهور والآلة  
 فالبعث قدم الموجبات ومنهم صاحب المطالع **فان** لان منها ما ينعكس كلياً وقال  
 العلامة النفاذ لان بيان عكس الموجبات ما يتوقف على معرفة عكس السوالب  
 ونحو نقول ولان عكس السوالب **فان** اقرب الى الضبط لان المنعكس منها  
 ليس الاكسمة من الكليات واشياء من الجزئيات بخلاف الموجبات ولان حال انعكسها  
 معلوم بخلاف الموجبات فان الممكنات منها غير معلوم لان انعكاسها تحقفاً وانتفاءً ولم  
 وان كاسبا اثره رد على مقدم الموجبات لشرفها **فان** واضط لانه احاط بجميعه  
 افراد الموضوع بخلاف الجزئية فانها لم يجد الا بالبعث **فان** مع كذب قولنا بعضه انه  
 المنعكس ليس بقدر بالامكان العام هذا مبني على تخصيص الانحساف بنسب نور  
 القمر في عرفهم واما على قانون اللغة من الاشتراك الانحساف بين القمر والشمس الجزئية  
 غير كاذبة **فان** لان العكس لازم الاعم والاعم لازم الاخص ولازم اللازم لازم و  
 اعترض عليه بالعكس لازم للقضية من غير واسطة قلت العكس لازم بغير واسطة هي  
 تبدل امر كما اشترنا اليه وصرح به الشرح المطالع نعم يتم بحث عن ان الاعم لازم  
 الاخص بنا على ان مناط النسبة يسل على الموجبة الكلية الاتفاقية من جانب الاخص على  
 قيل ان الموجبات المعهودة في النسب بين المفردات مطلقات عامة لا ضرورية  
 او لوجبة الكلية للزومية فتأمل **فان** اعلم ان معنى انعكاس القضية انه يلزمها العكس  
 الفلان معنى الانعكاس بثبوت العكس لان العكس قضية لازمة للاصل لزوماً كلياً



ولا حاجة في دعوى لزوم الكل الى اخذ بعكس ضرورة حتى يكون يشتمل على ذلك الدعوى  
ولكن ان تقول معنى انعكاس الضرورية الكلية مثلا انعكاس كل ضرورة كلية عملا  
بان المسائر قضايها محلية فيحتاج اثباتها الى البرهان المنطبق على المواد كلها ولا يكفي  
بيان العكس في مادة واحدة ومعنى انعكاسها عدم انعكاسها كل ضرورة مطلقة  
فيتضح ذلك بعدم انعكاس ضرورة واحدة **قوله** بل يحتاج الى برهان ينطبق على  
جميع المواد لا يقال يجوز ان يقيم براهين متعددة على اقسام المواد يحصل لجميع  
لزوم العكس في جميع المواد لانقول تلك البراهين اجزاء للبرهان المنطبق على  
جميع المواد فافهم **قوله** ولا يصح نقضه اي والا لا يمكن صدق نقضه لان اللازم  
لرفع لزوم الشيء امكن النقيض معه لا وقوعه ومعنى قوله وينضم انه على تقدير وقوعه  
ينضم الى الاصل فيلزم الملح فلا يكون ممكنا لان الممكن لا يستلزم وقوعه فالحاصل  
البيان ابطال الامكان باثبات الاحتمال ولا حاجة فيه الى اعتبار ان امكان الملح كان  
الشر وشرح المطالع وتبع السيد السند في حاشيته هذا الشرح ولكن ان يبقى قوله  
لصدق نقضه على ما يقتضيه في المقدم تقدير ارتفاع ما نفى لزومه لان نفى اللزوم  
يستلزم امكان الانعكاس والارتفاع معه فيعترض الارتفاع فيظهر عدم امكانه  
لزوم الحال **قوله** وهذا الملح ليس بلازم من تركيب المقدمات لصحة الملح لا يكون  
لازما للامر الواقع واللازم خلف اللازم في اللزوم وتركيب المقدمات واقع فلا  
يكون الملح لازما له سواء كان صحيحا او سقيما فالنقش في نفى كون الملح لازما للتركيب  
وقوعه لا صحة **قوله** فتبين ان يكون لازما من نقض العكس فيه مسامحة والمراد  
من اجتماع نقض العكس بالاصل من تغير العكس لازما من قول فيكون العكس  
مخالفه يكون حقا على تقدير الاصل حتى يفتدى الى دعوى اللزوم لطلح فلا يتجه ان لا يتبين  
كونه لازما من نقض العكس لجواز ان يكون لازما من اجتماع النقيض مع الاصل فيكون  
اجتماعه محال مع امكان النقيض والاصل الا يروى ان استحالة اجتماع النقيضين لا  
يستلزم استحالة شيء منها ولا يذهب عليك ان ما ذكره من الدليل لا يكفي في اثبات

العكس المذكور

العكس المذكور بل لا بد من بيان ان الضرورية ليست عكسا للضرورة والدائم لان  
العكس الحق قضية لازمة من التبريد فكان اكتفى في ذلك بابطال ما ذهب اليه  
بعض الناس فانه بمجرد بطل انعكاس الضرورية الى الضرورية وينضم ابطاله  
انعكاس الدائم الى الضرورية فان الدوام المحكوم به في هذه المادة مفروضة لا يمكن  
ان ينفي الى الضرورية والظاهر لا حاجة الى البيان المذكور لان انعكاس فان من  
ثامن ادنى تأمل علم ان سبب مفهوم في جميع افراد مفهوم بالضرورة او لا يمكن  
دوام اجتماعهما في فرد ومع ذلك لا شك انه يتعقد السبب لكل الدائم بينهما  
سواء من موضوعا او ذاتا **قوله** لا يقال لازم كذب بعض السبب الى قوله فيصنف  
سببه عن نفسه يقال كيف يصدق سبب الشيء عن نفسه مع ان نسبة لا بد له  
من امر سببه وينبغي محال توجيهه لانه نفى عقد المحل في قولنا بعض السبب ليس  
لا صدق ولا نفى عقد المحل لا يضر السائل لانه ينتقل منهم من كذب اللازم الى اللزوم فان  
اذ لم يتصور عقد المحل يوجب الشيء ونفسه لم يلزم من تركيب المقدمات قضية كاذبة  
لان الكذب فرع الحكم كالصدق وما يجاب عنه من ان معنى سبب الشيء عن نفسه سبب  
الشيء عن افراد نفسه قاصر لانه لا ينفع في قولنا الخبز ليس بخرنوب فان هناك سبب  
الشيء عن نفسه لا بمعنى سبب الشيء عن افراد نفسه بل بمعنى سبب الشيء عن نفسه  
انه يعتبر الشيء من حيث انه مفروض لنفسه ويتصور بهذه الصورة فالنقش حيث  
يكون محمول ومقيد بحقيقة العروض موضوع فالانسيبة بهذا الاعتبار **قوله** هو  
لوجود بعض السبب اذ بعضه موضوع ليس بـ لا بعض افراده مطلقا  
حتى يتبين ان وجود بعضه لا ينافي عدم بعضه وعدم البعض يكفي لصدق القضية  
المذكورة والدليل على وجود هذا البعض ان موضوع السبب بعينه موضوع الصفري **قوله**  
لجواز امكان صفة للنوع غير بكمه الاكتفاء بالامكان ثابتا للفرد دون الجار اي دأ  
**قوله** لا شيء من المركوب زيد بجوار بالضرورة يقال هذا اذا لم يكن المعتبر في عقد  
الوضع الامكان كما هو مذهب الفارابي بل يكون الفعل كما هو مذهب الشيخ وقد



من قلة التبع والذكر فانه مما نبه الشرفي آخر هذا البحث وفصل السيد  
**السند** **قوله** **ينعكس** ان عرقية عامة كلية يمكن بيان بان محصل السالبة  
الكلمية في العرفيتين تنافي وصفي للمحول والموضوع بحيث لا يجتمعان في ذات  
اصلا فتستفقد السالبة العرفية الكلية من الطرفين لا محالة على اي تركيب كان  
**قوله** **ينفتح** بعض **ب** ليس **ب** **حيث** **يوجب** **ينفتح** اذا كان الاصل العرفية العامة  
واما اذا كان المشروطة العامة فيفتح ما هو اخص منه وهو بالضرورة بعض  
**ب** ليس **ب** **حيث** **يوجب** **فقول** **ينفتح** بعض **ب** ليس **ب** **حيث** **يوجب** اما  
بتقدير او بالضرورة بعض **ب** ليس **ب** **حيث** **يوجب** حذف المعطوف الظهور  
ارادة او نزول لازم النتيجة منزلتها فجعل بعض **ب** ليس **ب** **حيث** **يوجب**  
ينتهي لهما مع انه ينتج لاحدهما ولازم للآخر ولكل في اثبات العكس بطريق  
الخلف ان يتم نقیض العكس مع ما هو اعم من الاصل اومع ما بينه وبين الاصل  
ملازمة لنتيجة المح فيبطل نقیض العكس فنقول اذا صدق له بالضرورة الاشياء من  
**ب** مادام **ب** صدق لاشيء من **ب** **مادام** **ب** والا فبعض **ب** **حيث** **يوجب**  
ونضم ما هو اعم من الاصل وهو لاشيء من **ب** **مادام** **ب** ينتج بعض **ب** ليس **ب**  
**حيث** **يوجب** وبهذا طريق واضح وان لم يستخرجوه الى ان **قوله** **ومن البليغ** ان  
الاول لا يستلزم الثاني ما هو بين تجويز العقل انفاك الثاني عن الاول وذلك  
لا يكفي في نفى الاستلزام لجريانه في كل لزوم غير بينه فهذا البيان لا ينبغي العكس  
المذكور بل ينبغي العلم به علانا نقول اذا ثبت المنافات بين وصف للمحول ومجموع  
ذات الموضوع ووصف للمحول ثبت المنافات بين وصف الموضوع ومجموع ذات  
الموضوع ووصف للمحول والاشتباه وصف الموضوع لمجموع ذات الموضوع ووصف  
للمحول فلا يكون منافات بين وصف للمحول ومجموع ذات الموضوع ووصف لا اجتماع  
الامور الثلاثة فتأمل **قوله** **واما صدق** للدوام في البعض الاقرب ان يقال او  
واللادوام في الاصل موجبة كلية مطلقة عامة فينعكس الى موجبة جزئية مطلقة

عامة فينعكس الى موجبة جزئية مطلقة عامة وهي اللادوام في البعض دون موجبة  
كلية مطلقة عامة وهي اللادوام في الكل ولا ينتج في وهك الى ان انضمام الموجبة  
الكلمية الى قضية اخرى يحتمل ان يوجب عكسها كلية كما ان السالبة الجزئية لا تنعكس  
واذا اضمحت الى احدى العامتين اوجب انعكاسها لان دليل عدم انعكاس الموجبة  
الكلمية كلية قائم مقام الانضمام بخلاف دليل عدم انعكاس السالبة الجزئية تفصيها  
الموضوع في صورة الانضمام وعدم بقاءه على العموم الذي كان له قبل الانضمام وعدم  
تغيير المحول مطلقا وربما يقال اختار ما ذكره مصر على هذا الطريق الاقرب لانه  
مقتضى اختراع هذا في الوهم **قوله** **لانه** يصدق لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع  
والظاهر المكاتب لما هو بصدده ان يمثل بقولنا لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع  
ولولم يكن من تصرفات الناصح لكان غاية توجيها انه قصد الى الساكن الانبنة  
بذلك الاصابع الى وجه سلب السلون عنه ويوان لا بد من تحريك الاصابع **قوله** **لانه**  
من الساكن ما هو ساكن دائما كالارض لو اكتفى في التحريك بتحريك جزء من الارض  
عند الارض ساكنة فضلا عن كونها ساكنة دائما اذا لم تحال تحرك اجزاها بالسير  
ينتقل بعضها بالضرورة من مكان الى مكان **قوله** **قد عرفت** ان السوالب الكلية ضم  
ما عرفت من السوالب سابقا مع ما هو بصدده بيان لنقطة عند البتة بجمعها وبيانها  
مع الجمال وقد تضمنت الاشارة الى وجه تميز السالبة الجزئية عن السوالب الكلية في  
البيان من التفاوت بينهما في الانعكاس وعدمها **قوله** **فانما** تنفك ان عرقية ظاهرة  
لا يقال يمكن بيان العكس بانه اذا تنافي وصف الموضوع ووصف للمحول في ذات  
الموضوع يحكم صدق الجزء الاول من السالبة يصدق عكس الجزء الاول بلا خفاء والجزء  
الثاني موجبة جزئية مطلقة عامة وهي تنعكس كنفسها على ما بين في انعكاسها  
ضروري لاننا نقول لو تم هذا الدليل لزوم انعكاس العامتين الى العرفية العامة **قوله**  
**قد** وهو لا يظهر صدق **قوله** **على** في السالبة حكم اللادوام فدعوى ظهوره وبناء  
صدق **قوله** **على** حكم اللادوام حكم من الشارع واما عبارة **قوله** **بالفعل** **قوله**



ايضا لا دوام سلب الباء عنه فيمكن جعل بيان متعلقا بالحكمين فيجعل عليه  
 وليس مادام **ب** كما ان دعوى ان الوصفين اذا انفارنا على ذات ثبت كل منهما  
 فوقت الاخر فذلك دعوى ان الوصفين اذا انفارنا في ذات واحدة لم يثبت  
 منهما في وقت الاخر فالطريق الاخص في بيان ليس مادام **ب** التمسك  
 بالدعوى الثانية وربما يندفع الدعوى الثانية بانه يصدق دائما بعض الحيوان ليس  
 مادام حيونا ولا يصدق بعض الانسان ليس كحيوان مادام انسانا **قوله** صدق  
 بعض **ب** ليس مادام **ب** لا دائما فان قلت الصدق باعتبار الجزئين ظهر من  
 السابق لانه اذا فرض صدق **ب** وب على صدق اللادوام واذا فرض التنافي  
 صدق العرفية العامة فما فائدة بيان الشارح بقوله فانه قلت فائدة رد  
 صدق كل جز الى ما يتعلق به في مقام الشرطية يذو مراده بقوله ولما صدق عليه  
 انج اء لما صدق عليه بعد صدق **ب** **قوله** واخص الاربع الضرورية الظهيرة  
 اخص: الشروط العامة المعدودة من القضايا الثلاث عشرة لمحوث عنها  
 من وجه ولازم الدعم من وجه ليس لازم الاخص لان الجزئ الاعم من وجه ليس لازم  
 الاخص من وجه فلا بد في الشروط العامة من بيان مادة التحلف **قوله** لا نقول  
 بهذا في اقر لبيان عدم انعكاس سؤدد تقرير السؤال ان هناك طريقا راجي لسهولة  
 وقلة منته فلا بد من العدول عنه الى هذا الطريق من ثمة فلا يندفع بهذا الجواب  
 بل الجواب اما انه لم يتعرف له اعتمادا على انه مما يتنبه له من ادنى قطانة فاراد التنبه  
 على طريق اخر واما انه يتوقف بيان عدم عكس الجزئ بطريق ذكره السابق على  
 بيان عدم عكس الكل فهذا البيان يجب تأخير عن بيان عدم عكس الكل فافقه  
 طريقا يقيد من عكس عدم عكس الكل ومن لم يعرف وياتي معه بيان عدم عكس  
 الجزئ قدم بيان عدم عكس الكل واخر **قوله** واما الموجبات فهي لا تنعكس  
 فيكم كلية التي راجع الى القيد مع حفظ الاصل فيكون في قوة دعوى انعكاسها  
 جزئية فلا يتجه ان المقام مقام بيان العكس ونفي العكس الكل لا يستلزم

اثبات

اثبات العكس نعم اكتفى في اثبات العكس الجزئ باثبات نفي العكس الكل لان  
 اثبات العكس الجزئ يتوقف على مقدسيتين ان الجزئ لازم للاصل والكل ليس  
 لازما اذ لو كان لازما لم يكن الجزئ عكسا وكون الجزئ لازما في غاية الظهور  
 اذ لا بد لصدق الاصل من مقارنة الموضوع والمحول في ذات والمجرد ذلك يلزم  
 العكس الجزئ ونفي العكس الكل كان احوج الى البيان فثبت **قوله** وامتناع كل  
 الخاص الاول وكذب حمل الخاص على افراد العم واما الامتناع فلم وسند المنع  
 وافق على من حقق القضايا التي بين مال النسب في المفردات **قوله** اي بالفرد  
 الاول او بالفرد اوداما مادام **ب** لان الجزئ في العميتين ليس مجرد مادام وكان  
 عطف على محذوف متعلق بقوله بالفرد اوداما تقديره بالفرد اوداما **قوله**  
 بحسب الذات او مادام **ب** **قوله** وجب ان يصدق بعض **ب** **قوله** حجب  
 لا يكفي في اثبات ان العكس حينة مطلقة مالم يثبت ان الضرورية والذمة والمشروطة  
 والعرفية العامة مختلفة وكان لم يستقل بيان تحلفها الظهور احتمال كون  
 العنوان غير ضروري لذات الموضوع وعيدو ام والاخص ان يقال تنعكس الحينة  
 المطلقة لان المحول الضروري او الذمة لذات الموضوع اوله بحسب وصف الموضوع  
 لا محالة ثبت لذات الموضوع حينة هو وصف الموضوع فيصدق الحينة المطلقة  
**قوله** بناء على جواز سلب الشيء عن نفسه عند عدم عكس دفعه بان السالبة  
 العرفية ينافي وصف الموضوع والمحل لا سلب المحول عن الموضوع فقط حتى يكفي  
 في صدقها انتفاء الموضوع بل لا بد فيه من التنافي ايضا وتنافي الشيء لنفسه  
**قوله** لان الاصل موجب فيكون **ب** موجودا ولان الصفر موجب فيكون الموضوع  
 موجودا لان صدق القيلس موجب وجود الموضوع فلا يصح بناء صدق نتيجة  
 القيلس الذي احد مقدمية موجبة على عدم موضوعها **قوله** فلا نه اذا صدق  
 بالضرورة اوداما كل **ب** او بعضه صرح بقوله او بعضه تبينها على الاستدلال  
 على عكس الموجبة الكلية والجزئية اذ يتوهم اختصاص الاستدلال بالكلية من قوله







على هيئة الشكل الثالث فلا قيل هنا من الشكل الثالث لان في الموضوع شيئا معينا  
اعتبار ذاته غير معنون بوصف الموضوع ليكن حمل الوصف على الذات ولا يلزم حمل الشيء  
على نفسه فليس هنا وصف ثالث يكون وسطا بين كحقيق التمسك بالافتراف في الحقيقة  
باجزاء وصف الموضوع والحول في ذات حتى يمكن معرفته ان المعبر بالحول ثبت للموضوع  
**قوله** بخلاف الخلف فانه يعبر بجميع يعني يجري في الثلثة اعني الموجبات والسوالب المركبة  
والبسيطة لانه يستغرق جميع افراد الاقسام الثلاثة كما المتبادر لانه لا يميز بينه انهما  
السالبين الخاصتين الحليتين بعكس الحقيقة لانه لا يلزم من عدم بيان  
لشيء عدم جريان فيه بل لو تأملت تمكنت من بيان انهما بخلاف بل لانه انما  
قيد لا دوام في عكس الخاصتين الجزئيتين لا يمكن بطريق الخلف بل لا بد من الافتراض  
كما مر **قوله** ويوان يعكس نقيض العكس اما نقيض عكس تمام القضية واما نقيض  
عكس جزئ منها كما سيأتي في الخاصيتين **قوله** فلما انه فيما سبق على طريق نقيض الاولين  
يعني في الموجبات والافتقار منه على طريق عكس النقيض ايضا فيما سبق كما ذكرناه  
تفاعله ليصدق نقيض الاصل والاخص من عالم يتبعين الحاصل في العكس لان  
نقيض الاصل بل ربما يكون اخص منه قال ليحصل ماينا في الاصل ولم يقل ماينا فهو ولم  
يقول ما ليصدق نقيض الاصل او ما يساوي او الاخص منه كونه محتملا لان خارج  
الساوي للنقيض في النقيض لما عرفت ان المراد بالنقيض ما يعم وما يساوي **قوله** وهو  
اخص من نقيض الاصل في الكل بحسب الكم وفي غير المطلقة العامة من حيث الجهة ايضا  
كما عرفت فيما اذا كان الاصل جزئيا **قوله** واما في الدائيتين والعامتين والخاصتين  
فلان نقيض عكسها عرقية عامة اي نقيض عكس نفس الدائيتين والعامتين ونقيض  
عكس جزئها دول من الخاصتين ففي العبارة مسامحة وانما اكتفى في الخاصتين بعكس  
عكس الجزئ الاول لان فيه الاوهم سالب جزئية مطلقة عامة ولا يمكن اثباتها بطريق  
العكس لان نقيضها موجبة كلية دالة وعكس موجبة جزئية حينية والوجهية الجزئية  
دائيا في السالبة الجزئية المطلقة العامة بل نقول لم يتعرف بعكس نقيض عكس الجزئ

الثاني لا ينافي بيان عكس الموجبات بطريق عكس النقيض والجزء الثاني سالبه خارج  
عما هو بصدره **قوله** وهي تنفك الى العرفية العامة التي هي اخص من نقيضها وذلك  
لان العرفية العامة اخص من الممكنة العامة التي هي نقيض الضرورية واخص من المطلقة  
التي هي نقيض الدائمة واخص من الحينية الممكنة والحينية المطلقة اللتين هما نقيضتا  
العامةين كواكنا قضييتين او جزئيا لخاصيتين لان المبتدئ بطريق العكس هو  
العكس الجزئ الاول من الخاصتين كما عرفت فاما السلب السند الحق في هذا المقام  
واخص من نقيض الخاصتين لان الحينية الممكنة والحينية المطلقة نقيضتا الجزئيتين  
الاوليين من الخاصتين ونقيض الجزئ اخص من نقيض الكل لان نقيض الكل لا يلزم  
المرددين الجزئيين المفهومين الاخرين فالعرفية العامة هي اخص من نقيض الجزئ  
الاخص من نقيض الكل اخص من نقيض الخاصتين بمرتين عدول الى السالبة  
القضية الواضحة **قوله** واما في الوقيتين والوجوديتين فلان نقيض عكسها  
سالبة دائمة وعكسها اي عكس السالبة الدائمة اخص من نقيضها اذ عكس السالبة  
الدائمة سالبة وهي اخص من الممكنة الوقية التي هي نقيض جزئ الاول من الوقية ومن  
الممكنة الدائمة التي هي نقيض الجزئ الاول من المنتشرة فيكون اخص من الاخص من النقيض  
واما في الوجوديتين فهي نقيض الجزئ الاول منها فيكون اخص من نقيضها اذ ذكره  
السند وقد عرفت لمسافة القصيرة **قوله** فلما قدمها امكن ان يبين به  
عكس الموجبات بياننا لا دخل فيه بخلاف السوالب فانه لو يبين عكسها بعكس نقيضها  
التي هي الموجبات يلزم بيان المتقدم في الذكر ما لم يبين بعرفية بحيث لان عكس  
الموجبات قد يبين بوجهين اخرين كما عرفت عكس السوالب برهما فيمكن بيان عكس  
كل منهما بعكس نقيضه ولنفع المبتدئ من غير انتظار معرفة مناص **قوله** قدما <sup>المنطوق</sup>  
ذهبا الى انهما كالممكنين ممكنة عامة اي الممكنتين اللوجيتين ممكنة عامة اما عدم  
امكان انهما كالممكنة الخاصة الى الممكنة فليس لان احد جزئيهما سالبة ممكنة وقد عرفت  
ان السالبة الممكنة الخاصة لا تنفك فلا عكس للممكنة الخاصة الا باعتبار جزئها الايجابي فلا







وحكم بهما بالتوقف وفي قوله هذا واما التمسك بالقول كل منهما غير متحقق فوج دلاله  
على التردد حيث لم يصدق كل منهما باطلا **قوله الشرطية** للتصديق كانت موجبة  
قدم الموجبة لان الركاب اشرف وما تقدم منه في الجملة ان السالبة لا تفكها لها  
كلية في الجملة يصدق التقدم لان الكلية وان كانت سالبة اشرف من الجزئية  
لانها اقيد في العلوم واضبط لا يجري في الشرطية لا الشرطيات ليست من  
العلوم اصلا حتى تكون الكلية اقيد واضبط **قوله بالخلف** اه يمكن فيه البيان  
بعكس النقيض لصدق نقيض الاصل والاخص منه **قوله** اما اذا كانت اتفاقية وكذا  
ان كانت مطلقة فلا تنفك لاحتمال ان يكون الصدق باعتبار الاتفاق في العم  
قد **قوله** لم يصدق عكسها لان معناها الاتفاقية الخاصة والمنفصلة **قوله** في عدم  
اقادة عكسها ووجه عدم الاقادة اعني عدم امتياز الجزئيين بالطبع فيه ما فيه  
البيان بينهما ليس الذي العبارة ووالاخص الوضع ايقال الاتفاقية الخاصة و  
المنفصلة لا يفيد عكسها لعدم امتياز جزئيهما بالطبع ولا يذهب عليك ان موافقة  
التالي للمقدم في الاتفاقية ليست موافقة المقدم لجواز ان يكون التالي اعم من المقدم  
فيكون موافقة المقدم له جزئية مع ان موافقة التالي له كلية فيفيد عكس الموجبة الكلية  
**قوله** قال قداما المنطقيين اه المستعمل في العلوم عكس النقيض بهذا المعنى واما المعنى  
الذي ذكره المتأخرون فغير مستعمل كذا ذكره السيد السند واقول مع من الف  
للتأخير في التقديم في اعتبار العكس لم يستعملوا عكس في العلوم لان العلوم  
باحثة عن احوال الموجودات او عكس التقديم ثابت في الكليات الصادقة و  
انما لا يثبت في الكليات الزمنية وهي مجهول في الاعتبار في العلوم **قوله** يوجب  
نقيض الجزئية الثاني ولا اه الاول الثاني والثاني الثاني الاول وجاز لك مع اختلاف  
تأويله لوجود شرط وهو تقدم الجزر من ما فافهم ولو اكنى بقوله مع بقاء الصدق  
لكفي ذلك بقاء الصدق بدون بقاء الكيف ولا فائدة لقوله بحاله ولا يخفى انه  
قد جزم النقيض قضيا احصاء من التبدل كالضرورة والمطلقة والدائمة الى غير

ذلك

ذلك والعكس واحد فلا يميز قيد يخرج التبدلات التي ليست بعكس بان يقال  
جعل نقيض الجزئية الثاني او الاول ثانيا على وجه يحصل اخص قضية لازمة للاصل من هذا  
التبدل ولولا اعتبار هذا القيد لم يصح تفرع قوله فاذا قلنا كل انسان حيوان اه على  
سابقة وتجه ان الاعم لزوم ان يكون عكس ذلك فليكن بعض ما ليس بحيوان ليس  
بانسان **قوله** كل ما ليس بحيوان بانسان نقيض الحيوان المركب منه من حروف  
السلب ولهذا اكتفى في جانب المحمول بليس بانسان وزيادة في جانب الموضوع  
لرعاية امر لفظي يوان الكل لا يضاف الى ليس بحيوان كما يضاف الى لا حيوان او لان  
ليس بحيوان لا يقع محكوما عليه في مجازي البيان كما يقع للاحيوان **قوله** وينعكس  
بعكس المستوى الى قولنا بعض ليس ب و قد كان كل ج ب وصف فان قلت  
لا توافق بين بعض ج ليس ب وكل ج ب لجوز ان يكون البعض ليس في وقت  
وب في وقت اخر قلت لم يرد بقوله كل ج ب المطلقة فانه لا يتقيد بالضرورة  
او دائما مثلاً وانعكس الى كل ما ليس ب ليس ب دائما ولا بعض ما ليس ب ج بالفعل  
وينعكس بالعكس المستوى الى قولنا بعض ج ليس ب بالفعل وقد كان ج ب دايما  
او بالضرورة وقوله بعض ما ليس ب ب دائما وبالضرورة لان الاصل ضرورة او دائمة  
فلا يجه عليه شيء والحاصل انه ذكر في هذا المثال اجمالا والمحال واللازمة مقيدة  
وعكس اثبات انعكاس الموجبة الكلية كنفسها بان انقضاء الكلية الكلية امانا وبيها  
او خسر او عزم مطلقا وقد ثبت ان نقيض المساويين مساويان ونقيض الاخص والاعم  
واخص وكذا يمكن اثبات عدم انعكاس الموجبة الجزئية لان الموجبة الجزئية قد يفقد مسا  
امرين بينهما عموم من وجه وقد ثبت ان نقيض الاعم والاخص من وجه متينان تباينا  
كلية ولا يمكن انعكاس السالبة كلية كانت او جزئية الى جزئية لان السالبة الكلية قد  
ينعقد من المتباينين ونقيضاها قد يكونان اعم واخص من وجه وقد يكونان متباينين  
تباينا كلية وعلى الاول لا يصدق السلب الكل فاللازم هو السلب الجزئي ليس الا  
والسالبة الجزئية سواء انقضت من المتباينين او الموضوع الاعم من وجه او مطلقا لا يلزم



ان يكون نقيضا طرفيها متباينين اذ في الاخر اعم واخص مطلقا وفي الاول ليس قد يكونان  
اعم واخص من وجه وقد يكون متباينين اذ السالبة كلية كانت او جزئية قد تنفرد في الموضع  
الاخص والمحل الاعم مطلقا وقيته او مطلقا منتشرة وكذا من طرفيها متساوية او اعم  
من وجه ولا بد في صدق السلب الجزئي في عكس هذه الصورة من دليل فلما لم يعلم لم يتم هذا  
البيان **قوله** والسيالة كلية كانت او جزئية تنعكس سالبة جزئية ولا تنعكس كلية لصدق  
لا شيء من الانسان او ليس بعض الانسان بفرس وكذب لا شيء من الافرس بلا انسان  
اذ بعض الافرس كالجمل لا انت **قوله** فلما منعوا تلك الطريقة غير التعريف بل  
غير الاطلاق يجعل عكس النقيض بازا مفهوم اخر غير ما جعله المتقدمون بارزا  
اولا اذ لا يصح تعريف مصطلح المتقدمين بهذا التعريف والمرد بقوله لما منعوا لم  
يرتد الى دفع المنع ولا انشاء الدعوى بطريقة اخرى غير التعريف والافتح والنع  
لا يكفي في تغيير التعريف ويجه عليه ان انشاء ان العكس ما اعتبروه يتوقف على  
ابطال العكس المتقدمين لانه اخص من عكس ما اعتبروه فلم يبطل لزوم الاخص لا يثبت  
كون الاعم عكسا وان المنع المذكور ليس الا قدحا في دليل انعكاس الجزئية فترك ما اعتبروه  
بالكلية لا يتفرد على هذا المنع بل لا بد من القبح في دليل انعكاس الشرطية ايضا فكان  
ينبغي ان نذكر بهرنا قد حرم في انعكاس الشرطية ايضا ويوانا لانهم ان انتفاء اللازم  
يستلزم انتفاء اللزوم ذلك وانما استلزم ذلك اذا كان اللزوم باقيا على  
تقدير انتفاء اللازم ويندزم لم لا يجوز ان يكون انتفاء اللازم امرا محال في نفسه  
فاذا فرض واقعا لم يبق اللزوم معه فان الخازن يستلزم الملح ولا يمكن دفعه بان  
تغيير التعريف عند التأخر به انما يتم عند التصريح بالنظر الى عكس المحل واما بالنظر الى عكس  
الشرط فلا يتم لان الشرط غير معلوم الانعكاس على طريق التأخر به ايضا فلا يتعلق  
عروض المساو بذكر عدم انعكاسه على طريقهم لانه لو تم عكس الشرط على طريق  
استدراكه لموجب ان يتغير والتعريف لا الى ما اعتبره اليه بل الى ما يتناول عكس الشرط  
على طريقهم وقد برر بان نقيض الطرفين بمعنى السلب لا بمعنى العدول ففائدة

ما يلزم

ما يلزم صدق قولنا ليس بعض ما ليس **قوله** بمعنى السالبة الطرفين والسالبة  
الطرفين مساوية للموجبة المحصلة وان كانت سالبة المعدولة المحول اعم منها واذا  
تم الدليل على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها تم الدليل السالبيين سالبة جزئية وهو  
لا يتنازع على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها فلذلك اكتفى في الرد على القبح في دليل  
انعكاس الموجبة الكلية كنفسها فانه قدح في الدليلين **قوله** والمرد بالقضية بهرنا هي التي  
يحصل من هذا التبدل **قوله** والمراد بنا في الاولين اثنا في القضية التي هي الاصل كالاول الثاني  
بخلافها في تعريف العكس المستوي فان امرها بالعكس فكل من القضية التي هي الاصل  
والقضية التي هي الاصل معتبرة في تعريفها الا ان اعتبارها في احدهما على عكس اعتبارها  
في الاخر فاصح التدبر وكون من المجتهدين **قوله** يعني ياخذ الجزء الثاني من الاصل ويجعل  
الجزء الاول من العكس نقيضا له يريد ان القضية الثانية حاصلة مأخوذة من الاصل بان  
ياخذ الجزء الثاني من الاصل ويضم مع السلب ويجعل نقيضا فيجعل الجزء الاول نقيضا له  
وتأخذ الاول من الاصل ويجعل الجزء الثاني عينه ولا يلزم اخذ باقي الاجزاء من الجهة والنسبة  
بغيرها بل تأخذ الرابطة ايضا فنقيض الرابطة الاصل كما دل عليه في الفة الاصل في الكشف  
وتأخذ الجهة على وجه يقتضيه الصدق كما اشار اليه بقوله وموفق في الصدق وامامه  
ذكره السيد السند ان المراد انك تأخذ الجزء الثاني من الاصل لتغيير نقيضه فيجعل  
الجزء الاول من العكس موصوفا بغيره من النقص على انه من الهيس انه لا بد من جعل الجمل  
في التعريف اعم من الجمل بقصد او غيره كيف وقولنا زيد قائم عكس قولنا لا قائم زيد  
غير ان يقصد في هذا الحكم ان جعل نقيضه الا قائم محمولا وكذا لا بد من جعل الاضحية عبارة  
الشراح اعم من الاخذ بقصد فلا يصح اخذ الجزء الثاني لتغيير نقيضه فيجعل الجزء  
الاول من العكس موصوفا بكونه نقيضا للثاني من الاصل **قوله** ولا يوضح ان يقال جعل  
نقيض الجزء الثاني من الاصل يعني ما هو بجعل الحاكم جعل النقيض الذي هو محقق جزاء اول  
فان تكون جزءا ولا يجعل الحاكم وكيس ينالك جزءا ولا يجعل نقيضا له وانما يتحقق  
الجزء الاول بجعل النقيض جزءا ولا وقوله والاصح اشارة الى صحة عبارة المتابع



خفاء وجهه اما ان يجعل الجزء الاول مفعولا ثانيا ونقيض الثاني مفعولا اوليا واما  
 ان يجعل الجزء الاول نقيض الثاني عبارة عن جعل الجزء الاول اما محتملا متعينا محتملا  
 بجعل نقيض الثاني **قوله** **ب** ليس **ب** وهو مفهوم الجزء الاول كما ان **ج** حكم اللادوام  
 اذ به يبطل احتمال انتفاء موضوع السالبة بانتفاء انتفاء انتفاء بمفهوم **ج** هو  
 كذلك وليس **ب** حكم اللادوام اذ به يبطل احتمال انتفاء وجود الموضوع الثاني لصق  
 الايجاب المعدول وكما ان **د** ليس **ب** مفهوم الجزء الاول حكم اللادوام كذلك **ج** مفهوم  
 الجزء الاول حكم اللادوام نعم كون **ج** مفهوم الجزء الثاني ايضا والمرد بقوله حكم اللادوام  
 دووم حكم اللادوام واللا ضرورة اما بالسلب كما في اطلاق لوقيتليه اوارادة اللادوام  
 او ما حكم لوجعل اللادوام كناية من الايجاب اللازم وكانه فالحكم الايجاب **قوله** واما  
 البواق من السوالب والشرطية موجبة كانت او سالبة فغير معلومة لانفكاك فان  
 قلت العكس لازم الاصل فيمكن بيان ان الموجبة لا تستلزم السوالب الفعلية لعدم  
 ما يقتضي وجود الموضوع ولا يمكنه العامة لعدم ما يقتضي وجود الموضوع من الايجاب  
 بخلاف المركبات قلت قد يبطل بهذه البرهان عكس النقيض على طريق المتأخرين  
 والمقدمين ولم يبق دليل على انه لا يمكن بيان عكس بطريق ثالث فيكون غير مطلوبة  
**قوله** فلانه اذا قلنا كشي **مخرج** **ب** بالامكان الخاص فيخص ما ليس **ب** **ج**  
 بالامكان العام يمكنه بيان على وجه اخر لا يتج عليه اعتراض المص ويون يقال  
 في موجود حكم الايجاب اللازم بالامكان الخاص فاذا كان كشي **مخرج** **ب** مع وجود  
 في الموجود ليس **ب** بالامكان الخاص فالسلب **ج** بالامكان العام نعم لو شرط في  
 عقد الوضع الصدق بالفعل كما هو مذهب الشيخ بزعم المتأخرين لم يتحقق العكس  
 ولا فيكون اذ لم يكن **ج** كان **اب** الاخص والادفع ولا يوجد للزوم بل  
 اللازم **قوله** فيكون **اب** ملزوما للتقيد وبتوحي **اب** ملزوما لاحدهما بالزوم  
 على ولا خيرا للزوم **قوله** لان السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة  
 فيان لم يكن موضوع موجوب وفيما نحن فيه ليس ما يقتضي وجوده وقد وقع ذلك

لانفكاك

المنع

المنع كون السالبة معدولة من السالبة المحل في هذا يتوقف على التزام لا شيء من سبب  
 بالضرورة لكل **ب** باضرورة ايضا **برهان** من الشكل الثالث قلت برهان  
 من الشكل الاول بان نقول اذا تحقق هذا شي تحقق الجميع وكلما تحقق الجميع تحقق الاخر  
 فاذا تحقق هذا شي تحقق الاخر قال السيد السند قد قدر بهنا كنهه وبرهانه  
 احد الامور الثلاثة واقع قطعا اما عدم مستلزم لكل الجزء واما عدم انتاج الشكل الثالث  
 من الشرطيات لنقطه واما ثبوت الملازمة بين **اب** امرين كانا فيلزم ان لا يصدق  
 سالبة لزومية كلية في شيء من المواد وذلك لان الكل ان لم تستلزم الجزء فذلك هو الامر  
 الاول وان استلزمه فاما ان لا يستلزم الشكل الثالث فذلك هو الامر الثاني وان استلزم  
 فقد انتظم قياس من الثالث فيخرج الملازمة الجزئية اي شيئين كانا ولو كانا نقيضين  
 فلا يصدق سالبة كلية للزومية لصحت نقيضها **قوله** موجبة الجزئية للزومية في جميع  
 المواد ونحو بجعل الامور الثلاثة عدم انتاج الشكل الاول من الشرطيات المتصل وربحي  
 انه **افترس** **قوله** في لوازم الشرطيات الملايم لطاؤه في تلازم الشرطيات من فوائد  
 هذا البحث ظهور كون النقيض شرطية وكون طرفيه شتملين على فرض الحكم ومنها  
 تحقيق ما مية كلامه الاقيسة الاستثنائية ومعرفة انتاج وطبع طرفي الشرطيات  
 المستتلة فيها ما **اب** **ج** وما لا يستلزم **قوله** المقصد الاقصى والمطلب الاعلى من الفقه المقصد  
 من الغنى يكون خارجا عنه لاجزائه منه فانظر المقصد الاقصى والمطلب الاعلى في الفقه  
 وتوجيه عبارته اما ان المراد المقصد في الفقه واما ان من نقيضية لاصلة المقصد وهو  
 بتمام الفقه قسمان مباحث التصورات والمقصد الاقصى فيه المعارف ومباحث التصديقات  
 والمقصد الاقصى فيه القياس فلا يصح حصر مقصد الاقصى في الفقه في القياس فكان وجهه  
 انه اراد بالفقه مباحث التصديقات الا انه عبر عنها بالفقه بتبنيها على انها كانت الفقه  
 لكثرة ما بالنسبة الى التصورات والمق من هذا الكلام اما التنبه على انه فرع من بيان  
 انقضاءات شرعية في بيان المق فهو بمنزلة ما ذكر في هذا المقام في شرح المطالع حيث قال  
 قد علمت ان نظر المنطقي في الموصل الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وقد فرغ منه واما



وأما في نفسه فهو باب الجحمة المقصد بالذات في أن يشترع فيه وأما الإشارة إلى وجه الاختصار في عنوان المقالة على الفيلسوف مع أن الفصل الخامس من فصوله في الاستقراء والتحليل وقد ذكره السيد السند في هذا المقام أن المطلب الأعلى في الفقه المنطقي كله هو الفيلسوف لأنها دون لمصلحة اكتساب العلوم والمقاصد في العلوم هي مسائلها التي اكتسابها بالحجة دون تصورات أطرافها التي اكتسابها بالمعرفة وتحصيل اليقين الذي هو الغاية القصوى في تحصيل التصديقات إنما هو بالفيلسوف والسرف ذلك أن مرتبة اليقين يمكن تحصيلها بخلاف تصور كنه الحقيقة الذي هو في أعلى الدرجات فيما بين التصورات بمنزلة اليقين في التصديقات فإنه متعسر بتعسر الامتياز بين الذاتي والعرضي أو لبساطة ثابته فصارت المسائل مقاصد دون التصورات ولم تعتبر إلا حيث هي وسائل التصديقات هذا ولك أن تجعل وجه كون الفيلسوف مقصداً وأقصد دون معرفته كونه موصلاً إلى أعلى مراتب التصديق دون ذلك أن تجعل وجهه أن أطراف المسائل في كثير من العلوم ليست المفهومات اصطلاحية بل هي مسائل إلى تحصيل المسائل فوضع باب التصديقات للنوسل إلى مقاصد العلوم بخلاف التصورات فإن التصورات التي يستحيل باليسر كما لا مقصود في نفسه في كثير من العلوم **مقدمة** وحدة وجرى على أن المذكور حزمًا على ما حقيقة أن تعريفات المفهومات اصطلاحية حدود اسمية ليس لها حقيقة أخرى وتسمى ما اعتبره المصطلح وأما ما ذكره المصنف في وجه جعل تعريفات التوليات رومانية فيسمى هذا التعريف ربما فذكر في كتاب **مقدمة** مؤلف فإن يخرج المطالع مؤلف مستدرك لأن القول هو المركب فكان حاصل أن الفيلسوف مركب مؤلف فأجاب السيد السند في شرحه لما ذكره المؤلف أن المؤلف لا يتوهم أن المراد قول من جملة القضايا بأن يجعل قول من جملة القضايا بمنزلة قول فرد من الأفراد وهو ضعيف لوجهين أحدهما أن العبارة المتعارفة في هذا المعنى قضية من القضايا أو قول من أقول والثاني أن الجمع في هذا المعنى يكون بمعناه لا بمعنى ما فوق الواحد كما هو المقرر في مجموع تعريفات هذا الفقه بل الجواب أن القول الذي هو جنس الفيلسوف بعض المركب المراد منه ما يدل على لفظه من غير

معناه وهو بهذا المعنى لا يتعدى بكلمة من فذكر المؤلف بعض اللغة لا بد منه ليتعلق به كالمعنى **مقدمة** مركب من قضيتين منه عنوان المراد بالقضايا ما فوق الواحد كما هو المتعارف في مجموع المستعمل في هذا الفقه **مقدمة** فالقول هو المركب بين القول وخبره والشيء المفهوم العقل يريد أن ما يطلق عليه المركب أنه ليس بمركب ولا للقول قدر مشترك بينه والمفهوم والمعقول بل المركب حقيقة في اللفظ مجاز في العقل كما حقق في أول فصل المعاني والقول ينبغي أن يكون على عكس ذلك إذ هو من مصطلحات الفقه الناطقة بالذات في المعقولات ففي إطلاق القول كالمركب جمع بين حقيقة والمجاز وقد تضمن حقيقة بذكر ما في المطالع من أن التعريف المذكور رسم للفيلسوف والمفهوم والفيلسوف المعقول هو القول المعقول المؤلف في العقل تأليف يؤدي إلى التصديق بشيء آخر وكان القول في تعريف كل شيء بعض ذلك قضية لقضايا فانها في تعريف الفيلسوف اللفظ لفظية وفي تعريف الفيلسوف العقل عقليته قال في شرح المطالع وسل التفسير براد بالقول الثاني المعقول لأن التلطف بالنتيجة غير لازم للفيلسوف المسبوح ولا المعقول وأورد على نفسه أن كان يلزم للمفهوم لا يستلزم للمفهوم شيئاً فلا يصح أن يراد بالقول الأول المفهوم وأجاب بأن القول للمفهوم ليس بقيل لئلا يرد لئلا يرد على المعقول فالقول للمفهوم لا يستلزم المعقول بالنسبة إلى العالم بالوضع فيستلزم النتيجة بواسطة استلزام المعقول فالقول هو المفهوم لا يستلزم الدلالة على القول والدلالة لا يستلزم المدلول لجواز تحلها بين الجواب أن القول للمفهوم لا يستلزم مدلوله يستلزم النتيجة فتأمل بقوله أن يريد بالتولم القول المؤلف القول الأخير أنه يستلزم وجوده وجوده في الواقع فلا يصح لعدم وجود شيء من القوليين في الخارج وإن أراد استلزم مطابقة وصدق بمطابقة القول الأخير وصدق فالقول للمفهوم والقول يستلزم كل من القول للمفهوم والمعقول ولا يخفى أنه يصح أن يراد بالأخير ما يتلحق بالمفهوم والمعقول ولا يجب أن يراد بالمعقول وإن قوله من سلمت على طبق القول على قيل حقيقة الفقه الشارح يجب أن يجعل على تسليم القضايا المعقولة إذ لا معنى لتسليم القضايا للمفهوم



وعلى قياس ما حققنا كجمل المفظوظ ايضا **قوله** والقياس المركب من قضايا فوق  
اشياء كما يجب ولم يكتف بقوله والقياس المركب لئلا يتبادر منه القياس المركب  
اصطلاحا فيخرج القياس الخلف مع انه ليس مولفا من اشياء بل من قضايا فوق  
اشياء كما يجب ولا يذهب عليك ان يضاف اذا اطلاق القياس على المركب  
سما مفصول التناجج كلام ظاهر في التحقيق انه ليس قياسا واحدا بل ملتبسا  
اقبل كل منها دخل في تعريف القياس وينتهي دخول مجموعها من حيث المجموع  
في تعريف القياس فينبغي ان يقال المراد من القضايا فوق واحدة لان المراد بالمجموع  
المستعمل في تعريفات هذا القول كما سبق ولا يشبه عليك الاية التي لم يذكر  
من مقدمتها الا واحدة لتأثر الذهن الى الاخرى من غير ذكر قبورها ان يخرج عن تعريف  
القياس قياس ليس الا قضية واحدة اذ لا قياس الا من قضيتين فانه كما مر عادة  
ان يجعل الحكم في الخارج بدون الازدواج جرت عادة ان لا يحصل النتيجة العقلية  
الا بالازدواج **قوله** واحتمل به عن القضية الواحدة المستلزمة لا يقتضي الاحتراز  
به عن القضية المستلزمة لذاتها على القضية المستلزمة مطلقا كيف ويجوز به  
عن الاقوال الناقصة المشمولة للقول ايضا واورق في شرح المطالع ان المراد ان كان  
قضايا بالفعل خرج القياس الشرعي من تعريفه اذ ربما لا يكون في مقدمه حكم وان  
كان ما يشترط القضايا بالقوة دخل في التعريف القضية الشرطية المستلزمة  
لكل واحد من عكسها وورده بان الشرطية خرجت بمقوله من سكت لان المتبادر  
منه ان يكون قابلا للتسليم واجزاء الشرطية لا تقع للتسليم لا يخرج ادوات  
الشرطية اياها من قبول التسليم ومن هذا يتضح فائدة جليلية لذكر من سكت  
في التعريف ولم يبينه احد في مقام بيان فائدة ذكره ولا يخفى عليك انه كما افردت  
ادوات جزء الشرطية من صلاحية التسليم اخرج بقبول جزء الاول من القضية  
بالثاني من قبول التسليم فلا يتحقق التعريف بالقضية المركبة المستلزمة لهما  
لعكسها وعكس نقيضها ويمكن الرد بان المراد بالقضايا بالقوة القضية من الفعل

جدا وجزء الشرطية وجزء الثاني من المركبة ليست كذلك بخلاف المقدمات القياسية  
الشرعية فتأمل **قوله** مشقة لو ان تلك القضايا لا يجب ان يكون مسلمة بل ان تكون  
بحيث لو سلمت لزعم عنها الذاتها قول اخر يتبادر منه ما صرح به البعض ان ادراج لو سلمت  
ليندفع في الحد القياسي الغير البرهان فان النتيجة لازمة لتسليم مقضية لا لنفسها الا  
انهما ربما يكونان كاذبين ويجه عليهم ان لزوم شئ شئ لا يتوقف على تحقق اللزوم  
واللازم ففي جميع اقسام القياس يجب ان تكون النتيجة لازمة للمقدمات ويكون  
القياس بحيث لو صدقت مقدماته صدقت النتيجة لانه لا يقتضي اللزوم الا بهذا  
فلما اصرق السلك كلامه على ظاهره وقال يريد ان لو قيل هو قول مولفنا ففتنا  
لزم عنها الذاتها قول يتبادر الوهم الى ان تلك القضايا صادقة في انفسها مع ما  
يلزمها من النتيجة فيخرج عن الحد القياسي الكاذب المقدمات فزيد قوله من سكت يتناولها  
جميعا فان ادوات الشرطية تناول المحقق والمقدر هذا كلامه وفيه ان المتبادر من حرف  
الشرطية المقدر فانعكس باندراجه امر التوهم اذ يتوهم ان تلك القضايا مع ما يلزمها  
من النتيجة كاذبة فيخرج عن الحد القياسي الصادق المقدمات لان يقال ذلك الوهم  
لكمال بعده عن القبول لا يكون ملتفتا في نظر العقول بخلاف الاول فان قلت اذ يلزم  
لزوم النتيجة للتسليم بل لنفس المقدمات فكيف يصح منه الشرطية حتى يرد في التعريف  
فربما يجاب عنه بان كان لم يرد به افادة اللزوم بل التعميم كما مر في قولهم كل ما لو وجد  
كان **قوله** وكان وبما يجاب بان اللازم يجوز ان يكون اعم مما هو لازم للمقدمات  
لازم لتسليمها الا انه يلزمها بدون التسليم ايضا وشئ من الجواب لا يقرب  
من الصواب اما الاول فلانه اذا جعلت الشرطية مجرد تعميم للقضايا والنتيجة فلا  
القول المتعلق بالقبول بلستلزام القول الاخر في دليل في تعريف فدخل القياس القول  
المؤلف من القضايا الغير المستلزم لقول واما الثاني فلان القول الاخر ربما تنفك  
ينفك عن التسليم اذ كانت المقدمتان او احدهما كاذبة فالحق في الجواب ان المراد  
بقوله من سكت التسليم المطابق الامر فيستلزم فرضه فرض الصدق المستلزم

في تعريفه



لصدق القول لا يخرج نقول ادراج قول متى سلمت لرفع توهم اختصاص القضا  
 الصادقة ولرفع توهم اختصاصها بالمسئلة ايضا وبه الرفع ما يتج على قوله  
 ليندرج في الحد القياسي المقدمات ان الواجب في هذا الفرض ان يقال صدقت لا متى  
 سلمت **قوله** ليندرج في الحد القياسي الصادقة المقدمات وكاذبتها ان اريد  
 بكذب المقدمات ما يكذب جميع مقدماته كما ان المراد بصادق المقدمات ما يصدق  
 جميعه ليتناول ما يكذب بعض مقدماته ولو اريد بكاذب المقدمات الاكبر من كاذب  
 المقدمات لا يساعده العبارة فالاولى الصادقة المقدمات وكاذبتها ليتناول  
 الجميع **قوله** وان كذبتا او رد عليه ان الكبرى صادقة فلا يصح لها كاذبان  
 ومشاوذه عدم الفرق بين دعوى الكذب وفرضه المستفاد من كلمة ان نعم لو نوقش  
 في صحة تمثيل كاذب المقدمات بهذه الامثال كان جزمها **قوله** وقوله لزوم عنهما يخرج  
 الاستقراء لا يصح نقول لزوم شئ للاستقراء والتمثيل كما يدل عليه ظاهر قوله فان مقدماتها  
 اذ سلمت لا يلزم عنها شئ بل ما يتم بهوانه لا يلزم عنها ما دلواهما كما افاده قوله لا  
 تخلف مدلولها عنهما فلا يخرج جزمها بقوله لزوم عنها بل قول اخر فان قلت الاستقراء  
 والتمثيل كقياسي مساواة يستلزم النتيجة بواسطة مقدماته غريبة اما الاول فلان كون  
 الانسان والفرس والحوار وغير ذلك محركا للفكر الاقل عند الوضع يستلزم كون  
 كل حيوان محركا للفكر الاقل عند الوضع بواسطة ان عالم يستقراء من انواع الحيوان  
 متباين مستقراء منه واما الثاني فلان قولنا العلم كالبيت في التاليف فهو حادث يستلزم  
 النتيجة بواسطة قولنا كل مؤلف محدث حادث فلا يخرج ان بقوله لزوم عنها بل بقوله  
 لانه ليس الاستدلال في الاستقراء والتمثيل بناء على مستقيم المقدمات بل بخلافه فيكون  
 مساوات او غير مجرد ملاحظة حال الأكثر يحصل النظر كحال الكل في الاستقراء ومنه  
 مجرد ملاحظة مشاركة العالم مع البيت في التاليف يحصل النظر كحال العالم لانا  
 نقول متى امتنع لزوم فهمها كيف اندرجها في الدليل المعروف بما يلزم من العلم به العلم  
 شئ اخر لانا نقول يجوز ان يخلف الشئ مع لزوم علم العلم بشئ اخر لان العلم

قد يخلف

قد يخلف عن العلم واجاب عنه السيد السند قدس سره بان المراد من اللزوم في تعريف  
 الدليل المنكبة المصحة للانتقال قبل الاول لزوم عنه با رجاء الضمير الى القول المؤلف  
 اذ فيه التنبه على ان التاليف مدخل في اللزوم وليس بوجه ان القضا المستلزمة  
 مع قطع عن التاليف فيتوجب ان لتاليف لغوي كتحصيل النتيجة لا يقال ذكر اللزوم  
 مستدرك لان قوله متى يفيد فينبغي ان يقال متى سلمت صدق قول اخر لانا نقول  
 ذكره تنصيصا على كون القضية الشرطية لزومية وقطعا لاحتمال الاتفاقية **قوله**  
 يجوز ان يلزم لانه بن بوسطة مقدمة غريبة للتبادر من قولهم لانه ان لا يكون  
 بوسطة وان كانت جزءا لا انماهم اصطلاحا على استعمال هذا اللفظ في تعريف القياسي  
 في تكون الوسطة مقدمة اجنبية اي غير مشاركة لشي من مقدمات القياسي في تعريفه  
 او في احد طرفيه كما بعض الاقبي الشرطية وان كانت لازمة لاحد مقدمي القياسي  
 ونحذف كونها مقدمة غير لازمة لاحد مقدمي شئ مقدمة اجنبية واخر جوابه  
 الدليل المستلزم للنتيجة بوسطة عكس النقيض وقيل للسوات واعتضد الشر  
 بانه لا وجه لاجراء الاول في تعريف القياسي مع انه من طرف الموصل والفرق بينه وبين  
 الدليل المستلزم بوسطة العكس المستوي بغيره ونحوه نقول بعد اخراج القياسي  
 المساوات عن القياسي لا معنى لعدم جعلها من لواحق القياسي واعلم ان هناك أدلة  
 اخرى كخرج بقيد لزامتها مثل ان يحكم بالاكبر على اعم فاحكم به على الاصغر فيقال  
 زيد انسان وكل حيوان مائش فانه ينتج لا اشتباه زيد مائش لكنه بوسطة مقومة  
 لازمة للكبرى وهي كل انسان مائش ومثل ان يحكم بالاكبر على ما يساوي باحكم  
 به على الاصغر كخوزيد انسان وكل ناطق حيوان ينتج زيد حيوان ومثل ان يسلب  
 الاكبر عن جميع اغيار مكسب عن كل الاصغر فيقال لا شئ من الانسان بفرسي  
 وكثير من غير الفرس بصايل ينتج لا شئ من الانسا بصايل لكن بوسطة  
 ان قولنا لا شئ من الافرس يستلزم قولنا كل انسان غير الفرس ولا يخفى  
 انه لا وجه لاجراء تلك الأدلة عن حد القياسي وهي مفيد لليقين **قوله** كما في قبيل

والخارج هو



المساوات يسمى قياس المساوات لان انتاجه يتوقف على مساوات الامرين  
 وعدم التفاوت في النسبة الى امر فان انتاج الملزوم لب و ب ملزوم له  
 يتوقف على مساواة ملزوم ب وملزوم ملزوم ب في النسبة الى ب بالملزوم  
 ومن لم يثبت هذا قال يسمى قياس المساواة باعتبار العرف المعبر فيه المساوات  
 ولا يذهب عليك انه لا يتم ان قياس المساواة لا يستلزم لذاته شيئا بل لا يستلزم  
 لذاته قولاً اخر مما يجتزى به عنده ليس قوله لذاته بل قول اخر قوله متعلق بمحمل اوليهما  
 يكون موضوع الاخرى قيل يخرج عنه مساو لب و مساو ل ب فانه ينتج ب مساو  
 ل ب واجيب بان متعلق محمول اوليهما موضوع الاخرى في المثال قضية **قوله** بوساطة  
 مقدمة غريبة قد اختلفوا في تغيير هذه المقدمة وطول لوال الكلام فيها ولا يليق بهذا  
 المقام **قوله** لان مباين المباين لا يجب ان يكون مبايناً بل يجوز ان يكون اعم كالحيوان  
 المباين للحيوان المباين للانسان وان يكون اخص كالانسان المباين للحيوان  
**قوله** قول اخر ادوبه ان القول اللازم يجب ان يكون مغاير الكل واحدة من المقدمات  
 ينبغي ان يعلم ان هذه الارادة ليست مما ينبغي على مجرد موافقة اصطلاح في هذا  
 التعريف بل هي من مقتضيات وصف واحد بالآخر في مقابلة التقدير فانك اذا قلت  
 كالدراهم وثنى اخر يفيد ان الشيء مغاير للدراهم وكل من اجزاها حتى لا يحتمل الله  
 العبارة ان يكون الشيء واحداً من الدراهم باعتبار ان الجزء مغاير به الكل سهرناه  
 لاجزائه وليكن هذا على ذكر نفع به في معنى ما ذكره الشارح في تقسيم القياس الى  
 الاستثنا والاقتران **قوله** فانه لو لم يعتبر ذلك في القياس لزم ان يكون كل قضيتين  
 قياساً كيف كانتا لا يستلزمهما احدهما اشارة بعد بيان معنى قول الى فائدة من انه  
 احتراز عن كل قضيتين بالقياس الى كل واحدة منهما فلا اعتبار في مفهوم القياس لزم  
 ان يكون كل قضيتين قياساً كيف كانتا حتى يكون كل قضيتين قياساً منتجاً للصدق  
 لتقيس بهن ويظهر ايضا ان يكون كل من القضيتين نتيجة لهما فيبطل اخصار القياس  
 في الاشكال لا يبعد واخصار النتيجة من الاشكال في بعض الضروب ويبطل شرطها

انتاج الاشكال وكون النتيجة تابعة لافضل المقدمات وتقدم العلم بالنتيجة على العلم  
 بالقياس وربما يناقش بان كلمة عن في قوله عنها نفى عنها في اخراج القضيتين بالنسبة  
 الى كل منهما كيف وهو يفيد على الفضايا للقول الاخر ان الفرق ظاهر بين لزومها و  
 ولهم لزوم عنها فلا عليه للقضيتين بالنسبة الى كل واحد منهما بل الامر بالعكس  
 ويرفعه انه لو سلم افادتها العلية فانما يفيد العلية اللزوم لا الوجود اللازم ولا مانع  
 من كون الكل مقتضياً للزوم الجزاء **قوله** وبهذا الحد منقوض بالقضية المركبة له  
 المستلزمة لعكسها وعكس نقيضها يرفع ذلك بان المتبادر من قوله قول مؤلف  
 من قضيا با ما لم يمتزج فيه القضايا بحيث صارت قضية واحدة وقد عرفت دفعا  
 اخر **قوله** وانما سمو استثنائنا الاستثناء على حرف الاستثناء اعني لكونه فانه في معنى  
 الذي في الاستثناء المنقطع فعدة الميزانيون الناظرون الى المعنى حرف الاستثناء كما عدوا في  
 المنقطع حرف الاستثناء وانما قدم الاستثنائي في التقييم واخر في بيان الاحكام لان  
 مفهومه وجود سابق في العقل على الاقتران والاقتران في اكثر من مباحث **قوله**  
 التقديم **قوله** وانما سمي اقترانيا الاقتران الحدود فيه اي الاقتران معود القياس من الاصغر  
 والاكبر والاول وسط فيه والاظهر ان يقال سمي اقترانيا لانه جمع المقدمات فيه بحرف وال  
 على الجمع واجتماع المقدمات في التحقيق اعني الواو العاطفة لانه جمعها في مقابلة التعريف  
 بخلاف الاستثناء **قوله** في التعريف بالفعل لا يخفى ان ذكر بالفعل تأكيد لا تقييد اذ  
 استعمل المذكورة في المذكور بالقوة مجاز **قوله** ومادة ما به يحصل الشيء بالقوة  
 لاحداث يناقش في كون ما يحصل به بالقوة ما يذكر به بالقوة او حصول الشيء  
 مع الشيء بالقوة لا يستلزم ذكره مع ذكره بالقوة فتدبر فتبصر **قوله** لان الاستثناء  
 ان لم يكن قياساً بطل التقييم والا كان نقياً للشيء الى نفسه والى غيره فيه انما لما  
 كان تقيس الشيء الى نفسه والى غيره لانه لا ما للتقييم على تقدير عدم كون القياس  
 الاستثنائي قياساً فهو لازم لبطلان التقييم وعدمه ويكره ان يعارض مع قوله وال  
 كان تقيس الشيء الى نفسه والى غيره اي ان لم يبطل التقييم كان تقيس الشيء الى



الى نفسه والى غيره بانه ان بطل التقييم كان تقيما للشيء الى نفسه والى غيره  
 والفساد انما نشأ من البيان حتى لو قال بدل قوله والالكان تقيما للشيء  
 الى نفسه والى غيره كان تقيما ويكنى ان يقال مراده والالكان التقييم الغير  
 الباطل تقيما للشيء الى نفسه والى غيره والثاني بطل فاستقام البيان **قوله**  
 لاننا نقول لا نعم ان النتيجة اذا كانت مذكورة في القياس فيه ان النتيجة لو كانت  
 جزءا من المقدمة ايضا لم يكن اخر ما حققنا معنى مقتضا قوله قولا اخر ولهذا  
 المقام وميناك بحفظ ما حققناك به لتتفع به فيما سياتي فلا تغفل **قوله** فلا  
 يكون غير النتيجة او نقيضها مذكور فيه بالفعل فيه ان ذكر الشيء هو ابقاؤه  
 وهو لا يستلزم التصديق به فانه ربما يذكر القضية سخفوه ولا يصدق فالنتيجة  
 او نقيضها مذكور في القياس الاستثنائي بالفعل لانه لم يحصل من ذكره التصديق به وهو  
 مناط كون النتيجة من قولا اخر مع كونها مذكورة فيه بعينها فان الشيء ان يكون  
 شيئا في الشيء في الذكر لا يكون عنه في العلم **قوله** وعلى هذا فلا شك ان افعال الفاعل في قوله  
 فلا شك ان لتزويل قوله على هذا منزلة قوله اذا كانت كذلك وهو غير خارج عن القياس  
 وان لم يسمع وقدم الخبر اشارة الى ان في جنس الاشكال ليس الاعلى من التوجيه مع  
 تعريفنا بان الجواب السابق لا يرفع الاجرة ما ذكره السابق ولا ينفى جنس الاشكال  
 الا يرى انه توجه بعد هذا الاشكال ومعه هذا الجواب لا يتوجه الاشكال السابق وكذا  
 ان تقول يتوجه مع الجواب السابق لزوم يتوقف معرفة القياس على معرفة النتيجة  
 او نقيضها لا مع هذا الجواب اذ يتجه مع الجواب السابق ان قوله في القياس قول اخر  
 كما يقتضي ان لا يكون النتيجة بعينها مقدمة من مقدمة القياس يقتضي ان لا يكون جزءا  
 ايضا كما مر **قوله** ولما كان المحل بسيط التركيب من الايسر التي هي المحل من غير الشرط  
 ولما كان المحل اكثر بسطا واوفر بحث من الشرط وجب تقديمه وكل من هذه  
 "وجهه" ارشاد الى تقديم الافتراض على الاستثناء لا يكاد يتحمل الفطوى الواسع  
 "فطوى" ونقول قال في تهذيب بيان الافتراض في المحل ما ينفع في بيان هذه

ما يشترك

ما يشترك بين الافتراضات ومنه ما يشترك بين الافتراضات ومنه ما يخص الافتراض  
 الى المحل فيزبنيهما ان كنت من ايده ولا يخفى ان ما يتوهم به من اختصاص النتيجة بالقياس  
 لا يلغى اليه بل النتيجة مع الادلة وكذلك المطلوب مع المعارف ايضا وكذا استدل على  
 اشتراكهما وادبر على قوله وكل قياس محمول لا بد فيه من مقدمتين انه يخص المحل بل لا  
 الافتراض ايضا كذلك لان كل قياس لا بد فيه من مقدمتين اذ القياس الاستثنائي لا بد فيه  
 من امرين يلزم مجموع النتيجة وهو ما يستلزم وجوده وجود الشيء وانتفاؤه انتفاء  
 الشيء او وجوده حصر ثبت بالوجود الوجود والانتفاء او بالانتفاء الوجود والانتفاء  
 فلا بد من مقدمتين بدل احدهما على تلك المتكلمة والاخرى بدل الوجود والانتفاء والقياس  
 الافتراضي لا بد فيه من امرين له نسبة الى كل واحد من طرفي المطلب فيحصل مقدمات قطعا  
 كانتا محتملتين او لا او ما جعل من ضروريات القياس المحل ليس مجرد المقدمتين بل مقدمتين  
 وصفتا بقوله يشتمل احدهما موضوع المطلب كالجسم والمثال المذكور وثانيهما على محله  
 كالحار والاربعاء في اختصاصه بالمحل **قوله** وهو يشترك في صفة ذلك لما قرر  
 بينهم انه لا بد في القياس الافتراضي من تكرار الاوسط حتى افرجوا قبلي المساواة بنه من حد  
 القياس والشايع تكلم عليه في شرح المطالع وقال ليس لهم ما يوجب في الانتاج تكرار  
 الاوسط وقد يقال في بيانه ان المطلب مجهول اي لا يعلم ان نسبة الاكبر الى الاصغر الجاني  
 او سببه وهذا لا يحصل بمجرد الطرفين والالم يكن نظريا فلا من امر ثالث يتكلم الطرفين  
 اذ لو لم يكن له نسبة الى شيء منهما او كان له نسبة الى احدهما دون الاخر لا يحصل منه  
 النسبة بين الطرفين ولا يخفى ان هذا القول اول المسئلة **قوله** لانه يكون في الاغلب  
 اخص فيه ان هذا انما يتم لو كان الموجبة التي موضوعها اخص اعلى فيما يليه النتائج  
 والا فموضوع السالبة لا يجز ان اخص وموضوع الموجبة الجزئية في الاغلب اخص فيما  
 واجيب بان المراد انه في اغلب الموجبات الكلية التي هي اشرف النتائج اخص ويكون ان  
 يقال الموجبة الكلية اهم النتائج لان وضع المنطق ليحصل العلوم وسائر ما وجبت  
 كلية ولا بعد ان يقال النسبة من تمام المحل فهو مع النسبة اكثر من الموضوع **قوله** لانه



لما كان اعم اى في الاغلب وذلك ظاهر **لنوسط** بين طرفي المطاى كونه  
 وسطا وكسيلة في ربط واحد الطرفين بالآخر ولانه يتوسط بين الطرفين ذكر او  
 تعقل في الشكل الاول الذي يوشرف الاشكال من السواح العقلية انه يتوسط بين  
 الاصغر والاكبر في الصور والكبر لانه في الشكل المركب من موجبتين الكليتين الذي  
 يوشرف الضروب محمول الاصغر وموضوع الاكبر في الموجبة الكلية فكون في الاغلب  
 اكبر من الاصغر واصغر من الاكبر **قوله** لانه ذات الاصغر يعنى تسمية المقدمة  
 المشقة على الاصغر تسمية لها باسم يستحق الجزا كالكبرى ولك ان يجعلها من  
 قبيل التسمية باسم يستحقها لان الفروع للدرجة في الصغرى في الاغلب اقل من الدرجة  
 في الكبرى **قوله** واقترا الصغرى بالكبرى يقال التحقيق ان الفيلى باعتبار الاقتران في  
 يسمى قرينة وضربا ولا يخفى انه انبى باسم قرينة قيل وجه التسمية بالضرب لانه  
 نوع من الانواع بمعنى الجمع قلت هذا الوجه انبى بالتسمية بالقرينة ولا يبعد ان  
 يجعل من الضرب بمعنى الكسب والجلال وقد اشتهرا في القاموس **قوله** والهيئة الى  
 يقال التحقيق ان الفيلى بهذا المعنى الاعتبارى يسمى شكلا **قوله** وانما وضعت الاشكال  
 في هذه المراتب اقول المطاى في الشكل الاول على الترتيب المذكور وضع للطلب موضوع موضوع  
 وحوله محمول فيه فهو اقرب في الانتفال في الشكل اليه جعل مرتبة اول وفي الثانية موضوع  
 الذي يوشرف الاجزاء على ما وضع له مقام الطلب فكان مرتبة وفي الثالث محمول باق  
 على ما كان فصارت مرتبة ثالثة وفي الرابع ليس بشئ من جز في المطلوب على ما جعلت  
 مرتبة رابعة **قوله** اهداها بحسب الكيفية اجاب الصغرى اى كون الصغرى موجبة  
 والايجاب والسلب اذا اضيف الى القضية يحول معناه الى حال القضية من كونها موجبة  
 او سالبة وبهذا المعنى استعمالا فيما سبق من ان الاعتبار بايجابها وسلبها بالنسبة الى  
 وسببها لشرط الانتاج موجبة الصغرى حكينا عن استعمال اللفظ المشترك كما سبق  
 في الشكل الثالث هو اقول مما هو بين الانتاج قولنا الاشئ من الجز حيوان وبعض الحيوان  
 هو الصغرى فانه ينتج لاشئ من الجز بعضها فان سلب الشئ من كل افراد اشئ اخر

وخفى في بعض السلوب يفيد سبب المحصور ذلك الكل وبذلك يبطل ظهور المنتج  
 من الشكل الاول في الضرب الاربع وعدم انتاج الصغرى السالبة وعدم انتاج الكبرى  
 الجزئية وكون النتيجة تابعة لاضر مقدمتين وما قيل ان ينتج قولنا الاشئ من **قوله** ب  
 وما ليس ب فهو افك **قوله** فيبطل عدم انتاج الصغرى السالبة ولك ان تقول ان  
 النتيجة تابعة لاضر مقدمتين واجيب بان لو سلم الانتاج فهو انما يكون في الشكل  
 الاول اذا كان موضوع الكبرى محمول في الصغرى وح يكون موجبة سالبة المحمول اشئ كل  
**قوله** فهو ليس ب لاسالبة كلية واعترض عليه بان منع الانتاج يمكن رفعه بان السالبة  
 تساوى الموجبة السالبة المحمول فاذا كانت الموجبة من منتج يكون السالبة ايضا  
 مستلزمة للنتيجة ويكون دفعه بان اعم الانتاج لذاته والسالبة تستلزم النتيجة بوسط  
 الموجبة السالبة المحمول اللازمة لها **قوله** اما الاول الاضطرار فمخ في بيان الاول والثاني  
 ان يقال محصول الشكل الاول ادخال موضوع تحت موضوع علم بثبوت الاكبر جميع  
 افراده فلو كانت الصغرى سالبة لم يدخل تحت تلك الموضوع ولو كانت الكبرى جزئية  
 لم يدخل تحت موضوع علم بثبوت الاكبر جميع افراده ويكون بيان شرط ايجاب الصغرى  
 بان لولاه لزم الاختلاف الموجب للعقم فانه يصدق لاشئ من الجز حيوان وكل  
 حيوان حلس والصادق السلب ولا شئ من الفرس بانسان وكل انسان حيوان  
 والصادق الايجاب وبيان شرط كلية الكبرى ايضا كذلك بان يقال يصدق كل  
 انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والصادق السلب ويصدق كل انسان حيوان  
 وبعض الحيوان ناطق والصادق الايجاب فلا وجه لتحضيض باقي الاشكال بالبيان **قوله**  
 لان يقال لما كان ما ذكره في هذا المقام مفيد للمقدمات الانتاج ومن الاختلاف  
 اختاره على ما ذكره في باقي الاشكال **قوله** وضرب الناجم لا يساعده العرب استعمال  
 الناجم لان ينتج لم يستعمل الا مجهولا ولما فوق اللفظ المنتجة وكذا قول الضروب المنتجة  
 على صفة اسم الفاعل لان المستعمل ينتج الناقه ايملها فالضروب مما ينتجها الفكر لانها  
 منتجة شيئا الان يقال الضروب والاشكال فجعل المقدمات انتاج واعلم ان الاول



ان يجعل الدعوى الخصار المحصورة في الاربعة لعدم تعلق غرضها بكتب الشخصيات  
يستغنى عما ارتكبه الخارج من التكليف في توجيه الحق **مورد** لان الضروب الممكنة  
لا تنفقد بهذا طريق الخذف والاسقاط واما طريق التحصيل فهو ان الصغريين مو  
موجبين والجزئيين كليتين والحاصل من ضرب اثنين في اثنين اربعة وهذا  
الطريق وان كان احصا لكل طريق الخذف والاسقاط انفع لاشتمال على ضبط ال  
النتيجة والعقم **مورد** الاول موجبين كليتين جعلوا الصغريين الاوليين منجيبين  
لكليتين والحق انهما لا يخصان بهما بل يتجان الجزئيين فيحوز ان سيدل على بعض  
الضاحك ناطق بان كل ضاحك انسان وكل انسان ناطق لا تقول ليس الانبياء  
لذا ان الرئيس بن بوطلة استلزام الكلية لانا نقول الكلية ليست مقدمة غريبة  
**مورد** وتحتاج هذه الضروب بينة لذاتها لا يحتاج الى برهان لوقال لا يحتاج  
الى تبينة لكان فيه من اللفظ ما لا يخفى ولا حاجة الى قوله لذاتها لان اللازم السابق  
يوم يكفى في الجزم بالزوم ملاحظه اللازم والمزوم **مورد** ولشرفها الكلية لانه  
افضل والحق من الحكم على الجزئيات بالعنوان الكل الاجمال الضبط اذ التفصيل لا يدخل  
تحت الضبط ولولاه ذلك لما عدل من الاحكام التفصيلية الى الكلية الاجمالية  
**مورد** ولما كان المقوم الاقرب نتاجها رتبة الضروب وجعل وجه الترتيب في  
الضروب النتائج دون الاشكال لتلحق وجه الترتيب بهذا الاعتبار في الرابع لانه  
قرب من الاول من الاخير من النتائج للثلاث نتائج ولك ان تقول الترتيب  
مبنى على النتيجة فجعل النتيجة للاربع اولاً ثم المنتجة للثلاث وهو السلب الكل ثانياً  
ولم يراع حق هذا الوجه في الرابع لغاية السقوط وكما بعده من الطبع فاسقطه عن  
درجة الاعتبار نادرة واخرى في الاعتبار من الكل اخرى **مورد** لانه لم يتحقق احد  
الشرطين يحصل الاختلاف الى قوله موجب للعقم اراد بالاجاب الاستلزام العملي  
فلا بد ان المقوم موجب للاختلاف ولا يخفى ان حقيقة التمسك بالاختلاف هو  
التمسك بالنقض فالاحصا اكتفاً ببيان النقص ويكفي بيان الاشتغال بانه لو لم

يختلف

يختلف المقدمتان فاما ان يتوافق في الاجاب ويفيد المؤلف ان الموضوع والمحل  
مندرجان تحت الوسط والمندرجان تحت الشيء قد يتباينان ويتساويان  
وقد يكون احدهما اخص من الاخر مطلقاً ومن وجه فلا يعلم بالاندرج ان الصادق  
السلب الكل والجزء واليجاب الكل والجزء واما ان يتوافق في السلب فيفيد  
ان الوسط مطلوب عنهما والشيء حاد سلب عن المتباينين وعن المتساويين وعن  
امريه احدهما اعم من الاخر مطلقاً ومن وجه فلا يعلم ان الصادق يدل الايجاب كلياً او  
او جزئياً والسلب كذلك واما اذا لم يكن الكبرى كلية مع اختلاف المقدمتين  
فان كانت سالبة فيفيد المؤلف سلب الاوسط عن بعض الاكبر مع الاجاب الكل الا صغر  
او بعضه وسلب عن بعض الشيء واثباته للاخر فيكون مع كونها متباينين كسلب الاوسط  
عن بعض الجاد واثباته لكل ناطق او بعضه مع ان الناطق والجاد متباينان ومع كونها اعم  
واخص كسلب الانسان عن بعض الحيوان مع اثباته لكل ناطق او بعضه فلا يعلم ان  
الصادق مع المؤلف السلب الكل واليجاب الجزئ وان كانت موجبة فيفيد اثبات الاوسط  
لبعض الاكبر مع السلب عن كل الاصغر او بعضه واثبات الشيء لبعض الشيء مع السلب  
عن الاخر ويكفي مع تبائنها كاثبات الانسان لبعض الناطق وسلب عن كل الجاد وبعض  
ومع كونها اعم واخص كاثبات الانسان لبعض الحيوان وسلب عن كل فرس او بعضه  
فلا يعلم ان الصادق مع المؤلف السلب الكل واليجاب الجزئ **مورد** الضروب الثلاثة  
في الشكل الثاني بحسب مقتضى الشرطين ايضا اربعة ببيان بطريق التحصيل اذن  
كبريين كليتين ينتج الموجبة منهما مع السالبة الصغريين والسالبة مع الموجبتين  
الصغريين **مورد** ببيان بالخلف والعكس لم يقل وعكس الكبرى كما في المتن يستغنى  
عن بيان ذلك اذ قال في الضروب الثاني بالعكس ولم يقل بعكس الصغري وجعلها الكبرى  
ثم عكس النتيجة كما في المتن يستغنى عن بيان ذلك اذ قال في الضروب الثاني بالعكس ولم  
يقول بعكس الصغري وجعلها الكبرى ثم عكس النتيجة كما في المتن تبينها على ان العكس  
يستعمل في هذين الضربين فيما بينهما في كل منهما بمعنى ففي الاول بعكس الكبرى

الشيء



وفي الثاني اما عكس الصفري وعكس الترتيب وعكس النتيجة فتأمل ويمكن بيان انتاج  
الدرجة بغير الطريق المذكور في كتب الفقه بيان واحد وهو ان حاصل هذا الشكل في هذا  
الضرب سلب الاوسط في الضرب الاول عن كل الاكبر او اثباته في الضرب الثاني مع اثبات  
لكل الاصفري على الاول او سلبه على الثاني عنه وجب ان يسلب الاكبر عن كل الاصفري  
اذ لو تلاقيا في فرد يتركب السلب الكل والايجاب الكل مع اثباته لبعض الاصفري او سلبه  
عنه وجب ان يفترق الاصفري الاكبر في فرد والا لكان الحكم الجزئي او الكل بخلاف  
ما لو كان الكبرى جزئية والصفري كلية فانه يقتضي ان يفترق الاكبر عن الاصفري في فرد  
وهو يتحقق مع كون الاكبر اعم وكونه مبينا فلا يصدق السلب والايجاب **قول**  
والافتراض ابدى يكون من قبيليه احدهما من ذلك الشكل الذي اى من ذلك الذي يتولد  
بالافتراض بمعرفة انتاجه سواء كان القياس الاول كما في هذا الشكل او الثاني كما  
في الثالث **قول** فبيان اما بالخلف والافتراض واكتفى بالصواب بالخلف لانه العم  
والافتراض من خواص المركب **قول** قدم الاول على الثاني اه قلنا اول سهولة ارتداد  
الاول الى الاول **قول** والثالث على الرابع قلنا او لكون الثالث مبينا مبينا لطريق  
بينه بخلاف الرابع **قول** اما ايجاب الصفري فلا نه بالوكانت سالبة اى كلية او جزئية  
فاكبره اما ان يكون موجبة كلية او جزئية او سالبة اى كلية او جزئية سواء كانت  
من الضروب الثمانية يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج ولا يجب عليك  
ان يمكن بيس عدم انتاج الفرضي الساقطين بشرطه كلية احد المقدمتين  
ايضا بالاختلاف الموجب لعدم الانتاج فان قولنا بعض الحيوان انسان وبعضه  
ليس بفكر الصادق فيه السلب واذ تبدل الكبرى بقولنا وبعضه ليس بناطوق  
فالصادق فيه الايجاب فليس التحصيل نفسه ويمكن بيان الاشتراط بالشرطين المذكورين  
بأن شيئا من الضروب المشقة لا ينتج اما الضروب التي مع كون الصفري  
سالبة فلا نه بالوكانت الكبرى ايضا سالبة كان حاصل الضرب سلب الاصفري والا  
به امر واحد وذلك متحقق مع كون الاصفري اخص من الاكبر ومع كون مبينا لجواز

سلب الاخص والاعم والمتباينين **قول** فلا يلزم الايجاب والسلب ولو كانت الكبرى  
موجبة كان مضمون الضرب سلب الاصفري الاوسط وايجاب الاكبر وايضا يمكن كون  
الاصفري اخص من الاكبر لجواز سلب الاخص وايجاب الاعم ويحتمل كون الاصفري مبينا للاكبر  
لجواز سلبه احد المتباينين وايجاب الاخر فلا يلزم الايجاب ولا السلب واذ كانت له  
المقدمتان جزئيتان في كونها موجبتين يكون حاصل الضرب ايجابا الاصفري والاكبر  
بعض الاوسط وذلك يحتمل كونها متباينتين فان المتباينتين ثبت لبعض الاعم منها  
وكون الاصفري اخص من الاكبر فان الاخص والاعم ثبت لبعض الاعم من الاعم فلا يلزم  
السلب ولا الايجاب ومع كون الكبرى سالبة يكون مضمون الضرب اثبات الاصفري  
بعض الاوسط وسلب الاكبر عن بعضه وذلك يحتمل مع كون الاصفري اخص من الاكبر  
لجواز اثبات الاخص وسلب الاعم بالنسبة الى بعض الاعم منها كقولنا بعض الحكم  
وبعضه ليس بحيوان ومع كونها متباينتين لجواز اثبات احد المتباينين وسلب الاخر  
عن بعض الاعم منها فلا يلزم السلب ولا الايجاب واعلم ان اشتراط ايجاب الصفري انه  
لا ينتج هذا الشكل الجزئية وخفى ضرب المنتجة في ستة وكون النتيجة تابعة لخاص  
المقدمتين منقوضة بقولنا الاشياء من الفرضي انسان وبعضه الفرضي فقط صليلا  
لانه ينتج الاشياء من الانسان بصا بدلات سلب الشيء من كل فرد شيء وخفى صفة  
في بعض تلك الافراد بوجوب سلب الصفة عن كل افراد السلب **قول**  
وباعتبار هذين الشرطين يحصل الضروب الستة بينه بطريق الحق و  
والاسقاط ويمكن بيان بطريق التحصيل يقال لنا صفري موجبة كلية ينتج مع  
الكبريات الاربع و صفري موجبة جزئية ينتج مع كبرى سالبة او موجبة كلية  
لا غيب **قول** بوجهين يمكن اثبات انتاج الضروب الستة بطريق كوى الطريق  
الثلاثة بان يقال حاصل الضروب الثلاثة المركبة من الموجبتين اثبات الاصفري والا  
والاكبر الاوسط مع كون اثبات احدهما كلية وذلك ينفي المتباينتين بينهما وفي  
مع احتمال سلب الاخر فاللازم قطعا السلب الجزئي لجواز كون الاصفري اعم



منه الاكبر اما مطلقا او موزون وحاصل الضروب المركبة من مختلفتين اثبات الاصغر  
للاوسط وسلب الاكبر عنه مع كون احدهما كلياً وذلك ينبغي كون الاصغر اخص  
مطلقاً من الاكبر او مساوياً له وينبغي معه احتمال باقى النسبة في احتمال التباين  
لا يصدق الايجاب ومع كل احتمال يصدق السلب الجزئى فاللازم مطلقاً  
هو السلب الجزئى وانما لم ينتج هذا ان الضربان الكلية يمكن بيان ذلك بان  
تأخيرها بالرد الى الاول وفي اواخر المقدمة جزئية والنتيجة تابعة لافضل  
المقدمتين وفي امتناع سلب الاخص عن كل افراد الاعم نظر الصريح قولنا لا شئ  
من التام يستفظ في البيت ما لم نأثما اذا ينبغي ان ينتج شئ من الضروب  
الباقية الضروب الباقية مستغنية عن هذا البيان لما مر ان النتيجة تابعة لافضل  
المقدمتين الا انه قصد تكثير الطرف ولا مشاحة فيه وعدم انتاج الاخص  
مستلزم لعدم انتاج الاعم لا ما قيد ان نتيجة الاعم لازمة له والاعم لازم للاعم  
ولازم اللازم لازم لان اللازم لا يجب ان يكون نتيجة او النتيجة ليس باللازمة  
لذاتها ولا لما قيد ان معنى انتاج الاعم لزوم النتيجة له في جميع المواد انما هو ذلك  
الاخص فلو كان الاخص منبجى كان الاعم ايضا منبجى لان معنى انتاج الضروب  
عدم تخلف النتيجة في مادة والاخص ينالك ليس من مواد هذا الضرب لان المراد  
من الوجبة الكلية ضرب والمركب من الوجبتين الجزئية والكلية ضرب اخر فاما  
بيد الوجبة في استلزام عدم انتاج الاخص عدم انتاج الاعم ان نتيجة الاعم لازمة  
للاخص لزامتها لازمة لانها للاعم اللازم للاخص الغير الخالف له في الحدود  
والافتراض في الكبرى ان كانت مركبة يستحق وجود الموضوع اى تحقق وجود الموضوع  
تحققا كاملا في الحامية او محققا او مقدرا كما في الحقيقة بخلاف ما لم اذالم يكن مركبة  
فانها لا يقتضى وجود الموضوع وفيه نظر لان موضوع الكبرى لكونه موضوعا  
للمفسر الوجبة يجب تحقق وجوده وانما وصف هذه الضروب في هذه الرتبة  
فان قلت لا يفيد الرتبة وضع الضروب في هذه الرتبة عالم يتصور اليها يفيد

تقديم الاول على الثاني والثالث على الرابع والرابع على الخامس قلت نعم لكنه  
اكتفى بما ذكره لظهور شرف الايجاب فكبرى الشكل الاول التي اشتمل عليها الثالث  
والرابع موجبة في الثالث دون الرابع وغير كبرى الشكل الاول التي اشتمل عليها الرابع  
موجبة في الخامس دون السادس اما اذا كانتا سالبتين فليصدق كليتين واكتفى  
به لانه كلما صدق الكلية يصدق الجزئية فعند الاطلاع على السالبتين الكليةتين سهل  
الاطلاع على الجزئيتين وللتخلفتين بجهلها جزئيتين او جعل احدهما جزئية او لا  
عدم انتاج الاخص يستلزم انتاج الاعم كما سبق وافضل الضروب مؤلفة من السالبتين  
الكليتين ويكون بيان عدم الضروب الثمانية بان يقال اربعة منها مؤلفة من مؤلفة  
من السالبتين محصلها سلب الاصغر عن كل الاوسط او بعضه وسلب الاوسط  
عن كل الاكبر او بعضه وذلك يتحقق مع تساوى الاصغر والاكبر المناق للكل  
مطلقا ومع تباينها المناق للايجاب للايجاب مطلقا فانه يصح سلب الانسان  
عن كل الفرس او بعضه وسلب الفرس عن كل الناطق او بعضه مع تساوى الانسان  
والناطق ويصح سلب الانسان عن كل الفرس او بعضه وسلب الفرس عن كل الجواد  
او بعضه مع التباين الانسان والجواد ولشان منها المؤلف من موجبتين  
والصغرى جزئية ومحصلها اثبات الاصغر لبعض الاوسط واثبات الاوسط  
لكل من الاكبر او بعضه وذلك يتحقق مع تساوى المناق للسلب مطلقا كما في  
قولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق او بعضه حيوان مع تباينها المناق  
للايجاب مطلقا كما في قولنا بعض الحيوان انسان وكل فرس او بعضه حيوان  
واثنان منها مؤلفة من مختلفتين جزئية ومحصلها سلب الاصغر عن بعض  
الاوسط وايجاب الاوسط لبعض الاكبر والعكس وذلك يتحقق مع التباين  
المختلف للايجاب مطلقا كما في قولنا بعض الحمار ليس بحمار وبعض الفرس ليس بجواد  
وبعض الجواد ليس بحمار وبعض الدجاجة مع تساوى المناق للسلب مطلقا كما  
في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان وبعض الناطق حيوان وقولنا بعض الناطق



حيوان وبعض الحيوان ليس بناتوق **قوله** وضربه الناجمة بحسب هذه  
الشرائط ثمانية لسقوط هذا طريق الحنف والسقاط واما طريق التحصيل فهو  
ان الصفري الموجبة الكلية مع الكبريات الاربع اربعة والصفري الموجبة الجزئية  
مع السالبة الكلية لا يغير والصفري السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية  
او الجزئية لا يغير **قوله** ولا ينتج كليا الجوز ان يكون الاصفر اعم ولان انتاجهم  
بالرد الى الشكل الاول وعكس النتيجة وعكس ما لا يكون جزئية **قوله** مع  
ان الحق بعض الحيوان ناطق يظهر للمثال ان هذه المقدمة مستدركة لانه  
لا مدخل في تمثيل كون الاصفر الاسم من الاكبر **قوله** بعكس الترتيب كما اى  
مع عكس النتيجة ويكرر بيان انتاج ترتيب الضرب بان يحصلها اثبات  
الاصفر لكل الاوسط والاوسط لكل الاكبر او بعضه وذلك يناقض تناسل الاصفر  
والاكبر والاوسط فالاحتمال التساوى او العموم والمخصوص هو فلا ينتج السلب  
لاحتمال التساوى ولا لايجاب الكل لاحتمال غيره فغيره الايجاب الجزئي  
اللازم بما سوى التباين فتأمل **قوله** الثالث من كليتيه والصفري سالبة  
كلية ينتج سالبة كلية بكم بيان انتاج هذه الضرب بان محصلة سلب  
الاصفر من كل الاوسط واثبات الاوسط لكل الاكبر وذلك لا يتصور الا مع  
التباين بين الاصفر والاكبر والاكبر لا كان اخص من الاكبر او اعم من الاكبر مطلقا  
او مزوجه او مساو ولا يصدق سلب الشئ من جميع ما ثبت للجميع ما هو  
اعم منه او اخص او مساو **قوله** الرابع من كليتيه والصفري موجبة ينتج  
سالبة جزئية بكم بيان بان محل هذا الضرب اثبات الاصفر لكل الاوسط  
وذلك قريب كونه اعم من الاوسط او مساويا له وسلب الاوسط من كل الا  
اكبر وذلك لا يوجب التباين الاوسط والاكبر فالاصفر لا يكون مساويا  
للكبر والاكبر مساويا للاوسط ولا اخص من الاكبر والاكبر لا كان الاوسط ايضا  
بساواة للاصفر او كونه اخص منه اخص من الاكبر فهو اما مباين للاكبر او اعم منه

مطلقا

مطلقا ومن وجه والصادق على جميع التقادير السلب الجزئي **قوله** الخامس من كليتيه  
جزئية صفري وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بكم بيان انتاجهم بان محصلة  
اثبات الاصفر لبعض الاوسط وسلب الاوسط من كل الاكبر فيجب تناسل الاوسط  
الاكبر وتصادق الاصفر والاوسط فالاصفر لا يكون مساويا للاكبر والاكبر لا كان الاكبر  
صادقا مع الاوسط الصادق مع اخص منه لان الصادق على الشئ  
مع الاخص من شئ صادق عليه مع الاعم منه فهو اما  
اعم الاكبر او مساو له او بينهما عموم من وجه واللازم  
على كل تقدير ان السلب الجزئي قوله مع الصادق فيه ما عرفت  
**قوله** بعكس مقدمتين والصفري ينتج الى الثانى والكبرى  
يرتد الى الشكل الثالث **قوله** وترتيب هذه الضروب  
ليس باعتبار انتاجها لانهما بعدلها على الطبع لم يبعد بانها  
فان قلت ليس باعتبارها حتى لو لم يعتبر انتاجها لم ترتبها من  
ترتيبها بالكلية قلت لا نعم ان اعتبارها لا اعتبار بانها  
لينة على بعدلها على الطبع والصعوبة للاحتراز عن التمسك  
بأفهامها امكن ولا تخفا ان ما ذكره شربان ترتيب ضروب الا  
شكال باعتبار نتائجها وما ذكر في بيان ترتيب ضروب  
الثالث ليس بالنظر الى النتائج بل ترتيب بعض الضروب بالنظر  
الى النتائج دون بعض وقد افيض ترتيب الثاني الا ان يقال  
يريد بقوله ليس باعتبار نتائجها السلب الكلّي وتحصيل  
هذا السلب من الكمال الى استدعى الانتفاء فيما عده فلا  
يبا في تحقيق السلب الجزئي فيما عده **قوله** ينتج من التل  
الاول نتيجة تعكس الى ما بنا في الصفري ولك ان تقول في  
الضرب الثالث اعني لا شئ من ج ب وكل اب فلا شئ من



ج ا والا فبعض ج فظمه الى عكس الصغرى وهو لا شئ  
من ج ب ينتج اليس ب فتبا في الكبرى ولك ان نقول بصدق  
لا شئ من ج ا ب ج والا فبعض ج ا وكل ا ب فبعض ج ب  
فظمه الى الصغرى اعني لا شئ من ج ب ينتج بعض ج ليس  
ولك ان نقول في الضرب الرابع اعني كل ب ج ولا شئ من ا  
ب فبعض ج اليس ا والا فكل ج ا فظمه كبرى الى الصغرى  
فقول كل ب ج ا فبعض ج ب او يعكس الى بعض ا ب  
وهو ناقض لا شئ من ا ب ا وبقا وصدق بعض ليس  
والا فكل ج ا فقول كل ب ج وكل ج ا وكل ا ب فظمه الى الكبرى  
ونقول كل ب ج ولا شئ من ج ب ينتج لا شئ ب ب ولك  
ان نقول في الخامس اعني بعض كل ب ج ولا شئ من ا ب  
فبعض ج ليس ا والا فكل ج ب فظمه الى الصغرى وبحكم  
برى فنقول بعض ب ج وكل ج ا فبعض ب ا فقلس  
الى ما بناه الكبرى او نقول والا فكل ج ا فقول بعض ب ج  
وكل ج ا فبعض ب ا ثم نقول بعض ب ا ولا شئ ا ب ينتج بعض  
ب ليس ب **قوله** ويعلن بيان الضرب الثاني والخامس  
بقياس الثاني لانه يخالف القوم فترده بالمقايسة ليس  
بملائم بخلاف فان الافتراض فيه على خلاف ما زعم القوم  
فترده بالمقايسة مشوش جدا يمكن استغنى بالبيان في الثاني  
لانه لو ترك بالمقايسة لذهب الوهم الى بيان بحيث يكون  
القياس والاول من الفعل الاول والثاني من الثالث واداه  
ان يخينه على وجه يتفق على زعم القوم بخلاف في الخامس  
لانه متعين قوله لا اعتبار ساخر افراد ذلك البعض الساخر من

السور بمعنى الباقي واستعماله في الجمع ليس يعرف بل توهم  
في اللغة قال صاحب الفاموس في قوله الساخر الباقي لا يجمع ما  
توهم جماعات او قد يستعمله وقد وقع في القوم الاحصاء **قوله**  
فقول ج يحصل قضيانا كخصبانه فمسألة لان موضوع  
القضية اذا كانت كلها منحصر في فرد ولا يكون القضية شخفا و  
وكانه اذا دانه مع عدد نفس لفظ الكل بمنزلة الكلمة لانها لا  
يرد له قرب الشخفة وقد يقال الكل الداخل في القضايا الكلمة  
معناه منع خروج فرد سواء تعداه الفرد او لا **قوله** زعم القوم  
ان احدهما لا بد ان يكون على نظم الشكل الاول ليس هذا  
زعمنا من القوم بل هو مقصود مني على عدم الاعتداد بالربيع  
من الاسكال **قوله** والا فراض في ثمانية ايضا لا يجب ان يفرد  
كما قرر فردوه فزعمهم انه لا بد ان يكون احدهما على نظم الشكل  
الاول والاخر على نظم اذ الذي الشكل المطا انا حه فبعض بالا  
فراض في ثاني هذا الشكل ايضا وقد عرفت ما بدفعه اربط **قوله**  
واما الافتراض في الشكل الرابع فقد يتم في المقدمة لا قاعدة  
بمختلف ما ذكره في الشكل الرابع فانه لا اعتداد بانه **قوله** لان  
الكبرى تدل على ان كل ما هو اوسط بالفعل محكوم عليه  
بالاكبر اما بالكتاب او بالسلب ولهم التعميم لم يقل كل ما هو  
اوسط بالفعل اكبر **قوله** فالاصغر ليس كما هو اوسط بالفعل  
يريد به الاصغر في الصغر الممكنة ليس كما هو اوسط بالفعل بل  
بحسب الاحتمال العقلي وماله انه يجوز ان اوسط ولا يخفى  
انه يتفرع على هذا قوله فكان اه تفريع الشئ على نفسه **قوله**  
لان معنى الكبرى ان كل ما هو مركب زيد بالفعل اه فالحكم



على الركوب بالفعل لا يتعدى اليه عدم نعت الحكم ليس لانه  
ليس مركوب زيد بالفعل اصله لانه لم يحصل الصغرى انه مركوب  
زيد بالفعل ولو جعل الصغرى كذلك لعدى الحكم اليه وجعل  
وجعل قوله وان كان ليس مركوب بالفعل اصله بالنظر الى الصغرى  
بعد عن العبارة جده ويوجب ان لا يكون في الصغرى تصوير في  
المثال المفرد فائدة **قوله** فلوندرج البين ليس المراد بالاندرج  
اندرج الصغرى بحيث الاوسط فانه حاصل في جميع الظروف المتعل  
الاول محذور كليه الكبرى بل اندرج حكم الاصغرى في حكم الكبرى  
فهذا احتياج الى بيان بقوله فان الكبرى ج ادوات اه لا نقول  
ذلك الاندرج تحقيق في الوصفيات الاربعة ايضا بدو شبهة  
فينبغي ان يكون النتيجة كالكبر قلت حكم الاصغر المندرج في حكم  
الكبرى ثبوت الكبرى لذات الاصغر مادام متصفا باللاوسط مادام  
متصفا بالاصغر حال حتى يكون النتيجة كالكبر على النتيجة على هذا  
من القضايا بالوجهة المصير المظروطة واما اذا كانت كالصغرى  
يكون من تلك القضايا فلها هذا عبرت كالصغر **قوله** واما حيث  
الضرورة المحصورة بالصغرى ومعنى تقول ضرورة الصغرى  
يحمل الاوسط ضرورة الذات الاصغر وهو بقيد الاكتمال وهو  
ضرورة ما لا يسرى الى عقد الحمل لا نقول اذا كان الصغرى ضرورة  
لا شذوذ الاوسط لان محذور الصغرى ضرورة وموضوع الكبرى  
ما ثبت له الاوسط بالفعل لاننا نقول ما ثبت له الاوسط بالضرورة  
مندرج تحت ما ثبت له بالفعل لا محالة لا نقول فلو يكون الاحتياج  
لذا على بواسطة مقدمة هي قل ما ثبت له الاوسط بالضرورة  
ثبت بالفعل لاننا نقول هذا ليس مقدمة غريبة فلو نزلها الان

عن

**قوله** عن ان يكون لذاته **قوله** لا يقال المشروطة اذا شرت با  
الضرورة مادام الوصف انتج الصغرى الدائمة معها ضرورة  
كالضرورة نتجة على هذا التقدير ايضا المذكور في المحررات  
الضرورة بشرط الوصف فبيان من بيان المختلطات ايضا  
لكن لم يفت اليه انه وهم البيان والامرفه بين بين ومن فوائد  
هذا البيان حاصر المختلطة من المشروطة مادام الوصف فاحققا  
مع انها اذا اختار ان ادرك الضرورة مادام الوصف **قوله** ينتج الصغرى  
الصغرى الدائمة معها ضرورة فلنا نعم لكن ينتج الدائمة بواسطة  
لزوم الدوام الضرورة ليست مقدمة غريبة حتى لا يبقى بمداخلتها  
فما سافلو يد الاله بماذا اختار بيان انتاج الدوام دون الضرورة  
والامرفه بين مع ان الداعي واضح وهو انه يدخل في الضابط الخاصة  
بان يتجه كالصغرى دون الضرورة **قوله** فاللازم ليس الا ان الكبرى  
ضرورية للاصغر بشرط الوصف الاوسط لا يخفى انه لو تم هذه  
المقدمة لثم الايراد لان الضرورة بشرط الوصف ليست الضرورية  
فد الحاجة الى قوله لكن وصف الاوسط واجب الحذف عن النتيجة  
فما زان لا يبقى ضرورة الاكبر على انه لو لم يجب الحذف ايضا لم يكن  
النتيجة مع ذلك هالدوان الاصغر متصف بالاكبر بشرط وصف الاوسط  
وليس هذا الحكم ضروريا فحصل هذا الجواب ان للضرورة بشرط  
الوصف الاوسط يستلزم المطلقة بالواسطة والواسطة ليست  
مقدمة غير لازمة ومقدمة غريبة **قوله** لان المشروطة الخاصة  
احص في الشروط العامة والعرفتين اما الاول فلان القيد احص  
من المطلق واما الثاني فلان المشروطة العامة احص من الغية  
والاخص والضرورة احص من الدوام ولا يخفى انها احص من الممكنين



بقاء الا اذا لم يذكره لعدم الحاجة الى ذكره وقوله والوقتية من السبع  
 الباقية الصواب من الت الباقية او اخص من السبع الباقية واثبات  
 الاختلاف بالمدكور المثال مبنى على اختصاص الاختصاص بالفرق حتى  
 لو كان مشتركا كما في اللغة لم يكن اختلاف بل يكون ابد امتناع السبع  
**قوله** ومن ههنا يظهر ان السالبة الضرورية لو نعتت نفسها  
 وتظهر ايضا لوانتج المكنة في صغرى الشك الاول لا ينتج الضرورية  
 في هذا الشك ضرورية بالخلاف **قوله** لان فيدي الوجود اما منعك  
 ان كان الصغرى والكبرى من القضا بالمقدمة بالادوام او ممكنا  
 ان كانت مقدمتين بالادوارية او مطلقة او ممكنة ان كانت  
 احداهما مقيدة بالادوام والاخرى بالادوارية فان قلت  
 لا يكون قد الوجود ممكنتين الا اذا كانت الصغرى والكبرى  
 وجوديتين لا ضروريتين وهذا غير ممكن لانه اذا لم يكن احد  
 المقدمتين دئمة يجب ان يكون الكبرى من المنعكس السلب  
 قلت ما زدره حتى الا انه لا ينتج على الشارح لانه ترويد حاصر  
 والشكوف باصلا نعم لو ذكرنا ترويد ثانيا ايضا نعم الا انه كان ج  
 يحتاج الى البيان بخلاف انه ديد الثلاثي فلو تضاعف مؤنة البيا  
 اختار على ما هو التحقيق **قوله** واما حذف الضرورية من الصغرى  
 فلو المقدران الدوام لا يصدق على الصغرى الاولى ان بقا  
 ان المقدران الدوام لا يصدق على شئ من المقدمتين يظهر  
 الاختلاف ما ذكره فنام **قوله** من احدى التسع كانت جهة  
 النتيجة جهة الكبرى بعينه في شرح المطالع مواقعها واعلم  
 الضرورية وهو ما يسمي الكبرى بحيث الجهة حينة لادامة  
 في الثلاثة الاول والاضروية في الرابع وحينة مطلقة في الاخر

فانه

فانه اذا قلنا مشدودا كل ج ب وكل ب ا بالاطلاق العام ينتج  
 ج ا حين هوج اذا لابد اجتماع وصف الاكبر والا صغر  
 حين ما لا يصدق الاوسط لا صغرا واما وانضاف بالاكبر بالفعل  
 وكذا لو كان بدل الكبرى لا شئ من ب ا بالفعل ينتج بعض  
 ج ليس ا حين هوج لانه لابد من اجتماع الوصفين في الاوسط  
 وقت ما ومن هذا يظهر ضعفه ما ذكره السيد السند في هذا  
 لمقام من ان فيه بحث لان الصغرى اذا طنت احدى الدائمتين  
 والكبرى مطلقة عامة فعلى الضابط المذكور يكون النتيجة  
 مطلقة والحق ان النتيجة حينة مطلقة وتقصيره لطلب من  
 شرح المطالع هذا اقله اعتمد على حفظه ولم يرجع حين  
 البحث والنظر وليس هذا اول ما وقع الفهم بعد الفهم **قوله**  
 فالنتيجة بعكس الصغرى محذوف فاعنه الادوام لم يعرض  
 بحذف اللوا ضرورية لان عكس الموجبة لا ينبغي فيه الضرورية  
**قوله** فترد احداهما ان يكون الصغرى سالبة حاصة  
 لفصل الانعكاس وسيظهر وجه ترك هذا الشرط **قوله**  
 وانما لم يذكر ذلك في هذا الكتاب لان شرط الاول قد  
 علم في فصل القياس حديث بين ان المتأخرين شرط  
 السالبة في الضروب الثلث احدى الخاصتين وفيه ان هذا  
 بوجوب الاستثناء عن بيان الشرط الرابع بما علم من الشرائط  
 انتاج الثاني الا ان يقال هذه نكتة التزلج والاصل البيان و  
 ويمكن ان يقال لم يذكر لانه يعلم مما ذكر في الثامن كما شبه  
 له قوله ومن ههنا يظهر **قوله** وينعقد الاشكال الاربعة في  
 هذا التقسيم ايضا بحسب الطرفين المشار اليه ولا يخفى انتاج



جميع الاشكال فيه نظر فاقبل انتاج الاشكال الاول بمره  
لا يصح في هذا التقسيم **قوله** وهذه القسمة ليست حاصره اه قد  
بين في المطالع ما يكون الحدية فيه أكثره من اجزاء الانفصال  
**قوله** وج اما ان يكون التالف بين الحملات واجزاء الانفصال متحدة  
في النتيجة سواء متحدة الهيئة او المختلفة **قوله** مانعة الخلو وحقيقة  
المراد بمانعة الخلو بالمعنى الاخص لنوعه عن قوله حقيقة **قوله**  
فليكن المنفصلة مانعة الخلو بالمعنى الاعم يشمل الحقيقة لفظه  
انتاج الحقيقة وينبغي ان تقيد بالوجبة لئلا يتوهم ان اليجاب  
لا يشترط في هذا التقسيم **قوله** احد الامرين الى الاول ان يقال و  
ثالثها احدى الامور الثلاثة اما كلية الشرطية الاستثناء او الاتحاد  
وقت الاتصال والانفصال مع وقت الموضوع والرفع واعلم ان  
الترديد انما وقع من النص والمشهور اشتراط كلية الشرطية وما  
زاد المؤنون حسنا فهو حسن اذا كلبه الاستثناء واعتبار اتحاد  
وقت الوضع مع وقت الاتصال والانفصال لاس من القضايا  
المستعملة في العلوم ولا يخاف الناس على تحقيق كلية قضية  
هكذا في غاية البعد لانا اذا قلنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة  
كانت الهوا حارة لكن الشمس طالعة لا يفهم من قولنا الشمس  
طالعة انه طالع على جميع اوضاع الممكنة الاجتماع منه اذا  
لم يعتبر جملة هكذا ولانه طلوعه في وقت تحقق الاتصال و  
تحقق طلوع الشمس مع جميع اوضاع الممكنة الاجتماع منه في  
غاية البعد وقد ذكره من المثال ايضا نظر لا قولنا ان قدم زيد  
وقت الظهر مع غروب الزهرة لجواز ان يكون الاكرام مشروطا ببعض  
الاورضاع **قوله** وهو اغا يصح لو فرضنا الشرطية الكلية بما يكون

اللزوم

اللزوم اه ويراد به وام الوصف بثبوت في اى زمان فرض فيستلزم  
الكلية بملكي الوصف او الرفع شمول الاوضاع **قوله** قد يكون اذا كان  
الواجب موجودا كان الجزاى الجز والذى لا يتجزى موجود من  
الشكل المفيدة باللازمة الجزئية بين كل امرين حتى القضي كاي  
سبق فقال كلما كان الواجب والجزء موجودا كان قد يكون اذا كان  
الواجب موجودا كان الجز موجودا **قوله** القياس المركب قياس مركب  
اه لا يصدق بظاهر على قياس مركب من مقدمتين ينتج نتيجة هي مع  
المقدمة الاخرى المط وناوله المراد وهلم جرا ان جميع الجز ثم  
جعله الوصول انتاج قياسا مسامحة لكونه في صورة قياس واحد  
وعده ملحقا بالقياس لا يبعد وجعل الفصول كذلك لا يخلوا  
عن بعد الا انه كما عد الموصل عد للفصول لعدم التقادق بينهما في  
المثال **قوله** قياس الخلف انه لا يخفى ان قياس الخلف قسم من القياس  
المركب فلا يصح جعله قياسا له وانما سمي خلفا لانه بط في نفسه  
لانه ينتج الباطل اولان يمسك فيه بملاحظة البط او اعتباره ويسمي  
ما يقابل القياس السقيم ولهذا قيل الظاهر سمي خلفا لانه لا يأتي  
سالك الطوبى من قدومه بل من خلف حيث يمسك فيه بنقض الذي  
هو كخلف بالنسبة الى القدام **قوله** وانما قال في اكثر جزئيات لان  
الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقرار قياس مقسما فيه  
لحسب لانه انما يكون قياسا مقسما لو كان يحصل الحكم الكلي بترديد الموضوع  
من الجزئيات والحكم على كل واحد كما في صورة تنوع الاكثر فلا تفاوت بين  
الاكثر والجمع ودعوى ان الانتقال من الحكم على الاكثر لا ظهيرة التزديد  
ولا يكون من الحكم جميع غير مسروعة عن غيره لئلا يثبت حكم واحد  
في جزئيات في جزا اخر بمعنى مشترك بينهما المراد بالمعنى المشترك



بين كل جعل امر جزئيين هما فقول لا يخص هذا الاستدلال بمعنى  
 مشترك بان الجزئيين على جزئيين مثله في الاشياء ان يستدل بحال  
 صاحب اخري فقال ذب بلبت شدة البرد فربما لا شدة البرد  
 بينهما او استغفرا نسبة اليهما وبقال سلم ذب عن البرد لنا كذا اعم  
 التمثيل بما حصوه قد ثبت للكثيرين الاستدلال امثلة فنقي ان يعتبر ان  
 الامر لثبوت في الاشتراك بينهما قاس واحسن التدبير **قولنا** كما  
 يجب على المنطقي النظر في صورة الالفية اي في مادتها الكلية والبحث عن  
 مودعها الالفية لا يقتصر على ما ذكره فان كان انه اذا اريد مودعها  
 يجب ان يكون قضيتا القياس موجبتين وان كانت الطرداة فموجب  
 ان يجب الفيتان اي قضيتين اما غير ذلك في مباحث مواد الالفية  
 الا انه فرغ عنها في ضمن مباحث القياس **قولنا** البقي هو اعتقاد الشيء  
 بان يكون كذا مع اعتقاده بانه لا يمكن ان يكون الا كذا فان قلت الاول  
 الجزم بالشيء بانه كذا لانه يعني عن التطويل مع اعتقاده بانه لا يمكن  
 ان يكون الا كذا على ان في هذا التطويل مناقضة لانه لا يجب ان يكون  
 في كل جزم اعتقاد مع ظهور بطلانه ولو سلم فالاعتقاد والثاني هو  
 السلب لا المحصر وايضا يجب ان لا يكون يقين الا في الضرورية قلت  
 ما ذكره هو تفصيل يعني الجزم فان الجزم هو الاعتقاد الشيء بانه كذا مع  
 عدم تجوز جانب النقيض باعتقاده بانه لا يمكن ان يكون الا كذا  
 لا شبهة في ان عدم التجوز حال اجمالية تفصيله ذلك فقولك  
 ان يكون في كل جزم اعتقاد ان اردت به بالفعل فلا يلزم وان اردت  
 به بالقوة فلا خال لانظاره وان دفع ايضا المحصر اليقين في الضرورية  
 فان المراد بعدم الامكان التجوز بالفعل النقيض نعم الانتزاع في ان  
 لا ان يقول مع اعتقاده لا يمكن ان لا يكون **قولنا** كقولنا الاربعة

زوج شبهه ان يكون اولية فان من تصور الاربعة والزوج جزم بالفسية  
 كما ان من تصورهما والنقسم الى التساويين نعم لو كان الزوج مفهوما  
 اخر لكان نحن فيه لكن غيرين ولا مابين **قولنا** كالحكم بان الشمس  
 مضيئة جعل الشخصية من المشاهدات ظاهرا ما جعل الكلية كقولنا  
 كل نار حارة فيه السكال لان الحادث لم يشاهد كقادر ولو فرض المشاهدة فا  
 فالفرق بينهما وبين كل حيوان متحرك فكله الاسفل بشكل حتى جعل  
 احدهما مامدنية من الاستغناء والاخرى بديهية وقد ذكرنا  
 في بعض نضائفة انه اذا شاهد الحس بعض حرارة النار يحصل  
 لحصل له **قولنا** بان كل نار حارة وفيه انه لا ينفع في جعلها من المشاهدات  
 بل يصير من الحدثيات **قولنا** سميت وجدانيات المشهور ان الو  
 الوجداني ما يدركه في احوال نفسه بالقوة الباطنة **قولنا** وهي  
 قضاي الحكم العقل بها بواسطة السماع من جميع كثير احوال العقل  
 لو طهرهم على الكذب انما هو في المحسوس اذا اجل العقل وان اخبره  
 جميع العالم لا يستدل العقل بوطرهم على الكذب فلا بد ان شرط التواتر  
 ان يكون في المحسوس وقد فاته هذا البيان وههنا اشكال قوي  
 وهو انهم جعلوا خبره رسول بنظره باستفاد من قولك هذا خبر  
 الرسول للصديق بالخبرات وخبر الرسول صادق والخبر للتواتر بديها  
 مع انه مستند الى نظر هكذا هذا خبر جميع سمح العقل بوطرهم على الكذب  
 وكل خبر كذلك فهو صادق ولولان خبر الرسول في النظريات لم يخص  
 اليقنيات في سنة **قولنا** وان كان غير حس السمع فيه ان الجزيات لا  
 لا يجب ان يكون في غير حس السمع فان العلم بان العلم بالصورة  
 الحس بوجوب رقة القلب وبانه اذا سمع زيد كلاما طويلا يحفظه  
 انما يتكرر مشاهدته السمع **قولنا** والحس هو سرعة اشتغال

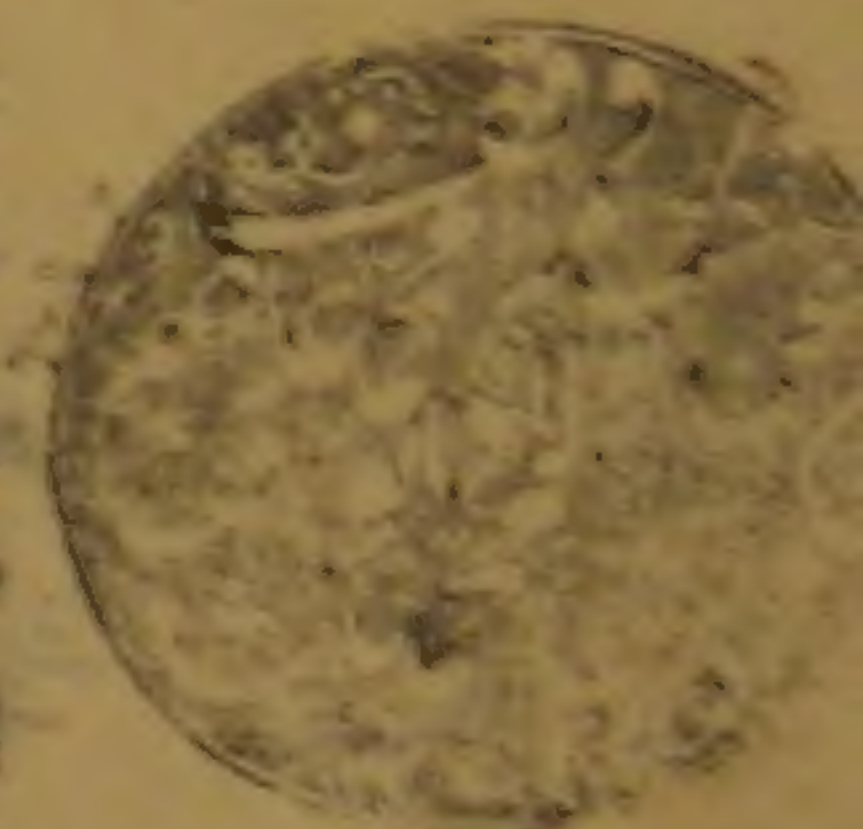


في المبادئ الى الطالب لانه ليس فيه الترتيب يحصل المبادئ مرتبة ولا  
 ينافي حركة الاولى في قوله اذلا حركة فيه اصلا بالنظر وكأنه اراد انه  
 لا يشترط فيه الحركة اصلا **قوله** ويقال الفرقان قول الذهني فيه  
 ان حركة الذهن لا يقال السرعة فانه وصف المركبة وانما يقبله  
 الفكر لو فسر بطور حركة الذهن وجوابه ان لا حركة في الفعل بل جعل  
 نسبة تدرج في الانتقال بالحركة ويجوز عنه بالحركة وذلك نسبة  
 عدم التدرج في الانتقال بسرعة الحركة وعبر عنها بها **قوله** والمجرب  
 والمحدثات ليست حجة على الغير اه فيه ان لتواتر ايضا ليس حجة على  
 الغير لجوز ان لا يستحيل عنده تواتر الجمع الذي يستحيل عندك تواترهم  
 على الكذب **قوله** لانه يعطى اللبنة في الذهن والحاج الاولى وهي فضايلها  
 باعطي اللبنة في الخارج ان اعطاء اللبنة في الذهن متحقق في الاتي ايضا  
 ولا اعتداد بها في التسمية **بنا قوله** وهي فضايل يعرف جميع الناس لا يشغل  
 التعريف بظاهر مشهورات قوم ومشهورات اهل الصناعة الا ان يراى  
 بجمع الناس جميع الشهد ذلك بينهم ولا يخص بعض الافلام مشهورات  
 انتقاوت المعاصرة والادب والصناعة يخص لها انتقاوت في الرق  
 والعدوة وفي الحجة وعدمها **قوله** كما يفعل الخطا والواغظة كان  
 لم يفت الى القها من ادلت الفقه بینه انبا عما قيل ان الفقه علم  
 ادلة يقينية وبيانته مذكور في كتب الاصول مع ترتيبه لكن كان الاوجه  
 بعد ان يجعل غرض الفن منه تحصل المقاصد الفنية كالمسائر  
 الفنية **قوله** العسل مرة العاء لانه العسل مرة للتم مع ظهور كذلك وهو  
 ناسخها مبنى على ارادة انه يستحيل الى الهفري وبصر مرة وتوجب القى  
 كانه بالفعل مرة والرة بكسر الهمزة وتشديد الراء **قوله** وانما قد نأيا لامور  
 المحسوسة لان حكم الوهم في المحسوسات ليس بكارب فيه انه اذا

لم يكن في الوهم في غير المحسوسات كاذبا يعني قوله كاذبة عن قول امور  
 غير محسوسة فلا يكون ذكره مقبدا بل مزيد توضيح فالاولى وانما فلا  
 في امور غير محسوسة **قوله** ولان الوهم والحسن سبقا الى النفس  
 اى سفا على النفس اليها وادركها قبل ان يدركها والمراد بقوله  
 ولولا دفع العقل انه لو لا دفع النفس الكامل حكم الوهم وقد اشعر  
 بكما لها تفسرها في هذا المقام بالفعل دون النفس كالتفسير السا  
 السابق الذي في مقام غلبة الوهم والحسن عليها **قوله** والغرض  
 منه تغليب الحكم الغرض من تأليفه من العلم بانها بسيطة وكما  
 بدون العلم فيكون الغرض المحل لحصل المجهول **قوله** ان كان يكون المظ و  
 وبعض مقدمات شياء واحد اوفيه صورة الدور فان لظ مقدمة و  
 لعله لان يقدم مقدمة والمراد بالمقدمة بالعلم البعيدة والقريبة  
**قوله** او يكون المقض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة لا يصير  
 للتغليب ولا يقتصد وانما قيد الكاذبة باشبيهه بالصادقة لان الكاذبة  
 لو لم تشابه الصادقة لا يصير سببا للتغليب ولا يعتقد ها المستدل  
**قوله** اما من حيث الصورة اراد منشاء الغلط لجعل اللفظ بمنزلة  
 الصورة المحسوسة للشيء لجامع انه ينتقل منها الى هو المخفي  
 من الامر العنوي **قوله** اما من حيث فلعلم عدم رعاية وجود الموجود  
 في المحبة كقولنا انسان وفرس فهو فرس بجعل العنوان مجموع الا  
 الفرس وعدم رعاية الاتصاف بالمجموع فيها كقولنا كل انسان فهو  
 فرس صاهل فهو فرس ينتج بعض الانسان صها **قوله** وكما خذنا  
 هنيات مكان لكان حيات نقولنا الحدوث حادث فان الحدوث  
 موجود ذهني والحكم عليه قضية ذهني اخذت خارجة لان ما  
 لحكم عليه الحدوث وهو الموجود الخارجى **قوله** وكما خذنا الخارجا



مكان الذهنيات مكان الخارجيات كقولنا الحدوث حادث فان  
 الحدوث موجود ذهني والحكم عليه قضية ذهنية اخذت خارجة  
 لان الحكم عليه الحدوث كقول الجواهر موجود في الذهني فانه قضية  
 كقولها الموجود في الذهني بترتبة الموجود في المحر فقد اخذت الخارجة  
 مكان الذهني لان الحكم على الموجود الذهني بالقيام بالشئ اخذ  
 الخارجة مكان الذهني **قوله** وفي اخذ الطبيعة مكان الكلمة من  
 باب فسار المادة نظرا له لكن دفعه بان في احد الصعبي خطأ في اللمعة  
 الاولى حيث اخذت لخصم الحكم على الانسان باطنية الحيوان جنسي  
 وهذا احصاء في المادة وخطأ في الصورة حيث جعلت الطبيعة  
**قوله** والاحزان ان يكون علوم التفرقة علما واحدا والاولى لا يتحمل  
 لا يتحمل اذا لا يشبه في الجواز واسترط مني على رعاية ما هو متحسن  
 في التدوين والتعليم لعدم توقف العلم عليه عدم توقف العلم الاول  
 المسئلة لا من لا تسلم انه ليس ج لا يسلم انه توقف عليه لان برار عدم  
 توقف العلم عليه اجمالا **قوله** بل مقدمات الشروع فيه على ما مر ومقدمة  
 الشروع لا يكون جزء من العلم والالكان الشروع فيه شروعا والعلم  
 من غير توقف عليه ويمكن اختيار ان المراد التصديق بالوضوعة  
 وهو مقدمة الشروع من حيث يعرف به المسائل وغيره عن غيره  
 وجزء العلم من يعلم به انه يتعين لان يتحمل في المسئلة موضوعا لا محرو لا وقد  
 يقال المحصر مني فليكن المراد التصديق لوجود للوضووع ويريد ان ايضا  
 من دود بان الشيخ صرح في الشفا بانه من المبادئ للتصديق فغير ان كان  
 يعرض على صاحب النظر لكان وجهها النظر قاصرا وذلك ان تقول فليكن عدم  
 من المبادئ التصديق كالفقه من الشيخ مع من بعده فغيره على حدة فلا يرد بروجه  
 علوم الشر **قوله** لا امتناع ان يكون جزء الشئ مطلقا بالبرهان هذا اغايم لوكا



This block contains a large, dense, and somewhat illegible handwritten note or signature in Arabic script, written in a cursive style. It appears to be a personal annotation or a signature of the scribe, located at the bottom right of the page.